فتاوى ابن تيمية
في
الميزان

تاليف

مصلح الأمة مبلغ الدين الحنيف قاطع البدعة والضلال مؤيد الملة الظاهرة الداعية العلامة

محمد بن أحمد مسكة بن العتيق اليعقوبي

انشاء الله في أجله

مركز أهل السنة بركات رضا

شارع امام احمد رضا، فوربندر (غجرات الهند)

فتاوى ابن تيمية
في
الميزان

تاليف

مصلح الأمة مبلغ الدين الحنيف قاطع البدعة والضلال مؤيد الملة الظاهرة الداعية العلامة

محمد بن أحمد مسكة بن العتيق اليعقوبي

انساء الله في أجله

مركز أهل السنة بركات رضا

شارع امام احمد رضا، فوربندر (غجرات الهند)

الحقوق كلها محفوظة تحت الناشر

اسم الكتاب : فتاوٰی ابن تیمیه في المیزان
اسم المؤلف : فضیلة الشیخ العلامة محمد بن أحمد مسکة بن العتیق الیعقوبي
تصحیح : فضیلة الشیخ العلامة محمّد انجم المصباحی
استاذ الأدب لدار العلوم غوث اعظم، فوربندر
بالاهتمام : فضیلة الشیخ العلامة عبد الستار الهمدانی البرکاتی النوری
رقم الطبعة : الأولٰی
عدد النسخة : ۱۰۰۰ نسخة
تاریخ الطبع : ذی الحجة ۱۴۲۳ھ/۲۰۰۳ م

الناشر :

مرکز أهل السنة برکات رضا
شارع امام احمد رضا، فوربندر (غجرات الهند)

یطلب من
فاروقیه بکدفو، ۴۲۲ متیا محل جامع مسجد، دهلی ۶
کتب خانه امجدیه، متیا محل جامع مسجد، دهلی ۶

Publisher :-

Markaz-e-Ahle Sunnat Barakaat-e-Raza
Imam Ahmad Raza Road,
PORBANDAR-360575 (Gujarat-India)
Telephone :- 0091-286-2220886

فتاوى ابن تيمية
في
الميزان

بسم الله الرحمن الرحيم

نظرة فى الكتاب و نا شره

الحمد لله القدوس الخا لق الرحمٰن بديع السمٰوات والارض محدث العالم والاكوان ، المنزه عن الجهة والزمان، المتكلم بكلا م قديم قا ئم بذا ته ليس بحرف ولا صوت ،المتعالى عن قيام الحوادث بذاته القديم لانه متقدس عن جميع العيب والنقصان ، والصلاة والسلام علىٰ انبيائه المعصومين عن الصغائر والكبائر واستدامة السهو و الغفلة و استمرار الغلط والنسيان، لا سيما علىٰ اشرفهم و افضلهم وخاتمهم سيدناوشفيعنا و مولانا محمد ن المصطفىٰ الذى زيارته فى الظاهر والباطن لحيا ته سبب للنجا ة و دخول الجنان للدانى والقاصى من اقرب المدن و ابعد البلدان و علىٰ آله و صحبه الذين نالوا باتباعه رضى الرحمٰن و علىٰ من تبعهم الىٰ يوم القيامة باحسان .

اما بعد :

فاولا ارفع اسمى التبريكات و ازكى التهنيئات الى صا حب الكتاب المستطاب **العلامة الداعية محمد بن احمد مسكة بن العتيق اليعقوبى** بدحضه الباطل و دعمه الحق باساليب جيدة و طرز رائعة بالحجج والبراهين القا طعة من الكتاب والسنة و اقوال علماء الكبار من الامة ونشكره شكرا جزيلا علىٰ ما دبج قلمه السيال ذوالفضل والكمال من الرد على الافكار الزائفة المنحرفة عن الحق والمزعومات الفاسدة المخترعة بهواء النفس الاما رة با لسوء عا رضا سماحة الشيخ أن مركزنا يطلب منه فى سبيل خدمة الاسلام والمسلمين مثل هذا الكتاب الفذ البديع كتبا له تحتوى على رد البدعات والضلالات و احقاق ما هو عليه السلف والخلف من اهل السنة والجماعة و للشيخ منى دعوات صادقة من الاعماق با لاجر والمثوبة و ارفع الدرجات فى الدنيا والاخرة .

با لاجر والمثوبة و ارفع الدرجات فى الدنيا والاخرة .

فا لكتاب ما هو الا كاسمه يزن فتاوى ابن تيمية بالمستقيم امام القارى بغير التقليل فى الوزن و يثبت اثبا تا تاما جليا بأن وزن افكار ابن تيمية و افكار الحشوية والمشبهة والمعتزلة والفلا سفة و غيرها من امثالها سواء بسواء بدون قلة و كثرة التى قد ضرب بها السلف والخلف عرض الحائط ثم يدعو القارى الى الفكر فيهابا لطمانية والسكون بعيد ا عن ضجيج المنا قشات الحارة و شغبها و يلتمس منه ان يحكم هو نفسه بين افكا ره وافكا ر اهل السنة حكما صحيحا و يسئله بعد ذلك عنه "أهو شيخ الاسلام ام غيره " و يطلب منه جواب " أهو امام من ائمة الاسلام ام دونه " و " أهو من السلف الصالحين ام من غيرهم"

والناشر الذى يتشرف بنشر هذا الكتاب هو " مركز اهل السنة بركا ت الرضا ، فوربندر ، غجرات،الهند " الذى يلعب بدورهام فى نشر كتب دينية فى مو ضوعا ت عديدة لكبا ر العلماء من اهل السنة والجما عة فى داخل الهند و خارجها قد بلغ عدد منشور اته الى ما ئة فى لغات مختلفة من العربية والفارسية والاردية والهندية والغجراتية فى عدة شهور و يبذل قصارى جهده فى خدمة الدين الحنيف كل حين و أن تحت اشراف الباحث المفكر الداعية العلامة **عبدالستار الهمدانى ، النورى ، البركاتى** ادام الله به نفع الاسلام والمسلمين ، هو من الشخصيات البارزة فى الهند يعيش فى ظل خدمة الاسلام والمسلمين و يفكر فى اصلاح الامة وصيانتهم عن اهل البدعة والهوى ، هوفى هذا الصدد يكتب و يخطب و يستخدم او قا ته الثمينة و امواله الطائلة ، قد تجا وز عدد مصنفاته عن الما ئة وهو الآن فى هذه الخدمة الجليلة ، فجزاه الله خير الجزاء فى الدنيا والاخرة عن الاسلام والمسلمين و ارهصه للخير و شد على سا عده

فی کل عمل فیه الخیر للامة و انسأ لها فی عمره بجاه سید المرسلین علیه و علیهم افضل الصلا ة و اکرم التسلیم ۔

اللهم ارنا الحق حقا وثبتنا علی اتباعه و ارنا الباطل باطلا و وفقنا الابتعاد عنه ۔

صلی الله تعالی علی خیر خلقه سیدنا و مولانا محمد و اٰله و صحبه و بارك و سلم ۔

۱۸/۱۲/۱۴۲۳ھ — **اٰل مصطفٰی القادری المصباحی**

۲۰/۲/۲۰۰۳م — رئیس المعلمین لدارالعلوم الغوث الاعظم ،

فوربندرغجرات ،الهند

اسماء کتب نشرها مرکز اهل السنة ، برکات الرضا ،فوربندر

(۱) المواهب اللدنیة ، ٤ اجزاء

(۲) الخصائص الکبری ،ج ۲۰۱

(۳) وفاء الوفاء ، ج ۲۰۱

(٤) کتاب الشفاء بتعریف حقوق المصطفی

(٥) نسیم الریاض فی شرح کتاب الشفاء، ٤ اجزاء

(٦) حجة الله علی العٰلمین ،

(۷) المدح النبوی بین الغلو والانصاف،

(۸) جواهر البحار، ٤ اجزاء

(۹) المنظومة السلامیة،

(۱۰) جامع کرامات الاولیاء ، ج ۲۰۱ ،

(۱۱) کتاب الفجر المنیر ،

(۱۲) الانسان الکامل ،

(۱۳) انباء الاذکیاء فی حیاة الانبیاء

(۱٤) السوء والعقاب علی مسیح الکذاب

(۱٥) الدولة المکیة بالمادة الغیبیة

(۱٦) انباء الحی ان کلامه المصون تبیان ...

(۱۷) الزبدة الزکیة لتحریم السجودالتحیة

(۱۸) شرح الصدور فی شرح حال الموتیٰ

(۱۹) مسالك الحنفاء فی ابوی المصطفی

(۲۰) مفاهیم یجب ان تصحح

(۲۱) مدارج النبوة (فارسی) ج ۲۰۱

(۲۲) مؤمن کی نماز (اردو)

(۲۳) جامع الاحادیث (اردو)

(۲٤) قوت القلوب فی معاملة المحبوب، ۲۰۱

(۲٥) الامن والعلی لناعتی المصطفیٰ

(۲٦) ازاحة العیب بسیف الغیب،

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلّم تسليماً.

وبعد:

فيقول أشد العباد فقراً واضطراراً لرحمة الله تعالى، وأكثرهم تقصيراً في حقه، وأعظمهم حوجاً إلى فضل مولاه ومغفرته ومحض رضاه، محمد بن أحمد مسكة بن العتيق اليعقوبي ثم من آل بارك الله فيه بن أحمد أبي زيد رحمهم الله تعالى:

لقد تدفقت كتب «ابن تيمية» على البلاد وكان لها مَنْ يوزعها بالمجان في أفخر الطبعات وأنصع الحروف. وقد افتتن بها كثير من الناس من العامة ومن المثقفين ثقافة دينية غير متينة، وأصغى لها بعض العلماء. وكنتُ كلما سألتُ عنها من يصغي لها من العلماء يقول لي: لم أقرأها أو قرأت منها البعض. وابن تيمية عالم كبير زكاه العلماء، وقد نسبت إليه أمور كثيرة لم تثبت عليه.

فرأيت أن أنظر في فتاويه وفي غيرها من مؤلفاته، مما وقع تحت يدي، فوجدتها موسوعة بدع لم تكد تدع بدعة إلا أتت بها ونصرتها، وقد كنت أظن أن بدع ابن تيمية منحصرة في قوله بالجهة في جانب الله تعالى وما إلى ذلك من التشبيه، مع أن البعض كان ينفيها عنه، وفي قوله بأن التوسل بالنبي

صلى الله عليه وسلم شرك، أو وسيلة إلى الشرك، وبحرمة السفر لزيارته صلى الله عليه وسلم، ولكني رأيت أنه يصرح بهذه الأشياء المتهم بها بلا مواربة ولا التواء، ثم يزيد عليها أموراً كثيرة لم تكن تقع لي في حسبان.

فهو يقول بقدم العالم، ويقول بحدوث القرآن، ويجيز أن يقال إنه مخلوق، ويصرح بقيام الحوادث بالله تعالى ويصفه بها أيضاً، ويقول بفعل أسباب بطبعها، ويقول بالصلاح والعدل من مبادئ المعتزلة[1]، / ويقول [٢] بعدم عصمة الأنبياء، ويقول بفناء عذاب أهل النار، ويخرق الإجماع في كثير من الفروع، وهو إلى ذلك يسلط لسانه على علماء الأمة والمشايخ الصالحين منها ويصفهم بكل سوء ومكروه من التبديع والتضليل والتكفير أحياناً وإن فرعون وهامان وجهماً[2] خير منهم وأعلم بربهم.

هذا إلى لسان ذلق، وحفظ واسع، وأسلوب جذاب، وتظاهر باتباع السنة وادعاء الإجماع في كل شيء، والتزين بإيراد القرآن والحديث، مورد وغير مورد بما يحير الحليم، ويشبه على العالم، ويستهوي العامي.

---

(١) المعتزلة: اسم فرقة من الطوائف الدينية نشأت في البصرة في النصف الأول من القرن الثاني الهجري، تقول بخلق القرآن، وأن الله تعالى غير مرئي يوم القيامة، وأن المؤمن إذا ارتكب الذنب كان في منزلة بين منزلتين لا مؤمن ولا كافر، وقد وقف العلماء والأئمة الكبار في وجه المعتزلة، والرد عليهم. جامع الفرق والمذاهب (ص١٨٨)، دائرة المعارف الإسلامية (٢٩/ ٨٨٢).

(٢) جهم: جهم بن صفوان السمرقندي، أبو محرز، رأس الجهمية، وقد زرع شراً عظيماً، فقبض عليه نصر بن يسار، وأمر بقتله سنة (١٢٨هـ). انظر تاريخ ابن الأثير (٣/ ٤٤٥).

وقد رأيت أنّ على مَنْ علم من المسلمين أن ينبه مَنْ لم يعلم على هذه المزالق التي يجب عليها توقيها. وتحرجت من إثارة الجدل في هذه المواضيع التي ليس المسلمون في حاجة إلى إثارتها، وأحجمتُ مدة واستشرت، وقدمت رجلاً وأخرت أخرى، ثم أزال إحجامي وتلجلجي ما رأيت من شدة إعجاب مبتدعة هذا العصر بابن تيمية وجعلهم له إماماً في كل المجالات واقتصارهم على ذكره والإشادة به وتطاولهم به على سائر علماء الملة الإسلامية، حتى أن أحدهم ليقول في الحديث عن محنة ابن تيمية:

«ودارت المعركة بين شيخ الإسلام ومعه ربه، وبين حزب الشيطان ومعه الجماهير ورجال الدولة». اهـ. يعني بحزب الشيطان علماء الأمة الإسلامية، ويقول آخر: «إنه يرى أن تكون الفتاوى هي وحدها مرجع العلماء الآن»، إلى غير ذلك.

فرأيت أن أقدم إلى علماء هذا العصر ما اطلعت عليه من بدع ابن تيمية وضلالاته وأثبتُ ذلك من نصوصه المطبوعة التي هي بين يدي الخاص والعام، لئلا يقولوا: هذا لم يثبت، أو هذا يجب أن لا يثار أمام عوام المسلمين لئلا يشوش عقائدهم/، فإن الأمر مثار الآن على أوسع نطاق بين [٣] عوام المسلمين، وطلاب الإعداديات يتناقشون في معنى الاستواء.

وأما الرد عليه في هذه الضلالات فليس هو الغرض الأساسي عندي في هذا الكتاب، وإن كنت تعرضت له أحياناً ونبهت على بدعه دون التعرض للرد عليها رداً مفصلاً أحياناً أخرى. ولعمري إن الرد عليه غير صعب خلاف ما قد يخيل إلى البعض ولكن تتبع كلامه بدعة بدعة فيه طول

وإسهاب، فهو في الكتابة بحر يتدفق، ولكن كلامه في أغلب الأحيان معاد مكرر لا يمل من إخراجه في ثوب قشيب والمحتوى هو هو بدون تغيير.

وقد رد العلماء على كثير من بدعه في كتب مختلفة ومواضع متفرقة، فأنا أحيل المتطلع إلى تلك الكتب، وقبل أن أدخل في التفاصيل فإني أعطي القارئ رداً مجملاً على ابن تيمية وأتباعه الذين أحيوا بدعه وأذاعوها، وذلك أنهم إن كانوا صادقين في ادعاءاتهم ومصيبين في عقيدتهم، فإن الأمة المحمدية منذ نحو ألف سنة ومئة سنة كلها على ضلال، إما كافرة مشركة، وإما مبتدعة ضالة، فجميع العلماء المشهورين من أئمة المذاهب الأربعة وجميع مفسري القرآن منذ ذلك العهد، وجميع مشايخ التصوف إلى عصرنا الحاضر، وجميع الأمة المحمدية من أهل السنة الذين يمثلون الغالبية الكبرى والسواد الأعظم من المسلمين كل هؤلاء ضالون مبتدعون. أو كفار مارقون.

فأبو الحسن الأشعري[1]، والغزالي[2]، وإمام

---

(١) أبو الحسن الأشعري: هو العلامة إمام المتكلمين أبو الحسن علي بن إسماعيل بن أبي بشر إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبدالله بن موسى ابن أمير البصرة بلال بن أبي بردة ابن صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم أبي موسى عبدالله بن قيس، ولد سنة ستين ومئتين، وكانت وفاته سنة أربع وعشرين وثلاث مائة. انظر ترجمته في طبقات الشافعية (٣/ ٣٤٧)، تاريخ بغداد (١١/ ٣٤٧)، الأنساب (١/ ٢٦٦).

(٢) الغزالي: هو الإمام العلامة محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسي الإمام الجليل أبو حامد الغزالي حجة الإسلام، ولد سنة أربع مائة وخمسين، وتوفي سنة =

الحرمين[1]، والباقلاني[2]، والسبكي[3]، والفخر الرازي[4]، وأمثالهم من العلماء، وابن جرير الطبري[5]،

= خمس مائة وخمسة للهجرة، من كتبه إحياء علوم الدين، وتهافت الفلاسفة. انظر ترجمته في طبقات الشافعية الكبرى (٦/ ١٩١)، وفيات الأعيان (٣/ ٣٥٣).

(١) هو عبدالملك بن عبدالله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي ركن الدين الملقب بإمام الحرمين، من أصحاب الشافعي، ولد في جوين سنة (٤١٩هـ)، وتوفي بنيسابور سنة (٤٧٨هـ). انظر وفيات الأعيان (٣/ ١٦٧)، وتبيين كذب المفتري (ص٢٧٨)، وطبقات السبكي (٥/ ١٦٥).

(٢) هو محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر، أبو بكر القاضي، من كبار علماء الكلام، وقد انتهت إليه الرئاسة في مذهب الأشاعرة، ولد في البصرة سنة (٣٣٨هـ) وسكن بغداد وتوفي فيها سنة (٤٠٣هـ) كان جيد الاستنباط، سريع الجواب، من كتبه إعجاز القرآن، والإنصاف، انظر ترجمته في شجرة النور الزكية لمحمد بن محمد مخلوف (ص٩٢)، ترتيب المدارك (٧/ ٤٤-٧٠).

(٣) هو علي بن عبدالكافي بن علي بن تمام السبكي الأنصاري الخزرجي، أبو الحسن تقي الدين، شيخ الإسلام في عصره، ولد في سبك، سنة (٦٨٣هـ)، وتوفي فيها سنة (٧٥٦هـ). انظر الدرر الكامنة (٣/ ١٣٤)، البداية والنهاية (١٤/ ٢٥٢)، طبقات الشافعية: (١٠/ ١٣٩).

(٤) هو محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التميمي البكري أبو عبدالله الإمام المفسر أوحد زمانه في المعقول والمنقول، ولد سنة (٥٤٤هـ)، وتوفي بهراة سنة (٦٠٦ هـ)، ومن كتبه تفسيره المعروف بتفسير الرازي. انظر وفيات الأعيان (٤/ ٢٤٨)، طبقات الشافعية (٨/ ٨١).

(٥) هو محمد بن جرير بن يزيد الطبري (أبو جعفر) المؤرخ المفسر الإمام، ولد في آمل طبرستان سنة (٢٢٤هـ)، واستوطن بغداد وتوفي بها سنة (٣١٠هـ)، كان مجتهداً في أحكام الدين لا يقلد أحداً. انظر طبقات السبكي (٢/ ١٢٠)، والبداية والنهاية (١١/ ١٤٥)، طبقات القراء (١٠٦).

والقرطبي[1]، وابن العربي[2]، والنسفي[3]، والسيوطي[4]، وأمثالهم من علماء التفسير. والبيهقي[5]، والنووي[6]، والحافظ ابن حجر[7]،

---

(١) هو أبو عبدالله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي الأندلسي القرطبي المفسر، من أهل قرطبة، رحل إلى الشرق واستقر بمنية ابن خصيب (في شمال أسيوط بمصر) وتوفي فيها سنة (٦٧١هـ). من كتبه: الجامع لأحكام القرآن، يعرف بتفسير القرطبي. انظر مقدمة تفسير القرطبي (ص: و).

(٢) هو محمد بن عبدالله بن محمد المعافري الإشبيلي المالكي، أبو بكر بن العربي، قاض من حفاظ الحديث، ولد في إشبيلية سنة (٤٦٨هـ)، ومات قرب فاس سنة (٥٤٣هـ)، من كتبه العواصم من القواصم، وأحكام القرآن. انظر وفيات الأعيان (٤/ ٢٩٦)، نفح الطيب (٢/ ٢٥)، تذكرة الحفاظ (١٢٩٤).

(٣) هو عبدالله بن أحمد بن محمود النسفي، أبو البركات، فقيه حنفي مفسر من أهل إيذج (من كور أصبهان) ووفاته فيها سنة (٧١٠هـ). انظر ترجمته في الدرر الكامنة (٣/ ٣٥٢).

(٤) هو عبدالرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين الخضيري جلال الدين، حافظ فقيه مؤرخ أديب له نحو ٦٠٠ مصنف. ولد في القاهرة سنة (٨٤٩هـ)، توفي سنة (٩١١هـ). انظر ترجمته في الضوء اللامع (٤/ ٦٥).

(٥) هو أحمد بن الحسين بن علي، أبو بكر، من أئمة الحديث، ولد في خسروجرد، من قرى بيهق بنيسابور سنة (٣٨٤هـ). مات سنة (٤٥٨هـ)، وكان زاهداً ورعاً، جبلاً من جبال العلم. انظر ترجمته في طبقات الشافعية (٤/ ٨٠)، وفيات الأعيان (١/ ٧٥).

(٦) هو يحيى بن شرف بن مري بن حسن الحزامي الحوراني، النووي الشافعي، أبو زكريا ولد في نوى من قرى سورية سنة (٦٣١هـ) وتوفي فيها سنة (٦٧٦هـ). انظر الطبقات للسبكي (٨/ ٣٩٥)، تذكرة الحفاظ (٤/ ١٤٧٠ - ١٤٧٤ - ١٤٨٦).

(٧) هو أحمد بن محمد الكناني العسقلاني أبو الفضل شهاب الدين، ولد بالقاهرة سنة (٧٧٣هـ)، وتوفي بها سنة (٨٥٢هـ)، وأصبح حافظ الإسلام في عصره، له تصانيف

والحافظ العراقي[1]، وابن حجر الهيتمي[2]، والحافظ العلائي[3]، والزرقاني[4]. . . وأمثالهم من علماء الحديث،/ والقشيري[5]، [٤]
ومحيي الدين بن العربي[6]،

= كثيرة منها فتح الباري بشرح صحيح البخاري. انظر ترجمته في الدرر الكامنة (١/ ٩-١٥)، والضوء اللامع (٢/ ٣٦).

(١) هو عبدالرحيم بن الحسين بن عبدالرحمن أبو الفضل زين الدين، المعروف بالحافظ العراقي، من كبار حفاظ الحديث، وكانت ولادته سنة (٧٢٥هـ). توفي في القاهرة سنة (٨٠٦هـ). انظر ترجمته في الضوء اللامع (٤/ ١٧١).

(٢) هو أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري، أبو العباس، فقيه مصري، ولد في محلة أبي الهيتم، ومات بمكة سنة (٩٧٤هـ). انظر ترجمته في الفهرس التمهيدي (٥٥٥).

(٣) هو خليل بن كيكلدى بن عبدالله الدمشقي، أبو سعيد صلاح الدين، محدِّث فقيه أصولي فاضل، ولد في دمشق سنة (٦٩٤هـ)، وتوفي فيها سنة (٧٦١هـ). انظر ترجمته في فهرس الفهارس (١/ ٧٩٠) والدرر الكامنة (٢/ ١٧٩)، رقم الترجمة (١٦٦٦).

(٤) هو محمد بن عبدالباقي بن يوسف بن أحمد بن علوان الزرقاني المصري الأزهري المالكي ولد في القاهرة سنة (١٠٥٥هـ)، وتوفي فيها سنة (١١٢٢هـ). انظر ترجمته في شجرة النور الزكية (ص٣١٧).

(٥) هو عبدالكريم بن هوازن بن عبدالملك بن طلحة النيسابوري، شيخ خراسان في عصره زهداً وعلماً بالدين، ولد سنة (٣٧٦هـ)، وكانت إقامته بنيسابور وتوفي فيها سنة (٤٦٥هـ). انظر ترجمته في طبقات السبكي (٣/ ٢٤٣).

(٦) هو محمد بن محمد بن علي بن عربي الطائي الحاتمي، ولد في ملطية سنة (٦١٨هـ)، وسمع الحديث ودرس في دمشق وتوفي بها سنة (٦٥٦هـ)، انظر الوافي بالوفيات (١/ ١٨٦).

وأبو الحسن الشاذلي[1]، وسيدي عبدالعزيز الدباغ[2]، وسيدي أبو العباس التجاني[3]، والشيخ سيد المختار الكنتي[4]، والشيخ محمد إلمام[5] وسيدي محمذ فال بن متال[6]، والشيخ أحمد بنب[7]،

---

(١) هو علي بن عبدالله بن عبدالجبار الشاذلي المغربي، من المتصوفة، ولد في بلاد (غمارة) بريف المغرب سنة (٩٥١هـ)، وتوفي بصحراء عيذاب في طريقه إلى الحج. انظر شذرات الذهب (٧/ ٤٨١).

(٢) هو عبدالعزيز بن مسعود، أبو فارس الدباغ، متصوف من الأشراف الحسنيين، ولد بفاس سنة (١٠٩٥هـ)، وتوفي بها سنة (١١٣٢هـ). انظر ترجمته في نشر المثاني (٢/ ١١٨)، الأعلام للزركلي (٤/ ٢٨).

(٣) هو أحمد بن محمد بن المختار بن أحمد الشريف، أبو العباس شيخ الطائفة التجانية بالمغرب، كان فقيهاً مالكياً عالماً بالأصول والفروع عالماً بالأدب، ولد سنة (١١٥٠هـ)، وأقام مدة بفاس إلى أن توفي فيها سنة (١٢٣٠هـ). انظر شجرة النور الزكية (ص٣٧٨).

(٤) هو العارف بالله الشيخ سيدي المختار بن أبي بكر يتصل نسبه بعقبة بن نافع الفهري من أفراد عصره علماً وصلاحاً، توفي رحمه الله تعالى سنة (١٢٢٦هـ). الوسيط في تراجم أدباء شنقيط (ص٣٦١)، فتح الشكور (١٥٢ - ١٥٣).

(٥) الشيخ محمد المام بن البخاري (من قبيلة المؤلف) علم من أعلام الفكر في بلاده وواحد من فقهائها. مات رحمه الله تعالى عام (١٢٩٢هـ). الشعر الشنقيطي في (ق١٣ هـ ص١٤).

(٦) الشيخ محمذ فال بن متالي التندغي العلامة الجليل والصالح النبيل، مات رحمة الله عليه عام (١٢٨٧هـ). الوسيط في تراجم أدباء شنقيط (ص٣٤٢)، الشعر الشنقيطي في (ق١٣ هـ ص١١١).

(٧) الشيخ أحمدُ بنب، عالم كبير ومتصوف معروف من بلاد السنغال، توفي رحمه الله تعالى سنة (١٣٤٦هـ).

والشيخ سيديا[1] والشيخ محمد الأغطف[2] والشيخ محمد فاضل[3]، والشيخ ماء العينين[4]، والشيخ سعد أبيه[5]، وأحمد بن العاقل[6]، وسيد عبدالله بن الأفضل[7] والمختار بن بون[8]، ومحنض بابه بن اعبيد[9]، والشيخ محمد الحافظ[10]، وحرمة بن

---

(١) الشيخ سيديا بن المختار بن الهيبة الأبيري التندغي الأصل، الولي العارف والعالم العامل، توفي رحمه الله تعالى عام (١٢٨٣هـ). انظر الوسيط (ص٢٤٠) وما بعدها. وانظر الشعر الشنقيطي في (ق١٣ هـ ص١٤٦).

(٢) الشريف الشيخ محمد الأغطف القلقمي أحد علماء ومشائخ البلاد المشهورين.

(٣) الشيخ محمد فاضل بن مامين القلقمي عالم جليل وشيخ صوفية. انظر: شعر التوسل في موريتانيا (مقدمة).

(٤) هو مصطفى (أو محمد مصطفى) بن محمد فاضل بن محمد مامين، أبو الأنوار الملقب بماء العينين، من قبيل القلاقمة من عرب شنقيط، ولد ببلدة الحوض سنة (١٢٤٦هـ)، وتوفي في تزنيت من مدن السوس الأقصى سنة (١٣٢٨هـ). انظر ترجمته في الوسيط في أخبار شنقيط (ص٣٦٠).

(٥) الشيخ سعد بوه بن محمد فاضل من أبرز مشائخ التصوف، توفي عام (١٣٣٥هـ). انظر الشعر والشعراء (٧٨).

(٦) أحمد بن العاقل الديماني عالم مبرز في الفقه وعلم الكلام والمنطق والحساب، توفي رحمه الله تعالى عام (١٢٤٤هـ). انظر فتح الشكور (٦١).

(٧) سيدي عبدالله بن الفاضل من بني بارك الله فيه، توفي رحمه الله تعالى عام (١٢٠٩هـ). فتح الشكور (ص١٦٩، ١٧٠).

(٨) هو مختار بن بونة الشنقيطي المغربي، الجكني، المالكي، عالم أديب مشارك في بعض العلوم. وتوفي في حدود سنة (١٢٣٠ هـ). انظر معجم المؤلفين ٣٤/ ٨٣٧.

(٩) محنض بابه بن اعبيد الديماني علامة شنقيط، كان بارعاً في الفقه وأصوله واللغة، توفي سنة (١٢٧٧هـ). انظر الوسيط (ص٢٣٦).

(١٠) الشيخ محمد الحافظ بن المختار الحبيب العلوي، توفي عام (١٢٣٠هـ). انظر الشعر الشنقيطي في (ق١٣ هـ ص١٠٥).

عبدالجليل[1] والفقيه عمر الخطاط[2]، ومحمد بن محمد سالم[3] وأبناؤه، والمجيدري[4]، وسعيد بن محمد اليدالي[5]، وسيدي عبدالله بن الحاج إبراهيم[6]، والإمام ناصر الدين[7].

ولم أذكر أهل القرون الثلاثة الأولى هنا لأن ابن تيمية وأتباعه يزعمون

---

(١) حرمة بن عبدالجليل ويقال له حرمة الله، له اليد الطولى في جميع العلوم، مات رحمه الله تعالى عام (١٢٤٣هـ). الوسيط (ص٢٤).

(٢) الفقيه عمر الخطاط بن محمد بن عمر بن أوبك أبو حفص الملقب باتفاق الخطاط، كان فقيهاً نحوياً، مات رحمه الله تعالى في شعبان (١١٩٦هـ). انظر فتح الشكور (ص١٨٥-١٨٦).

(٣) محمد بن محمد سالم المجلسي عالم جليل، مات رحمه الله تعالى عام (١٣٠٢هـ). انظر الشعر الشنقيطي في (ق١٣ هـ ص١١٠).

(٤) المجيدري بن حبيب الله الموسوي اليعقوبي واسمه محمد، ويقال محمذ بالذال المعجمة (ت١١٤٣هـ)، كان غاية في الفهم والصلاح، مات رحمه الله تعالى عام (١٢٠٤هـ). انظر الوسيط (ص٢٠٤) وما بعدها، الشعر الشنقيطي (ق١٣هـ ص١٠٩).

(٥) حدث قلب للاسم فهو محمد بن سعيد اليدالي يعرف بمحمذ - بالذال المعجمة - أحد العلماء الأعلام، وتقدم أنه أحد الأربعة الذين لم يبلغ مبلغهم أحد في بلاد شنقيط، اشتهر مع العلم بالصلاح، ولد عام (١٠٩٦هـ) ومات رحمه الله تعالى عام (١١٦٦هـ). انظر فتح الشكور (ص: ١٢٢)، الوسيط (ص: ٢٢٣).

(٦) سيدي عبدالله بن الحاج إبراهيم بن الإمام العلوي أحد علماء شنقيط البارزين، برع في الفقه والحديث والأصول، مات رحمه الله تعالى عام (١٢٣٣هـ). انظر فتح الشكور (ص: ١٧٣) فما بعدها، الوسيط (ص: ٣٨).

(٧) أبو بكر بن أبهم الديماني، عالم جليل ومجاهد كبير، استشهد عام (١٠٨٥هـ). انظر الوسيط (ص: ٤٩٣)، الشعر الشنقيطي (ق١٣ ص٥٥).

أنهم على طريقهم، وإنما ذكرت من يصرخون بأنه على ضلال مبين، والواقع أن سلف الأمة وخلفها جميعاً براءٌ منهم.

كل هؤلاء وغيرهم إما أن يكونوا على ضلال مبين، ويكون السند قد انقطع بين أول الأمة وآخرها منذ أكثر من ألف سنة حتى جاء ابن تيمية فصحح المسيرة ثم بقي الحال مع ذلك على حاله حتى جاء أتباعه وجاهدوا البدعة والضلال، ويبقى علينا بعد هذا الافتراض أن نعرف أن أمة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ليست صالحة لأن يُكاثر بها صلى الله عليه وسلم الأمم يوم القيامة، لأنها ليست سوى شرذمة قليلة من الناس.

وإما أن يكون ابن تيمية وأتباعه على ضلال مبين، وشذوذ عن جماعة المسلمين، فعلينا أن نعترف بالحق الأبلج الذي لا محيد عن الاعتراف به، وهو أن جمهور الأمة بقي متمسكاً بسنة نبيه صلى الله عليه وسلم، وأن ابن تيمية وأتباعه القدماء والمحدثين على ضلال مبين، وأن علماء الأمة ومشايخها وأولياءها هم أهل الحق، وأن اتباعهم هو المنجي عند الله تعالى يوم القيامة.

وبعد: فإني لم أقل على الرجل في هذا الكتاب سوى ما قال، ولم أحمل كلامه مالا يحتمله، وسيرى القارئ أن كل ما أضفت إليه فإنه هو نفسه مصرح به بلا غموض، ولقد وجدت فيه أموراً استعظمت أن أخطها بقلمي أو أحملها إلى علم أحد من المسلمين / . [٥]

والله ولي التوفيق، والهادي إلى سواء الطريق.

التمهيد:

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: في أقوال العلماء في ابن تيمية

الفصل الثاني: في الحشوية وهم طائفة ابن تيمية

الفصل الثالث: عقيدة أهل السنة والجماعة

الفصل الأول:
في أقوال العلماء في ابن تيمية

لم يكن في عزيمتي أن أفرد مقالاً للحديث عن ابن تيمية؛ لأن الرجل أفضى إلى ما قدم، ولا يعنينا اليوم أمره ولا معتقده، وإنما تعنينا هذه الكتب الضخام التي بين أيدينا مملوءة من البدع وأنواع الضلالات، وقد يكون الرجل تاب في آخر أيام حياته فتقبل الله توبته، وقد يكون فيها ما هو مدسوس عليه، وقد . . . وقد. . .

ولكني أجدني مضطراً لأن أبيّن للقراء طرفاً من حقيقة أمره، وأن أنقل لهم طرفاً مما قاله العلماء في شأنه، ليعلموا أن الدعاية الصارخة القائمة حوله الآن على تقديسه وجعله الإمام الأوحد في الإسلام لم تكن قط موضع إجماع المسلمين ولا قول أكثرهم.

فقد كان أهل السنة منذ برز ابن تيمية إلى الميدان يحذرون الناس من أقاويله، ويردون عليه بالكتب والمقالات، سواء منهم من كان على مذهب أحمد بن حنبل، الذي يدعي هو الاقتداء به، ومن كان على غيره من مذاهب أهل السنة، ولم يكن يقتدي به سوى طائفة قليلة من بقايا أهل نحلته من المشبهة، ومضى على ذلك العصر تلو العصر حتى جاء من تبعه في القرن الثاني عشر الهجري فأحيى النحلة، وعزز البدعة، وزاد الطين بلة، بتأييده للدعوة بحد الحسام، وعلى أثره يمشي أتباعه الآن مجلبين

بخيلهم ورجلهم ودعاياتهم الصارخة وإرهابهم الفكري ليؤيدوا ابن تيمية وبدعه الكثيرة، وقد ملؤوا الدنيا ضجيجاً وادعاء، وكفّروا كل من خالفهم، أو بدعوه، وهم يحاولون جاهدين أن يشوهوا وجه الإسلام ويزوروا تاريخه، وأن يقطعوا الصلة بين ماضيه وحاضره، فإذا سمعتهم خيل إليك أن الإسلام الصحيح مات حتى جاء ابن تيمية، فأظهره للناس وأحياه، ثم مات موتة أخرى حتى جاء من أحياه في هذا العصر فنشره.

هذا أحد دعاتهم وهو محمد حامد الفقي[1] يقول في مقدمة كتبها على كتاب ابن تيمية «اقتضاء الصراط المستقيم»: «ودارت المعارك بين شيخ الإسلام رحمه الله ومعه ربه وبين حزب الشيطان / . ومعه الجماهير [٦] ورجال الدولة والرؤساء والسادة. . . » اهـ.

ولا غرابة في تسمية علماء المسلمين الأتقياء الأعلام بحزب الشيطان، فإنما يقتفي في ذلك ابن تيمية نفسه، ويقتفي ابن القيم[2] الذي سماهم

---

(١) محمد حامد الفقي، ولد في بكلى العنب التابعة لمديرية البحيرة (بمصر) سنة (١٣٠٩هـ)، وأسس جماعة أنصار السنة المحمدية، توفي بالقاهرة سنة (١٣٧٨هـ). انظر معجم المؤلفين (٣/ ٢٠٧).

(٢) محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي الدمشقي، ولد في دمشق سنة (٦٩١هـ)، وتتلمذ على يد ابن تيمية، حتى كان لا يخرج عن شيء من أقواله، بل ينتصر له في جميع ما يصدر عنه، اشتغل بالعلم ونشره ولكنه كان معجباً برأيه جريئاً على الأمور، له مصنفات منها: زاد المعاد، توفي في دمشق سنة (٧٥١هـ). انظر الدرر الكامنة(٤/ ٢١)، البداية والنهاية (١٤/ ١٨٨).

«حزب جنكز خان»[1]. وليسوا حزب الشيطان ولا حزب جنكز خان، وإنما هم صفوة علماء الأمة المحمدية، ردوا عليه في حياته وبعد مماته، وحاكموه في حياته، وحكموا عليه بالسجن مرة، بعد مرة حتى مات في السجن.

وممن رد عليه في حياته ورد على ابن القيم في حياته الشيخ الإمام تقي الدين السبكي، وكفى به ورعاً وعلماً، والشيخ العلامة ابن جهبل[2]، والإمام الزملكاني[3]، والعلامة الأخنائي[4] قاضي المالكية، وبدر الدين ابن جماعة[5]، وغيرهم.

---

(١) جنكز خان: رجل كافر عدو للإسلام والمسلمين، هو الذي اكتسح معالم الإسلام من بلاد الصين إلى حدود الشام غرباً. انظر السيف الصقيل (ص: ٤٣).

(٢) أحمد بن يحيى بن إسماعيل بن طاهر بن جهبل الحلبي، ولد سنة (٦٧٠هـ)، وكان عالماً ورعاً، مات في جمادى الآخرة سنة (٧٣٣هـ). انظر الدرر الكامنة (١/ ٣٥٠)، طبقات الشافعية (٩/ ٣٤)..

(٣) محمد بن علي بن عبدالواحد الأنصاري، المعروف بابن الزملكاني، انتهت إليه رئاسة الشافعية، ولد في دمشق سنة (٦٦٧هـ)، توفي في بلبيس، ودفن في القاهرة سنة (٧٢٧هـ)، له رسالة في الرد على ابن تيمية. انظر طبقات الشافعية (٩/ ١٩٠)، والدرر الكامنة (٤/ ١٩٢).

(٤) محمد بن أبي بكر بن عيسى بن بدران السعدي، المصري، أبو عبدالله، المعروف بالأخنائي قاضي قضاة المالكية بمصر، ولد سنة (٦٥٨هـ) وتوفي سنة (٧٥٠هـ)، وهو ممن انتقد ابن تيمية في آرائه. انظر الديباج (٣٢٧)، الأعلام للزركلي (٦/ ٥٦).

(٥) محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي الشافعي. ولد في حماة سنة (٦٣٩هـ)، وتوفي بمصر سنة (٧٣٣هـ). انظر البداية والنهاية (١٤/ ١٣١)، والدرر الكامنة (٣/ ٣٦٧).

ولم يزل العلماء منذ ذلك العهد يردون عليه.

وقد وقع مثل ما وقع له لتلميذه ابن القيم، فقد طيف به وحكم عليه بالكفر، وكاد يلاقي حتفه لولا أنه اعترف على نفسه بالكفر وتاب إلى الله تعالى، ولم تكن توبته صحيحة، وإنما كان يريد أن ينقذ نفسه بها من القتل، ومثله في هذه التوبة شيخه ابن تيمية، فإنه قد تاب مرات، ثم كان ينقض عهده ويعلن زيغه، وسنورد صيغة من صيغ استتابته في آخر هذا المقال إن شاء الله تعالى.

ولنفسح المجال الآن لأقلام العلماء الذين عاصروه أو أتوا بعده:

وأول ما نبدأ به معاصره ومناظره الحافظ الذهبي[1]، فقد قال فيه كلمة من أجمع ما يمكن أن يقال فيه، قال في: «زغل العلم» (ص: ١٧):

«احذر الكبر والعجب بعلمك، فيا سعادتك إن نجوت منه كفافاً لا عليك ولا لك، فوالله ما رمقت عيني أوسع علماً، ولا أقوى ذكاء من رجل يقال له ابن تيمية، مع الزهد في المأكل والملبس والنساء، ومع القيام في الحق والجهاد بكل ممكن، وقد تعبت في وزنه وتفتيشه حتى مللت في سنين متطاولة، فما وجدت الذي أخره بين أهل مصر والشام ومقتته نفوسهم، وازدروا به وكذبوه وكفروه، إلا الكبر والعجب، وفرط الغرام في رئاسة المشيخة والازدراء بالكبار.

---

(١) شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، حافظ مؤرخ مشهور، ولد في ثالث ربيع الآخر سنة (٦٧١هـ)، وتوفي ليلة الاثنين الثالث من ذي القعدة سنة (٧٤٨هـ). انظر طبقات الشافعية (٩/ ١٠٠)، فوات الوفيات (٢/ ١٨٣).

فانظر كيف وبال الدعاوى ومحبة الظهور، ونسأل الله المسامحة، فقد قام عليه ناس ليسوا بأورع منه ولا أعلم ولا أزهد منه، بل يتجاوزون عن ذنوب أصحابهم وآثام أصدقائهم، وما سلطهم الله عليه بتقواهم أو جلالتهم، بل بذنوبه وما دفع / الله عنه وعن أتباعه أكثر، وما جرى عليهم [٧] إلا بعض ما يستحقون فلا تكن في ريب من ذلك.

ثم قال بعد ذلك: فإن برعت في الأصول وتوابعها من المنطق والفلسفة وآراء الأوائل ومجاراة العقول واعتصمت مع ذلك بالكتاب والسنة وأحوال السلف، ولفقت بين العقل والنقل فما أظنك في ذلك تبلغ رتبة ابن تيمية ولا والله تقاربها، وقد رأيت ما آل أمره إليه من الحط عليه والهجو والتضليل والتكفير والتكذيب بحق وبباطل...

فقد كان قبل أن يدخل هذه الصناعة منوراً مضيئاً، على محياه سيما السلف، ثم صار مظلماً مكسوفاً، عليه قتمة عند خلائق من الناس، ودجّالاً أفّاكاً كافراً عند أعدائه، ومبتدعاً فاضلاً محققاً بارعاً عند طوائف من عقلاء الفضلاء وحامل راية الإسلام وحامي حوزة الدين ومحيي السنة عند عموم أصحابه هو ما أقول لك». انتهى كلام الذهبي.

وقد عزا بعض المؤلفين هذا الكلام للسيوطي خطأ وهو في «زغل العلم» للذهبي.

ونسبة الكتاب إليه ليست موضع ريبة؛ وقد عزا السخاوي[1] هذا الكلام

---

(١) محمدبن عبدالرحمن بن محمد، شمس الدين السخاوي، ولد بالقاهرة سنة(٨٣١هـ) وتوفي بالمدينة سنة (٩٠٢هـ). انظر الضوء اللامع (٨/ ١).

أيضاً للذهبي في كتابه: «الإعلان والتوبيخ»[1] انظر تكملة الرد للمحقق الكوثري[2] (ص: ١٨١)، و«شواهد الحق في الاستغاثة بسيد الخلق صلى الله عليه وسلم» للشيخ النبهاني[3]، و«فتح المبين المبين» للعلامة الشيخ أحمد بن فتى[4] (ص: ٤١٤)، وفيه: أن الكلام فوق نَقَله الحافظ العلائي من خط الذهبي، وسنورد رسالة الذهبي إلى ابن تيمية في آخر هذا الفصل إن شاء الله تعالى، ومن عَرَف تاريخ الذهبي علم أنه ليس ممن تتطرق إليه التهمة بالإزراء بابن تيمية، فإنه ـ أي الذهبي ـ كان مناصراً له، متعصباً على الصوفية وعلى الأشاعرة، ميالاً إلى طائفة ابن تيمية، كما حكى عنه تلميذه ابن السبكي[5] في طبقاته وأعطى أمثلة كثيرة من تعصبه.

ومن كلام معاصري ابن تيمية فيه ما قاله العلامة الشيخ الإمام الورع تقي الدين السبكي في «السيف الصقيل في الرد على نونيةابن زفيل»(ص: ١٧)

---

(١) الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ (ص١٣٦).

(٢) محمد زاهد بن الحسن الكوثري، فقيه حنفي، جركسي الأصل ولدسنة (١٢٩٦هـ)، وله تآليف كثيرة، توفي بالقاهرة سنة (١٣٧١هـ). انظر مقدمة مقالات الكوثري (ص: ١٨ـ٣١).

(٣) يوسف بن إسماعيل بن يوسف النبهاني، الإمام الصالح نسبته إلى بني نبهان، ولد في قرية اجزم التابعة لحيفا، سنة (١٢٦٥هـ)، وتوفي بها سنة (١٣٥٠هـ). انظر الأعلام (٨/ ٢١٨).

(٤) أحمد بن فتى الحسني عالم موريتاني مشهور، توفي في (١٠/ ١٠/ ١٩٨٧م).

(٥) عبد الوهاب بن علي بن عبدالكافي السبكي تاج الدين، ولد في القاهرة سنة (٧٢٧هـ)، وانتقل إلى دمشق مع والده فسكنها وتوفي بها سنة (٧٧١هـ). انظر الدرر الكامنة (٣/ ٣٩).

بعد أن تحدث عن الحشوية[1] قال/ : [٨]

«ثم جاء في أواخر المائة السابعة رجل له فضل ذكاء واطلاع، ولم يجد شيخاً يهذبه[2] وهو على مذهبهم، وهو جسور متجرد لتقرير مذهبه، ويجد أموراً بعيدة، فبجسارته يلتزمها، فقال بقيام الحوادث بذات الرب سبحانه وتعالى، وأن الله سبحانه ما زال فاعلاً، وأن التسلسل ليس بمحال فيما مضى كما هو فيما سيأتي، وشق العصا وشوش عقائد المسلمين، وأغرى بينهم، ولم يقتصر ضرره على العقائد في علم الكلام حتى تعدى وقال إن السفر لزيارة النبي صلى الله عليه وسلم معصية، وقال إن الطلاق الثلاث لا يقع، وإن من حلف بطلاق امرأته وحنث لا يقع عليه طلاق، واتفق العلماء علي حبسه الحبس الطويل، فحبسه السلطان ومنع من الكتابة في الحبس وأن يدخل إليه بدواة[3] ، ومات في الحبس». اهـ. كلامه.

وقال الإمام السبكي أيضاً في فتاويه (٢/ ٢١٠) في أثناء رده على فتيا له في الوقف : «هذا الرجل كنت رددت عليه في حياته، في إنكاره السفر لزيارة المصطفى صلى الله عليه وسلم، وفي إنكاره وقوع الطلاق إذا حلف به، ثم ظهر لي من حاله ما يقتضي أنه ليس ممن يعتمد عليه في نقل ينفرد به، لمسارعته إلى النقل لفهمه، ولا في بحث ينشئه لخلطه المقصود بغيره،

---

(١) الحشوية : هم قوم تمسكوا بالظواهر فذهبوا إلى التجسيم وغيره، وهم من الفرق الضالة يجرون آيات الله على ظاهرها. انظر جامع الفرق والمذاهب (ص: ٧٨).

(٢) هكذا في الأصل، وفي السيف الصقيل (ص: ١٧): يهديه

(٣) هكذا في الأصل، وفي السيف الصقيل (ص: ١٩): وأن يدخل إليه أحد بدواة.

وخروجه عن الحد جداً، وكان مكثراً من الحفظ، ولم يتهذب بشيخ ولم يرتض في العلوم، بل يأخذها بذهنه مع جسارة[1] واتساع خيال وشغب كثير، ثم بلغني من حاله ما يقتضي الإعراض عن النظر في كلامه جملة، وكان الناس في حياته ابتلوا بالكلام معه للرد عليه، وحبس بإجماع العلماء[2] وولاة الأمور على ذلك[3]. ولم يكن لنا غرض من ذكره بعد موته لأن تلك أمة قد خلت، ولكن له أتباع ينعقون ولايعون ونحن نتبرم بالكلام معهم ومع أمثالهم ولكن للناس ضرورات إلى الجواب في بعض المسائل. انظر تكملة الرد (ص: ١٦، ١٠٦).

ولا ننسى تصريح هذا الإمام الورع بأن العلماء أجمعوا على حبس ابن تيمية، ولا ننسى كذلك قوله إنه أيضاً لا يعتمد على نقله، وقال الإمام السبكي في «الدرة المضيئة»: قد أحدث ابن تيمية ما أحدث في أصول العقائد، ونقص من دعائم الإسلام الأركان والمعاقد بعد أن كان متستراً
[٩] بتبعية الكتاب والسنة مظهراً أنه/ داع إلى الحق هاد إلى الجنة، فخرج عن الاتباع إلى الابتداع، وشذ عن جماعة المسلمين بمخالفة الإجماع، وقال بما يقتضي الجسمية والتركيب في الذات المقدسة، وبأن الافتقار إلى الجزء ليس بمحال، وقال بحلول الحوادث بذات الله تعالى، وأن القرآن محدث تكلم الله به بعد أن لم يكن، وأنه يتكلم ويسكت، ويحدث في ذاته الإرادات بحسب المخلوقات، فقال بحوادث لا أول لها، فأثبت الصفة

---

(١) هكذا في الأصل وفي فتاوى السبكي (٢/ ٢١٠): وجسارته.

(٢) هكذا في الأصل وفي فتاوى السبكي (٢/ ٢١٠): [المسلمين... إلخ].

(٣) هكذا في الأصل وفي فتاوى السبكي: [ثم مات..].

القديمة حادثةً والمخلوق الحادث قديماً، ولم يجمع أحد هذين القولين في ملة من الملل ولا نحلة من النحل، فلم يدخل في فرقة من الفرق الثلاث والسبعين التي افترقت عليها الأمة، وكل ذلك وإن كان كفراً شنيعاً فما تَقِلُّ جُمْلَتُه بالنسبة إلى ما أحدث في الفروع، فإن متلقي الأصول عنه وفاهم ذلك منه هم الأقلون، والداعي إليها من أصحابه هم الأرذلون، وإذا حوققوا في ذلك أنكروه، وأما ما أحدثه في الفروع فأمر عمت به البلوى.

وقد بث دعاته في أقطار الأرض لنشر دعوته الخبيثة، وأضل بذلك جماعة من العوام ومن العرب الفلاحين، ولبس عليهم. اهـ. والدرة المضيئة هذه مطبوعة ضمن المجموعة السبكية. انظر تكملة الرد (ص: ١٦٦).

وقال ابن عبدالهادي[1] «في العقود الدرية (ص: ١١٧) عازياً للذهبي في حديثه عن ابن تيمية: «وأطلق عبارات أحجم عنها الأولون والآخرون وهابوا وجسر هو عليها». انتهى.

وابن عبدالهادي هذا تلميذ ابن تيمية وأحد المعجبين به والمدافعين عنه بتعصب، وكذلك الذهبي كان متعصباً له، وفي كلامهما هذا شهادة على الرجل بالابتداع وخرق إجماع الأمة، فإن الجسارة على القول بأشياء أحجم عنها الأولون والآخرون معناها بصراحة الخروج عن طريق جميع العلماء المسلمين قبله.

---

(١) محمد بن أحمد بن عبدالهادي، شمس الدين أبو عبدالله، ابن قدامة المقدسي الجماعيلي الأصل، ثم الدمشقي، الصالحي، يقال له ابن عبدالهادي، ولد سنة (٧٠٥هـ) وتوفي سنة (٧٤٤ هـ). انظر الدرر الكامنة (٤٢١/٣).

وقال ابن عبدالهادي أيضاً في «العقود الدرية» (ص: ١١٩): «واجتمع به في هذه السنة الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد[١] وسمع كلامه، وذكر أنهم سألوه بعد انقضاء المجلس فقال: هو رجل حُفَظَة.

[١٠] قيل له: فهلا تكلمت معه؟/.

فقال: هذا رجل يحب الكلام وأنا أحب السكوت». انتهى.

وهذا أيضاً يدل على صحة ما ذكره السبكي من شغبه وجسارته.

وقال الحافظ ابن حجر في «الدرر الكامنة» في ترجمته[٢]: «وكان يتكلم على طريقة المفسرين مع الفقه والحديث، فيورد في ساعة من الكتاب والسنة واللغة والنظر ما لا يقدر أحد أن يورده في عدة مجالس، كأن هذه العلوم بين عينيه يأخذ منها ما يشاء ويذر، ومن ثم نسب أصحابه إلى الغلو فيه، واقتضى له ذلك الإعجاب بنفسه حتى زهى على أبناء جنسه، واستشعر أنه مجتهد، فصار يرد على صغير العلماء وكبيرهم، قديمهم وحديثهم، حتى انتهى إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فخطأه في شيء فبلغ الشيخ إبراهيم[٣] الرقي الحنبلي فأنكر عليه فذهب إليه واعتذر واستغفر، وقال في

---

(١) محمد بن علي بن وهب بن مطيع، أبو الفتح، تقي الدين القشيري، المعروف بابن دقيق العيد، قاض من أكابر علماء الأصول، ولد سنة (٦٢٥هـ)، وتوفي بالقاهرة سنة (٧٠٢هـ). انظر الدرر الكامنة (٤/ ٢١٠). فوات الوفيات (٣/ ٤٤٢).

(٢) الدرر الكامنة (١/ ١٦٣) بتحقيق محمد سيد جاد الحق، أم القرى للطباعة والنشر. القاهرة مصر.

(٣) إبراهيم بن أحمد بن محمد بن معالي الرقي، برهان الدين، أبو إسحاق، واعظ من علماء الحنابلة، ولد بالرقة سنة (٦٤٧هـ)، ومات فيها سنة (٧٠٣هـ). انظر الدرر الكامنة (١/ ١٥).

حق علي كرم الله وجهه: أخطأ في سبعة عشر شيئاً، ثم خالف فيها نص الكتاب. منها اعتداد المُتوفى زوجُها أطول الأجلين، وكان لتعصبه لمذهب الحنابلة يقع في الأشاعرة حتى أنه سب الغزالي، فقام عليه قوم كادوا يقتلونه... وذكروا أنه ذكر حديث النزول فنزل عن المنبر درجتين فقال: كنزولي هذا فنسب إلى التجسيم، ... وافترق الناس فيه شيعاً.

فمنهم من ينسبه إلى التجسيم لما ذكر في العقيدة الحموية والواسطية وغيرهما، من ذلك قوله: إن اليد والقدم والساق والوجه صفات حقيقية لله، وإنه مستو على العرش بذاته.

فقيل له: يلزم من ذلك التحيز والانقسام.

فقال: أنا لا أسلم أن التحيز والانقسام من خواص الأجسام، فألزم أنه يقول بالتحيز في ذات الله تعالى.

ومنهم من ينسبه إلى الزندقة لقوله: إن النبي صلى الله عليه وسلم لا يتوسل به؛ لأن في ذلك تنقيصاً ومنعاً من تعظيم رسول الله صلى الله عليه وسلم...

ومنهم من ينسبه إلى النفاق لقوله في علي كرم الله وجهه ما تقدم، ولقوله إنه قَاتَل للرئاسة دون الديانة، وأن عثمان رضي الله عنه كان يحب المال.

ولقوله: أبو بكر أسلم شيخاً لا يدري ما يقول، وعلي أسلم صبياً والصبي لا يصح إسلامه على قول، ونسبه قوم إلى أنه كان يسعى في

[١١] الإمامة الكبرى / وله وقائع شهيرة وكان إذا حوقق وألزم يقول: لم أرد هذا إنما أردت كذا فيذكر احتمالاً بعيداً. انتهى كلام الحافظ ابن حجر.

وبهذا يظهر أن ابن حجر لم يكن في صف المثنين على ابن تيمية بدون تحرز، بل كان في تحفظ في شأنه، وإن أثنى عليه فقد قال عنه في فتح الباري (١٧/ ٨١): هذه الرواية أصرح في الرد على من أثبت حوادث لا أول لها من رواية الباب، وهي من مستشنع المسائل المنسوبة إلى ابن تيمية... إلخ، وهذا يدل على أنه لم يطلع عليها في كلامه، ولو اطلع عليها وعلى غيرها من بدعه، لكان له منه موقف آخر. والله تعالى أعلم.

وقال شهاب الدين الخفاجي[١] في شرح الشفا - بعد ذكر الحديث الشريف «لعن الله قوماً اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»[٢]... -: «اعلم أن هذا الحديث هو الذي دعا ابن تيمية ومن تبعه كابن القيم إلى مقالته الشنيعة

---

(١) أحمد بن محمد بن عمر، شهاب الدين الخفاجي المصري، قاضي القضاة، ولد بمصر سنة (٩٧٧هـ)، وتوفي فيها سنة (١٠٦٩هـ)، ومن أشهر كتبه: نسيم الرياض في شرح شفاء القاضي عياض. انظر خلاصة الأثر (١/ ٣٣١)، الفهرس التمهيدي (٣٨٣).

(٢) أخرجه البخاري عن عائشة برقم (٤٢٧) كتاب الصلاة باب هل تنبش قبور مشركي الجاهلية وتتخذ مكانها مساجد، وكتاب الجنائز، باب ما يكره من اتخاذ المساجد على القبور برقم (١٣٢٠)، وباب ما جاء في قبر النبي صلى الله عليه وسلم، وأبي بكر وعمر برقم (١٣٩٠)، كتاب الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل برقم (٣٤٥٣) وكتاب المغازي باب مرض النبي صلى الله عليه وسلم ووفاته برقم (٤٤٤٣). ومسلم، كتاب المساجد، باب النهي عن بناء المساجد على القبور برقم (١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢).

التي كفروه بها، وهي منعه من زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم وشد الرحال إليه».

وقال العلامة شهاب الدين ابن حجر الهيتمي المكي في فتاويه في جواب سؤال (ص١١٤) وما بعدها: «ابن تيمية عبد خذله الله وأضله وأعماه وأصمه وأذله، وبذلك صرّح الأئمة الذين بينوا فساد أحواله وكذب أقواله، ومن أراد ذلك فعليه بمطالعة كلام الإمام المجتهد المتفق على إمامته وجلالته وبلوغه مرتبة الاجتهاد أبي الحسن السبكي، وولده التاج والشيخ الإمام العز ابن جماعة[1] وأهل عصرهم، وغيرهم من الشافعية والمالكية والحنفية، ولم يقتصر اعتراضه على متأخري الصوفية، بل اعترض على مثل عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما كما سيأتي.

والحاصل أن لا يقام لكلامه وزن، بل يُرْمى به في كل وعرٍ وحزنٍ، ويعتقد فيه أنه ضال ومضل جاهل غال، عامله الله بعدله، وأجارنا من مثل طريقته وعقيدته وفعله آمين». انتهى كلامه.

ثم ذكر عنه أنه كان على منبر جامع الجبل بالصالحية فذكر عنده عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال: إن عمر له غلطات وبليات وأي بليات، وأنه ذكر عنده علي رضي الله عنه مرة أخرى فقال: إن علياً أخطأ في أكثر من

---

(١) عبدالعزيز بن محمد بن إبراهيم، ابن جماعة الكناني الحموي الأصل، الدمشقي المولد، ثم المصري، عز الدين الحافظ، قاضي القضاة، ولد سنة (٦٩٤هـ)، مات بمكة سنة (٧٦٧هـ). انظر الدرر الكامنة (٢/ ٤٨٩).

ثلاثمائة مكان، ثم أخذ يعدد الأمور التي خرج فيها عن جماعة المسلمين وشذ عن الإجماع.

وقال فيه العلامة ابن جهبل في الرد عليه في الجهة: ثم استدل على جواز الإشارة الحسية إليه بالأصابع ونحوها، بما صح أنه صلى الله عليه وسلم / في خطبة عرفات جعل يقول: «ألا هل بلغت»؟ فيقولون: نعم، [١٢] فيرفع أصبعه إلى السماء وينكتها إليهم ويقول: «اللهم اشهد»[(١)]؟ غير مرة، ومن أي دلالة يدل على هذا على جواز الإشارة إليه؟ هل صدر منه صلى الله عليه وسلم إلا أنه رفعَ أصبعه ثم نكتها إليهم؟ هل في ذلك دلالة على أن رفعه كان يشير به إلى جهة الله تعالى؟ ولكن هذا من عظيم ما رسخ في ذهن هذا المدعي من حديث الجهة، حتى أنه لو سمع مسألة من عويص الفرائض والوصايا وأحكام الحيض لقال هذه دالة على الجهة؟ اهـ. انظر طبقات الشافعية الكبرى (٩/ ٦٤).

وقال العلامة المحقق المجاهد في سبيل الله تعالى محمد زاهد الكوثري في تكملة الرد على نونية ابن القيم (ص٨٠) عند قول ابن القيم«بحر العالم الحراني»: بل هو وارث علوم صابئة حران حقاً، والمتسلف من السلف ما يكسوها كسوة الخيانة والتلبيس . اهـ كلامه.

---

(١) أخرجه مسلم من حديث جابر بن عبدالله رضي الله عنه، كتاب الحج باب حجة النبي صلى الله عليه وسلم برقم (١٤٧)، وأبو داود في كتاب المناسك، باب صفة حجة النبي صلى الله عليه وسلم برقم (١٩٠٥) وفيه ينكبها أي يقلبها من نكب كنانته.

ولنختم أقوال العلماء في ابن تيمية برسالة أرسلها إليه الحافظ الذهبي توضح كثيراً من إفراطه وغروره وغطرسته وتجافيه عن الحق، والذهبي ليس ممن يتهم على ابن تيمية، بل هو متهم بالميل إليه وإلى شيعته، والدفاع عنهم والإزراء بمعارضيهم وذلك في كتبه، وقد قام مع ابن تيمية في محنته ما استطاع، ودافع عنه برسائله تارة إلى أضداده ليخففوا لهجتهم معه، وتارة يكتب إليه هو.

والرسالة قد أشار إليها الحافظ السخاوي في «الإعلان بالتوبيخ»[1] حيث قال: ورأيت له رسالة كتبها لابن تيمية، هي في دفع نسبته لمزيد تعصبه مفيدة، وذلك في صدد الدفاع عن الذهبي رداً على من ينسبه لفرط التعصب، وقد قام العلامة المحقق زاهد الكوثري بتحقيق نسبة الرسالة إلى الذهبي بما لا مزيد عليه من التحقيق ونشر صورة مخطوطتها بخط التقي ابن قاضي شهبة[2]، نقلها عن خط البرهان[3] بن جماعة، عن خط الحافظ أبي

---

(١) الإعلان بالتوبيخ (ص: ١٣٦).

(٢) أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسدي الشهبي الدمشقي، تقي الدين، فقيه الشام في عصره ومؤرخها وعالمها، ولد سنة (٧٧٩هـ)، وتوفي فجأة وهو جالس يصنف ويكلم ولده سنة (٨٥١هـ). انظر الضوء اللامع (١١/ ٢١)، شذرات الذهب (٧/ ٢٦٩).

(٣) إبراهيم بن عبدالرحيم بن محمد بن جماعة الكناني، أبو إسحاق برهان الدين الحموي الأصل المقدسي الشافعي، مفسر من القضاة، ولد بمصر سنة (٧٢٥هـ)، توفي في دمشق سنة (٧٩٠هـ). انظر الدرر الكامنة (١/ ٣٩).

سعيد العلائي عن خط الذهبي نفسه، ثم ذكر الكوثري أن خط التقي بن قاضي شهبة معروف وتوجد كتب بخطه في دار الكتب المصرية والخزانة الظاهرية بدمشق، وسمى تلك الكتب لمن أراد مقارنة خطه بخط الرسالة/ [١٣] وهذا نص الرسالة مع عنوانها من خط التقي بن قاضي شهبة :

رسالة كتبها شمس الدين أبو عبدالله الذهبي إلى الشيخ تقي الدين ابن تيمية كتبتها من خط قاضي القضاة برهان الدين بن جماعة رحمه الله، وكتبها هو من خط الشيخ الحافظ أبي سعيد بن العلائي، وهو كتبها من خط مرسلها الشيخ شمس الدين:

«الحمد لله على ذلتي، يا رب ارحمني وأقلني عثرتي، واحفظ علي إيماني . . . إلى أن قال: طوبى لمن شغله عيبه عن عيوب الناس، وتباً لمن شغله عيوب الناس عن عيبه، إلى كم ترى القذاة في عين أخيك وتنسى الجذع في عينك! إلى كم تمدح نفسك وشقاشقك وعباراتك، وتذم العلماء وتتبع عورات الناس، مع علمك بنهي الرسول صلى الله عليه وسلم: «لا تذكروا موتاكم إلا بخير فإنهم قد أفضوا إلى ما قدموا»[1]. بلى أعرف بأنك تقول لي لتنصر نفسك: إنما الوقيعة في هؤلاء الذين ما شموا رائحة الإسلام، ولا عرفوا ما جاء به محمد صلى الله عليه وسلم، وهو جهاد. بلى والله عرفوا خيراً كثيراً مما إذا عمل به العبد فقد فاز، وجهلوا شيئاً كثيراً

---

(١) أخرجه البخاري عن عائشة رضي الله عنها بلفظ: «لا تسبوا الأموات فإنهم قد أفضوا إلى ما قدموا»، كتاب الجنائز باب ينهى عن سب الأموات برقم (١٣٩٢).

مما لا يعنيهم، ومن حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه، يا رجل بالله عليك كف عنا، فإنك محجاج عليم اللسان لا تقر ولا تنام. إياكم والغلوطات[1] في الدين، كره نبيك صلى الله عليه وسلم المسائل وعابها ونهى عن كثرة السؤال[2] وقال: «إن أخوف ما أخاف على أمتي كل منافق عليم اللسان»[3] وكثرة الكلام بغير زلل تقسي القلب[4] إذا كان في الحلال والحرام، فكيف إذا كان في عبارات اليونسية[5] والفلاسفة وتلك الكفريات

---

(١) قال في القاموس: والغلوطة كصبورة والأغلوطة بالضم والمغلطة الكلام يغلط فيه ويغالط به (قاموس، غلط ٢/ ٥٥٤).

(٢) في حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه «كان صلى الله عليه وسلم ينهى عن قيل وقال وكثرة السؤال». أخرجه البخاري، كتاب الرقاق باب ما يكره من قيل وقال برقم (٦٤٧٣)، وكتاب الزكاة باب قول الله تعالى: ﴿لا يسألون الناس إلحافاً﴾ برقم (١٤٧٧)، وكتاب الاعتصام، باب ما يكره من كثرة السؤال وتكلف ما لا يعنيه برقم (٧٢٩٧)، وكتاب الأدب، باب عقوق الوالدين من الكبائر برقم (٥٩٧٥).
ومسلم كتاب الأقضية باب النهي عن كثرة السؤال من غير حاجة برقم (١٢، ١٣، ١٤)، وعن أبي هريرة رضي الله عنه برقم (١٠، ١١).

(٣) أخرجه أحمد في المسند (١/ ٢٢، ٤٤) عن أبي عثمان النهدي قال في الفتح الرباني (١٩/ ٢٣٣): «قال المنذري ورواته محتج بهم في الصحيح، وقال الهيثمي رجاله موثقون».

(٤) هكذا في الأصل، وفي السيف الصقيل نص الرسالة [تقسي القلوب] (ص: ٢١٧)].

(٥) اليونسية: اسم يطلق على فرقتين هما:
أ- اليونسية من المرجئة: وهي فرقة من المرجئة، هم أصحاب يونس بن عون النميري الذي قال: إن الإيمان هو المعرفة بالله والخضوع له، وترك الاستكبار عليه والمحبة له، وقال: إن إبليس كان عارفاً بالله غير أنه كافر باستكباره على الله.
ب- اليونسية من الشيعة: فرقة من الشيعة من أصحاب يونس بن عبدالرحمن القمي المتوفى سنة (١٥٠هـ)، وكان من المغالين في التشبيه فقال: إن الله عز وجل يحمله =

التي تعمي القلوب، والله قد صرنا ضحكة في الوجود، وإلى كم تنش دقائق الكفريات الفلسفية لنرد عليها[1] بعقولنا، يا رجل: قد بلغت سموم الفلاسفة وتصنيفاتهم مرات، وكثرة استعمال السموم يدمن عليه الجسم وتكمن - والله - في البدن، واشوقاه إلى مجلس فيه تلاوة بتدبر، وخشية بتذكر وصمت بتفكر، وآهاً لمجلس يذكر فيه الأبرار، فعند ذكر الصالحين تنزل الرحمة، بلى عند ذكر الصالحين يذكرون بالازدراء واللعنة كان سيف الحجاج[2] ولسان ابن حزم[3] شقيقين فواخيتهما، بالله خلونا من ذكر بدعة يوم الخميس وأكل الحبوب، وجدوا في ذكر بدع كنا نعدها من أساس
[١٤] الضلال / قد صارت هي محض السنة وأساس توحيد، ومن لم يعرفها فهو كافر أو حمار، ومن لم يكفر فهو أكفر من فرعون، وتعد النصارى مثلنا، والله في القلوب شكوك[4]، إن سلم لك إيمانك بالشهادتين فأنت سعيد!

= حملة العرش وهو أقوى منهم مشبهاً ذلك بأن الكركي تحمله رجلاه وهو أقوى منها. انظر جامع الفرق والمذاهب (ص: ٣٥، ٣٦).

(١) هكذا الأصل وفي نص الرسالة [لنرد بعقولنا] انظر السيف الصقيل به نص الرسالة كاملة (ص: ٢١٨).

(٢) الحجاج بن يوسف بن الحكم الثقفي أبو محمد، قائد داهية، ولد سنة (٤٠هـ) بالطائف وتوفي سنة (٩٥هـ). انظر تاريخ ابن الأثير (٣/ ٢٢٤)، وفيات الأعيان (٢/ ٢٩).

(٣) علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري، أبو محمد عالم الأندلس في عصره، ولد بقرطبة سنة (٣٨٤هـ)، وتوفي سنة (٤٥٦هـ). انظر نفح الطيب (١/ ٣٦٤)، لسان الميزان (٤/ ١٩٨).

(٤) هكذا الأصل، وفي نص الرسالة [شكرك] (ص: ٢١٨) السيف الصقيل.

ياخيبة من اتبعك فإنه معرض للزندقة والانحلال، لا سيما إذا كان قليل العلم والدين باطولياً شهوانياً، لكنه ينفعك ويجاهد عنك بيده ولسانه، وفي الباطن عدو لك بحاله وقلبه، فهل معظم أتباعك إلا قعيد مربوط خفيف العقل، أو عامي كذاب بليد الذهن، أو غريب واجم قوي المكر، أو ناشف صالح عديم الفهم، فإن لم تصدقني ففتشهم وزنهم بالعدل.

يا مسلم أقدم حمار شهوتك لمدح نفسك، إلى كم تصادقها وتعادي الأخيار؟ إلى كم تصادقها وتزدري الأبرار؟ إلى كم تعظمها وتصغر العباد؟ إلى متى تخاللها وتمقت الزهاد؟ إلى متى تمدح كلامك بكيفية لا تمدح - والله - بها أحاديث الصحيحين، يا ليت أحاديث الصحيحين تسلم منك، بل في كل وقت تغير عليها بالتضعيف والإهدار، وبالتأويل والإنكار، أما آن لك أن ترعوي؟ أما حان لك أن تتوب وتنيب؟ أما أنت في عشر السبعين وقد قرب الرحيل. بلى - والله - ما أذكر أنك تذكر الموت، بل تزدري بمن يذكر الموت، وما أظنك تقبل على قولي، ولا تصغي إلى وعظي، بل لك همة كبيرة في نقض هذه الورقة بمجلدات، وتقطع لي أذناب الكلام ولا تزال تنتصر حتى أقول: وا لَيْتَهُ[1] سكت! فإذا كان هذا حالك عندي، وأنا الشفوق المحب الوادُّ فكيف حالك عند أعدائك؟ وأعداؤك - والله - فيهم صلحاء وعقلاء وفضلاء، كما أن أولياءك فيهم فجرة وكذبة، وجهلة وبطلة وعور وبقر، وقد رضيت منك بأن تسبني علانية، وتنتفع بمقالتي سراً

(١) هكذا في الأصل وفي نص الرسالة: [وألبته سكت]، السيف الصقيل (ص٢١٨).

«فرحم الله عبداً[1] أهدى إلي عيوبي[2]، فإني كثير العيوب، غزير الذنوب». إلخ كلامه.

وفي الخلاصة: فإن ابن تيمية لا نزاع في سعة علمه وقوة شخصيته، كما [١٥] هو واضح من كتبه وشهد له / به معاصروه ومن بعدهم، ولا نزاع أيضاً في أنه مبتدع جمع أصنافاً كثيرة من البدع، وشذ عن الجماعة، وزاغ عن الحق في مواضيع جمة، وهذا أقل ما يستطيع سني اطلع على كتبه أن يقوله عنه، إذا سلم بمجرد إسلامه، وأما العلماء الذين عذروه وأثنوا عليه من أهل السنة، أو توقفوا في شأنه، فلا شك في أنهم لم يطلعوا على أقواله.

وقد وجدنا كثيراً منهم يقول عنه إنه لم يثبت عليه ما رمي به من البدعة، وقد برأه فلان وفلان مما نسب إليه، أما الآن وقد نشرت كتبه فلا عذر لعالم في الدفاع عنه، أو التوقف في شأنه، وأودُّ قبل أن أنهي هذا الفصل أن أبين أن موقفه من المحنة لم يكن شجاعاً ولا شريفاً مما يظهر انتهازيته وتلونه، وذلك أنه أعلن توبته مراراً وكُتبت ثم نقضها، ولو كان على الحق لما تراجع عن قوله، وقد عذب الإمام أحمد رضي الله عنه على أن يفوه بشطر كلمة فيها تنازل أو قبول فرفض، وبقي في السجن حتى ملوا وتركوه، أما هو فقد سجل توبته بيده، فقال: الحمد لله، الذي أعتقده أن القرآن معنى قائم

---

(١) هكذا في الأصل وفي نص الرسالة في السيف الصقيل (ص: ٢١٩): [امرءاً].

(٢) يروى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «من أحبّ الناس إلي من أهدى إلي عيوبي». انظر مناقب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه (ص: ١٧١)، طبقات ابن سعد (٣/ ٢٩٢).

بذات الله وهو صفة من صفات ذاته القديمة الأزلية، وهو غير مخلوق وليس بحرف ولا صوت، وليس هو حالاً في مخلوق أصلاً لا ورق ولا حبر ولا غير ذلك.

والذي أعتقده في قوله: ﴿الرحمن على العرش استوى﴾[1] أنه على ما قاله الجماعة الحاضرون، وليس على حقيقته وظاهره ولا أعلم كنه المراد به، بل لا يعلم ذلك إلا الله، وكل ما يخالف هذا الاعتقاد فباطل، وكل ما في خطي أو لفظي مما يخالف ذلك فهو باطل، وكل ما في ذلك مما فيه إضلال الخلق أو نسبة ما لا يليق بالله إليه فأنا منه بريء وأنا تائب إلى الله من كل ما يخالفه.

كتبه أحمد بن تيمية وذلك يوم الخميس سادس شهر ربيع الآخر سنة سبع وسبعمائة.

وكل ما كتبته أو قلته في هذه الورقة فأنا مختار في ذلك غير مكره.

كتبه أحمد بن تيمية حسبنا الله ونعم الوكيل./. [١٦]

وبأعلى ذلك خط قاضي القضاة بدر الدين بن جماعة بالشهادة عليه وعبد الغني[2] بن محمد الحنبلي، وغيرهما من كبار علماء ذلك العصر

---

(١) سورة طه، الآية: ٥.

(٢) هو شرف الدين عبدالغني بن يحيى بن محمد ابن قاضي حران عبدالله بن نصر بن أبي بكر الحراني، ولي نظر الخزانة السلطانية مدة، ثم أضيف إليه القضاء، وتدريس الصالحية، ولد في رمضان سنة (٦٤٥هـ)، وتوفي في ليلة الجمعة رابع عشر ربيع الأول (٧٠٩هـ). ذيل طبقات الحنابلة (٤/ ٣٥٨).

كما في تكملة الرد للكوثري[1]، وقد اعترف تلميذه ابن عبدالهادي بذلك في العقود الدرية[2]، وإن حاول أن يهون من شأنه، ومن أراد أن يطلع على كثير مما نقلنا في شأن ابن تيمية فليطالع كتاب أخينا في الله تعالى العلامة الصالح الشيخ أحمد بن فتى الحسني الشنقيطي «فتح المبين المبين».

وينبغي أن ننبه القارئ أن تلامذة ابن تيمية مثله في اتباع بدعه فيجب الحذر منهم، ومنهم ابن القيم وابن عبدالهادي، وكذلك الحافظ الذهبي فإنه كان يوافقه في أشياء، ويخالفه في أشياء وكان متعصباً على الأشاعرة وعلى أهل التصوف، مسيئاً للكلام فيهم، كما أظهر ذلك تلميذه التاج السبكي في طبقات الشافعية الكبرى، فيجب التحفظ منه في هذه المواضيع، وهي العقيدة وتاريخ الأشاعرة وأهل التصوف، وكان إماماً في نقد رجال الحديث، وقد يكون الرجل إماماً في فن واحد أو اثنين، نازلاً عن تلك المرتبة في غيرهما فيقلد في ما هو إمامٌ فيه ولا يقلد في غيره، ومثل الذهبي في ذلك الإمام ابن خزيمة[3] ! فإنه كان محدثاً كبيراً ولكنه لم يكن من أهل النظر في الكلام، ولم يكن يحب الدخول فيه حتى ألجأه تلامذته إلى ذلك فقال فيه مقالات متناقضة، وصنف فيه كتاب التوحيد

---

(١) تكملة الرد (ص: ٩٤)، وانظر الدرر الكامنة (١/ ١٥٨).

(٢) (ص: ٢٥٦).

(٣) محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي، أبو بكر، إمام نيسابور في عصره، ولد بنيسابور سنة (٢٢٣هـ)، وتوفي بها سنة (٣١١هـ)، تزيد مصنفاته على ١٤٠ مصنفاً. انظر طبقات السبكي (٣/ ١٠٩).

الذي قال فيه الإمام الرازي[1] إنه كتاب الشرك، فيقلد الإمام ابن خزيمة في الحديث ولا يقلد فيما ذهب إليه من سلوك طريق المشبهة[2]، وهؤلاء كلهم يستطيع الإنسان أن ينتفع بشيء من كتبهم إذا لم يخوضوا في هذه المواضيع التي أخطأوا فيها.

وأما ابن تيمية فمن الصعب الاستفادة من كتبه دون التعرض لأخطائه، لأن بدعه غالبة على عمله وتفكيره، فهو داعية في كل حركاته وسكناته، ولا يكاد يخطوا بالقارئ خطوات إلا وجد له مبرراً يقحمه به في أحد المواضيع الحبيبة إلى فؤاده، مثل الجهة، ووصف المولى تعالى بالحوادث، أو النهي عن التوسل وجعله شركاً، أو سب الصالحين وعدهم ملاحدة وشياطين، أو غير ذلك من مواضيعه التي يدعو إليها/ فلا بد أن يجد سبباً [١٧] أو آخر للدخول في هذه المباحث في كل مقالاته، مما جعل مقالاته عديمة الجدوى في أغلب الأحيان من الناحية العلمية، وخطيرة على القارئ من ناحية أخرى/ . [١٨]

* * *

(١) محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التميمي البكري، أبو عبدالله الفخر الرازي وقد تقدم ذكره.

(٢) المشبهة: فرقة حملت الآيات المتشابة على ظاهرها ومقتضى الحس فشبهوا الخالق بالمخلوق وخالفوا السنة والكتاب والعقل. انظر دفع شبه التشبيه (ص: ١٠٠).

الفصل الثاني

في

الحشوية [1] وهم طائفة ابن تيمية

وهم أصناف المشبهة[2] والمجسمة، وسموا الحشوية - بفتح الشين وبسكونها - وسبب تسميتهم بالحشوية أنهم حضروا مجلس الحسن البصري[3]، وتكلموا بالسقط عنده، فقال: ردوا هؤلاء إلى حشا الحلقة - أي جانبها - فسماهم الناس الحشوية، ومن سكن الشين نسبهم إلى الحشْو، وهو اللغو الذي لا اعتبار له، أو إلى حشو الجسم؛ لأن الجسم محشو وهم مجسمة، وتمتد جذور المشبهة إلى عصر التابعين كسائر الفرق المنحرفة.

ولما اشتد ساعد الاعتزال في صدر الدولة العباسية حدثت ردة فعل تحارب نزعتهم في نفي الصفات، وكان الإمام أحمد رضي الله عنه حامل راية السنة في ذلك العصر، فتعرض للمحنة، ووقف شامخاً وصلباً لا تزعزعه الرياح في وجه الطغيان حتى انفرجت الأزمة، وكان رضي الله عنه يشعر بأن عقائد عوام المسلمين معلقة في عنقه، فلم يلن ولم يدار، ولم يداهن، ثم انتسب إليه أقوام أفرطوا في الأخذ بالظاهر حتى قالوا في

---

(١) الحشوية تقدم ذكرها.

(٢) المشبهة: تقدم ذكرها.

(٣) الحسن بن يسار البصري، أبو سعيد، تابعي جليل، ولد بالمدينة سنة (٢١هـ)، وتوفي بالبصرة سنة (١١٠هـ). انظر وفيات الأعيان (٢/ ٦٩).

جانب الله تعالى ما لا يليق وشبهوه بالأجسام، فقالوا: يجيء وينزل بحركة، وله صوت، وله صورة ويماس الأجسام، وله ثقل يثقل على حملة العرش، وله جهة و حدٌّ وتحل الحوادث بذاته العلية. وأثبتوا له تعالى فماً وأضراساً ولهوات، وكفاً وخنصراً وإبهاماً وصدراً وفخذاً وساقين ورجلين، وقال بعضهم: إنه يتنفس حتى قال بعض أئمتهم: قولوا ما شئتم وأنا ألتزمه إلا العورة واللحية.

ومن ظن هذا تحاملاً عليهم فلينظر «دفع شبه التشبيه» للإمام ابن الجوزي[1] فإنه على مذهب الحنابلة، وإنما رد عليهم حمية للدين، وتبرئة لهذا الإمام الجليل، أو لينظر غيره من الكتب التي تتحدث عن الفرق الإسلامية.

ولم تقم للحشوية دولة في تاريخ الإسلام كله سوى أنهم كانوا يثيرون الشغب والفتن أحياناً ثم لا يلبثون أن ترتد فتنتهم إلى الخفاء، حتى جاء ابن تيمية فانتدب نفسه لتوطيد مذهبهم والذب عنه، وزاد بدعاً كثيرة من عند
[١٩] نفسه ألحقها بمذهبهم مثل منع السفر لزيارة النبي صلى الله عليه وسلم/ ومنع التوسل بالنبي صلي الله عليه وسلم، وغيره من عباد الله الصالحين إلى الله تعالى، والتكفير بذلك وبغيره مما يراه هو شركاً، ومثل خروجه على جماعة المسلمين في مسائل عدة أخرى غير هذه، ومنها شن الغارة

---

(١) عبدالرحمن بن علي بن محمد الجوزي القرشي البغدادي، أبو الفرج، علامة عصره في التاريخ والحديث، كثير التصانيف، ولد في بغداد سنة (٥٠٨هـ) وتوفي بها سنة (٥٩٧هـ)، طبقات الحنابلة (١/ ٣٩٩).

على أهل التصوف وعلى المشايخ والصالحين.

والتزم ابن تيمية التزامات جريئة لم يلتزمها أحد من أهل مذهبه قبله، وإن كانت لازمة على مذهبهم، فالتزمها هو لأنه أدرك بذكائه وسعة معلوماته وجراءته أنها لا محيص عن التزامها أو التخلي عن المذهب الذي هو عليه، منها القول بقدم العالم.

وقام العلماء في أمر ابن تيمية وأتباعه، في عصره وبعد عصره، حتى أخمدوا فتنته واستراح الناس من شره ردحاً من الزمن، حتى جاء أتباعه في العصر الأخير فأحيوا الفتنة ونبشوا النار الخامدة تحت الرماد، وكفروا جميع المسلمين، وأباحوا حرماتهم، وتكونت طائفة الحشوية الجديدة فتبنت بدع الحشوية القديمة وأضافت إليها ما زاده ابن تيمية من الفتن والمخازي، وأضافت إلى ذلك جهلاً عظيماً وغطرسة لا حد لها وازدراءً بالصالحين والأئمة، ثم واصلوا نشاطهم في نشر النحلة بوسائل أنجح من حد الحسام، فنشروا كتب داعيتهم وإمامهم الأكبر ابن تيمية وكتب تلامذته وملأوا الصحف والمجلات والمطابع والمكتبات بكتبهم الفاخرة الطباعة الميسورة القراءة يوزعونها بالمجان، وقربوا مَنْ مال إلى نحلتهم ونحلوه ما يسيل ريق ذوي الأطماع من الذهب والفضة والألقاب الفاخرة، وقاموا إلى جانب ذلك بإرهاب فكري لا هوادة فيه ضد من ناوأهم، تقودهم في ذلك عصبية المضطهد الذي سنحت له الفرصة، ولكن للباطل صولة ويضمحل، وقد حفظ الله هذا الدين من شرور كثيرة وهو إن شاء الله تعالى حافظه من شرهم.

وليتأمل القارئ الكريم بعض ما قاله أئمة الدين فيهم:

[٢٠] قال الإمام الحافظ ابن عساكر[١]/ في تبيين كذب المفتري (ص: ١٦٣):

«لم يزل في الحنابلة طائفة تغلو في السنة، وتدخل فيما لا يعنيها حباً للخفوف في الفتنة، ولا عار على أحمد رحمه الله من صنيعهم، وليس يتفق على ذلك رأي جميعهم، ولهذا قال أبو حفص عمر بن أحمد[٢] بن عثمان بن شاهين، وهو من أقران الدارقطني[٣] ومن أصحاب الحديث المتسننين: رجلان صالحان بليا بأصحاب سوء: جعفر[٤] بن محمد وأحمد ابن حنبل». انتهى.

وأورد الحافظ في ذلك الكتاب (ص: ٣١٠) محضراً فيه خطوط العلماء والفقهاء وأهل القرآن فيه:

---

(١) ابن عساكر: علي بن الحسن بن هبة الله، أبو القاسم ثقة الدين ابن عساكر الدمشقي المؤرخ الحافظ، ولد في دمشق سنة (٤٩٩هـ)، وتوفي بها سنة (٥٧١ هـ). انظر ترجمته في طبقات الشافعية الكبرى (٧/ ٢١٥).

(٢) عمر بن أحمد بن عثمان بن شاهين، أبو حفص، واعظ علامة من أهل بغداد، كان من حفاظ الحديث في عصره، ولد سنة (٢٩٧هـ)، وتوفي سنة (٣٨٥هـ). انظر تاريخ بغداد (١١/ ٢٦٥)، لسان الميزان (٤/ ٢٨٣).

(٣) الدارقطني: علي بن عمر بن أحمد بن مهدي، أبو الحسن الدارقطني الشافعي، إمام عصره في الحديث، ولد سنة (٣٠٦هـ)، وتوفي سنة (٣٨٥هـ). انظر تاريخ بغداد (١٢/ ٣٤)، طبقات السبكي (٢/ ٣١٠).

(٤) جعفر بن محمد الباقر بن علي بن زين العابدين بن الحسين السبط الهاشمي القرشي أبو عبدالله، ولد بالمدينة (٨٠هـ)، وتوفي بها سنة (١٤٨هـ)، كان يلقب بالصادق. انظر وفيات الأعيان (١/ ٣٢٧)

«أن جماعة من الحشوية والأوباش الرعاع المتوسمين بالحنبلية أظهروا ببغداد من البدع الفظيعة والمخازي الشنيعة، ما لم يتسمح به ملحدٌ فضلاً عن موحد... ونسبوا كل من ينزه الباري تعالى وجل عن النقائص والآفات وينفي عنه الحدوث والتشبيهات، ويقدسه عن الحلول والزوال ويعظمه عن التغير من حال إلى حال، وعن حلوله في الحوادث، وحدوث الحوادث فيه إلى الكفر والطغيان...» اهـ. وذكر أسماء العلماء الموقعين عليها وهم من الأعلام فلينظر.

وقال في الكتاب نفسه (ص١٥٠):

«وقالت الحشوية المجسمة: إن الله سبحانه حال في العرش، وأن العرش مكان له وأنه جالس عليه... ويده يد جارحة، ووجهه وجه صورة... والنزول نزول ذاته، بحركة وانتقال من مكان إلى مكان، والاستواء جلوس على العرش وحلول فيه...» اهـ.

وقال الإمام الحافظ المفسر المحدث ابن الجوزي - وهو حنبلي المذهب - في كتابه «دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه» (ص٢٦): [1] «رأيت من أصحابنا من تكلم في الأصول بما لا يصلح... فصنفوا كتباً شانوا بها المذهب، ورأيتهم قد نزلوا إلى مرتبة العوام، فحملوا الصفات على مقتضى الحس، فسمعوا أن الله سبحانه وتعالى خلق آدم عليه الصلاة والسلام على صورته فأثبتوا له صورة ووجهاً زائداً على الذات وعينين وفماً ولهوات وأضراساً

(١) انظر دفع شبه التشبيه لابن الجوزي (ص: ٩).

وأضواءاً لوجهه هي السبحات ويدين وأصابع وكفاً وخنصراً وإبهاماً وصدراً وفخذاً وساقين ورجلين، وقالوا ما سمعنا بذكر الرأس، وقالوا: [٢١] يجوز أن يمس ويمس ويدني العبد من ذاته/ .

وقال بعضهم: ويتنفس، ثم إنهم يُرْضُونَ العوام بقولهم: «لا كما يعقل»، وقد أخذوا بالظاهر في الأسماء والصفات، فسموها بالصفات تسمية مبتدعة، لا دليل لهم في ذلك من النقل ولا من العقل، ولم يلتفتوا للنصوص الصارفة عن الظواهر إلى المعاني الواجبة لله تعالى، ولا إلى إلغاء ما توجبه الظواهر من سمات الحدوث... قالوا نحملها على ظواهرها المتعارفة، والظاهر هو المعهود من نعوت الآدميين، والشيء إنما يُحمل على حقيقته إذا أمكن، فإن صَرَفَ صارف حُمِل على المجاز، ثم يتحرجون من التشبيه ويأنفون من إضافته إليهم ويقولون: نحن أهل السنة، وكلامهم صريح في التشبيه، وقد تبعهم خلق من العوام، وقد نصحت التابع، والمتبوع فقلت لهم: يا أصحابنا، أنتم أصحاب نقل، وإمامكم الأكبر أحمد يقول وهو تحت السياط: كيف أقول ما لم يُقَلْ، فإياكم أن تبتدعوا في مذهبه ما ليس منه، ثم قلتم في الأحاديث تحمل على ظاهرها، فظاهر القدم الجارحة... فقد كَسَيْتُمْ هذا المذهب شيناً قبيحاً حتى صار لا يقال عن حنبلي إلا مجسم، ثم زينتم مذهبكم أيضاً بالعصبية ليزيد بن معاوية[1] وقد علمتم أن صاحب المذهب أجاز لعنه.

---

(١) يزيد بن معاوية بن أبي سفيان الأموي، ثاني ملوك بني أمية في الشام، ولد بالمناطرون سنة (٢٥هـ)، وفي أيامه كانت فاجعة المسلمين بالسبط الشهيد الحسين بن علي =

وكان أبو محمد التميمي[1] يقول في بعض أئمتكم: لقد شان المذهب شيناً قبيحاً لا يُغسل إلى يوم القيامة[2]». اهـ.

وقال عنهم (ص: ٦١): «مثل هؤلاء لا يحدثون، فإنهم يكابرون العقول كأنهم يحدثون الأطفال». اهـ.

وقال (ص: ٨١) بعد أن ذكر أنه روي مرفوعاً: «وعدني ربي عز وجل بالقعود معه على العرش» هذا حديث لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وقال ابن حامد[3]: يجب الإيمان بما ورد به من المماسة والقرب من الحق تعالى...

وقال ابن عمر: ﴿وإن له عندنا لزلفى﴾[4] قال: ذكر الدنو منه حتى يمس بعضه، وهكذا كذب على ابن عمر، ومن ذكر تبعيضَ الذات كَفَرَ بالإجماع. انتهى كلامه. / [٢٢]

= سنة(٦١هـ)، وخلع أهل المدينة طاعته فأرسل إليهم عقبة المري وأمره أن يستبيحها ثلاثة أيام. انظر أخباره في تاريخ الطبري حوادث سنة (٦٤هـ).

(١) أبو محمد التميمي: رزق الله بن عبدالوهاب بن عبدالعزيز، أبو محمد التميمي، فقيه حنبلي واعظ، من أهل بغداد، ولد سنة (٤٠١هـ)، وتوفي سنة (٤٨٨هـ). انظر ذيل طبقات الحنابلة (٢/ ٢٥٠)، شذرات الذهب (٥/ ٣٨٠).

(٢) انظر دفع شبه التشبيه للإمام ابن الجوزي (ص: ١٠).

(٣) ابن حامد: الحسن بن حامد بن علي بن مروان البغدادي، أبو عبدالله، إمام الحنابلة في زمانه ومدرسهم وفقيههم، توفي سنة (٤٠٣هـ). انظر طبقات الحنابلة (٢/ ١٧١).

(٤) سورة ص، الآية: ٤٠.

وابن حامد المذكور شيخ الحنابلة في زمنه.

وقال ابن الجوزي (ص: ٩١): قال ابن حامد رأيت بعض أصحابنا يثبتون لله تعالى وصفاً بأنه يتنفس. . . !!!

قلت على من يعتقد هذا اللعنة، لأنه يثبت جسداً مخلوقاً. ما هؤلاء بمسلمين. انتهى كلامه.

وقال الإمام الورع تقي الدين السبكي في «السيف الصقيل»(ص: ١٥): وأما الحشوية فهي طائفة جهال رذيلة ينتسبون إلى أحمد، وأحمد مبرأ منهم وسبب نسبتهم إليه أنه قام في دفع المعتزلة وثبت في المحنة رضي الله عنه ونقلت عنه كليمات ما فهمها هؤلاء الجهال فاعتقدوا هذا الاعتقاد السيء. . . وما زالوا من حين نبغوا مستذلين ليس لهم رأس، ولا من يناظر، وإنما كانت لهم في كل وقت ثورات، ويتعلقون ببعض أتباع الدول ويكفي الله شرهم، وما تعلقوا بأحد إلا كانت عاقبته إلى سوء، وأفسدوا اعتقاد جماعة شذوذ من الشافعية وغيرهم . . . اهـ كلامه.

وهذا نزر مما قيل في الحشوية القدماء، وأما الحشوية المحدثون فقد قال العلماء فيهم أكثر من ذلك بكثير، وقد ألفوا في الرد عليهم، ومن أراد طرفاً من الردود عليهم فلينظر كتاب أخينا في الله تعالى العلامة الصالح الشيخ أحمد بن فتى الحسني الشنقيطي «فتح المبين المبين» وإليك نماذج قليلة من الحديث عنهم:

قال العلامة المحدث الفقيه الشيخ سلامة العزامي القضاعي[1] في «فرقان القرآن بين صفات الخالق وصفات الأكوان» (ص: ١٤) ـ بعد أن ذكر بعض البدع الاعتقادية ـ دعاتها[2] ينادون الناس إليها باسم الكتاب والسنة فيما يزعمون، وأنها طريق السلف الصالح، ولذلك تسمعهم يلقبون أنفسهم بأنهم السنيون والسلفيون... فإن هؤلاء المبتدعة وصفوا الله تعالى بصفات خلقه فجوزوا عليه الجلوس والنزول الحسِّيَيْن والأجزاء... ونسبوا إليه سبحانه المكان والجهة، تمسكاً بآيات من الكتاب يقرؤون كَلِمَهَا، ويحرفون الكلم عن مواضعه تمسكاً بظواهر أحاديث كثيرة منها مما لاَ يُحْتَجُّ به، لما بَيَّنه أهل النقد من عللها، والصحيح منها/ أجل وأعلى من [٢٣] أن تحوم حول رفيع معانيه هذه الأفهام العامية الساقطة، وماذا نصنع[3] وقد امتلأت هذه النفوس عجباً، وسالت ألسنتها زراية[4] على الأولين والآخرين، من أئمة هذه الأمة وأكابرها، ونبزوهم بما استطاعوا من الألقاب الشائنة، ... واستغلوا أولئك النفر جهل كثير من أهل هذا العصر بتاريخ هذه الفرق الجاهلة، فأوهموا الناس أنهم يمثلون السلف الصالح... والتاريخ يشهد والعلم بكتاب الله ينادي أنهم ما مثلوا إلا سلف سوء من أشياخ المشبهة وأئمة المجسمة الذين يفسرون الكتاب

---

(١) سلامة هندي العزامي الشافعي الصوفي، فقيه، ولد سنة (١٢٩٨هـ)، وتوفي في المحرم سنة (١٣٧٦هـ). انظر معجم المؤلفين (١/ ٧٧٢).

(٢) انظر فرقان القرآن (ص: ٢٠) طبعة مطبعة السعادة. القاهرة.

(٣) في الأصل: [نصنع]، وفي فرقان القرآن [تصنع] (ص: ٢٠).

(٤) أي عيبا، قاموس زرى (٤/ ٤٩٠).

بأهوائهم ويحملون السنة على آرائهم ويتقولون على معاني كتاب الله ويضعون على رسول الله صلى الله عليه وسلم، ويأخذون بالضعيف إذا وافق منهم هوى، ويردون الصحيح أو يشككون في صحته إذا كان حجة عليهم. إلخ كلامه[1].

وقال العلامة محمد حبيب الله بن مايابى الجكني[2] الشنقيطي في كتابه «فتح المنعم على زاد المسلم فيما اتفق عليه البخاري ومسلم» (٤/ ٣٢٦):

وأما ما عليه مشبهة هذا الزمان من إبقاء ظاهر المتشابه على حاله واعتقاد ظاهره مع دعوى أنهم مفوضون من ذلك، فهو ضلال بعيد وكذب... فهم بتلك العقيدة مجسمون تجري عليهم أحكام الطائفة المجسمة، وقد اختلف فيها، فقيل بكفرها، وقد جزم السيوطي في النقاية وشرحها بكفر المجسمة بلا نزاع... إلخ كلامه.

ومن أراد الاطلاع على مخازيهم فليراجع تكملة الرد على نونية ابن القيم للعلامة المحقق الكوثري، وغيره من الكتب مثل «الفتح المبين» للعلامة الشيخ أحمد بن فتى، وقبل النهاية أود أن ألفت نظر العلماء المسلمين إلى ظاهرة في الحشوية القدماء والمتأخرين على السواء، فيها أعظم خطر على الدين، وهي تحريف الكتب لتوافق أغراضهم، فقد ظهرت طبعات لكتب

---

(١) انظر (ص: ١٩، ٢٠) من فرقان القرآن - مطبعة السعادة. القاهرة.

(٢) محمد حبيب الله بن عبدالله بن أحمد ما يابى الجكني الشنقيطي، عالم بالحديث، ولد بشنقيط سنة (١٢٩٥هـ)، وتوفي بها سنة (١٣٦٣هـ)، من كتبه زاد المسلم. انظر فهرس الفهارس (١/ ٧)، الدر الفريد (ص: ٩٨، ١٣٢).

وقع فيها التحريف مثل: حاشية الصاوي[1] على تفسير الجلالين، فقد حرفوا بعض طبعاتها الأخيرة فحذفوا منها عبارة فيها ذم ابن تيمية قالها الصاوي عند قوله تعالى: ﴿فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره﴾[2] في سورة البقرة وهي: أما القول بأن الطلاق الثلاث في مرة واحدة لا يقع إلا طلقة فلم يعرف إلا لابن تيمية من الحنابلة، وقد رد عليه أئمة مذهبه حتى قال العلماء إنه الضال المضل، ونسبتها إلى الإمام أشهب[3] من أئمة المالكية باطلة. اهـ كلام الصاوي/. [٢٤]

وحذفوا كلمة أخرى فيها ذم ابن تيمية من تفسير أبي حيان[4] «البحر المحيط» أوردها عند قوله تعالى: ﴿وسع كرسيه السموات والأرض﴾[5] وهي: وقد قرأت في كتاب لأحمد بن تيمية هذا الذي عاصرناه، وهو بخطه سماه «كتاب العرش»: إن الله يجلس على الكرسي وقد أخلى

---

(١) أحمد بن محمد الخلوتي، الشهير بالصاوي، فقيه مالكي، ولد سنة (١١٧٥هـ)، وتوفي بالمدينة سنة (١٢٤١هـ). انظر معجم المؤلفين(١/ ٢٦٩).

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٣٠.

(٣) الإمام أشهب: أبو عمرو أشهب بن عبدالعزيز بن إبراهيم القيسي ثم الجعدي، الفقيه المالكي فقيه الديار المصرية في عصره، ولد سنة (١٤٥هـ) وتوفي بمصر سنة (٢٠٤هـ)، صاحب الإمام مالك وتتلمذ على يديه. انظر وفيات الأعيان (١/ ٢٣٨).

(٤) محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الغرناطي الأندلسي الجياني أثير الدين أبو حيان من كبار العلماء بالعربية والتفسير والحديث والتراجم، ولد في أحد جهات غرناطة سنة (٦٥٤هـ)، وتوفي فيها بعد أن كف بصره سنة (٧٤٥هـ). انظر الدرر الكامنة (٥/ ٢٧٠).

(٥) سورة البقرة، الآية: ٢٥٥.

مكاناً يقعد معه فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم، تحيل عليه محمد بن علي بن عبدالحق وكان من تحيله أنه أظهر أنه داعية له حتى أخذ منه الكتاب وقرأنا ذلك فيه. انتهى.

فهذه الكلمة محذوفة ومن النسخة المطبوعة مع أنها موجودة في نسخ الكتاب المخطوطة كما بينه العلامة الكوثري (ص: ٨٥) من «تكملة الرد» وقد أشار إليها الإمام السبكي في السيف الصقيل (ص: ٨٤) فقال عند ذكر ابن القيم لمصنف «لإمام هذا الشأن بحر العالم الحراني»[1].

المصنف المذكور هو كتاب العرش لابن تيمية وهو من أقبح كتبه، ولما وقف عليه الشيخ أبو حيان ما زال يلعنه حتى مات، بعد أن كان يعظمه. انتهى.

وقد صدرت أخيراً طبعة من كتاب «الإبانة» لأبي الحسن الأشعري محرفة يحاولون بها إيهام الناس أنه كان على مذهبهم الفاسد. وفي طبعات تفسير القرطبي عند ذكر الاستواء في سورة الأعراف كلمة في الجهة لا يشك من له إلمام برأي القرطبي أنها مدسوسة في كتابه، بل من الطريف أن من دسها في وسط كلام القرطبي ترك كلاماً قبلها وكلاماً بعدها يكذبانها بوضوح، فجاءت ناشزة قلقة، وأغلب الظن أنها دست في كتابه منذ زمن بعيد وهذه أمثلة، وما غاب عني من هذا أكثر بلا شك.

---

(١) في السيف الصقيل (ص: ٩٠) العبارة هكذا: قال [ابن القيم]: «هذا، ومن عشرين وجهاً يبطل التفسير بـ(استولى) لذي العرفان، قد أفردت بمصنف لإمام هذا الشأن بحر العالم الحراني».

وللحشوية المحدثين سلف في هذا التحريف فقد ذكر ذلك العلامة الإمام تاج الدين ابن السبكي في الطبقات الكبرى (٢/ ١٧) قال:

وفي المبتدعة لا سيما المجسمة زيادة لا توجد في غيرهم، وهو أنهم يرون الكذب لنصرة مذهبهم، والشهادة على من يخالفهم في العقيدة بما يسوءه في نفسه وماله بالكذب تأييداً لاعتقادهم . . . فهؤلاء لا يحل لمسلم أن يعتبر كلامهم. اهـ.

ثم قال بعد ذلك:

والمجسمة في زماننا صاروا يرون الكذب على مخالفيهم في العقيدة، ويرون أنهم المسلمون وأنهم أهل السنة، ولو عدوا عدداً لما بلغ علماؤهم- ولا عالم فيهم على الحقيقة- / مبلغاً يعتبر، ويكفرون غالب علماء الأمة، [٢٥] ثم يَعْتَزُوْنَ إلى الإمام أحمد وهو منهم بريء. وقال بعض العارفين ورأيته بخط الشيخ ابن الصلاح[١]: إمامان ابتلاهما الله بأصحابهما وهما بريئان منهم: أحمد ابتُلي بالمجسمة، وجعفر الصادق ابتُلي بالرافضة[٢]. اهـ.

---

(١) عثمان بن عبدالرحمن (صلاح الدين) ابن عثمان النصري الشهرزوري الكردي الشرخاني، أبو عمرو تقي الدين المعروف بابن الصلاح، أحد الفضلاء المتقدمين في التفسير والحديث والفقه وأسماء الرجال، ولد في شرخان سنة (٥٧٧هـ)، وتوفي سنة (٦٤٣هـ). انظر طبقات الشافعية الكبرى (٨/ ٣٣٦، ٣٣٧).

(٢) الرافضة: هي فرقة من الشيعة تجيز الطعن في الصحابة، وسموا بذلك لأن أولّيهم رفضوا الإمام الشهيد زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب حين نهاهم عن الطعن في الشيخين، أبي بكر وعمر، وجمعها روافض، ويقال على من يذهب مذهبهم رافضي. انظر جامع الفرق والمذاهب (ص: ١٠٤).

ثم قال بعد صفحتين:

وقد وصل حال المجسمة في زماننا إلى أن كتب بعضهم[1] شرح صحيح مسلم للنووي وحذف من كلام النووي ما تكلم به على أحاديث الصفات، فإن النووي أشعري العقيدة، فلم تحمل قوى هذا الكاتب أن يكتب الكتاب على الوضع الذي صنفه مصنفه. وهذا عندي من كبائر الذنوب فإنه تحريف للشريعة وفتح باب لا يؤمن معه بكتب الناس وما في أيديهم من المصنفات، فقبح الله فاعله وأخزاه. انتهى كلام السبكي.

هذا ومن علم أنهم سواء منهم القدماء والمحدثون يكفرون عامة الأمة ممن [٢٦] ليس على اعتقادهم سَهُلَ عليه فهم تحريفهم للكتب وتلاعبهم بالأمانة/.

والله تعالى يقي المسلمين شرهم.

* * *

(١) هكذا في الأصل، وفي الطبقات الكبرى (٢/ ١٩) غير موجودة.

الفصل الثالث

عقيدة أهل السنة والجماعة

إن الله عز وجل أرسل نبيه سيدنا محمداً صلى الله عليه وسلم بشريعة متكاملة بعضها يفسر بعضها، وبعضها يشهد لبعضها ليس فيها اختلاف ولا تناقض، قال تعالى: ﴿ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً﴾[1] وقال على لسان الراسخين في العلم: ﴿كل من عند ربنا﴾[2] والشريعة مع تكاملها، وتصديق بعضها بعضاً، فيها ما يحتاج إلى ألباب أولي الألباب واستنباط المستنبطين، ويدق فهمه ويغمض وجهه على غير أولي الألباب وغير المستنبطين، تلك مشيئته جل وعلا وذلك حكمه، لو شاء لجعلها واضحة كل الوضوح لجميع الناس.

ولو شاء لهدى الناس جميعاً، لكنه أراد ما أراد لحكمة بالغة، يبعد غورها أن تَسْبُره الأفهام، أو تحيط به العقول، ولكنها قد تدرك منه البعض، وتشاهد المصالح الناتجة عنه، وتعرف أن ما فاتها من تلك الحكمة وتلك المصالح أكثر وأوفر.

وقد قيض الله تعالى لها أئمة أعلاماً راسخين، استطاعوا بما منحهم من نوره وتوفيقه أن ينظروا إليها في جملتها، ففهموا مقاصدها، ومهدوا

---

(١) سورة النساء، الآية: ٨٢.

(٢) سورة آل عمران، الآية: ٧.

الطريق لسائر المسلمين لسلوكها، فكانوا هم أئمة أهل الإسلام، لم يصلوا إلى ما وصلوا إليه بسعة العلم وحدة الفهم فقط، بل مع ذلك بما منحهم الله تعالى من لدنه من الحكمة والتوفيق ونور الله تعالى كما قال الإمام الشافعي رضي الله عنه:

شكوت إلى وكيع سوء حفظي ... فأرشدني إلى ترك المعاصي[1]

وخبرني[2] بأن العلم نور ... ونور الله لا يؤتى لعاصي[3]

ثم إن الشريعة تنقسم إلى قسمين: عقائد وفروع.

أما الفروع: فمنها ما تقتضي مقاصد الشريعة أن يكون الناس فيه على جادة واحدة ليس فيها تفاوت، فكان الأئمة في هذا النوع على قول واحد. ومنها ما تقتضي مقاصد الشريعة فيه التوسعة وتفاوت المواقف فكان، الأئمة فيه على مذاهب شتى/ وهم باختلافهم هذا إنما يعبرون عن [٢٧] شمول الشريعة وتكاملها، كما أنهم بإجماعهم يعبرون عن نفس الشمول والتكامل، وهم أيضاً باختلافهم، وإجماعهم علماء راسخون حقاً، كما يظهر ذلك لمن تأمل مواقفهم ومن أراد أن يتضح له ذلك فلينظر ميزان الشعراني[4] ونحوه مما صنف في هذا المعنى.

---

(١) انظر ديوان الإمام الشافعي (ص: ٤٠) نشر عالم الفكر ج. م. ع الطبعة الأولى.

(٢) هكذا في الأصل وفي الديوان [وأخبرني] (ص: ٤٠).

(٣) هكذا الأصل، وفي الديوان [لا يهدى] (ص: ٤٠).

(٤) الشعراني: عبدالوهاب بن أحمد بن علي بن أحمد بن موسى الشعراني، الأنصاري، الشافعي، الشاذلي، المصري، أبو المواهب، أبو عبدالرحمن، فقيه أصولي محدث، صوفي، ولد في قلقشندة بمصر في ٢٧ رمضان سنة (٨٩٨هـ). انظر شذرات الذهب (١٠/ ٥٤٤).

وأما العقائد فلا تحتمل ما تحتمله الفروع من الاختلاف، لأن الفروع تكاليف، والتكاليف قد تختلف باختلاف المواقف والحالات، وتقع فيها الرخص والعزائم، ولذلك كان فيها النسخ في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، ولذلك أيضاً أجمعت الأمة على أن من قلد أحد الأئمة نجا، وأما العقائد فهي أخبار لا تحتمل ذلك، وإنما تحتمل الصدق والكذب، فالخبر إما حق وإما باطل، والمصيب فيها واحد بعينه، فلذلك كان الأئمة في العقائد على قول واحد، وكان أهل المذاهب الأربعة متفقين في العقائد إلا من شذ منهم عن السنة، وقد تجلى واضحاً في أئمة السنة معنى قول الله تعالى: ﴿والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا﴾[1] وذلك أن الإيمان بمجموع نصوص الشريعة هو أساس الرسوخ في العلم، فمن آمن بجميع نصوصها استطاع فهم مقاصدها وفهم مقاصدها يُوصِلُهُ إلى أمرين لا غنى عنهما:

الأول: فهم نصوصها، فما كان منها عاماً في محل قد يكون خاصاً في محل آخر، وما كان مطلقاً قد يكون مقيداً في محل آخر، وما كان منها يحتمل معنى غير مقصود يكون مفسراً في موضع آخر.

والثاني من الأمرين: استنباط الأحكام مما لم يُنَصَّ عليه والاجتهاد فيما يمكن الاجتهاد فيه. وهذا المقصد صحيح سواء عطفنا الراسخين على اسم الجلالة أو جعلناه ابتداء كلام، فهم إذا كانوا يعلمون تأويل المتشابه يقولون آمنا به كل من عند ربنا، أي جميع ذلك من محكم ومتشابه فهو من عند ربنا ونحن نؤمن به، فنفسر بعضه ببعض، فأساس معرفتهم له هو

(١) سورة آل عمران، الآية: ٧.

إيمانهم بجميعه ومعرفتهم بأن الكل من عند الله لا يعتريه اختلاف ولا تفاوت، وإذا كان الراسخون ابتداء كلام، فهم أيضاً يقولون: ﴿آمنا به كل من عند ربنا﴾ ومجرد معرفتهم لمختلف نصوصه وإيمانهم بها جميعاً يفتح
[٢٨] لهم أبواب ما انْبَهَمَ عليهم/ منه، وإنما يأتي الزيغ في العقائد، في أغلب الأحيان من التمسك ببعض نصوص الشريعة وإغفال البعض، فيأخذها المتمسك بها على وجه لم تقصده الشريعة ولو أنه أخذ بجميع الشريعة، وآمن بجميعها وعلم أنها كلها من عند ربه لما أخذ ما أخذ على وجه خطأ، وقد كان في تاريخ الأمة الإسلامية أناس غير راسخين يأخذون ببعضها ويتركون البعض فكان الأئمة يَقفُون في وجوههم ويحفظون للأمة دينها وسوادها الأعظم.

حاول قوم التفرقة بين الصلاة والزكاة، وبين الحكم والدين، فوقف الصديق رضي الله عنه في وجوههم، وقال آخرون: لا نفر من قدر الله، فردهم الفاروق رضي الله عنه إلى جادة الحق وقال لهم: نعم نفر من قدر الله إلى قدر الله، ورد صبيغاً عن تعسفه، وفرق آخرون بين القراءات وقالوا: قراءة فلان خير من قراءة فلان، فقال لهم ذو النورين رضي الله عنه: هذا يكاد يكون كفراً، وكتب المصاحف وأرسلها إلى الأمصار، وقال الخوارج[1]: لا حكم إلا لله، فقال لهم أبو السبطين كرم الله وجوههم:

---

(١) الخوارج: فرقة من الفرق الإسلامية، خرجوا على الإمام علي كرم الله وجهه في صفين بعد التحكيم، ومعنى الخارج: هو الذي خلع طاعة الإمام الحق وأعلن عصيانه، وألب عليه بعد أن اتفقت الجماعة عليه. وقد انقسم الخوارج إلى عشرين فرقة بادت جميعها ما عدا بعض الأزارقة والإباضية الذين لا زالوا حتى أيامنا هذه. انظر الفرق والمذاهب (ص: ٩٣).

إنها كلمة حق أريد بها باطل، ثم بين لهم وجه الحق فلما لم يقبلوه قاتلهم وهزمهم، ثم عاقب المتطرفين في الجانب الآخر من أتباع ابن سبأ[1] وشيعته، ثم لم يزل الأئمة بعدهم على هذه الجادة من الرسوخ في العلم، يؤمنون بمجموع النصوص الشرعية ويردون من حاد عنها وأخذ ببعضها دون البعض.

فجادل ابن عمر رضي الله عنه القدرية[2] وتبرأ منهم، ومنع الإمام مالك الخليفة من حمل الناس في جميع الأقطار على الموطإ لأنه رضي الله عنه رأى أن ذلك أخذ ببعض الشريعة دون البعض الآخر، ووقف الإمام في وجه المُنَقِّبِ عن المتشابه لما سأله عن الاستواء وأمر بإخراجه وقال له: إن عدت أمرت بضرب رقبتك.

ووقف الإمام أبو حنيفة في وجه جهم وأتباعه، ووقف الإمام الشافعي في وجه الجهمية[3] والمعتزلة وجادلهم وأفحمهم.

---

(١) ابن سبأ: عبدالله بن سبأ، رأس الطائفة السبئية، وكانت تقول بألوهية علي، قال عنه ابن حجر، كان من غلاة الزنادقة، أحسب أن علياً حرقه بالنار. انظر لسان الميزان (٣/ ٢٨٩).

(٢) القدرية: هي طائفة من المعتزلة تزعم أن الله لم يقدر المعاصي ولا الشر وأن ذلك جائز في خلقه وسلطانه بغير قدرة الله ولا بإرادته فنفوه عن الله وأثبتوه لأنفسهم وقد أجمع المسلمون على تكفيرهم، والأخبار متواترة بتكفيرهم وإخراجهم من الإسلام، منها قول النبي صلى الله عليه وسلم: «القدرية مجوس هذه الأمة»، وقوله: «القدرية نصارى هذه الأمة». انظر طبقات المعتزلة (ص: ١٨٤)، الفرق بين الفرق للاسفرائيني (ص: ٢٤، ١١٤)، ودائرة المعارف الإسلامية (٢٥/ ٧٥٩٢).

(٣) الجهمية: فرقة من الجبرية الخالصة هم أصحاب جهم بن صفوان الراسبي القائل بالإجبار والاضطرار إلى الأعمال، وأنكر الاستطاعات كلها وقال: إن الجنة والنار =

ثم كانت وقفة الإمام أحمد بن حنبل في وجه المعتزلة معززين بحراب الخلفاء حتى انتصرت السنة.

ثم جاء الإمام أبو الحسن الأشعري فجمع عقائد أهل السنة ونظمها
[٢٩] ودافع عنها / حتى أدخل المعتزلة في أقماع السمسم كما قيل.

ثم جاء الإمام الغزالي فوقف في وجه الباطنية[1] والفلاسفة والمعتزلة حتى أعاد للإسلام رونقه، وتتابعت مسيرة الأئمة قرناً بعد قرن ينفون عن الدين ما يحاول أهل الزيغ إلحاقه به من التحريف، ويجري على هذه القاعدة ما وقع فيه ابن تيمية وشيعته والوهابية المعاصرة من الضلال، وذلك أنهم في جميع بدعهم يأخذون ببعض النصوص، فيجعلونها هي وحدها الحق الذي لا يقبل الجدال، ويردون ما عداها إما بالتأويل وإما بالتحريف وإما بالتضعيف، وقد أدى بهم ذلك إلى عدم فهم الشريعة على حقيقتها، ولنأخذ مثالين واضحين لهذا الأمر:

أولهما: أن الله تعالى أخبر أن الكفار قالوا في شأن أصنامهم: ﴿ما

= تفنيان، والإيمان عنده هو المعرفة بالله تعالى فقط كما أن الكفر هو الجهل به فقط، وقال بحدوث كلام الله تعالى ولم يسم الله متكلماً به. انظر جامع الفرق والمذاهب (ص: ٧٣).

(١) الباطنية: هي فرقة من الفرق الضالة وضررها على المسلمين أعظم من ضرر اليهود والنصارى والمجوس، وممن أسَّسوا دعوة الباطنية ميمون بن ديصان المعروف بالقداح ومحمد بن الحسين الملقب بدندان، اجتمعوا في سجن والي العراق فأسسوا في ذلك السجن مذهب الباطنية، ثم ظهرت دعوتهم بعد خلاصهم من السجن وهم يعتقدون بأن للشريعة ظاهراً وباطناً، ويمعنون في التأويل. انظر الفرق بين الفرق (ص: ٢٨١).

نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى﴾[1] ، فقال ابن تيمية وشيعته: كل من توسل بمخلوق أو استغاث به أو ناداه فهو مشرك كافر مثل مشركي العرب الذين حاربهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستباحوا بذلك دماء المسلمين وكفروهم، قالوا: لم يكن الكفار يعتقدون في أصنامهم الألوهية ولا الخلق، فكل من توسل أو استغاث بمخلوق فهو مثلهم، ولو كان يؤمن بالله وحده...

ولو قبل هؤلاء التمعن في الشريعة قليلاً لعرفوا أنهم لم يفهموها على وجهها الصحيح، فقد علَّم النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه التوسل به وتوسلوا، وقد أعطاهم شعره للتبرك وتبركوا، وأعطاهم غُسالة وجهه وأعضائه الشريفة، فشربوا وتبركوا، إلى مئات من هذا النوع... فمن حق المسلم أن يتئد ويعلم أن ما فهمه من الآية ومن الأحاديث ليس هو معناها الصحيح، ولست في صدد الرد على منع التوسل هنا فلذلك موضع آخر.

والأمر الثاني: الذي وقع فيه ابن تيمية لعدم أخذه بمجموع النصوص الشرعية هو القول بالجهة في جانب الله تعالى وتشبيهه بمخلوقاته.

وإذا نظرنا إلى القرآن والحديث نجدهما صريحين في أن الله تعالى لا يشبهه شيء من مخلوقاته هذه قاعدة أولى محكمة.

وأمر آخر فيهما يبعثنا على عدم الأخذ بالظاهر من الجهة ومن غيرها هو أن الله تعالى/ ذكر المعية والقرب والإحاطة والحضور إلى جانب [٣٠]

---

(١) سورة الزمر، الآية: ٣.

الاستواء، فكان اللازم أن نصدق بجميع ذلك ولا نأخذ بجانب منه ونرد جانب، ومن أسمائه الحسنى الظاهر والباطن، وقد فسرهما النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح بقوله: «وأنت الظاهر فليس فوقك شيء وأنت الباطن فليس دونك شيء»[1]. والنبي صلى الله عليه وسلم هو رأس الراسخين في العلم، فآمن بالظاهر الذي ليس فوقه شيء وبالباطن الذي ليس دونه شيء، وكُنْهُ الخالق جل وعلا لا يدرك، وليس على المخلوق إلا الإيمان بما فهم، وتفويض أمر ما لم يفهم إلى الله تعالى مع الإيمان به على مراد الله تعالى، فتكامل النصوص هنا يجعلنا نفهم استحالة إدراك كنه الذات العلية.

أما ابن تيمية فأخذ بالنصوص التي توهم الجهة، وأوَّلَ غيرها مما هو أكثر منها وأصرح، فبان بذلك أنه ليس من الراسخين في العلم، ولو كان منهم لقال ما كان يقوله السلف الصالح جميعاً من الإيمان بالمتشابه وإمراره كما جاء دون تفسيره ولا تأويله ولا الزيادة على لفظه، وأما أهل السنة فإنهم قد أخذوا الشريعة بكاملها وآمنوا بها جميعاً، رغم ما يَبْهَتُهُمْ به ابن تيمية - رمتني بدائها وانسلت[2] - فلذلك كان موقفهم موقفاً شاملاً يجمع بين مواقف الفئات المختلفة، وذلك أن كل فئة أخذت بجانب من الحق وتركت الجانب الآخر، وهي بهذا الأخذ لم تصبح نصف محقة، بل هي

---

(١) جزء من حديث أخرجه مسلم عن أبي صالح في كتاب الذكر والدعاء، باب ما يقول عند النوم وأخذ المضجع برقم (٦١).

(٢) انظر العقد الفريد (٣/ ٣٠) وهو مثل يضرب لمن يعير بعيبه غيره.

على باطل، لأن هذا الجانب الذي أخذت به لا يصبح له مغزى حقاً إلا إذا ضُم له الجانب الآخر، فالقدري آمن بالعدل ولكنه أغفل القدر الذي هو من ألوهية الخالق وأغفل أنه تعالى ﴿لا يُسأل عما يفعل . .﴾[1] .

والجبري: أغفل التكليف والأمر وآمن بالمشيئة والقدر.

والحشوي: آمن بظاهر يوهم الجهة، وأول ظواهر توهم الإحاطة، وأخرى توهم المعية والقرب، وهو مصيب في صرف المعية والإحاطة عن ما يوهم تشبيه الباري بالمخلوقات ويصفه بصفات الأجسام ولكنه فشل في إدراك أن الذات العلية لا يمكن أن تُدرك/ كُنْهَهَا الأوهام، فهرب من تشبيه [٣١] إلى تشبيه، ومن جهة إلى جهة، ومن حصر إلى حصر، وقد تكاملت العقيدة عند أهل السنة، وأعطوا لكل نص حظه، فلذلك تراهم لا يكفرون من الفرق الإسلامية إلا من قال قولاً لا يحتمل تأويلاً إسلامياً، وتراهم ينتفعون بتأليف جميع الفرق الإسلامية ويردون على ما لا يتفق مع السنة منها، فأخذوا كشاف الزمخشري[2] مع جمعه لشتات بدع المعتزلة ودفاعه عنها، وتمزيقه لأعراض أهل السنة، وأخذوا كتب ابن تيمية مع أنها دائرة بدع وضلالات، وكذلك كتب ابن القيم وهكذا . . . بينما تتسارع الفرق الضالة كلها إلى تكفير أهل السنة وتكفير بعضها البعض.

سُدْناكم سُؤْدَداً رهواً وسُؤْدَدُكم بادٍ نَوَاجِذُهُ مُقْعٍ على الذَّنَبِ

---

(١) سورة الأنبياء، الآية: ٢٣.

(٢) محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي الزمخشري، جار الله، أبو القاسم، من أئمة اللغة والأدب، ولد سنة (٤٦٧هـ)، وتوفي سنة (٥٣٨هـ). انظر وفيات الأعيان (٥/ ١٦٨)، ولسان الميزان (٦/ ٤).

ولهذا كانت عقيدة أهل السنة عقيدة وسطاً ليس فيها تطرف أي من الفرق.

قال الإمام المحدث الحافظ ابن عساكر في كتابه تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام الأشعري (ص: ١٤٩):

عن القاضي أبي المعالي بن عبدالملك وذكر أبا الحسن الأشعري فقال: نضر الله وجهه وقدس روحه فإنه نظر في كتب المعتزلة والجهمية والرافضة، وأنهم عطلوا وأبطلوا فقالوا: لا علم لله ولا قدرة ولا سمع ولا بصر ولا حياة ولا بقاء ولا إرادة.

وقالت الحشوية والمجسمة والمكيفة المحددة: إن لله علماً كالعلوم وقدرة كالقدر، وسمعاً كالأسماع، وبصراً كالأبصار، فسلك رضي الله عنه طريقة بينهما فقال: إن لله سبحانه وتعالى علماً لا كالعلوم، وقدرة لا كالقدر، وسمعاً لا كالأسماع، وبصراً لا كالأبصار.

وكذلك قال جَهْم: العبد لا يقدر على إحداث شيء ولا على كسب شيء. وقالت المعتزلة: هو قادر على الإحداث، والكسب معاً، فسلك رضي الله عنه طريقة بينهما فقال: العبد لا يقدر على الإحداث ويقدر على الكسب، ونفى قدرة الإحداث، وأثبت قدرة الكسب.

وكذلك قالت الحشوية المشبهة: إن الله سبحانه وتعالى يرى مكيفاً محدوداً كسائر المرئيات/، وقالت المعتزلة والجهمية: إنه لا يرى بحال من [٣٢] الأحوال، فسلك رضي الله عنه طريقة بينهما فقال: يُرى من غير حلول ولا حدود ولا تكييف، كما يرانا هو سبحانه وتعالى وهو غير محدود ولا

مكيف، فكذلك نراه وهو غير محدود ولا مكيف، وكذلك قالت النجارية[1] : إن الباري سبحانه بكل مكان من غير حلول ولا جهة، وقالت الحشوية المجسمة: إنه سبحانه حال في العرش، وإن العرش مكان له وهو جالس عليه، فسلك طريقة بينهما فقال: كان ولا مكان فخلق العرش والكرسي ولم يحتج إلى مكان، وهو بعد خلق المكان كما كان قبل خلقه.

وقالت المعتزلة: له يدٌ يد قدرة ونعمة، ووجه وجه وجود. وقالت الحشوية: يده يد جارحة، ووجهه وجه صورة، فسلك رضي الله عنه طريقة بينهما فقال: يده يد صفة، ووجهه وجه صفة، كالسمع والبصر.

وكذلك قالت المعتزلة: النزول نزول بعض آياته وملائكته، والاستواء بمعنى الاستيلاء، وقالت الحشوية والمشبهة: النزول نزول ذاته بحركة وانتقال من مكان إلى مكان، والاستواء جلوس على العرش وحلول فيه، فسلك رضي الله عنه طريقة بينهما فقال: النزول صفة من صفاته، والاستواء صفة من صفاته، وفعل فعله في العرش يسمى الاستواء.

وكذلك قالت المعتزلة: كلام الله مخلوق مخترع مبتدع. وقالت

---

(١) فرقة من المعتزلة هم أصحاب أبي عبدالله الحسين بن محمد النجار، كان حائكاً ومن أقواله: أن الباري تعالى مريد لنفسه كما هو عالم لنفسه، وهو مريد الخير والشر والنفع والضرر وهو خالق أعمال العباد والعبد مكتسب لها، كما قال بجواز المغفرة لأهل الذنوب ونفى رؤية الباري تعالى، كما نفى صفاته الأزلية قائلاً بحدوث كلام الله عز وجل. انظر جامع الفرق والمذاهب (ص٢٠٢).

الحشوية المجسمة: الحروف المقطعة والأجسام التي يكتب عليها والألوان التي يكتب بها، وما بين الدفتين كلها قديمة أزلية، فسلك رضي الله عنه طريقة بينهما فقال: القرآن كلام الله قديم، غير مغير ولا مخلوق، ولا حادث ولا مبتدع، فأما الحروف المقطعة والأجسام والألوان والأصوات والمحدودات وكل ما في العالم من المكيفات مخلوق مبتدع مخترع.

وكذلك قالت المعتزلة والجهمية والنجارية: الإيمان مخلوق على
[٢٣] الإطلاق، وقالت الحشوية والمجسمة: الإيمان قديم على الإطلاق/، فسلك رضي الله عنه طريقة بينهما وقال: الإيمان إيمانان: إيمان لله فهو قديم لقوله: «المؤمن المهيمن»، وإيمان للخلق فهو مخلوق لأنه منهم يبدو وهم مثابون على إخلاصه معاقبون على شكه.

وكذلك قالت المرجئة[1]: من أخلص لله سبحانه مرة في إيمانه لا يكفر بارتداد ولا كفر ولا يكتب عليه كبيرة قط، وقالت المعتزلة: إن صاحب الكبيرة مع إيمانه وطاعته مائة سنة لا يخرج من النار قط، فسلك رضي الله عنه طريقة بينهما وقال: المؤمن الموحد الفاسق هو في مشيئة الله تعالى، إن شاء عفا عنه وأدخله الجنة، وإن شاء عاقبه بفسقه ثم أدخله الجنة، فأما عقوبة متصلة مؤبدة فلا يُجازى بها كبيرة منفصلة منقطعة.

وكذلك قالت الرافضة: إن للرسول صلى الله عليه وسلم ولعلي عليه

---

(١) فرقة من الفرق الإسلامية لا يحكمون على أحد من المسلمين بشيء، بل يرجئون الحكم إلى يوم القيامة، ومن قولهم إنه لا يضر مع الإيمان معصية ولا ينفع مع الكفر طاعة. انظر الفرق بين الفرق (ص: ٢٥).

السلام شفاعةً من غير أمر الله تعالى ولا إذنه، حتى لو شفعا في الكفار قبلت.

وقالت المعتزلة: لا شفاعة له بحال، فسلك رضي الله عنه طريقة بينهما فقال: بأن للرسول صلى الله عليه وسلم شفاعة مقبولة للمؤمنين المستحقين للعقوبة يشفع لهم بأمر الله تعالى وإذنه ولا يشفع إلا لمن ارتضى.

وكذلك قالت الخوارج بكفر عثمان وعلي رضي الله عنهما، ونص هو رضي الله عنه على موالاتهما، وتفضيل المقدم على المؤخر، وكذلك قالت المعتزلة: إن أمير المؤمنين معاوية وطلحة والزبير وأم المؤمنين عائشة وكل من تبعهم رضي الله عنهم على الخطأ ولو شهدوا كلهم بحبة واحدة لم تقبل شهادتهم، وقالت الرافضة: هؤلاء كلهم كفار ارتدوا بعد إسلامهم وبعضهم لم يسلموا، وقالت الأموية[1]: لا يجوز عليهم الخطأ بحال، فسلك رضي الله عنه طريقة بينهم وقال: كل مجتهد مصيب، وكلهم على الحق، وأنهم لم يختلفوا في الأصول، وإنما اختلفوا في الفروع، فأدى اجتهاد كل واحد منهم إلى شيء فهو مصيب وله الأجر والثواب على ذلك.

وهذه الطرق التي سلكها لم يسلكها شهوة وإرادة، ولم يحدثها بدعة واستحساناً ولكنه أثبتها ببراهين عقلية مخبورة، وأدلة شرعية مسبورة، وأعلام هادية إلى الحق وحجج داعية إلى الصواب والصدق هي الطريق إلى الله سبحانه وتعالى والسبيل إلى النجاة والفوز، من تمسك بها فاز ونجا، ومن حاد عنها ضل وغوى. انتهى كلامه.

---

(١) المراد هنا من ينتسب لمذهب بني أمية فيما جرى بين الصحابة رضي الله عنهم.

ملاحظة: اعلم أن أبا الحسن الأشعري لم يبتدع قولاً ولم يأت بعقيدة
[٣٤] جديدة وإنما اعتنق/ عقائد السلف الصالح ونظَّمها ودافع عنها بالأدلة العقلية إلى جانب أدلتها النقلية التي كان السلف يحتج بها، فصار بذلك إمام أهل السنة في العقائد، أما من كان قبله من السلف الصالح فكانوا في الغالب لا يحبون الخوض في مجال العقيدة إلا إذا اضطروا، ثم إنهم كانوا لا يقبلون الجدال الكلامي العقيم، والاستدلال المنطقي، وبسبب ذلك ظهر أمر المعتزلة عند الخلفاء والأمراء؛ لأن الجو كان خالياً لهم، فجاء أبو الحسن الأشعري فخاض معهم المعركة متسلحاً بسلاحهم، ولكنه كان يدافع به عن العقيدة السنية الصحيحة، فلم يزل يجابههم حتى غلبهم وأدخلهم في أقماع السمسم رضي الله عنه، ثم لا تظن أن مواقفه هذه كانت محاولة منه للتوسط أوللتوفيق بين الأقوال المتضاربة بل كانت هي الموقف الصحيح الذي أغفلت المبتدعة منه جانباً وأخذت جانباً، وعصم الله تعالى جمهور الأمة الإسلامية وأئمتها من اتباعهم في ذلك ولنختم هذا الفصل بعقيدتين من عقائد أهل السنة:

أولاهما: عقيدة الإمام الغزالي المسماة: «قواعد العقائد» نقلتها من كتاب: «تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري» للإمام المحدِّث الحافظ ابن عساكر (ص: ٢٩٦)[1]، وقد ساق الحافظ قبل
[٣٥] العقيدة رؤيا لأحد العلماء الأئمة في شأنها فأوردتها معها./

قال: سمعت الشيخ الفقيه الإمام أبا القاسم سعد بن علي بن أبي

(١) وانظر أيضاً طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٦/ ٢٣٠).

القاسم بن أبي هريرة الاسفرائيني الصوفي الشافعي بدمشق قال: سمعت الشيخ الإمام الأوحد زين القراء جمال الحرم أبا الفتح عامر بن نحام بن عامر العربي الساوي بمكة حرسها الله يقول: دخلت المسجد الحرام يوم الأحد فيما بين الظهر والعصر الرابع عشر من شوال سنة خمس وأربعين وخمسمائة وكان بي نوع تكسرٍ ودوران رأس بحيث أني لا أقدر أن أقف أو أجلس، لشدة ما بي وكنت أطلب موضعاً أستريح فيه ساعة على جنبي، فرأيت باب بيت الجماعة للرباط الرامشتي عند باب العزورة مفتوحاً فقصدته ودخلت فيه ووقعت على جنبي الأيمن بحذاء الكعبة المشرفة مفترشاً يدي تحت خدي لكيلا يأخذني النوم فتنتقض طهارتي، فإذا/ [٣٦] برجل من أهل البدعة، معروف بها، جاء ونشر مصلاه على باب ذلك البيت وأخرج لويحاً من جيبه أظنه كان من الحجر وعليه كتابة، فقبله ووضعه بين يديه وصلى صلاة طويلة، وكان يسجد على ذلك اللويح... ويتضرع في الدعاء ثم رفع رأسه وقبله... فلما رأيت ذلك كرهته واستوحشت منه وقلت في نفسي: ليت كانِ رسول الله صلى الله عليه وسلم حياً فيما بيننا ليخبرهم بسوء صنيعهم وما هم عليه من البدعة، ومع هذا التفكر كنت أطرد النوم عن نفسي كيلا يأخذني فتفسد طهارتي، فبينا أنا كذلك إذ طرأ علي النعاس وغلبني فكأني بين اليقظة والمنام، فرأيت عرصة واسعة، فيها ناس كثيرون واقفين، وفي يد كل واحد منهم كتاب مجلد قد تحلقوا كلهم على شخص، فسألت الناس عن حالهم وعمن في الحلقة؟ قالوا: هو رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهؤلاء أصحاب المذاهب يريدون أن يقرأوا مذاهبهم واعتقادهم من كتبهم على رسول الله

صلى الله عليه وسلم ويصححوها عليه، فبينما أنا كذلك أنظر إلى القوم إذ جاء واحد من أهل الحلقة وبيده كتاب، قيل إن هذا الشافعي رضي الله عنه، فدخل في وسط الحلقة وسلم على رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في جماله وكماله متلبساً بالثياب البيض المغسولة النظيفة من العمامة والقميص وسائر الثياب على زي أهل
[٣٧] التصوف، فرد عليه الجواب ورحب به، وقعد الشافعي بين يديه / وقرأ من الكتاب مذهبه واعتقاده عليه.

وبعد ذلك جاء شخص آخر قيل هو أبو حنيفة رضي الله عنه، وبيده كتاب فسلم وقعد بجنب الشافعي، وقرأ من الكتاب مذهبه واعتقاده، ثم أتى بعده كل صاحب مذهب إلى أن لم يبق إلا القليل، وكل من يقرأ يقعد بجنب الآخر.

فلما فرغوا إذا واحد من المبتدعة الملقبة بالرافضة قد جاء وفي يده كراريس غير مجلدة فيها ذكر عقائدهم الباطلة، وهَمَّ أن يدخل الحلقة ويقرأها على رسول الله صلى الله عليه وسلم، فخرج واحد ممن كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إليه وزجره وأخذ الكراريس من يده ورماها إلى خارج الحلقة وطرده وأهانه.

قال: فلما رأيت أن القوم قد فرغوا وما بقي أحد يقرأ عليه شيئاً تقدمت قليلاً، وكان في يدي كتاب مجلد فناديت وقلت: يا رسول الله هذا الكتاب معتقدي ومعتقد أهل السنة لو أذنت لي حتى أقرأه عليك؟

فقال صلى الله عليه وسلم: وأيش ذاك؟

قلت: يا رسول الله هو: «قواعد العقائد» الذي صنفه الغزالي، فأذن لي في القراءة فقعدت وابتدأت:

بسم الله الرحمن الرحيم كتاب قواعد العقائد، وفيه أربعة فصول، الفصل الأول: في ترجمة عقيدة أهل السنة في كلمتي الشهادة التي هي أحد مباني الإسلام/، فنقول وبالله التوفيق: الحمدلله المبدئ [٣٨] المعيد، الفعال لما يريد، ذي العرش المنجيد، والبطش الشديد، الهادي صفوة العبيد، إلى المنهج الرشيد، والمسلك السديد، المنعم عليهم بشهادة التوحيد بحراسة عقائدهم عن ظلمات التشكيك والترديد، السائق بهم إلى اتباع رسوله المصطفى صلى الله عليه وسلم، واقتفاء صحبه الأكرمين بالتأييد والتسديد، المتجلي لهم في ذاته وأفعاله بمحاسن أوصافه التي لا يدركها إلا من ألقى السمع وهو شهيد، المُعَرِّف إياهم في ذاته أنه واحد لا شريك له، فردٌ لا مثل له، صمدٌ لا ضدَّ له، منفرد لا ندَّ له، وأنه قديم لا أوّل له، أزلي لا بداية له، مستمر الوجود لا آخر له، أبَدِيٌّ لا نهاية له، قيُّوم لا انقطاع له، دائم لا انصرام له، لم يزل ولا يزال موصوفاً بنعوت الجلال، لا يقضى عليه بالانقضاء تَصَرُّم الآباد وانقراض الآجال، بل هو الأول والآخر والباطن والظاهر.

التنزيه:

وأنه ليس بجسم مصور، ولا جوهر محدود مقدر، وأنه لا يماثل الأجسام، لا في التقدير ولا في قبول الانقسام، وأنه ليس بجوهر ولا تحله الجواهر، ولا بعرض ولا تحله الأعراض، بل لا يماثل موجوداً، و لا يماثله

موجود، وليس كمثله شيء ولا هو مثل شيء، وأنه لا يحده المقدار، ولا
[٣٩] تحويه الأقطار، ولا تحيط به الجهات / ، ولا تكتنفه الأرضون والسموات، وأنه استوى على العرش على الوجه الذي قاله، وبالمعنى الذي أراده استواءً منزَّهاً عن المماسة والاستقرار والتمكن والحلول والانتقال لا يحمله العرش، بل العرش وحمَلَتُه محمولون بلُطف قدرته، ومقهورون في قبضته، وهو فوق العرش وفوق كلِّ شيء إلى تُخوم الثَّرى، فَوْقِيَّة لا تزيده قرباً إلى العرش والسماء، بل هو رفيع الدرجات عن العرش، كما أنه رفيع الدرجات عن الثرى، وهو مع ذلك قريب من كل موجود، وهو أقربُ إلى العبيد من حبل الوريد، وهو على كل شيء شهيد، إذ لا يماثل قربه قُرْبَ الأجسام، كما لا تماثل ذاته ذات الأجسام، وأنه لا يحل في شيء، ولا يحل فيه شيء، تعالى عن أن يحويه مكان، كما تقدَّس عن أن يحده زمان، كان قبل أن خلق الزمان والمكان، وهو الآن على ما عليه كان، وأنه بائن من خلقه بصفاته، وليس في ذاته سواه ولا في سواه ذاته وأنه مقدس عن التغيُّر والانتقال، لا تحلُّه الحوادث، ولا تعتريه العوارض، بل لا يزال في نُعوت جلاله مُنزَّهاً عن الزوال، وفي صفات كماله مستغنياً عن زيادة الاستكمال، وأنه في ذاته معلوم الوجود بالعقول، مرئيُّ الذات بالأبصار، نعمةً منه ولطفاً بالأبرار في دار القرار، وإتماماً للنعيم بالنظر إلى
[٤٠] وجهه الكريم/ .

القدرة:

وأنه حيٌّ، قادر، جبار، قاهر، لا يعتريه قصور ولا عجز، ولا

تأخذه سنة ولا نوم، ولا يعارضُهُ فناءٌ ولا موت، وأنه ذو الملك والملكوت والعزَّة والجبَروت، له السلطان والقهر، والخلق والأمر، السموات مطويات بيمينه، والخلائق مقهورون في قبضته، وأنه المنفرد بالخلق والاختراع، المتوَّحد بالإيجاد والإبداع، خلق الخلقَ وأعمالَهم، وقدَّر أرزاقهم وآجالهم، لا يشذُّ عن قبضته مقدور، ولا يعزب عن قدرته تصاريفُ الأمور، ولا تحصى مقدوراته ولا تتناهى معلوماته.

العلم:

وأنه عالم بجميع المعلومات، محيط علمه بما يجري في تُخوم الأرضين إلى أعلى السموات، لا يعزُب عن علمه مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء، بل يعلم دبيب النملة السوداء على الصخرة الصمَّاء في الليلة الظلماء، ويدرك حركة الذَّرِّ في جو الهواء، ويعلم السرَّ وأخفى، ويطَّلع على هواجس الضمائر، وحركات الخواطر، وخفيَّات السرائر، بعلمٍ قديم أزلي لم يزل موصوفاً به في أزل الآزال، لا بعلم مجدد حاصل في ذاته / بالحلول والانتقال. [٤١]

الإرادة:

وأنه مريد الكائنات، مدبِّر الحادثات، ولا يجري في الملك والملكوت قليل أو كثير، صغير أو كبير، خير أو شر، نفع أو ضُرّ، إيمان أو كفر، عرفان أو نُكر، فوز أو خُسْر، زيادة أو نُقصان، طاعة أو عصيان، كفر أو إيمان، إلا بقضائه وقدره وحُكمه ومشيئته، فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، لا يخرج عن مشيئته لفتة ناظر، ولا فلتة خاطر، بل هو المبدئ

المعيد، الفعَّال لما يُريد لا رادَّ لحكمه ولا مُعَقِّب لقضائه، ولا مَهْرَب لعبد عن معصيته إلى بتوفيقه ورحمته ولا قوة على طاعته إلا بمحبته وإرادته، لو اجتمع الإنس والجن والملائكة والشياطين على أن يحرِّكوا في العالم ذَرَّة أو يُسكِّنوها دون إرادته ومشيئته عجزوا عنه، وأنّ إرادته قائمة بذاته، في جملة صفاته، لم يزل كذلك موصوفاً بها مريداً في أزله لوجود الأشياء في أوقاتها التي قدرها، فوجدت في أوقاتها كما أراده في أزله من غير تقدُّم ولا تأخر، بل وقعت على وفق علمه وإرادته من غير تبدل وتغير، دبَّر الأمور لا بترتيب أفكار، وتربُّص زمان فلذلك لم يشغَلْه شأن عن شأن/ . [٤٢]

السمع والبصر:

وأنه تعالى سميع، بصير، يسمع ويرى، لا يعزُب عن سمعه مسموع وإن خفي، ولا يغيب عن رؤيته مرئيٌّ وإن دَقَّ، لا يحجب سمعه بُعْدٌ، ولا يدفع رؤيته ظلام، يرى من غير حَدَقَة وأجفان، ويسمع من غير أصمخة وآذان، كما يعلم بغير قلب، ويبطش بغير جارحة، ويخلق بغير آلة، إذ لا تشبه صفاتُه صفات الخلق كما لا تشبه ذاتُه ذوات[1] الخلق.

الكلام:

وأنه متكلم آمرٌ ناهٍ، واعدٌ متوعدٌ بكلامٍ أزلي قديم، قائم بذاته لا يشبه كلام الخلق، فليس بصوت يحدث من انسلال هواء واصطكاك أجْرام، ولا بحرف ينقطع بإطباق شفة أو تحريك لسان.

---

(١) هكذا الأصل، وفي تبيين كذب المفتري (ص: ٣٠٢) [ذات الخلق]، وانظر طبقات الشافعية الكبرى (٦/ ٢٣٤).

وأن القرآن والتوراة والإنجيل والزبور كتبه المنزَّلة على رُسُله، وأن القرآن مقروء بالألسنة، مكتوب في المصاحف محفوظ في القلوب، وأنه مع ذلك قديم قائم بذات الله تعالى، لا يقبل الانفصال والفراق فالانتقال[1] إلى القلوب والأوراق/ وأن موسى عليه السلام سمع كلام الله بغير صوت ولا [٤٣] حرف، كما يرى الأبرار ذات الله تعالى من غير جوهر ولا عرض.

وإذ كانت له هذه الصفات كان حيّاً، عالماً، قادراً، مريداً، سميعاً، بصيراً، متكلماً بالحياة والعلم والقدرة والإرادة والسمع والبصر والكلام لا بمجرد الذات.

الأفعال:

وأنه لا موجود سواه إلا وهو حادث بفعله وفائض من عدله على أحسن الوجوه وأكملها وأتمّها وأعدلها.

وأنه حكيم في أفعاله وعادل في أقضيته، لا يقاس عدله بعدل العباد، إذ العبد يتصور منه الظلم بتصرفه في ملك غيره، ولا يتصور الظلم من الله تعالى فإنه لا يصادف لغيره ملكاً حتى يكون تصرفه فيه ظلماً فكل ما سواه من أنس وجن وشيطان وملك وسماء وأرض وحيوان ونبات وجوهر وعرض ومدرَك ومحسوس حادثٌ اخترعه بقدرته بعد العدم اختراعاً وإنشاء بعد أن لم يكن شيئاً، إذ كان في الأزل موجوداً وحده ولم يكن معه غيره، فأحدث الخلقَ بَعدُ إظهاراً لقدرته وتحقيقاً لما سبق من إرادته وحق في الأزل من كلمته لا لافتقاره إليه وحاجته.

---

(١) الذي في طبقات الشافعية الكبرى (٦/ ٢٣٥): بالانتقال.

[٤٤] وأنه تعالى متفضل بالخلق والاختراع والتكليف، / لا عن وجوب، ومتطول بالإنعام والإصلاح لا عن لزوم، فله الفضل والإحسان والنعمة والامتنان، إذ كان قادراً على أن نصب على عباده أنواع العذاب، ويبتليهم بضروب الآلام والأوصاب، ولو فعل ذلك لكان منه عدلاً ولم يكن قبيحاً ولا ظلماً.

وأنه يثيب عباده على الطاعات بحكم الكرم والوعد لا بحكم الاستحقاق واللزوم، إذ لا يجب عليه فعل ولا يتصور منه ظلم ولا يجب عليه حق.

وأن حقه في الطاعات وجب على الخلق بإيجابه على لسان أنبيائه، لا بمجرد العقل، ولكنه بعث الرسل وأظهر صدقهم بالمعجزات الظاهرة فبلغوا أمره ونهيه ووعده ووعيده فوجب على الخلق تصديقهم فيما جاؤوا به.

معنى الكلمة الثانية: وهي شهادة الرسول صلى الله عليه وسلم.

أنه تعالى بعث النبي الأمي القرشي محمداً صلى الله عليه وسلم برسالته إلى كافة العرب والعجم والجن والإنس... فنسخ بشرعه الشرائع إلا ما قرره وفضله على سائر الأنبياء، وجعله سيد البشر ومنع كمال الإيمان بشهادة التوحيد وهي قول: «لا إله إلا الله» ما لم يقترن بها شهادة الرسول
[٤٥] وهي قول: «محمد رسول الله» / فالزم الخلق تصديقه في جميع ما أخبر عنه من الدنيا والآخرة، وأنه لا يُتقبل إيمان عبد حتى يُوقن بما أخبر عنه بعد الموت، وأوله سؤال مُنكر ونكير، وهما شخصان مَهيبان هائلان يُقعدان العبد في قبره سوياً، ذا روح وجسد، فيسألانه عن التوحيد والرسالة،

ويقولان من ربُّك وما دينُك ومن نبيك؟ وهما فتانا القبر، وسؤالهما أول فتنة القبر بعد الموت.

وأن يؤمن بعذاب القبر وأنه حق وحكمة وعدل على الجسم والروح على ما يشاء، ويؤمن بالميزان ذي الكفتين واللسان وصفته في العظم أنه مثل طباق السموات والأرض توزن فيه الأعمال بقدرة الله تعالى، والسنج يومئذ مثاقيل الذَّرِّ والخردَل، تحقيقاً لتمام العدل.

وتطرح صحائفُ الحسنات في صورة حسنة في كفَّة النور فيثقُل بها الميزانُ على قدر درجاتها عند الله بفضل الله تعالى، وتُطرح السيئات في كفَّة الظُّلْمة فيخف بها الميزان بعدل الله تعالى.

وأن يؤمن بأن الصراط حق، وهو جسر ممدود على مَتْن جَهَنَّم أحدُّ من السيف وأدقُّ من الشعر، تزلُّ عليه أقدامُ الكافرين بحكم الله تعالى فيهوي بها إلى النار، وتثبت عليه أقدامُ المؤمنين فيُساقون إلى دار القرار.

وأن يؤمن بالحوض المورود حوض محمد صلى الله عليه وسلم يشرب منه المؤمنون قبل دخول الجنة وبعد جواز الصراط من شرب منه شربة لم يظمأ بعدها أبداً، عرضُه مسيرة شهر، ماؤه أشدُّ بياضاً من اللبن وأحلى من العسل، حوله أباريق عددُها نجوم السماء فيه ميزابان يصُبَّان من الكوثر.

ويؤمنَ بيوم الحساب وتفاوت الخلق فيه إلى مُناقش في الحساب وإلى مسامح فيه وإلى من يدخل الجنة بغير حساب وهم المقربون، فيسأل من شاء من الأنبياء / عن تبليغ الرسالة ومن شاء من الكفار عن تكذيب المرسلين. [٦
ويسأل المبتدعة عن السنة، ويسأل المسلمين عن الأعمال.

ويؤمن بإخراج الموحِّد من النار بعد الانتقام، حتى لا يبقى في جهنَّم مُوحِّد بفضل الله تعالى، ويؤمن بشفاعة الأنبياء، ثم العلماء، ثم الشهداء، ثم سائر المؤمنين، كل على حسب جاهه ومنزلته، ومن بقي من المؤمنين ولم يكن له شفيع أُخرج بفضل الله تعالى، ولا يخلد في النار مؤمن، بل يُخرج منها من كان في قلبه مثقال ذرة من الإيمان، وأن يعتقد فضل الصحابة وترتيبهم، وأن أفضل الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي رضي الله عنهم، وأن يحسن الظن بجميع الصحابة ويُثني عليهم كما أثنى الله تعالى ورسوله عليه السلام عليهم أجمعين، فكلُّ ذلك مما وردت به الأخبار وشهدت به الآثار فمن اعتقد جميع ذلك مُوقناً به كان من أهل الحقِّ وعصابة السنة، وفارَق رَهْطَ الضلال والبدعة.

فنسأل الله تعالى كمال اليقين والثبات في الدين لنا ولكافة المسلمين، إنه أرحم الراحمين وصلى الله على محمد وآله أجمعين/. [٤٧]

قال الشيخ: فلما بلغت إلى قوله:[١] «بعث النبي الأمي القرشي محمداً صلى الله عليه وسلم إلى كافة العرب والعجم والجن والإنس» رأيتُ البشاشة والتبسم[٢] في وجهه صلى الله عليه وسلم إذ[٣] انتهيت

---

(١) هكذا الأصل، وفي طبقات الشافعية الكبرى (٦/ ٢٣٦): [وأنه تعالى بعث ... إلخ].

(٢) هكذا الأصل، وفي طبقات الشافعية الكبرى (٦/ ٢٣٦): [والبشْر].

(٣) هكذا الأصل، وفي طبقات الشافعية الكبرى (٦/ ٢٣٧): [إذ أنهيت].

إلى نَعْته، وصفته فالتفت إليَّ وقال: أين الغَزاليّ؟ فإذا بالغزالي كأنه كان[1] واقفاً على الحلقة بين يديه. فقال: ها أنا ذا يا رسول الله، وتقدم وسلم على رسول الله صلى الله عليه وسلم. فرد عليه الجواب وناوله يده العزيزة والغزالي يقبل يده ويضع خديه عليها تبرُّكاً به، وبيده العزيزة المباركة، ثم قعد. قال: فما رأيتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر استبشاراً بقراءة أحد مثل ما كان بقراءتي عليه «قواعد العقائد».

ثم انتبهت من النوم وعلى عيني أثر الدمع مما رأيتُ من تلك الأحوال والمشاهدات والكرامات، فإنها كانت نعمة جسيمة من الله سيما في آخر الزمان مع كثرة الأهواء.

فنسأل الله تعالى أن يثبتنا على عقيدة أهل الحق، ويحيينا[2] ويميتنا عليها ويحشرنا معهم ومع الأنبياء، والمرسلين، والصِّدِّيقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقاً فإنه بالفضل جدير، وعلى ما يشاء قدير. انتهى.

وقد أورد الحافظ هذه الفقرة الأخيرة عند محلها من العقيدة، ثم كمل العقيدة وأخرتها أنا ليتوالى سرد العقيدة والله ولي التوفيق.

والعقيدة الثانية لسلطان العلماء عز الدين[3] بن عبدالسلام، كتبها في

---

(١) هكذا الأصل، وفي طبقات الشافعية الكبرى (٦/ ٢٣٧): [كأنه واقف على.. إلخ].

(٢) هكذا الأصل، وفي طبقات الشافعية الكبرى (٦/ ٢٣٧): [عليها].

(٣) عبدالعزيز بن عبدالسلام بن أبي القاسم السلمي الدمشقي، عز الدين الملقب بسلطان العلماء، فقيه شافعي بلغ مرتبة الاجتهاد، ولد في دمشق سنة (٥٧٧هـ)، وتوفي في القاهرة سنة (٦٦٠هـ). طبقات الشافعية للسبكي (٨/ ٢٠٩).

محنته لما اضطهده الحشوية حين كان سلطان الشام موالياً لهم، وقد أوردها عدد من العلماء في كتبهم، ونقلتها من طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي، أوردها في ترجمة صاحبها / . [٤٨]

قال:[١] «ذكر البحث عمَّا كان بين سلطان العلماء والملك الأشرف[٢] موسى بن الملك العادل[٣] بن أيوب».

وذلك بدمشق قبل خروجه إلى الديار المصرية، ونشرحه[٤] مختصراً:

ذكر الشيخ الإمام شرف الدين، عبداللطيف[٥] ولدُ الشيخ، فيما صنَّفه من أخبار والده في هذه الواقعة: أن الملك الأشرف لما اتصل به ما عليه الشيخ عز الدين من القيام لله والعلم والدين، وأنه سيِّدُ أهل عصره، وحُجَّة الله على خلقه، أحبَّه وصار يلهج بذكره ويؤثر الاجتماع به، والشيخ لا يُجيب إلى الاجتماع، وكانت طائفة من مبتدعة الحنابلة القائلين

---

(١) انظر طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٨/ ٢١٨).

(٢) موسى بن محمد العادل بن أبي بكر محمد بن أيوب مظفر الدين أبو الفتح من ملوك الدولة الأيوبية بمصر والشام، توفي في دمشق سنة (٦٣٥هـ). انظر وفيات الأعيان (٥/ ٣٣٠).

(٣) أبو بكر محمد بن أبي الشكر أيوب بن شاذي بن مروان الملقب بالملك العادل سيف الدين أخو السلطان صلاح الدين من كبار سلاطين الدولة الأيوبية. توفي سنة (٦١٥هـ). وفيات الأعيان (٥/ ٧٤).

(٤) هكذا الأصل وفي طبقات الشافعية (٨/ ٢١٨): [ولنشرحه مختصراً].

(٥) عبداللطيف بن عبدالعزيز بن عبدالسلام السلمي، ولد الشيخ عز الدين، ولد سنة ثمان وعشرين وستمائة، وتميز في الفقه والأصول. توفي بالقاهرة سنة (٦٩٥هـ). انظر طبقات السبكي (٨/ ٣١٢).

بالحرف والصوت، ممن صحبهم السلطان في صغره، يكرهون الشيخ عز الدين ويطعنون فيه وقرروا في ذهن السلطان الأشرف أن الذي هم عليه اعتقادُ السَّلف، وأنه اعتقاد أحمد بن حنبل رضي الله عنه وفضلاء أصحابه، واختلط هذا بلحم السلطان ودمه، وصار يعتقد أن مخالف ذلك كافر حلالُ الدَّم، فلما أخذ السلطان في الميل إلى الشيخ عز الدين دَسَّتْ هذه الطائفة إليه وقالوا: إنه أشعريُّ العقيدة، يُخطِّئ من يعتقد الحرف والصوت ويُبَدِّعُه، ومن جملة اعتقاده أنه يقول بقول الأشعري، أن الخُبْزَ لا يُشْبع والماء لا يُروِي[1] والنار لا تَحْرِق، فاستهال ذلك السلطان واستعظمه ونَسبهم إلى التعصب عليه فكتبوا فُتيا في مسألة الكلام، وأوصلوها إليه مريدين أن يكْتُبَ عليها بذلك فيسقط موضعه عند السلطان وكان الشيخ قد اتصل به ذلك كلُّه، فلما جاءته الفُتيا قال: هذه الفُتيا كُتبت امتحاناً لي، والله لا أكتب[2] فيها إلا ما هو الحق، فكتب/ العقيدة [٤٩] المشهورة وقد ذكر ولده بعضها في تصنيفه، وأنا أرى أن أذكرها كلها لتستفاد وتحفظ.

قال الشيخ عز الدين بن عبدالسلام رحمه الله ورضي عنه وعنا به[3]:

الحمد لله ذي العزة والجلال، والقُدرة والكمال، والإنعام والإفضال، الواحد الأحد الفرد الصمد، الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن

---

(١) في الأصل: لا يرو، والمثبت من طبقات الشافعية (٨/ ٢١٨).

(٢) هكذا الأصل، وفي طبقات الشافعية (٨/ ٢١٨): [والله لا كتبت فيها... إلخ].

(٣) انظر كتاب العقائد بعناية بسام الجابي، دار البشائر الإسلامية ١٤١٤هـ ـ ٩٩٣

له كفواً أحد، ليس بجسم مُصوَّر، ولا جوهر محدود مقدَّر، ولا يُشبه شيئاً، ولا يشبهه شيء، ولا تُحيط به الجهات، ولا تكتنفه الأرضون ولا السموات. كان قبل أن كَوَّن المكان، ودبَّر الزمان، وهو الآن على ما عليه كان، خلق الخلق وأعمالهم، وقدّر أرزاقهم وآجالهم، فكل نعمة منه فهي فضل، وكل نقمة منه فهي عدل ﴿لا يسأل عما يفعل وهم يسألون﴾[1]، استوى على العرش المجيد على الوجه الذي قاله، وبالمعنى الذي أراده، استواء منزهاً عن المماسّة والاستقرار، والتمكن والحلول والانتقال، تعالى[2] الله الكبير المتعالي[3] عما يقوله أهل الغي والضلال، بل لا يحمله العرش، بل العرش وحملته محمولون بلطف قدرته، مقهورون في قبضته، أحاط بكل شيء علماً، وأحصى كل شيء عدداً، مطَّلعٌ على هواجس الضمائر وحركات الخواطر، حيٌّ مُريد سميع بصير عليم قدير، متكلم بكلام قديم أزلي، ليس بحرف ولا صوت، ولا يتصور في كلامه أنه
[٥٠] ينقلب مداداً / في الألواح والأوراق، شكلاً ترمقه العيون والأحداق، كما زعم أهل الحشو والنفاق، بل الكتابة من أفعال العباد، ولا يتصور في أفعالهم أن تكون قديمة، ويجب احترامها لدلالتها على كلامه، كما يجب احترام أسمائه لدلالتها على ذاته، وحُقَّ لما دَلَّ عليه وانتسب إليه أن تُعْتَقَدَ عظمته وتُرْعَى حُرمته، ولذلك يجب احترامُ الكعبة والأنبياء والعُبَّاد والصُّلحاء:

---

(١) سورة الأنبياء، الآية: ٢٣.

(٢) هكذا الأصل وفي طبقات الشافعية (٨/ ٢١٩): [فتعالى... إلخ].

(٣) هكذا الأصل وفي طبقات الشافعية (٨/ ٢١٩): [المُتعال.. إلخ].

أمُـرُّ عـلى الـديار ديار ليلى أقَـبِّـلُ ذا الجـدار وذا الجـدارا

وما حُبُّ الديار شَغَفْنَ قلبي ولكن حُبُّ من سكَن الدِّيارا[1]

ومثل[2] ذلك يقبل الحجر الأسود، ويحرم على المحدث أن يمس المصحف أسطره وحواشيه التي لا كتابة فيها، أو جلده وخَريطته التي هو فيها، فويل لمن زعم أن كلام الله القديم شيء من ألفاظ العباد، أو رسم من أشكال المداد.

واعتقاد الأشعري رحمه الله مشتمل على ما دلت عليه الأسماء[3] التسعة والتسعون، التي سمى بها نفسه في كتابه وسنة رسوله[4] صلَّى الله عليه وسلَّم وأسماؤه مندرجة في أربع كلمات هن الباقيات الصالحات:

الكلمة الأولى: قول: «سُبْحان الله»، ومعناها في كلام العرب التنزيهُ والسَّلْبُ، فهي مشتملة على سَلْبِ النقص والعيب عن ذات الله وصفاته، فما كان من أسمائه سلباً فهو مندرج تحت هذه الكلمة كالقدوس، وهو الطاهر من كل عيب، والسلام وهو / الذي سلم من كل آفة. [٥١]

الكلمة الثانية: قوله[5]: «الحمد لله» وهي مشتملة على إثبات

---

(١) البيتان لمجنون ليلى وهما في ديوانه بشرح عدنان زكي درويش(ص: ١٢٧) **طبقات الشافعية** (٨/ ٢١٩).

(٢) هكذا الأصل، وفي طبقات الشافعية (٨/ ٢٢٠): [ولمثل ذلك... إلخ].

(٣) هكذا الأصل، وفي طبقات الشافعية (٨/ ٢٢٠): [أسماء الله... إلخ].

(٤) هكذا الأصل، وفي طبقات الشافعية (٨/ ٢٢٠): [رسول الله صلى الله عليه وسلم... إلخ].

(٥) هكذا الأصل، وفي طبقات الشافعية (٨/ ٢٢٠): [قول... إلخ].

ضروب الكمال لذاته وصفاته فما كان من أسمائه متضمِّناً للإثبات، كالعليم، والقدير والسميع والبصير، فهو مندرج تحت الكلمة الثانية، فقد نفينا بقولنا: «سبحان الله»، كلَّ عيب عَقَلْناه وكل نقص فهمناه، وأثبتناه بالحمد لله كلَّ كمال عرفناه، وكل جلال أدركناه، ووراء ما نفيناه وأثبتناه شأن عظيم قد غاب عنا وجهلناه، فنحققه من جهة الإجمال بقولنا: «الله أكبر» وهي **الكلمة الثالثة**، بمعنى أنه أجل مما نفيناه وأثبتناه، وذلك معنى قوله صلى الله عليه وسلم: «لا أُحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك»[1].

فما كان من أسمائه متضمناً للمدح[2] فوق ما عرفناه وأدركناه، كالأعلى والمتعالي، فهو مندرج تحت قولنا: «الله أكبر» فإذا كان في الوجود من هذا شأنه نفينا أن يكون في الوجود من يشاكله أو يناظره، فحققنا ذلك بقولنا: «لا إله إلا الله» وهي **الكلمة الرابعة**، فإن الألوهية ترجع إلى استحقاق العبودية، ولا يستحق العبودية إلا من اتصف بجميع ما ذكرناه، فما كان من أسمائه متضمناً للجميع على الإجمال، كالواحد والأحد وذي الجلال والإكرام، فهو مندرج تحت قولنا: «لا إله إلا الله»، وإنما استحق العبودية لما وجب له من أوصاف الجلال ونعوت الكمال، الذي لا يصفه الواصفون ولا يعده العادون.

حُسْنُك لا تنقضي عجائبُهُ كالبحر حَدِّثْ عنه بلا حَرَجِ

---

(١) جزء من حديث أخرجه مسلم عن عائشة رضي الله عنها، كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود برقم (٢٢٢).

(٢) هكذا الأصل، وفي طبقات الشافعية (٨/ ٢٢٠): [لمدح... إلخ].

فسبحان من عظم شأنه وعز سلطانه، ﴿يسأله من في السموات والأرض﴾[1]، لافتقارهم إليه، ﴿كل يوم هو في شأن﴾[2]، لاقتداره عليه، له الخلق والأمر والسلطان والقهر، فالخلائق مقهورون في قبضته، ﴿والسموات مطويات بيمينه﴾[3]، ﴿يُعذِّب من يشاء ويرحم من يشاء وإليه تُقلَبون﴾[4]. / فسبحان الأزلي الذات والصفات ومحيي الأموات [٥٢] وجامع الرفات، العالم بما كان وما هو آت.

ولو أدرجت الباقيات الصالحات في كلمة منها على سبيل الإجمال وهي: «الحمد لله» لاندرجت فيها، كما قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه: لو شئتُ أن أوقرَ بعيراً من قولك «الحمد لله» لفعلتُ، فإن الحمد لله هو الثناء، والثناء يكون بإثبات الكمال تارةً وبسلب النقص تارة أخرى، وتارة بالاعتراف بالعجز عن درك الإدراك، وتارة بإثبات التفرُّد بالكمال، والتَفَرُّدُ بالكمال من أعلى مراتب المدح والكمال، وقد[5] اشتملت هذه الكلمة على ما ذكرناه في الباقيات الصالحات، لأن الألف واللام فيها لاستغراق جنس المدح والحمد، مما علمناه وجهلناه، ولا خروج للمدح عن شيء مما ذكرناه، ولا يستحق الإلهية إلا من اتصف بجميع ما قررناه، ولا يخرج عن هذا الاعتقاد مَلَكٌ مُقَرَّبٌ ولا نبي مرسل، ولا أحد من أهل

---

(١) سورة الرحمن، الآية: ٢٩.

(٢) نفس الآية السابقة.

(٣) سورة الزمر، الآية: ٦٧.

(٤) سورة العنكبوت، الآية: ٢١.

(٥) هكذا الأصل، وفي طبقات الشافعية (٨/ ٢٢١): [فقد اشتملت... إلخ].

المِلَل، إلا من خذله الله فاتَّبع هواه وعصى مولاه، أولئك قوم قد غمرهم ذُلُّ الحجاب، وطُردُوا عن الباب، وبَعُدوا عن ذلك الجناب، وحُقَّ لمن حُجب في الدنيا عن إجلاله ومعرفته، أن يُحْجَبَ في الآخرة عن إكرامه ورؤيته.

ارضَ لمن غاب[1] غيبته فذاك ذَنْبٌ عِقابُهُ فيهِ

فهذا إجمال من اعتقاد الأشعري رحمه الله تعالى واعتقاد السلف وأهل الطريقة والحقيقة، نِسْبَتُهُ إلى التفصيل الواضح كنسبة القطرة إلى البحر الطافح.

يعرفه الباحثُ من جِنْسِه وسائرُ الناسِ لَهُ مُنْكِرُ

غيره:

لقد ظَهَرْتَ فلا تَخْفَى على أَحَدٍ إلاّ على أَكْمَهِ لا يَعْرِفُ القَمَرَا

والحشوية المشبهة الذين يشبهون الله بخلقه ضربان: أحدهما لا يتحاشى إظهار الحشو ﴿ويحسبون أنهم على شيء، ألا إنهم هم الكاذبون﴾[2].

والآخر: يتستر بمذهب السلف، لسحت يأكله أو حطام يأخذه.

---

(١) هكذا الأصل، وفي طبقات الشافعية (٨/ ٢٢٢): [ارض لمن غاب عنك غيبته... إلخ].

(٢) سورة المجادلة، الآية: ١٨.

أظْهَرُوا للناسِ نُسْكاً[1] وعلى المنقوشِ دارُوا[2]

﴿يريدون أن يأمنوكم ويأمنوا قومهم﴾[3] ومذهب السلف إنما هو التوحيد والتنزيه، دون التجسيم والتشبيه، ولذلك جميع المبتدعة يزعمون أنهم على مذهب السلف، وهم[4] كما قال القائل:

وكُلٌّ يدَّعون وِصالَ لَيْلَى ولَيْلَى لا تُقِرُّ لَهُمْ بِذَاكا[5]

وكيف يدعي / على السلف أنهم يعتقدون التجسيم والتشبيه، أو [٥٣] يسكتون عند ظهور البدع، ويخالفون قوله تعالى: ﴿ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق وأنتم تعلمون﴾[6]، وقوله: ﴿وإذ أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب لتبيننه للناس ولا تكتمونه﴾[7]، وقوله: ﴿لتبين للناس ما نزل إليهم﴾[8]، والعلماء ورثة الأنبياء، فيجب عليهم من البيان ما وجب على الأنبياء، وقال تعالى: ﴿ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير

---

(١) انظر طبقات الشافعية والعقد الفريد ولكن برواية أخرى:

أظهروا للناس ديناً وعلى الدينار داروا

(٢) البيت لمحمود الوراق كما في العقد الفريد (٣/ ١٧٨).

(٣) سورة النساء، الآية: ٩١.

(٤) هكذا الأصل وفي طبقات الشافعية (٨/ ٢٢٢): [مهم... إلخ].

(٥) البيت في ديوان الصبابة (ص/ ٤) لابن أبي حجلة (منشورات دار الهلال)، وصدره:

وكل يدعي وصلاً بليلى.

(٦) سورة البقرة، الآية: ٤٢.

(٧) سورة آل عمران، الآية: ١٨٧.

(٨) سورة النحل، الآية: ٤٤.

ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر﴾[1] ، ومن أنكر المنكرات التجسيمُ والتشبيهُ، ومن أفضل المعروف التوحيدُ والتنزيهُ. وإنما سكت السلف قبل ظهور البدع، فورب السماء ذات الرجع والأرض ذات الصدع، لقد تَشَمَّرَ السلفُ للبدع لما ظهرت، فقمعوها أتم القمع وردعوا أهلَها أشد الردع، فردوا على القدرية والجهمية والجبرية[2] وغيرهم من أهل البدع، فجاهدوا في الله حق جهاده.

والجهاد ضربان: ضرب بالجدل والبيان، وضرب بالسيف والسِّنان، فليت شعري ما الفرق بين مجادلة الحشوية وغيرهم من أهل البدع، ولولا خبث في الضمائر وسوء اعتقاد في السرائر ﴿يستخفون من الناس ولا يستخفون من الله وهو معهم إذ يبيتون ما لا يرضى من القول﴾[3] ، وإذا سئل أحدهم عن مسألة من مسائل الحشو أمَر بالسكوت عن ذلك، وإذا سئل عن غير الحشو من البدع أجاب فيه بالحق، ولولا ما انطوى عليه باطنه من التجسيم والتشبيه لأجاب في مسائل الحشو بالتوحيد والتنزيه، ولم تزل هذه الطائفة المبتدعة قد ضربت عليهم الذلة أينما ثقفوا ﴿كلما أوقدوا ناراً للحرب أطفأها الله ويسعون في الأرض فساداً والله لا يحب المفسدين﴾[4]، لا تلوح لهم فرصة إلا طاروا إليها، ولا فتنة إلا أكبوا

---

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٠٤.

(٢) هي فرقة من الفرق الإسلامية قالت: لا قدرة للآدمي بل هو كالجماد مسلوب الاختيار والفعل. والجبر هو نفي الفعل وإسناده إلى الله عز وجل لأن الإنسان مجبور في أعماله وتفكيره لا اختيار له فيها. انظر جامع الفرق والمذاهب (ص: ٧٠).

(٣) سورة النساء، الآية: ١٠٨.

(٤) المائدة، الآية: ٦٤.

عليها، وأحمد بن حنبل وفضلاء أصحابه وسائرُ علماء السلف بُرآء إلى الله مما نسبوه إليهم، واختلقوه عليهم، وكيف يُظَنُّ بأحمد بن حنبل وغيره من العلماء إلا أن يعتقدوا أن وَصْفَ الله[1] القديمَ القائمَ بذاته هو غير لفظ اللافظين ومداد الكاتبين مع أن وَصْفَ الله قديم وهذه الأشكال والألفاظ حادثة بضرورة العقل وصريح النقل، وقد أخبر الله تعالى عن حدوثها في ثلاثة/ مواضع من كتابه: أحدها: قوله تعالى: ﴿ما يأتيهم[2] [٥٤] من ذكر من ربهم محدث﴾[3]، جعل الآتي محدثاً، فمن زعم أنه قديم فقد رَدَّ على الله سبحانه وتعالى، وإنما هذا الحادث دليل على القديم، كما أنا إذا كتبنا اسم الله تعالى في ورقة لم يكن الرب القديم حالاً في تلك الورقة، فكذلك إذا كُتِبَ الوصف القديم في شيء لم يحل الوصف المكتوب حيث حلت الكتابة.

الموضع الثاني: قوله: ﴿فلا أقسم بما تبصرون وما لا تبصرون إنه لقول رسول كريم﴾[4]، وقول الرسول صفة للرسول، ووصف الحادث حادث يدل على الكلام القديم، فمن زعم أن قول الرسول قديم فقد رد على رب العالمين، ولم يقتصر سبحانه وتعالى على الإخبار بذلك حتى أقسم على ذلك بأتم الأقسام، فقال تعالى: ﴿فلا أقسم بما تبصرون﴾ أي تشاهدون

---

(١) هكذا في الأصل وفي طبقات الشافعية (٨/ ٢٢٣): [أن يعتقدوا أوصف الله..].

(٢) في الأصل: [وما يأتيهم، إلى نهاية الآية وهو خطأ، الصواب كما كتب: ما يأتيهم].

(٣) سورة الأنبياء، الآية: ٢.

(٤) سورة الحاقة، الآية: ٣٨-٤٠.

﴿وما لا تبصرون﴾ أي ما لم تروه، فاندرج في هذا القَسَم ذاتُه وصفاتُه، وغير ذلك من مخلوقاته.

الموضع الثالث: قوله تعالى: ﴿فلا أقسم بالخنس الجوار الكنس والليل إذا عسعس والصبح إذا تنفس إنه لقول رسول كريم﴾[1] والعجب ممن يقول: القرآن مركب من حرف وصوت، ثم يزعم أنه في المصحف وليس في المصحف إلا حرف مجرد لا صوت معه، إذ ليس فيه حرف مكتوب عن صوت، فإن الحرف اللفظي ليس هو الشكل الكتابي، ولذلك يُدْرَك الحرف اللفظي بالآذان ولا يشاهد بالعيان ويشاهد الشكل الكتابي بالعيان، ولا يسمع بالآذان، ومن توقف في ذلك فلا يعد من العقلاء فضلاً عن العلماء، فلا أكثر الله في المسلمين من أهل البدع والأهواء والإضلال والإغواء.

ومن قال بأن الوصف القديم حالٌّ في المصحف، لزمه إذا احترق المصحف أن يقول بأن وصف الله القديم احترق، سبحانه وتعالى عما يقولون علواً كبيراً، ومن شأن القديم أن لا يلحقه تغيُّر ولا عَدَمٌ، فإن ذلك مناف للقدم. فإن زعموا أن القرآن مكتوب في المصحف غير حالٌّ فيه. كما يقوله الأشعري فَلِمَ يلعنون الأشعري رحمه الله؟...

وإن قالوا بخلاف ذلك فانظر ﴿كيف يفترون على الله الكذب وكفى به إثماً مبيناً﴾[2]، ﴿ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة

---

(١) سورة التكوير، الآية: ١٥ـ٢٠.

(٢) سورة النساء، الآية: ٥٠.

أليس في جهنم مثوى للمتكبرين﴾[1] وأما قوله سبحانه وتعالى: ﴿إنه لقرآن كريم في كتاب مكنون﴾[2] فلا خلاف بين أئمة العربية أنه لا بد من كلمة محذوفة يتعلق بها قوله ﴿في كتاب مكنون﴾ ويجب القطع بأن ذلك المحذوف تقديره مكتوب في كتاب مكنون/ لما ذكرناه، وما دل عليه العقلُ [٥٥] الشاهدُ بالوحدانية وبصحة الرسالة، وهو مناط التكليف بإجماع المسلمين، وإنما لم يستدل بالعقل على القدم وكفى به شاهداً، لأنهم لا يسمعون شهادته، مع أن الشرع قد عَدَّل العقل وقَبِلَ شهادته، واستدل به في مواضع من كتابه، كالاستدلال بالإنشاء على الإعادة، وكقوله تعالى: ﴿لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا﴾[3] وقوله: ﴿وما كان معه من إله إذاً لذهب كل إله بما خلق ولعلا بعضهم على بعض﴾[4]، وقوله: ﴿أولم ينظروا في ملكوت السموات والأرض وما خلق الله من شيء﴾[5].

فيا خيبة من رَدَّ شاهداً قَبِله الله، وأسقط دليلاً نَصَبه الله، فهم يرجعون إلى المنقول، فلذلك استدللنا بالمنقول وتركنا المعقول كميناً إن احتجنا إليه أبرزناه، وإن لم نحتج إليه أخرناه، وقد جاء في الحديث الصحيح: «من قرأ القرآن وأعربه كان له بكل حرف عشر حسنات، ومن قرأه ولم يعربه

---

(١) سورة الزمر، الآية: ٦٠.

(٢) سورة الواقعة، الآية: ٧٧، ٧٨.

(٣) سورة الأنبياء، الآية: ٢٢.

(٤) سورة المؤمنون، الآية: ٩١.

(٥) سورة الأعراف، الآية، ١٨٥.

كان له بكل حرف منه حسنة»[1] والقديم لا يكون معيباً باللحن وكاملاً بالإعراب، وقد قال تعالى: ﴿وما تجزون إلا ما كنتم تعملون﴾[2]، فإذا أخبر رسوله صلى الله عليه وسلم بأنا نُجْزَى على قراءة القرآن، دل على أنه من أعمالنا، وليست أعمالُنا قديمة، وإنما أتى القوم من قبل جهلهم بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وسخافة العقل وبلادة الذهن، فإن لفظ القرآن يطلق في الشرع واللسان على الوصف القديم، ويطلق على القراءة الحادثة، قال الله تعالى: ﴿إنَّ علينا جمعه وقرآنه﴾[3] أراد بقرآنه: قراءته، إذ ليس للقرآن قرآن آخر، ﴿فإذا قرأناه فاتبع قرآنه﴾[4] أي قراءته، فالقراءة غير المقروء، والقراءة حادثة والمقروء قديم، كما أنا إذا ذكرنا الله عز وجل كان الذكر حادثاً والمذكور قديماً، فهذه نبذة من مذهب الأشعري رحمه الله.

إذا قالت حذام فصدقوها فإنَّ القول ما قالت حذام[5]

---

(١) لم أقف على هذا اللفظ، وقريب منه عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أعربوا القرآن فإن من قرأ القرآن فأعربه فله بكل حرف عشر حسنات وكفارة عشر سيئات ورفع عشر درجات» قال الهيثمي في منبع الزوائد (٧/ ١٦٣): رواه الطبراني في الأوسط وفيه نهشل متروك. وقريب منه عند السيوطي في الجامع الكبير برقم (٢٢٧٤٧).

(٢) سورة الصافات، من الآية: ٣٩.

(٣) سورة القيامة، الآية: ١٧.

(٤) سورة القيامة، الآية: ١٨.

(٥) البيت للجيم، انظر العقد الفريد (٣/ ٣٢٩).

والكلام في مثل هذا يطول، ولولا ما وجب على العلماء من إعزاز الدين وإخمال المبتدعين، وما طَوَّلَتْ به الحشوية ألسنتهم في هذا الزمان، من الطعن في أعراض الموحدين، والإزراء على كلام المنزهين لما أطلت النفس في مثل هذا مع إيضاحه / ولكن قد أمرنا الله بالجهاد في نصرة دينه، [٥٦] إلا أن سلاح العالم علمُه ولسانه، كما أن سلاح الملك سيفُه وسنانُه، فكما لا يجوز للملوك إغماد أسلحتهم عن الملحدين والمشركين، لا يجوز للعلماء إغماد ألسنتهم عن الزائغين والمبتدعين، فمن ناضل عن الله وأظهر دين الله كان جديراً أن يحرسه الله بعينه التي لا تنام، ويُعِزَّه بعزه الذي لا يُضام، ويحوطه بركنه الذي لا يرام، ويحفظه من جميع الأنام، ﴿ولو يشاء الله لانتصر منهم ولكن ليبلو بعضكم ببعض﴾[1]، وما زال المنزهون الموحدون يفتون بذلك على رؤوس الأشهاد في المحافل والمشاهد، ويعمرون[2] به المدارس والمساجد، وبدعة الحشوية كامنة خفية لا يتمكنون من المجاهرة بها، بل يدسونها إلى جهلة العوام، وقد جهروا بها في هذا الأوان، فنسأل الله تعالى أن يعجل بإخمادها كعادته ويقضي بإذلالها على ما سبق من سنته، وعلى طريقة المنزهين والموحدين درج الخلف والسلف رضي الله عنهم أجمعين.

والعجب أنهم يذمون الأشعري بقوله: إن الخبزَ لا يشبع، والماء

---

(١) سورة محمد صلى الله عليه وسلم، الآية: ٤.

(٢) هكذا الأصل، وفي طبقات الشافعية الكبرى (٨/ ٢٢٧): [ويجهرون به في... الخ].

لا يروي، والنارَ لا تَحْرق، وهذا كلام أنزل الله معناه في كتابه، فإن الشبع والري والإحراق حوادث انفرد الرب بخلقها، فلم يخلق الخبز الشبع، ولم يخلق الماء الري، ولم تخلق النار الإحراق، وإن كانت أسباباً في ذلك فالخالق هو المسبب دون السبب، كما قال تعالى: ﴿وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى﴾[1] نفى أن يكون رسوله خالقاً للرمي، وإن كان سبباً فيه وقد قال تعالى: ﴿وأنه هو أضحك وأبكى وأنه هو أمات وأحيا﴾[2] فاقتطع الإضحاك والإبكاء والإماتة والإحياء عن أسبابها وأضافها إليه، فكذلك اقتطع الأشعري رحمه الله الشبع والري والإحراق عن أسبابها وأضافها إلى خالقها، لقوله تعالى ﴿الله خالق كل شيء﴾[3]، وقوله: ﴿هل من خالق غير الله﴾[4]، ﴿بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولما يأتهم تأويله﴾[5]، ﴿أكذبتم بآياتي ولم تحيطوا بها علماً أم ماذا كنتم تعملون﴾[6] / [٥٧].

وكم من عائبٍ قولاً صحيحاً وآفته من الفهم السقيم[7]

فسبحان من رضي عن قوم فأدناهم، وسخط على آخرين فأقصاهم

---

(١) سورة الأنفال، الآية: ١٤.

(٢) سورة النجم، الآية: ٤٣، ٤٤.

(٣) في مواضع كثيرة منها الأنعام، الآية: ١٠٢.

(٤) سورة فاطر، الآية ٣.

(٥) سورة يونس، الآية: ٣٩.

(٦) سورة النمل، الآية: ٨.

(٧) البيت لأبي الطيب المتنبي في شرح ديوانه (٤/ ٢٤٦).

﴿ولا يسئل عما يفعل وهم يسئلون﴾[1].

وعلى الجملة ينبغي لكل عالم إذا أُذل الحق وأهمل[2] الصواب أن يبذل جهده في نصرهما، وأن يجعل نفسه بالذل والخمول أولى منهما، وإن عز الحق فظهر الصواب أن يستظل بظلهما، و أن يكتفي بالسير من رشاش غيرهما.

قليل منك ينفعني ولكنْ قليلُكَ لا يقال له قليلُ

والمخاطرة بالنفوس مشروعة في إعزاز الدين، ولذلك يجوز للبطل من المسلمين أن ينغمر في صفوف المشركين، وكذلك المخاطرة بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ونصرة قواعد الدين بالحجج والبراهين مشروعةٌ، فمن خشي على نفسه سقط عنه الوجوبُ وبقي الاستحبابُ، ومن قال بأن التغرير بالنفوس لا يجوز، فقد بَعُدَ عن الحق ونأى عن الصواب.

وعلى الجملة، فمن آثر الله على نفسه آثره الله، ومن طلب رضا الله بما يسخط الناس رضي الله عنه وأرضى عنه الناس، ومن طلب رضا الناس بما يسخط الله سخط الله عليه وأسخط عليه الناس، وفي رضا الله كفايةٌ عن رضا كلِّ أحد.

فليتك تحلو والحياةُ مريرةٌ وليتك تَرضَى والأنام غضابُ[3]

---

(١) سورة الأنبياء، الآية: ٢٣.

(٢) هكذا الأصل، وفي طبقات الشافعية (٨/ ٢٢٨): [وأخمل... إلخ].

(٣) البيت لأبي فراس الحمداني، ديوانه (ص٤٨)، شرح الدويهي، دار الكتاب العربي (١٩٩٤م).

غيره:

في كل شيء إذا ضَيَّعْتَه عِوَضٌ ... وليس في الله إن ضيَّعتَه عوضُ

وقد قال عليه الصلاة والسلام: «احفظ الله يحفظك، احفظ الله تجده أمامك»[1] وجاء في حديث: «اذكروا[2] الله بأنفسكم فإن الله ينزل العبد من نفسه حيث أنزله من نفسه»[3].

قال[4] بعض الأكابر: من أراد أن ينظر منزلته عند الله فلينظر كيف منزلة الله عنده.

اللهم فانصر الحق وأظهر الصواب، وأبرم لهذه الأمة أمراً رشيداً، يعز فيه وليك، ويذل فيه عدوك، ويعمل فيه/ بطاعتك، وينهى فيه عن [٥٨] معصيتك.

والحمد لله الذي إليه استنادي، وعليه اعتمادي وهو حسبي ونعم الوكيل، وصلّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلَّم.

فهذه الفُتيا التي كتبها. قال ولده الشيخ شرف الدِّين عبدُ اللطيف: فلما فرغ من كتابة ما رامُوه رماه إليهم وهو يضحك عليهم، فطاروا بالجواب وهم يعتقدون أن الحصول على ذلك من الفرص العظيمة التي

---

(١) أخرجه الترمذي عن ابن عباس رضي الله عنهما، كتاب صفة القيامة والرقائق والورع برقم (٤٥١٦)، وأحمد (١/ ٣٩٣، ٣٠٣، ٣٠٧). والطبراني في الكبير (١٢٩٨٨)، و(١٢٩٨٩) والبيهقي في شعب الإيمان(١٧٤).

(٢) هكذا الأصل، وفي طبقات الشافعية (٨/ ٢٢٩): [ذكروا الله... الخ].

(٣) لم أقف عليه.

(٤) هكذا الأصل، وفي طبقات الشافعية (٨/ ٢٢٩): [حتى قال... الخ].

ظفروا بها، ويقطعون بهلاكه واستئصاله واستباحة دمه وماله، فأوصلوا الفُتيا إلى الملك الأشرف رحمه الله، فلما وقف عليها استشاط غضباً، وقال: صح عندي ما قالوه عنه، وهذا رجل كنا نعتقد أنه متوحد في زمانه في العلم والدين، فظهر بعد الاختبار أنه من الفجار، لا بل من الكفار، وكان ذلك في رمضان عند الإفطار، وعنده على سماطه عامة الفقهاء من جميع الأقطار، فلم يستطع أحد منهم أن يرد عليه، بل قال بعض أعيانهم: السلطان أولى بالعفو والصفح، ولا سيما في مثل هذا الشهر، وموّه آخرون بكلامٍ مُوَجَّه يوهم صحة مذهب الخصم، ويظهر[1] أنهم قد أفتوا بموافقته، فلما انفصلوا تلك الليلة[2] من مجلسه بالقلعة اشتغل الناس في البلد بما جرى في تلك الليلة عند السلطان، وأقام الحقُّ سبحانه الشيخ العلامة جمال الدين أبا عمرو[3] بن الحاجب المالكي، وكان عالم مذهبه في زمنه، وقد جمع بين العلم والعمل، رحمه الله تعالى، في هذه القضية، ومضى إلى القُضاة والعلماء والأعيان الذين حضروا هذه القضية عند السلطان، وشدد عليهم النكير وقال: العجب أنكم كلكم على الحق وغيركم على الباطل، وما فيكم من نطق بالحق وسكتُّم، وما انتخيتم[4] لله تعالى وللشريعة

---

(١) هكذا الأصل، وفي طبقات الشافعية (٨/ ٢٢٩): [ويظهرون... إلخ].

(٢) هكذا الأصل، وفي طبقات الشافعية (٨/ ٢٢٩): [الليلة... إلخ].

(٣) جمال الدين أبو عمرو: عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس أبو عمرو بن الحاجب، فقيه مالكي، من كبار العلماء بالعربية، ولد في أسنا سنة (٥٧٠هـ)، وتوفي بالإسكندرية سنة (٦٤٦هـ). انظر: وفيات الأعيان (٣/ ٢٤٨).

(٤) انتخيتم: من النخوة، انظر القاموس (٤/ ٥٧٢).

المطهرة، ولما تكلم منكم من تكلم، قال: السلطان أولى بالصفح والعفو لا سيما في مثل هذا الشهر، وهذا غلط يوهم الذنب، فإن العفو والصفح لا يكونان إلا عن جُرْم وذنب، أما كنتم سلكتم طريق سبيل التلطف بإعلام السلطان بأن ما قاله ابن عبدالسلام مذهبكم، وهو مذهب أهل الحق وأن
[٥٩] جمهور السلف / والخلف على ذلك ولم يخالفهم فيه إلا طائفة مخذولة، يُخفون مذهبهم ويدسُّونه على تخوف إلى من يستضعفون علمه وعقله، وقد قال الله تعالى: ﴿ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق وأنتم تعلمون﴾[1] ولم يزل يعنفهم ويوبخهم، إلى أن اصطلح معهم على أن يكتب فُتيا بصورة الحال، ويكتبوا فيها بموافقة ابن عبدالسلام، فوافقوه على ذلك، وأخذ خطوطهم بموافقته، والتمس ابن عبدالسلام من السلطان أن يعقد مجلساً للشافعية والحنابلة، ويحضره المالكية والحنفية وغيرهم من علماء المسلمين، وذكر له أنه أخذ خطوط الفقهاء الذين كانوا بمجلس السلطان لما قرئت عليه الفتيا بموافقتهم له، وأنهم لم يمكنهم الكلام بحضرة السلطان في ذلك الوقت لغضبه وما ظهر من حدَّته في ذلك المجلس، وقال: الذي نعتقد في السلطان أنه إذا ظهر له الحق رجع إليه، وأنه يعاقب من مَوَّه الباطل عليه، وهو أولى الناس بموافقة والده السلطان الملك العادل تغمده الله برحمته ورضوانه فإنه عزَّر جماعةً من أعيان الحنابلة المبتدعة تعزيراً بليغاً رادعاً، وبدَّع بهم وأهانهم.

فلما اتصل ذلك بالسلطان استدعى دواةً وورقةً وكتب فيها:

---

(١) سورة البقرة، الآية: ٤٢.

بسم الله الرحمن الرحيم، وصل إلي ما التمسه الفقيه ابن عبدالسلام، أصلحه الله، من عقد مجلس وجمع المفتين والفقهاء، وقد وقفنا على خطه وما أفتى به، وعلمنا من عقيدته ما أغنى عن الاحتجاج به، ونحن نتبع[1] ما عليه الخلفاء الراشدون الذين قال صلى الله عليه وسلم في حقهم: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي»[2]، وعقائد الأئمة الأربعة فيها كفاية لكل مسلم يغلب هواه ويتبع الحق ويتخلص من / البدع، [٦٠] اللهم إلا إن كنت تدعي الاجتهاد، فعليك أن تثبت، ليكون الجواب على قدر الدعوى، لتكون صاحب مذهب خامس، وأما ما ذكرته عن الذي جرى في أيام والدي تغمده الله برحمته، فذلك الحال أنا أعلم به منك، وما كان له سبب إلا فتح باب السلامة لا لأمر ديني.

وجرمٍ جَرَّه سفهاءُ قوم فحلّ بغير جانيه العذاب

ومع هذا فقد ورد في الحديث: «الفتنة نائمة لعن الله مثيرها»[3]، ومن

---

(١) هكذا الأصل، وفي طبقات الشافعية (٨/ ٢٣١): [فنتبع].

(٢) رواه بو داود في كتاب السنة باب لزوم السنة برقم (٤٥٩٩)، والترمذي، كتاب العلم، باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع برقم (٢٦٧٦)، وأحمد في المسند (٤/ ١٢٦، ١٢٧)، والدارمي في المقدمة باب اتباع السنة برقم (٩٥)، وابن ماجه في المقدمة باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين رقم (٤٢، ٤٣، ٤٤).

(٣) أخرجه في أسنى المطالب برقم (٩٧٣)(٢١٦) وقال: قال السخاوي: ضعيف، بيض الديلمي لسنده، وانظر المشتهر للجبري (١/ ٤٣) النوافح (١/ ٢١٨ رقم ١١٨٦)، وقال ضعيف، وكشف الخفاء رقم (٨١٧)، ٢/ ٨٣).

تعرض لإثارتها[1] قاتلناه بما يخلصنا من الله تعالى، وما يعضده كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، ثم استدعى رسولاً وصير الرقعة معه إليه، فلما وفد بها عليه فضها وقرأها وطواها، وقال للرسول: قد وصلت وقرأتُها وفهمت ما فيها فاذهب بسلام.

فقال: قد تقدمت الأوامر المطاعة السلطانية إليَّ بإحضار جوابها.

فاستحضر الشيخ دواةً وورقة وكتب فيها ما مثاله:

بسم الله الرحمن الرحيم: ﴿فوربك لنسألنهم أجمعين عما كانوا يعملون﴾[2] أما بعد حَمْد الله الذي جلت قدرته، وعَلَتْ كلمته، وعمّت رحمته، وسبغت نعمته، فإن الله تعالى قال لأحب خلقه إليه وأكرمهم لديه: ﴿وإن تطع أكثر من في الأرض يضلوك عن سبيل الله إن يتبعون إلا الظن وإن هم إلا يخرصون﴾[3]، وقد أنزل الله كتبه وأرسل رسله لنصائح خلقه، فالسعيد من قبل نصائحه وحفظ وصاياه، وكان فيما أوصى به خلقه أن قال: ﴿يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين﴾[4]، وهو سبحانه أولى مَنْ قُبلت نصيحته وحفظت وصيته.

---

(١) هكذا الأصل وفي طبقات الشافعية الكبرى (٨/ ٢٣١): [ومن تعرض إلى إثارتها... إلخ].

(٢) سورة الحجر، الآية: ٩٢، ٩٣.

(٣) سورة الأنعام، الآية: ١١٦.

(٤) سورة الحجرات، الآية: ٦.

وأما طلب المجلس وجمع العلماء، فما حملني عليه إلا النصح للسلطان وعامة المسلمين، وقد سُئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الدين فقال: «الدين النصيحة، قيل لمن يا رسول الله؟ قال: لله ولكتابه ورسوله وأئمة المسلمين وعامتهم»[1]. فالنصح لله بامتثال أوامره واجتناب نواهيه، ولكتابه بالعمل بمواجبه، ولرسوله باتباع سنته، وللأئمة بإرشادهم إلى أحكامه والوقوف عند أوامره ونواهيه، ولعامة المسلمين بدلالتهم على ما يقربهم إليه ويزلفهم لديه، وقد أديت ما عليَّ في ذلك.

والفُتيا التي وقعت في هذه القضية يوافق عليها علماء المسلمين، من الشافعية والمالكية والحنفية والفضلاء من الحنابلة، وما يخالف ذلك إلا رعاع لا يعبأ الله بهم، وهو الحق الذي لا يجوز دفعه، والصواب الذي لا يمكن رفعه، ولو حضر العلماء مجلس السلطان لعلم صحة ما أقول، والسلطان أقدر الناس على تحقيق ذلك، ولقد كتب الجماعة خطوطهم بمثل ما قلته، وإنما سكت من سكت في أول الأمر لما رأى من غضب السلطان، ولولا ما شاهدوه من غَضب السلطان لما أفتَوْا أوَّلاً إلا بما رجعوا إليه آخراً، ومع ذلك فتكتب ما ذكرته في الفُتيا، وما ذكره الغير، وتبعث به إلى

---

(١) أخرجه مسلم عن تميم الداري رضي الله عنه في كتاب الإيمان باب بيان أن الدين النصيحة برقم (٩٥). وأخرجه البخاري تعليقاً في كتاب الإيمان باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: «الدين النصيحة لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم» (١/ ١٣٧). وأخرجه أبو داود في كتاب الأدب باب في النصيحة برقم (٤٩٤٤)، والنسائي كتاب البيعة باب النصيحة للإمام برقم (٤٢٠٨)، و(٤٢٠٩) وتحفة الأشراف(٢٠٥٢).

بلاد الإسلام، ليكتب فيها كل من يجب الرجوع إليه ويعتمد في الفتيا عليه، ونحن نحضر كتب العلماء المعتبرين، ليقف عليها السلطان.

وبلغني أنهم ألقوا إلى سمع السلطان أن الأشعري يستهين بالمصحف، ولا خلاف بين الأشعري وجميع علماء المسلمين أن تعظيم المصحف واجب، وعندنا أن من استهان بالمصحف أو بشيء منه فقد كفر، وانفسخ نكاحه، وصار ماله فيئاً للمسلمين، ويضرب/ عنقه ولا يغسَّل ولا يكفّن [٦٢] ولا يصلَّى عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين، بل يترك بالقاع طعمة للسباع، ومذهبنا أن كلام الله سبحانه قديم أزلي قائم بذاته، لا يشبه كلام الخلق، كما لا يشبه ذاته ذات الخلق، ولا يتصور في شيء من صفاته أن تفارق ذاته، إذ لو فارقته لصار ناقصاً، تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً. وهو مع ذلك مكتوب في المصاحف، محفوظ في الصدور، مقروء بالألسنة، وصفة الله القديمة ليست بمداد الكاتبين، ولا ألفاظ اللافظين، ومن اعتقد ذلك فقد فارق الدين، وخرج عن عقائد المسلمين، بل لا يعتقد ذلك إلا جاهل غبي. ﴿وربنا الرحمن المستعان على ما تصفون﴾[1].

وليس رد البدع وإبطالها من باب إثارة الفتن، فإن الله سبحانه أمر العلماء بذلك، وأمرهم ببيان ما علموه، ومن امتثل أمر الله ونصر دين الله لا يجوز أن يلعنه رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأما ما ذكر من أمر الاجتهاد والمذهب الخامس، فأصول الدين ليس فيها مذاهب، فإن الأصل

(١) سورة الأنبياء، الآية الأخيرة.

واحد والخلاف في الفروع، ومثل هذا الكلام مما اعتمدتم فيه قول من لا يجوز أن يعتمد قوله، والله أعلم بمن يعرف دينه ويقف عند حدوده، وبعد ذلك فإنا نزعم أنا من جملة حزب الله وأنصار دينه وجنده، وكل جندي لا يخاطر بنفسه فليس بجندي.

وأما ما ذكر من أمر باب السلامة، فنحن تكلمنا فيه بما ظهر لنا، من أن السلطان الملك العادل رحمه الله تعالى إنما فعل ذلك إعزازاً لدين الله تعالى ونصرةً للحق. ونحن نحكم بالظاهر، والله يتولى السرائر، والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

وكان يكتبها وهو مسترسل من غير توقف ولا تردد ولا تلعثم، فلما انتهى من كتابتها طواها وختمها ودفعها إلى الرسول.

وكان عنده حالة كتابتها رجل من العلماء الفضلاء، وممن يحضر مجلس السلطان، فوقفه على الرقعة التي وردت من الملك الأشرف، فتغير لونه واعتقد أن الشيخ يعجز عن الجواب، لما شهد في ورقة السلطان/ من [٦٣] شديد الخطاب، فلما خط الشيخ الكتاب مسترسلاً عجلاً، وهو يشاهد ما يكتبه، بطل عنه ما كان يحسبه، وقال له ذلك العالم: لو كانت هذه الرقعة التي وصلت إليك وصلت إلى قُسٍّ بن ساعدة لعجز عن الجواب وعدم الصواب، ولكن هذا تأييد إلهي.

فلما عاد الرسول إلى السلطان رحمه الله، وأوصله الرقعة، فعندما فضها وقرئت عليه اشتدت استشاطته، وعظم غضبه، وتيقن العدو تلف الشيخ وعطبه، ثم استدعى الغرز خليلاً، وكان إذ ذاك أستاذ داره، وكان

من المحبين للشيخ والمعتقدين فيه، فحمله رسالة إلى الشيخ، وقال له تعود إليَّ سريعاً بالجواب، فذهب الغرز إليه، وجلس بين يديه بحسن تودد وتأدب وتأن، ثم قال له: أنا رسول، ﴿وما على الرسول إلا البلاغ المبين﴾[1]. والله لقد تعصبوا عليك، وأعنتهم على نفسك بعدم اجتماعك في مبدأ الأمر بالسلطان، ولو كان رآك ولو مرة واحدة لما كان شيء من هذه الأمور أصلاً، وكنت أنت عنده الأعلى، فقال له: أدِّ الرسالة كما قيلت لك ولا تسأل، فقال: لا تسأل عما حصل عند السلطان عند وقوفه على ورقتك، ولا سيما أنه وجد فيها ما لا يعهده من مخاطبة الناس للملوك، مضافاً إلى ما ذكرته من مخالفة اعتقاده فقال لي: اذهب إلى ابن عبدالسلام، وقل له: إنا قد شرطنا عليه ثلاث شروط:

أحدها: أنه لا يفتي، والثانية: أنه لا يجتمع بأحد، والثالثة: أنه يلزم بيته. فقال له: يا غرز، إن هذه الشروط من نعم الله الجزيلة عليَّ، الموجبة للشكر لله تعالى على الدوام، أما الفُتيا فإني كنت والله متبرماً منها، وأكرهها وأعتقد أن المفتي على شفير جهنم، ولولا أني أعتقد أن الله أوجبها عليَّ لتعينها عليَّ في هذا الزمان، لما كنت تلوثت بها، والآن فقد عذرني الحق، وسقط عني الوجوب، وتخلصت ذمتي ولله الحمد والمنة، وأما ترك اجتماعي بالناس ولزومي بيتي، فما أنا في بيتي الآن وإنما أنا في بستان، وكان في تلك السنة استأجر بستاناً متطرفاً عن البساتين، وكان مخوفاً، فقال له الغرز: البستان هو الآن بيتك.

---

(١) سورة النور، الآية: ٥٤.

واتفقت له فيه أعجوبة وهو أن جماعة من المفسدين قصدوه/ في ليلة [٦٤] مقمرة وهو في جَوْسَقٍ عالٍ، فدخلوا البستان واحتاطوا بالجوسق، فخاف أهله خوفاً شديداً، فعند ذلك نزل إليهم، وفتح باب الجوسق وقال: أهلاً بضيوفنا، وأجلسهم في مقعد حسن، وكان مهيباً مقبول الصورة، فهابوه وسخرهم الله له، وأخرجوا لهم من الجوسق ضيافة حسنة، فتناولوها وطلبوا منه الدعاء، وعصم الله أهله وجماعته منهم، بصدق نيته وكرم طويته وانصرفوا عنه.

عدنا إلى مجاوبته للغرز خليل:

فقال له: يا غرز، من سعادتي لزومي لبيتي، وتفرغي لعبادة ربي، والسعيد من لزم بيته وبكى على خطيئته، واشتغل بطاعة الله تعالى، وهذا تسليك من الحق، وهدية من الله تعالى إلي، أجراها على يد السلطان وهو غضبان، وأنا بها فرحان، والله يا غرز: لو كانت عندي خلعة تصلح لك على هذه الرسالة المتضمنة لهذه البشارة لخلعتها عليك، ونحن على الفتوح، خذ هذه السجادة صلِّ عليها، فقبلها وقبلها، وودعه وانصرف إلى السلطان، وذكر له ما جرى بينه وبينه، فقال لمن حضره: قولوا لي ما أفعل به؟ هذا رجل يرى العقوبة نعمة. اتركوه بيننا وبينه الله.

ثم إن الشيخ بقي على تلك الحالة ثلاثة أيام.

ثم إن الشيخ العلامة جمال الدين[1] الحصيري شيخ الحنفية في زمانه،

---

(١) جمال الدين الحصيري: محمود بن أحمد بن عبدالسيد بن عثمان، أبو المحامد، جمال الدين البخاري الحصيري، فقيه، انتهت إليه رئاسة الحنفية في زمانه، ولد في =

وكان قد جمع بين العلم والعمل ركب حماراً له وحوله أصحابه وقصد السلطان، فلما بلغ الملك الأشرف دخول الحصيري إلى القلعة، أرسل إليه خاصته يتلقونه، وأمرهم أن يدخلوه إلى دار الإمارة راكباً على حماره، فلما رآه السلطان وثب قائماً، ومشى إليه وأنزله عن حماره وأجلسه على تكرمته، واستبشر بوفوده عليه، وكان في رمضان قريب غروب الشمس، فلما دخل وقت المغرب وأذن المؤذن صلوا صلاة المغرب، وأحضر السلطان قدح شراب فتناوله وناوله للشيخ، فقال له الشيخ: ما جئت إلى طعامك ولا إلى شرابك فقال له السلطان: يرسم الشيخ ونحن نمتثل مرسومه، فقال
[٦٥] له الشيخ: أيش بينك وبين ابن عبدالسلام، وهذا رجل لو كان في / الهند أو في أقصى الدنيا كان ينبغي للسلطان أن يسعى في حلوله في بلاده، لتتم بركاته[1] عليه وعلى بلاده ويفتخر به على سائر الملوك؟...

قال السلطان: عندي خطه باعتقاده، في فتيا، وخطه أيضاً في رقعة جواب رقعة سيرتها إليه، فيقف الشيخ عليهما، ويكون الحكم بيني وبينه، ثم أحضر السلطان الورقتين فوقف عليهما، وقرأهما إلى آخرهما، وقال هذا اعتقاد المسلمين، وشعار الصالحين ويقين المؤمنين، وكل ما فيهما صحيح، ومن خالف ما فيهما وذهب إلى ما قاله الخصم، من إثبات الحرف والصوت، فهو حمار.

= بخارى سنة (٥٤٦هـ)، وكانت وفاته فيها سنة (٦٣٦هـ). انظر شذرات الذهب (٧/ ٣١٩)، والجواهر المضيئة (٣/ ٤٣١).

(١) هكذا الأصل وفي طبقات الشافعية: [بركته.].

فقال السلطان رحمه الله: نحن نستغفر الله مما جرى، ونستدرك الفارط في حقه، والله لأجعلنه أغنى العلماء، وأرسل إلى الشيخ واسترضاه، وطلب محاللته ومخاللته.

وكانت الحنابلة قد استنصروا على أهل السنة، وعلت كلمتهم، بحيث إنهم صاروا إذا خلوا بهم في المواضع الخالية يسبونهم ويضربونهم ويذمونهم، فعندما اجتمع الشيخ جمال الدين الحصيري رحمه الله بالسلطان، وتحقق ما عليه الجم الغفير من اعتقاد أهل الحق، تقدم إلى الفريقين بالإمساك عن الكلام في مسألة الكلام، وأن لا يفتي فيها أحد بشيء، سداً لباب الخصام فانكسرت المبتدعة بعض الانكسار وفي النفوس ما فيها، ولم يزل الأمر مستمراً على ذلك إلى أن اتفق وصول الملك[1] الكامل رحمه الله إلى دمشق من الديار المصرية، وكان اعتقاده صحيحاً، وهو من المتعصبين لأهل الحق، قائل بقول الأشعري رحمه الله تعالى في اعتقاده، وكان هو في الديار المصرية قد سمع ما جرى في دمشق في مسألة الكلام، فرام الاجتماع بالشيخ فاعتذر إليه، فطلب منه أن يكتب له ما جرى في هذه القضية مستقصىً مستوفىً، فأمرني والدي رحمه الله بكتابة ما سقته في هذا الجزء من أول القضية إلى آخرها، فلما وصل ذلك إليه، ووقف عليه، أسرّ ذلك في نفسه إلى أن اجتمع بالسلطان الملك الأشرف رحمه الله، وقال له: يا خَوَنْد، كنت قد سمعت أنه جرى بين

---

(١) أبو المعالي محمد بن الملك العادل محمد بن أيوب، الملقب بالملك الكامل ناصر الدين، من سلاطين الدولة الأيوبية، ولد بمصر سنة (٥٧٦هـ)، توفي في دمشق سنة (٦٣٥هـ). انظر وفيات الأعيان (٥/ ٧٩)، وشذرات الذهب (٧/ ٣٠١).

الشافعية والحنابلة خصام في مسألة الكلام، وأن القضية اتصلت بالسلطان، فماذا صنعت فيها، فقال: يا خوند، منعت الطائفتين من الكلام في مسألة الكلام، وانقطع بذلك الخصام، فقال السلطان الملك الكامل: والله مليح، ما هذه / إلا سياسة وسلطنة! تساوي بين أهل الحق [٦٦] والباطل، وتمنع أهل الحق من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأن يكتموا ما أنزل الله عليهم، كان الطريق أن تمكن أهل السنة من أن يلحنوا بحججهم، وأن يُظهروا دين الله، وأن تشنق من هؤلاء المبتدعة عشرين نفساً، ليرتدع غيرهم، وأن تمكن الموحدين من إرشاد المسلمين، وأن يبينوا لهم طريق المؤمنين.

فعند ذلك ذلّت رقاب المبتدعة وانقلبوا خائبين وعادوا خاسئين: ﴿وردَّ الله الذين كفروا بغيظهم لم ينالوا خيراً وكفى الله المؤمنين القتال وكان الله قوياً عزيزاً﴾[1]، وكان ذلك على يد السلطان الملك الكامل رحمه الله وانقشعت المسألة للسلطان الملك الأشرف، وصرح بخجله وحيائه من الشيخ وقال: لقد غلطنا في حق ابن عبدالسلام غلطة عظيمة، [٦٧] وصار يترضاه ويعمل بفتاويه/.

* * *

(١) سورة الأحزاب، الآية: ٢٥.

الباب الأول
في السمات البارزة للفتاوى

وفيه تمهيد وخمسة فصول:

الفصل الأول: شيوع التشبيه والتجسيم في الفتاوى.

الفصل الثاني: تحامل ابن تيمية على خصومه وتحريفه كلامهم.

الفصل الثالث: أسلوب ابن تيمية في المراوغة والتضليل.

الفصل الرابع: عدم أمانة ابن تيمية العلمية.

الفصل الخامس: منهاج ابن تيمية.

تمهيد

يقرأ الفتاوى قارئان: فأما القارئ العجلان غير المتأمل فيخرج من قراءتها بانطباعة إعجاب لا يماثله إعجاب بهذا الجو المشرق الواضح، فهو من آية محكمة، إلى حديث نبوي صحيح، أو حديث قدسي، وكل ذلك مشروح أحسن شرح، ومبيّن أوضح تبيان. وخلال ذلك يظل القارئ يعوم في أقوال السلف الصالح، وحجج العلماء العارفين، التي تدحض مزاعم الفرق الضالة حتى تجعلها سخرية وهزؤاً.

وأما القارئ المتريث الفاحص، فإنه يخرج بنظرة مغايرة تماماً لما سبق، فإنه سيجد جواً مشبعاً بالتشبيه والتجسيم، مثقلاً بالمناورات والمغالطات، وتحريف كلام الخصوم، وادعاء الإجماعات بغير حق، والاستدلال بالنصوص على ما لا تدل عليه، ورد الأحاديث التي لا توافق دعوى المؤلف بالتأويل أو التضعيف ولو كان غيره يقوّيها وتصحيح تلك التي يستدل بها هو، ولو كانت فيها مطاعن.

وسأعقد الفصول التالية لبيان هذه الدعاوى من نصوص ابن تيمية، وهي مسحة التشبيه والتجسيم الغالبة في الكتاب. وتحامل ابن تيمية على خصومه - وهم السواد الأعظم من علماء المسلمين وعامتهم - وتحريفه لكلامهم، وأسلوب المناورة والمغالطة الذي يعالج به المسائل، وعدم أمانته العلمية.

الفصل الأول

في شيوع التشبيه والتجسيم في الفتاوى

يصرح ابن تيمية بأن نفي التشبيه لا يعني شيئاً كبيراً . . . مثل قوله في (٣/ ٧٤): «إن مجرد الاعتماد في نفي ما يُنْفَى على مجرد نفي التشبيه لا يفيد، إذ ما من شيئين إلا يشتبهان من وجه ويفترقان من وجه، بخلاف الاعتماد على نفي النقص والعيب ونحو ذلك، مما هو سبحانه مقدس عنه، فإن هذه طريقة صحيحة». اهـ.

ثم قال بعد ذلك(ص: ٨٢):

«كما لو وصفه مفترٍ عليه بالبكاء والحزن، والجوع والعطش، مع نفي التشبيه،/ وكما لو قال المفتري يأكل لا كأكل العباد، ويشرب لا كشربهم. . . ولجاز أن يقال: له أعضاء كثيرة لا كأعضائهم». اهـ. [٦٨]

فابن تيمية يرى أن نفي التشبيه لا يكفي في تنزيه الباري جل جلاله عن النقائص، إذ يكفي أن يقال بعد التشبيه: لا كما توصف به العباد حتى لو كان ذلك أكلاً وشرباً، وأما الشيء الوحيد الذي ينفي النقص عن الله تعالى عنده، فهو أن كل صفة كمال هو موصوف بها، وكل صفة نقص فهي منفية عنه، والمقياس عنده هو الكمال في حق الآدميين والملائكة والنقص في حقهم.

قال في الجزء (٣/ ٨٥): «النقص ضد الكمال، وذلك أنه قد علم أنه

حي والموت ضد ذلك فهو منزه عنه، وكذلك النوم والسنة ضد كمال الحياة، فإن النوم أخو الموت، وكذلك اللغوب نقص في القدرة والقوة، والأكل والشرب ونحو ذلك من الأمور فيه افتقار إلى موجود غيره، كما أن الاستعانة بالغير والاعتضاد به ونحو ذلك تتضمن الافتقار إليه والاحتياج إليه. . . والآكل والشارب، أجوف، والمُصْمَتُ الصَمَدُ أكمل من الآكل والشارب ولهذا كانت الملائكة صمداً لا تأكل ولا تشرب، وقد تقدم أن كل كمال ثبت لمخلوق فالخالق أولى به، وكل نقص تنزه عنه المخلوق فالخالق أولى بالتنزيه عن ذلك. . . والكبد والطحال ونحو ذلك هي أعضاء الأكل والشرب، فالغني المنزه عن ذلك منزه عن آلات ذلك، بخلاف اليد فإنها للعمل والفعل، وهو سبحانه موصوف بالعمل والفعل، إذ ذاك من صفات الكمال، فمن يقدر أن يفعل أكمل ممن لا يقدر على الفعل، وهو سبحانه منزه عن الصاحبة والولد وعن آلات ذلك وأسبابه، وكذلك البكاء والحزن: هو مستلزم الضعف والعجز، الذي ينزه عنه سبحانه، بخلاف الفرح والغضب فإنه من صفات الكمال». اهـ كلامه.

يؤسس ابن تيمية بهذه القاعدة بنيان التشبيه الذي يدعو إليه، وخطأه هنا أنه يقيس الله تعالى على العباد فما كان كمالاً لهم أثبته، وما كان نقصاً نفاه، والله تعالى لا يقاس بالمخلوقات.

وما ذكر ابن تيمية أنه نقص في حقه تعالى فإنما نفيناه عن الله تعالى، لأن الله تعالى يقول: ﴿ليس كمثله شيء﴾ ونفيناه أيضاً لأن العقل يحيله/ [٦٩] وهاتان القاعدتان هما أساس نفي النقص عنه تعالى، فكل مشابهة

للمخلوقين فهي نقص في حقه سبحانه وتعالى لما أخبر به تعالى من ذلك، وأول ما ينفي عنه العقل والنقل هي الجسمية وما إليها، وابن تيمية يهون دائماً في قضية التجسيم كما سيأتي، ومن تهوينه لها قوله هنا: ولهذا كانت الملائكة صمداً، وقوله قبل ذلك المصمت الصمد أكمل من الآكل والشارب.

فهل يريد منا ابن تيمية أن نصف الله تعالى بالمصمت؟ وهل يكون مصمتاً إلا ما كان جسماً؟ وهل الملائكة أفضل من الأنبياء الذين يأكلون؟...

ما الملائكة إلا مخلوقات خلقها الله تعالى وأقام أمرها بدون أكل، وليست تستغني طرفة عين عن إمداده لها بالإيجاد، وقد خلق تعالى مخلوقات تعيش في الماء، وأخرى لا تمكث فيه إلا ماتت، ولا يمكن أن يقال إن أياً من الفريقين أكمل من الآخر، بل الكمال هو لتلك القدرة التي أغنت هؤلاء عن الأكل وأقامتهم بدونه، وأحوجت هؤلاء إلى الأكل وأقامتهم معه.

وكذلك قوله: والغضب كمال... فالغضب كما يقع للبشر دليل على العجز، إذ لو لا عجز الغضبان لما وقع ما يغضبه، وأما بالنسبة إلى الرب تعالى فمن حَمَلَ غضبه، نعوذ بالله منه، على الظاهر المتعارف فقد وصفه بالعجز لا بالكمال.

وقد صرح ابن تيمية في موضع آخر من الفتاوى بصحة قياس الغائب على الشاهد، فقد قال بذلك في الجزء (١٤/ ٥١) وما بعدها كما ستجد

نصه في الفصل التالي واستدل لذلك بالآية الكريمة: ﴿يؤمنون بالغيب﴾[1]، وقال: إن ذلك ثابت بالحد والعلة والدليل والشرط، وليس في الآية أي دليل على هذا القياس الضال، اللهم إلا إذا كان ابن تيمية يرى أن الإيمان لا يمكن إلا بما يعرفه الإنسان معرفة حسية، أو يقيسه على ما يعرفه معرفة حسية، فالإيمان بالغيب عنده إذن ممكن، لأن المؤمنين به قاسوا الغائب على الشاهد، فعرفوا سمعه بسمعه وبصره ببصره. . . » الخ، وهذا خطأ فاحش وضلال مبين؛ لأن قياس المتشابهين في وجوه كثيرة لا يصح مع وجود الفارق بينهما، فكيف يقاس من لا يشبهه شيء: ﴿ليس كمثله شيء﴾[2]، وليس له كفؤ/ [٧٠] ثم إن المدح بالإيمان بالغيب إنما يتم إذا كان هذا الإيمان يشمل ما يعرف المؤمن له شبهاً وما لا يعرف له شبهاً، أما إذا كان لا يؤمن إلا بما يعرف له شبهاً ويقيسه على الشاهد، فإن إيمانه ناقص وهو في الحقيقة غير مؤمن.

وبيان ذلك أن الإيمان ببعثة سيدنا هود عليه السلام أقرب إلى فكرنا من الإيمان بالملائكة والروح والجن، لأن هود عليه السلام رجل مثلنا جرت له قصة قد تجري للبشر، فانحصرت كلفة الإيمان بالغيب في شأنه بتصديق ما ورد من خبره.

وأما الإيمان بالملائكة، فهو إيمان بشيء خارج عن طور الحواس والخيال، وإن كان العقل لا يستطيع البرهنة على نفيه، فكان ذلك داعياً إلى إنكاره لدى كثير من الناس الذين يلتبس لديهم الخيال والعادة بالحكم العقلي وكان ذلك بالتالي سبباً في مدح المؤمنين بالغيب بهذا الإيمان.

---

(١) سورة البقرة، الآية: ٢.

(٢) سورة الشورى، الآية: ١١.

ويختلف الإيمان بالله تعالى عن هذه الأنماط السابقة. وذلك أن براهين وجوده تعالى داعية إلى الإيمان به، فغيبيته تعالى غير مطلقة، بل آثار صنعته ناطقة بأفصح بيان بالشهادة على وجوده تعالى وقدرته وإرادته وعلمه وحياته ووحدانيته وغناه ومخالفته لخلقه إلى سائر صفات كماله وعظمته، والفطرة الإنسانية والضرورة العقلية حاكمة بذلك كله، فالإيمان به تعالى وبصفاته ليس إيماناً غيبياً، بل الغيب هو كنه ذاته تعالى وصفاته العلية، فنحن لا ندركها ولا نستطيع إدراكها، وإيماننا بها مع ذلك واجب علينا وهو محل المدح فينا، بخلاف الملائكة فإيماننا بوجودهم وصفاتهم إيمان غيبي تام. ولولا إخبار الشارع بهم لما علمنا بوجودهم، ولنضرب مثلاً يوضح ذلك: وهو أن إنساناً أصابته ضربة في رأسه ولم يَرَ الضاربَ، فهو يعرف يقيناً لا يقبل الشك أنه ضُربَ على رأسه، وأن الضربة تشبه أن تكونَ ضربة بكذا من الآلات، وأن ألمها بصفة معينة إلى آخر صفاتها، ولكنه لا يعرف الضارب، فالضربة شاهدة والضارب غيب بالنسبة إلى المضروب.

وابن تيمية يحاول دائماً في فتاويه أن يثبت مماثلته تعالى بالمخلوقات، فهو هنا يصرح بإمكان قياسه تعالى بها، وفي مواضع أخرى يقول إنه ما
[٧١] من شيئين إلا/ وبينهما مماثلة بوجه من الوجوه، ويطيل في ذلك، ومراده أن يقول - وهو يقول ذلك فعلاً - إن صفاته تعالى مثل صفات البشر وإن وجوده مثل وجود البشر وإنه لا يمكن أن يكون لا داخل العالم ولا خارجه، وسيأتي كلامه إن شاء الله تعالى في باب قوله بالجهة، والرد عليه.

وهذه المماثلة التي يذكر قد نفاها الله تعالى بصريح العبارة، وحكَمَ

«هذا إذا دل إنما يدل على نفي أن يكون جسداً، لا على نفي أن يكون جسماً. . . فإنا نعلم بالضرورة أن الهواء الذي يعلو الأرض ليس هو بجسد . . . فقول القائل لو كان مستوياً على العرش لكان جسماً، والجسم هو
[٧٢] الجسد، . . . والجسد منتف بالشرع: كلام ملبس/ فإنه إن عُنى بالجسم الجسد. . . فإن الملائكة لهم علم وقدرة وترى وتتكلم، وكذلك الجن. وكذلك الهواء يعلو على غيره وليس بجسد، وإن عُنى بالجسم ما يعنيه أهل الكلام من أنه الذي يشار إليه، وجعلوا كل ما يشار إليه جسماً، وكل ما يرى جسماً، أو كل ما يمكن أنه يرى أو يوصف بالصفات فهو جسم، أو كل ما يعلو على غيره ويكون فوقه فهو جسم.

فيقال له: فالجسد والجسم بهذا التفسير الكلامي ليس هو جسداً في لغة العرب، بل هو منقسم إلى غليظ ورقيق، إلى ما هو جسد وإلى ما ليس بجسد، وإذا قدر أن الدليل دل على أنه ليس بجسد لم يلزم أن لا يكون جسماً بهذا الاصطلاح». اهـ.

وهذه خلبطة ليس لها معنى، وفيها دليل واضح على تجويزه لإطلاق الجسم، وأهل السنة الذين نزهوه تعالى عن الجسمية لم يقولوا إنه لا يرى ولا إنه لا يوصف بالصفات، وتنزيهه تعالى عن شبه المخلوقين يستوي فيه الجسد الغليظ والرقيق والهواء والحجارة والملائكة والآدميون.

ومن محاولاته لتخفيف أمر الجسم قوله (٥/ ٢٩٨):

«لفظ الجسم والحيز والجهة ألفاظ فيها إجمال وإبهام، وهي ألفاظ اصطلاحية. . . ولم يرد الكتاب ولا السنة في هذه الألفاظ بنفي ولا إثبات». اهـ.

وقال في الجزء (٥/ ٢٦٠):

وأضل[١] ضلالاتهم تكلمهم بكلمات مجملة لا أصل لها في كتابه ولا سنة نبيه. . . كلفظ التحيز والجسم والجهة. اهـ.

وقال في الجزء (١٣/ ٣٠٤):

«أتوا بألفاظ ليست في الكتاب ولا في السنة، وهي ألفاظ مجملة مثل: «متحيز» و«محدود» و«جسم» «ومركب». . . ونفوا مدلولها. . . وذلك القياس أوقعهم في مسلك سلكوه في إثبات حدوث العالم بحدوث الأعراض». اهـ.

ومثل هذا أكثر من أن نورده كله.

وبعد أن مهد ابن تيمية السبيل أخذ يصف المولى تعالى بصفات البشر والمخلوقات، فوصفه بالجهة وبالصوت وبالسكوت وبالحركة والانتقال إلى غير ذلك من أوصاف الحوادث، وقد أوردنا بعضاً من نصوصه في هذه الأمور في الأبواب الخاصة بها، مثل باب قوله بالجهة، وباب قوله بحدوث القرآن، فلتُنظر ففيها، منها ما هو أكثر من الكفاية، ومن تشبيهه الصريح محاولته لتفسير الحديث الذي ورد فيه أنه تعالى يجلس على / كرسيه أو [٧٣] عرشه فما يفضل منه قدر أربعة أصابع، وأنه ليئط به أطيط الرحل الجديد براكبه[٢]. انظر (١٦/ ٤٣٥).

---

(١) هكذا الأصل وفي مجموع فتاوى ابن تيمية (٥/ ٢٦٠): [وأصل. . . إلخ].

(٢) أبو داود، كتاب السنة باب في الجهمية برقم (٤٦٨٨) عن أبي هريرة رضي الله تعالى =

وهو حديث مضطرب، رده ابن الجوزي في دفع شبه التشبيه، ورده غيره من العلماء.

وقال الذهبي لم يصح في الأطيط شيء، وقاله غيره.

ومثل هذه الأحاديث لا يدخل في الاعتقاد وصفات الله تعالى، ومن أثبت بها لفظ الجلوس لله تعالى، فإنما يثبته من تلقاء نفسه لا بالشرع الشريف.

ومن تشبيه ابن تيمية قوله:

«إنه تعالى لو شاء لاستقر على ظهر بعوضة، فكيف على عرش عظيم»، انظر تكملة الرد (ص: ١١٥).

ومنه قوله بالمماسة في حقه تعالى، ومنه محاولاته المتكررة إفهام القارئ أنه تعالى تحيط قبضته بالعالم، إحاطة اليد بما فيها، ومنها ما يجد القارئ في هذا الكتاب في باب قوله بالجهة من تجويزه للإحاطة الحسية بالعالم.

= عنه، والدارمي في الرقاق باب في شأن الساعة ونزول الرب تعالى برقم (٢٨٠٠)، وأحمد في المسند (١/ ٣٩٨، ٣٩٩)، وفيه عثمان بن عمير وقد ضعفوه، اختلط في آخر عمره، وكان يدلس ويغلو في التشيع (انظر التهذيب ٧/ ١٤٥-١٤٦)، التقريب (٢/ ١٣)، الميزان (٣/ ٥٠-٥١)، وراجع تعليقات السقاف على رد شبه التشبيه لابن الجوزي (ص: ٢٤٧) فما بعدها.

وقد أشار ابن تيمية نفسه إلى تضعيفه وأنه طعن فيه غير واحد من المحدثين كالإسماعيلي وابن الجوزي. انظر منهاج سنته (٢/ ٦٢٩).

وما يلهج به ابن تيمية من النهي عن نفي الجسمية والجهة والتحيز عن الله تعالى، وقوله إنها لم يرد نفيها ولا إثباتها في الشرع، باطل لأن الله تعالى لما نفى أن يكون له مثل دخلت هذه الأمور في ذلك النفي، والمسلمون مجمعون على نفي الشبه، وقد نقل الإمام أبو الحسن الأشعري عن أهل السنة وأصحاب الحديث نفي ذلك.

قال في اختلاف أهل القبلة في العرش ما لفظه:

قال أهل السنة وأصحاب الحديث: إن الله ليس بجسم ولا يشبه الأشياء. اهـ، وهذا يرد قول ابن تيمية إنه لم يُنْقَل عن السلف شيء في نفي الجسمية عن الله تعالى، فأهل السنة وأصحاب الحديث إذا عزا إليهم مثل الإمام الأشعري فإنما يعني بهم السلف الصالح، وقد أورد ابن تيمية هذه الفقرة من كلام الإمام أبي الحسن ولم يَرُدَّها، ولكن ابن تيمية يصر على التهوين من شأن التجسيم، ليتوصل إلى ترسيخ بدعه وضلالاته. فنعوذ بالله تعالى من شره.

ومن مظاهر التجسيم في عقائد ابن تيمية حشره المتشابه من القرآن والحديث وإتيانه في ذلك بالأحاديث النازلة عن درجة الصحة حتى تكون العقيدة عبارة عن مجموعة من المتشابه في أكثر صفحاتها، وهذا مثال واضح لما ذمه الله تعالى ورسوله، قال تعالى: ﴿فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه / ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله﴾[1]، وقال رسول الله [٧٤]

(١) سورة آل عمران، الآية: ٧.

صلى الله عليه وسلم: «فإذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه، فأولئك الذين سمى الله فاحذروهم» كما في حديث الصحيحين[1].

والأمر في ذلك كما قال العلامة السبكي في الطبقات الكبرى (٦/ ١٤٣): ساق الناظم[2] أبياتاً في اليدين والكف والصوت والضحك ووضع القدم والأصابع والصورة والغيرة والحياء وأنحاء ذلك، وليس فيه كبير أمر إلا أن جمعها دليل منه على محاولة التجسيم، فإنها لم ترد في الشريعة مجموعة، بل متفرقة، وفي كل مكان قرينة ترشد إلى المراد، فإذا جمعها جامع أضل ضلالاً مبيناً. اهـ. كلامه.

ولم يكن هذا عمل الرسول صلى الله عليه وسلم فإنه كان يدعو الناس إلى كلمة الإخلاص ثم يرضى منهم بذلك إذا شهدوا بها.

وكلمة الإخلاص يستلزم الإيمان بها بالضرورة الإيمان بصفات الله تعالى الثابتة عقلاً وشرعاً، فلا يعقل أن يؤمن شخص إلا بإله يعتقد قدرته مثلاً وإرادته وأنه فعال لما يريد، إلى بقية الصفات، وأما ما ورد في المتشابه، فلم يَدْعُ رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس إلى معرفته ولا جَمَعَهُ لهم، ولم يكن يصل إلى السماع بذكره إلا من قرأ القرآن وسمع الحديث فصار بذلك أهلاً للخوض فيما هنالك.

---

(١) أخرجاه عن عائشة رضي الله عنها، البخاري كتاب التفسير، باب منه آيات محكمات برقم (٤٥٤٧) (٨/ ٥٧)، ومسلم كتاب العلم باب النهي عن اتباع متشابه القرآن برقم (٢٦٦٥) (٤/ ٢٠٥٣).

(٢) العبارة كما في طبعة دار إحياء الكتب العربية: [ثم ساق] بدون كلمة الناظم.

وأما جمع المتشابه للعوام والأطفال، وطبعه بآلاف النسخ، وبثه فيهم كما هو في «العقيدة الواسطية» فإنما هو دعوة مكشوفة إلى التجسيم، وإقحام العوام فيما ينبغي أن لا يثار عليهم.

ومن أقوال ابن تيمية في التجسيم قوله في (التأسيس في رد أساس التقديس): «فمن المعلوم أن الكتاب والسنة والإجماع لم ينطق بأن الأجسام كلها محدثة وأن الله ليس بجسم، ولا قال ذلك إمام من أئمة المسلمين، فليس في تركي لهذا القول خروج عن الفطرة ولا عن الشريعة». اهـ.

وقال في موضع آخر منه:

«قلتم ليس هو بجسم ولا جوهر، ولا متحيز، ولا في جهة، ولا يشار إليه بحس ولا يتميز منه شيء من شيء، وعبرتم عن ذلك بأنه تعالى ليس بمنقسم ولا مركب ولا حد له ولا غاية، تريدون بذلك أنه يمتنع عليه أن يكون له حد وقدر، أو يكون له قدر لا يتناهى... فكيف ساغ لكم هذا النفي بلا كتاب ولا سنة». انتهى كلامه/ انظر تكملة الرد (ص: ٤٠) وهذا [٧٥] قريب مما هو مبثوت في الفتاوى، ولا نتصور صراحة أصرح في التجسيم من أمثال هذا الكلام، وما هؤلاء الناس إلا عابدو وثن، نعوذ بالله من حالهم، ولا يمكن أن نقول عن ابن تيمية إن لازم المذهب ليس مذهباً له، لأن من كان متبحراً في المعلومات، بالغ الذكاء كابن تيمية، لا يعذر بنفيه لما يترتب على قوله، وإنما يعذر بذلك من كان المظنون عليه أنه لا يدرك ما يترتب على قوله، وقد صرح ابن تيمية بهذا المعنى في (٥/ ٦٨): بعد أن

تحدث عن طائفة تقول إن الله موجود بذاته في كل محل من العالم، ثم نفوا ذلك بقولهم: لا كالشيء في الشيء.

قال ابن تيمية: «إن كل من يثبت شيئاً في المعنى ثم نفاه بالقول، لم يغن عنه نفيه بلسانه». انتهى كلامه.

وهذا ينطبق عليه هو نفسه أتم انطباق، فكيف يقول: هو في جهة، ثم يقول: لا كالأشياء المخلوقة، هذا خُلْف وتمحل / . [٧٦]

* * *

الفصل الثاني

تحامل ابن تيمية على خصومه وتحريفه لكلامهم

وخصوم ابن تيمية هم السواد الأعظم من الأمة المحمدية ومن علمائها، وهم الذين يُعَبِّرُ هو عنهم بالجهمية، ويُلْحق بهم كل نقص وعيب.

قال الإمام الورع تقي الدين السبكي، وهو معاصر لابن تيمية، وقد رد عليه وعلى ابن القيم في حياتهما في «السيف الصقيل في الرد على نونية ابن زفيل» عند حديث ابن القيم عن «المعطل» (ص: ٢٢): «من هو المعطل الذي عنيته، فإنا لا نعرف اليوم أحداً معطلاً يتظاهر بين المسلمين، بل ولا معتزلياً ولا فيلسوفاً يتظاهر بقول الفلاسفة، فلعلك عنيت الأشعرية، فإنهم القائمون اليوم من أكثر المذاهب». اهـ. ثم قال عند عقد ابن القيم مجلساً بين المعطل وشياطينه وبين المثبتة:

«هذا كله مقصوده به ـ والله أعلم ـ طوائف الأشعرية الشافعية والمالكية والحنفية الذين كانوا مقاومين لابن تيمية، فهم الذين يسميهم المعطلة». اهـ.

ثم قال عند ذكر ابن القيم لجهم وشيعته (ص: ٢٤):

«أما جهم فمضى منذ سنين كثيرة، ولا يعرف اليوم أحد على مذهبه، فعلم أن مراد الناظم بالجهمية الأشعرية من الشافعية والمالكية والحنفية وفضلاء الحنابلة، فليُعْلَمْ اصطلاحه، وكل ما ينسبه إلى الجهمية فمراده بها هؤلاء، المعتزلة ما منهم أحد موجود في هذه البلاد، وإن كان موجوداً فلا

ظهور له». انتهى.

هذا عن ابن القيم وكذلك شيخه ابن تيمية، فيجد القارئ كثيراً من الرد على الجهمية، وإنما المقصود بهم أهل السنة من الأشاعرة، الذين هم في ذلك العصر وبعده إلى يومنا هذا الأغلبية العظمى من الأمة الإسلامية والحمد لله على ذلك، زاد الله صيتهم انتشاراً وهدى بهم العالم الإسلامي.

ولم يأل ابن تيمية جهداً في ذمهم، وإلحاق العار بسمعتهم، وتصويرهم في أقبح صورة، فالأشعرية مخانيث الجهمية: (٨/ ٢٢٧)، (١٦/ ٣٠٩)، (٦/ ٣٥٩)، وأحياناً يقول: إنهم مخانيث المعتزلة. فأعجب لمخانيث من بينهم أبو الحسن الأشعري والبيهقي والغزالي والقشيري وإمام الحرمين، والسبكي والباقلاني والاسفرائيني[1] والمختار ابن بونا، وزاهد الكوثري، ومن ذا أعد، وجميع علماء المسلمين الذين
[٧٧] لهم ذكر منذ القرن الرابع إلى الآن أشاعرة./

ويقول ابن تيمية إن الانتساب إلى الأشعري بدعة (٦/ ٣٥٩)

ويقول عنه في الكلام عن الأستاذ ابن فورك[2] (١٦/ ٩٦):

---

(١) الإسفرائيني: إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران، أبو إسحاق الأسفرائيني، عالم الفقه والأصول، كان يلقب بركن الدين، كان ثقة في رواية الحديث، توفي سنة (٤١٨هـ). انظر وفيات الأعيان (١/ ٢٨)، طبقات السبكي (٣/ ١١١).

(٢) ابن فورك: محمد بن الحسن بن فورك الأنصاري الأصبهاني، أبو بكر، واعظ، من فقهاء الشافعية، وتوفي سنة (٤٠٦هـ). انظر طبقات السبكي (٣/ ٥٢).

«أبو الحسن سَلَك في مسألة الأسماء والأحكام والقدر مسلك الجهم بن صفوان، مسلك المحيرة ومسلك غلاة المرجئة». اهـ.

ويقول في الجزء (١٤/ ٣٥٣):

«إن جهماً اشتهر عنه نوعان من البدعة: نفي الصفات، والغلو في القدر... والأشعري وافقه على أصل قوله، ولكن قد ينازعه منازعات لفظية». اهـ.

ويقول في الجزء (١٦/ ٣٠٨):

«وأما ابن كلاب[1] فقوله مشوب بقول الجهمية، وهو مركب من قول أهل السنة وقول الجهمية، وكذلك مذهب الأشعري في الصفات، وأما في القدر والإيمان فقوله قول جهم... كان متأخرو أصحابه كأبي المعالي[2] ونحوه أظهر تجهماً وتعطيلاً». اهـ.

وقال في الجزء (٨/ ٥٤) في الحديث عن أهل الكلام:

«ثم تجد كثيراً من رؤوسهم وقعوا في هذه الأنواع فكانوا مُرْتَدِّين، وإن كانوا قد يتوبون من ذلك ويعودون... وأبلغ من ذلك أن منهم من يصنف في دين المشركين والردة عن الإسلام، كما صنف الرازي كتابه في عبادة الكواكب، وأقام الأدلة على حسن ذلك ومنفعته ورغب فيه، وهذه ردة

---

(١) ابن كُلاَّب: عبدالله بن سعيد بن كُلاَّب، أبو محمد القطان، متكلم من العلماء، وكُلاَّب بضم الكاف وتشديد اللام. فضل الاعتزال (٢٨٦).

(٢) أبو المعالي: هو إمام الحرمين، تقدمت ترجمته.

عن الإسلام باتفاق المسلمين، وإن كان قد يكون عاد إلى الإسلام». اهـ.

ولابن تيمية حقد شديد على الإمام فخر الدين الرازي، لأنه كان حامل لواء السنة في عصره، وكان شديداً على المجسمة، وقد رد عليهم في كتبه، ولا سيما تفسيره الكبير بأدلة دامغة وكفرهم، أو كفر بعضهم فيها، كما نقلنا عنه ذلك في موقف أهل السنة من القائلين بالجهة في هذا الكتاب.

ولابن تيمية موقف تشكيك أيضاً من الإمام الغزالي، فهو يقول فيه في (٤/ ١٦٤):

«وأبو حامد يميل إلى الفلسفة، لكنه أظهرها في قالب التصوف والعبارات الإسلامية، ولهذا رد عليه علماء المسلمين».

ويقول عنه في الجزء (٤/ ٦٣):

«إن كلامه في كتاب الأربعين هو كلام الصابئة المتفلسفة»اهـ.

ويقول في الجزء (٤/ ٩٩) بعد أن تحدث عن رأي الفلاسفة في النبوة وأنها
[٧٨] تخييل يقوم بها عقلاء البشر لجعل العوام الجهلة يسعدون بقدر الإمكان/ :
«وهذا المعنى يوجد في كلام أبي حامد الغزالي وأمثاله، وكذلك في كلام الرازي». اهـ.

وكلامه في ذم «الجهمية» ويعني بهم الأشاعرة، وفي ذم الأشاعرة، وفي ذم بعض علمائهم - يسميهم - أكثر من أن يحصر، ولكن الأدهى من ذلك تحريفه لكلامهم، بحيث يشك القارئ في إيمان من تُعْزَى له هذه الأقوال.

فهم عنده يقولون إن الله تعالى كان غير قادر في الأزل حتى قدر بعد ذلك ورجح فعل الأشياء بلا مرجح. ويعني بذلك: قولهم إنه تعالى فاعل

بالاختيار، وهو قادر وقدرته قديمة أزلية ولكنه أراد بمحض اختياره أن يخلق الخلق في وقت معين ففعل.

ويقول: إنهم ينفون كلام الله، وإن رأيهم فيه شر من رأي المعتزلة. ويعني بذلك: أنهم ينزهون الله عن الصوت، وعن قيام الحدوث بذاته تعالى لما يستلزم ذلك من الحدوث، وأن كلامه صفة قديمة قائمة بذاته.

ويقول: إنهم يقولون إن الله تعالى يعذب من شاء من مطيع أو عاص. ويعني بذلك: أنهم يقولون إنه تعالى فعال لما يريد، ويجوز في حقه أن يعذب المطيع، وأن يثيب العاصي، ولكنه بمحض فضله ومَنِّه أخبرنا أنه لن يعذب المطيع، فنحن نعتقد أنه لن يعذبه لإخباره تعالى بذلك لا لوجوبه عليه، وأما إثابة العاصي فأخبرنا أن المشركين لا يغفر لهم وأن من دونهم يجوز أن يغفر له.

ويقول: إنهم ينفون رؤيته تعالى في الحقيقة، ونفس الأمر. وهو بذلك يعني: أنهم ينفون الجهة، فنحن نؤمن برؤية الله تعالى بالأبصار في الآخرة، وبجوازها لمن خصه الله بها في الدنيا، ولكن من غير مواجهة ولا حد.

ويقول: إن من يثبت عصمة الأنبياء من فعل الذنوب يرد كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم ويتأول بمثل تأويلات الجهمية والقدرية والدهرية والقرامطة[1] ... يريدون الإيمان فيقعون في الكفر. اهـ (١٥/ ٢٩٥)، وانظر باب العصمة من هذا الكتاب.

---

(١) فرقة من الشيعة الإسماعيلية المباركية، تنسب إلى حمدان بن الأشعب المعروف بقرمط، ظهروا في خلافة المعتضد بالله في سنة (٢٨١هـ)، فعظمت شوكتهم وطالت أيامهم واستولوا على بلاد كثيرة، وتمكنوا من إنشاء دولة قوية، قال القرامطة: انقطعت =

ولابن تيمية والحشوية كلهم حقد شديد على الإمام فخر الدين الرازي، لكثرة رده على المجسمة في مختلف تآليفه بالحجج القاطعة والبراهين الدامغة / وفي كتاب «المحصل» له الذي يحتوي على عقيدة أهل السنة [٧٩] يقول ابن تيمية:

محصل في أصول الدين حاصله ... من بعد تحصيله أصل بلا دين

أصل الضلالات والشك المبين فما ... فيه فأكثره وحي الشياطين

وهذا من ابن تيمية يذكرنا بموقف آخر وقفه إمام آخر من أئمة البدعة شنع فيه على أهل السنة، وهو الزمخشري، إذ قال في الكشاف في تفسير قوله تعالى: ﴿رب أرني أنظر إليك﴾:

لجماعةٌ سموا هواهم سنةً[1] ... وجماعة حُمُرٌ لعمري موكفة

قد شبهوه بخلقه وتخوفوا ... شنع الورى فتستروا بالبلكفة

ويعني بالبلكفة: قول أهل السنة إن الله تعالى يراه المؤمنون في الجنة بلا كيف، بينما يقول المعتزلي إن رؤية الله تعالى ممنوعة عقلاً، وهكذا يقف

= الرسالة عن النبي صلى الله عليه وسلم وصارت لعلي وأن النبي صلى الله عليه وسلم أصبح مأموماً لعلي، وادَّعوا بأن محمد بن إسماعيل بن جعفر حيٌّ إلى اليوم، لم يمت وهو المهدي المنتظر، كما اعتبروه من أولي العزم. انظر جامع الفرق والمذاهب (ص١٥٧).

(١) ورد عليه في نفس المكان أحمد بن المنير بقوله في الكشاف للزمخشري: (٢/١٥٦):

وجماعة كفروا برؤية ربهم ... حقاً ووعد الله ما لن يخلفه

وتلقبوا عدلية قلنا أجل ... عدلوا بربهم فحسبهم سفه

وتلقبوا الناجين كلا إنهم ... إن لم يكونوا في لظى فعلى شفه

أهل السنة على صراط حق بين نارين:

معتزلي ينفي صفات الله تعالى ويرد الشرع الصحيح ويؤوله، ويسمي أهل السنة مشبهة وحُمراً بلا عقول.

ومجسم يأخذ بالظواهر ويخالف العقل الصحيح وقواطع الشرع، ويصف الله تعالى بصفات الحوادث، وبالجهة، وبقيام الحوادث به تعالى، ويسمي أهل السنة معطلة جهمية.

ويقف أهل السنة في موقف التحقيق مصدقين بما جاء من عند الله على مراد الله تعالى ومنزهين لله تعالى عن قيام الحوادث به وعن الجهة والجسمية والحيز، إلى غير ذلك من سمات المحدثات، ومن أوضح ما يوضح ذلك موقف الفرق الثلاثة من رؤية الله تعالى:

فالمشبهة قالوا: يُرى في جهة، والمعتزلة قالوا: لا يُرى، وأهل السنة قالوا: يرى لا في جهة، أما قولهم: «يُرَى» فتصديقاً لكتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم.

وأما قولهم: «لا في جهة» فتنزيهاً لله تعالى عن سمات الحوادث، وتصديقاً لقوله تعالى: ﴿ليس كمثله شيء﴾[1] وإعمالاً للعقل الذي حباهم الله تعالى، ثم إنهم لم يخالفوا بقولهم «لا في جهة» أي منطوق ولا مفهوم ضعيف ولا قوي من الشرع في ذلك، وتمسك المشبهة بكونه يُرى «في جهة» إنما هو تمسك بخيالهم الذي لا يتصور/ رؤية إلا في جهة. [٨٠]

---

(١) سورة الشورى، الآية: ١١.

ونرى بعد ذلك أوجهاً من الشبه بين المُشَبِّه والمعتزلي، فكلاهما إمام داع إلى بدعته شديد التعصب لها، فلم يكد الزمخشري يَدَعُ قولاً اعتزالياً إلا أتى به في كشافه ودافع عنه، ولم يكد ابن تيمية يدع بدعة حشوية إلا أتى بها في مؤلفاته ودافع عنها، وكلاهما حاقد حَنِق على أهل السنة، فهم عند هذا جهمية معطلة مبتدعة، وهم عند ذاك مشبهة حمر موكفة متبعون لهواهم. وفي الرجلين اعتداد كبير بالنفس، فالزمخشري يقول في مقدمة كتابه المفصل: «الحمد لله الذي جعلني من أئمة اللغة العربية». اهـ.

وابن تيمية يدعي أنه أعلم بمذهب أهل كل مذهب منهم. وكلا الرجلين جريء جسور مغوار: فالزمخشري هو الذي يقول، في الجانب النبوي الشريف ما يقول في سورة التوبة وسورة التكوير، وابن تيمية هو الذي يقول في عصمة الأنبياء والسفر للزيارة والتوسل ما يقول ويقول في الفاروق وعلي رضي الله عنهما ما يقول.

وبلغت الجرأة بكلا الرجلين أن صار يرد القراءات المتواترة، لأنها لا توافق رأيه في إعراب بعض الكلمات، أما المعتزلي فرد قراءة ابن عامر[1] أحد القراء السبعة قوله تعالى: ﴿زُين لكثير من المشركين قَتْلُ أولادهم شركائِهم﴾[2] قرأها بضم الزاي، وكسر الياء من «زين» ورفع لام «قتل» ونصب دال «أولادهم» وخفض همزة «شركائهم»، بحيلولة أولادهم الذي

---

(١) عبدالله بن عامر بن يزيد، أبو عمران اليحصبي، أحد القراء السبعة، ولد سنة (٨هـ)، توفي سنة (١١٨هـ). انظر غاية النهاية (١/ ٤٢٣).

(٢) سورة الأنعام، الآية: ١٣٧.

هو مفعول به لقتل: بين المضاف والمضاف إليه، وذلك لا يجوز عند جمهور نحاة البصريين وكان الزمخشري يتعصب لهم فرد هذه القراءة السبعية.

ورد الحشوي قراءة أبي عمرو[1] وهو أيضاً أحد القراء السبعة الذين اجتمعت الأمة على قراءاتهم قوله تعالى: ﴿إن هذان لساحران﴾[2] فإنه قرأها «إن هذين» وابن تيمية يرى أن الألف في «هذان» أصلية وليست ألف تثنية، ويرى أنها لم ترد في العربية إلا بهذا الشكل ولكن هذه القراءة السبعية تكذبه، وليس أبو عمرو بن العلاء وحده هو الذي قرأ بها، بل قرأ بها أيضاً المطوعي[3] عن الأعمش[4] أحد القراء الأربعة عشر/ كما في «الفوائد [٨١] المعتبرة في القراءات الأربع عشرة» للشمس المتولي، ولا غرابة في جرأة معتزلي على رد قراءة ما، وإنما العجب من مَنْ يدعي السنة ثم يرد قراءة سبعية.

وبين الرجلين بعد ذلك أكثر من فارق، فالزمخشري معتزلي بحت، يدافع عن آراء المعتزلة، أما ابن تيمية فحشوي مشبه، يدافع عن آراء المشبهة،

---

(١) أبو عمرو بن العلاء: زبان بن عمار التميمي المازني البصري، أبو عمرو، يلقب أبوه بالعلاء، من أئمة اللغة والأدب، وأحد القراء السبعة، ولد بمكة سنة (٧٠هـ)، ومات بالكوفة سنة (١٥٤هـ). انظر طبقات القراء (١/ ٢٨٨).

(٢) سورة طه، الآية: ٦٣.

(٣) الحسن بن سعيد بن جعفر المطوعي، أبو العباس البصري، الإمام العارف الثقة في القراءة، توفي رحمه الله سنة (٣٧١هـ). انظر طبقات القراء (١/ ٢١٣).

(٤) سليمان بن مهران الأسدي، أبو محمد الملقب بالأعمش، تابعي مشهور، توفي بالكوفة سنة (١٤٨هـ). انظر طبقات القراء (٢/ ٨٣)، طبقات ابن سعد (٦/ ٢٣٨).

ولكنه أيضاً يعتنق شواذ من بدع الفلاسفة والمعتزلة وغيرهم، فيقول بقدم العالم من بدع الفلاسفة، ويقول: بالحسن والقبح العقليين من بدع المعتزلة والفلاسفة، ويقول بفعل الأسباب بطبعها من بدع المعتزلة والفلاسفة، ويزيد بدعاً من اختراعه كثيرة مما حمل الإمام السبكي على القول: إنه خرج عن الفرق الإسلامية بأجمعها.

وفارق آخر بين الرجلين: أن الزمخشري إمام في اللغة والنحو والمعاني والبيان يقتدى به في ذلك كله، وإن كان يدس اعتزاله أحياناً خلال ذلك، مما حمل علماء السنة على التعليق على كشافه، لبيان ما فيه من الاعتزال، لِيُجْتَنَبَ ذلك وتَنْتَفِعَ الناس بما فيه من العلم.

وأما ابن تيمية فليس إماماً في أي فن من الفنون، ولا يصلح لأن يجعل قدوة وفي أي فن، وإن كان يعرف جميع الفنون، بل ويتظاهر بإتقانها جميعاً حتى علم الفلك، ولكنه ليس في درجة القدوة في أي منها، فاللغة والنحو يبدو أنه ليس فيهما بالدرجة العليا، فليس في كتبه ما ينبئ عن معرفة واسعة في تلك الميادين، وأما الفقه فإن أهل مذهبه - وهم الحنابلة - لا يجعلونه قدوة ولا يعتبرون آراءه فيه، وأما علم العقائد فلا يمكن أن يقتدي به فيه إلا مبتدع أو جاهل.

وقال المحقق الكوثري: «إنه لو اقتصر على فن واحد لكان يمكن أن يكون إماماً فيه ولكنه حاول أن يكون إماماً في كل فن فلم يكن إماماً في فن». اهـ.

ثم هو بعد ذلك كله لا يكاد يكتب في موضوع من الموضوعات إلا انحرف عن ذلك الموضوع وأفاض في الحديث عن إحدى بدعه المفضلة

لديه، ولنورد هنا مقارنة عقدها الشيخ يوسف النبهاني في «شواهد الحق في الاستغاثة بسيد الخلق صلى الله عليه وسلم» بين ابن تيمية وبين ابن حجر الهيتمي (ص: ٢٩١): قال:

«من المعلوم أن أهل كل مذهب من المذاهب الأربعة[١] أعلم[٢] بأحوال مذهبهم لكثرة تدقيقهم/ في أقوالهم، وتنقيبهم عن أحوالهم، وتتبعهم [٨٢] لمحاسنهم ومساوئهم... وقد نظرنا إلى هذين الإمامين: ابن حجر وابن تيمية، فوجدنا ابن حجر إماماً في مذهب الشافعي لا يعادله فيه أحد من الأئمة المتأخرين سوى الشمس الرملي[٣]، على خلاف بين العلماء في الترجيح بينهما، أما إذا اتفقا على حكم وجب المصير إليه عند كافة علماء مذهب الشافعي على الإطلاق، فهذه منزلة ابن حجر في مذهبه، وهي معلومة لا ينكرها أحد، ولا يدعي خلافها جاهل فضلاً عن عالم، ومؤلفاته في الفقه هي عمدة المذهب الشافعي من عصره إلى الآن، وكلها محررة مقبولة بإجماع أهل مذهبه وغيرهم، وهي كثيرة وأكثرها مطولات في عدة مجلدات... وكلها يتنافس في اقتنائها[٤] المتنافسون، ويعتمد عليها من جميع المذاهب العلماء المحققون، للاتفاق على أنه أحد الأئمة

---

(١) هكذا الأصل، وفي شواهد الحق (ص: ٢٩١): [هم].

(٢) هكذا الأصل، وفي شواهد الحق (ص: ٢٩١): [وأدري].

(٣) هو محمد بن أحمد بن حمزة شمس الدين الرملي، فقيه الديار المصرية، يقال له الشافعي الصغير، ولد بالقاهرة سنة (٩١٩هـ)، وتوفي بها سنة (١٠٠٤هـ). خلاصة الأثر (٣/ ٣٤٢).

(٤) هكذا الأصل وفي شواهد الحق: [باقتنائها].

الأعلام الذين لم يطعن فيهم أحد من علماء مذاهب الإسلام من عصره إلى الآن، ولم ينسبه واحد منهم إلى بدعة، أو مخالفة سنة، أو أدنى شيء يخل بعلمه ودينه وثقة عموم الأمة به.

وقد كان رحمه تعالى - مع كونه إماماً فقيهاً - يعتقد في ساداتنا الصوفية أحسن الاعتقاد... فشملته بركاتهم وعمته نفحاتهم رضي الله عنه وعنهم... وبالجملة فقد كان رحمه الله تعالى من أكابر أئمة العلماء العاملين الهداة المهديين الذين جددوا وأيدوا بعلمهم هذا الدين المبين، وعم نفعهم جميع المسلمين.

وأما ابن تيمية: الشيخ ابن تيميه، وقد كان من الممتازين في عصره، في العلم والعمل والتصلب في الدين، بحيث لا تأخذه في الحق ونشره - بحسب ما يظهر - لومة لائم، حتى إنه جرى عليه بسبب مخالفته لما عليه جمهور الأمة من بدعه المعلومة التي شذ بها إهانات كثيرة... وكان من أكابر حفاظ الحديث، وله في علوم الدين مؤلفات كثيرة... قل من وفقه الله لمثلها، ولكن الله تعالى لم يقدر الانتفاع بعلمه وكتبه كالانتفاع بعلم الإمام ابن حجر وكتبه... وقلما يخلو كتاب منها من شذوذ في مسائل يخالف بها مذاهب المسلمين، يشنع على علماء الدين، ولا سيما الأولياء العارفين: كالشيخ الأكبر سيدي محيي الدين بن عربي فقد كفره وأخرجه من الدين، مع أن جمهور الأمة اتفقوا على أنه من أكابر الأولياء، وسموه سلطان العارفين، وأظن بل أتيقن أن السبب الوحيد لعدم
[٨٣] انتفاع الناس بكتب ابن تيمية وعلمه مع جلالة/ قدره، شذوذه في تلك

المسائل، واعتراضه على هؤلاء الأكابر، وما شبهت كتبه إلا بكنوز مملوءة من الجواهر النفيسة، ولكنها مرصودة من بدعه ومخالفته للأمة بحيات قاتلة، فهي تمنع الناس من الإقبال عليها.

أما من جهة منزلته في الفقه عند أهل مذهبه علماء الحنابلة، فإنا لا نجدها مثل منزلة ابن حجر في الفقه عند علماء مذهبه الشوافعة، بل كثير من أئمة الحنابلة مقدمون عليه في الفقه، وإذا خالفهم لا يعول على كلامه ولا يعتمد على ترجيحاته واختياراته عندهم، وكثير من أقواله مرفوضة بالكلية في مذهب الإمام أحمد، وقد طعن فيه أيضاً كثير من علماء المذاهب الأخرى ونفروا الناس منه خوفاً عليهم من الاقتداء به فيما اعترضوا به عليه مما خالف به أئمة الدين وجمهور المسلمين. . . وقد طعن بعض أكابر العلماء من المذاهب الثلاثة بصحة نقله، كما طعنوا بكمال عقله، كما تقدم في الباب السابق». انتهى كلام الشيخ النبهاني.

وابن حجر الذي تحدث عنه الشيخ النبهاني هنا هو الذي تقدم كلامه في الطعن في ابن تيمية في الفصل الأول من المقدمة.

وقال الشيخ يوسف النبهاني أيضاً في «شواهد الحق في الاستغاثة بسيد الخلق صلى الله عليه وسلم» (ص: ٧٢):

«اعلم أيها السني[1] من الشافعية أو الحنفية أو المالكية أو المنصفين من الحنابلة أن مشيخ ابن تيمية لم يخص فرقة دون فرقة من هذه المذاهب

(١) هكذا الأصل، وفي شواهد الحق (ص: ٧٢): [اعلم أيها المسلم السني].

الإسلامية باعتراضاته وتشنيعاته، وإنما هو يضلل جميع المسلمين من الأشاعرة والماتريدية[1]، الذين هم معظم الأمة المحمدية، ويبالغ في ذم أئمتهم وتضليلهم وتجهيلهم: كالإمام أبي الحسن الأشعري الذي هو إمام الشافعية والمالكية على الإطلاق من عهده إلى الآن، وإلى ما شاء الله، وكإمام الحرمين والفخر الرازي، والإمام الغزالي وغيرهم من أكابر أئمة الإسلام، الذين وقع الاتفاق على إمامتهم وجلالة أقدارهم، وكما أنهم أئمة الأشاعرة الشافعية والمالكية هم أيضاً أئمة الحنفية الماتريدية، لأن المذهبين في العقائد في حكم مذهب واحد، وهو مذهب أهل السنة والجماعة، لا يختلفون في شيء مهم، ولا يضلل بعضهم بعضاً، فاعتراضات ابن تيمية على عقائدهم وتشنيعاته على أئمتهم شاملة لجميعهم، ويزيد على ذلك تكفير كثير من أئمة الصوفية، الذين هم سادات الأمة وعبادها وأولياؤها وزهادها ومحل اعتقاداتها وبركاتها، فهو عليه ما عليه، قد أقام نفسه مقام إمام الأمة بأسرها، من عهد
[٨٤] النبي صلى الله عليه وسلم / إلى عصره، ونظر إلى أئمتها نظر المحتقر لهم، المنتقد عليهم، المعتقد في نفسه أنه أكمل وأفضل وأورع وأتقى وأعلم وأفهم وأعرف بكلام الله ورسوله وسيرة السلف الصالح منهم أجمعين.

وكلما كان الإمام منهم أكثر شهرة بالعلم والعمل والتحقيق وسعة

---

(١) الماتريدية: أصحاب محمد بن محمود المعروف بالماتريدي والملقب بإمام الهدى، وكان حنفي المذهب، ومذهبهم هو مذهب أهل السنة والجماعة، لا يختلفون في شيء بل هم على ما كان عليه السلف الصالح. انظر جامع الفرق والمذاهب (ص١٧٠).

الفضل بحيث تصير له عند الأمة وبين علمائها المزية الكبرى والمقام العالي، يكون أشد عداوة له، وأقبح تشنيعاً عليه، كإمام الأمة أبي الحسن الأشعري ومن عطف عليه، ومن تتبع كلامه ورأى شدة عداوته لأولئك الأئمة الأعلام، وما رماهم به من أنواع المذام يظن أو يتيقن أن مراده بذلك إسقاط أولئك الأئمة ليكون وحده إمام جميع الأمة، ومن العجب أنه إذا أحوجه البحث إما لإقناع الخصم، وإما لبيان أنه واسع الاطلاع على كتبهم ومذاهبهم، أو غير ذلك من الأسباب إلى مدحهم بما هم أهل له من سعة العلم وشدة الفهم والذكاء ونحو ذلك، فلا بد أن يشوب تلك العبارة بكلام يغض فيه من قدرهم، ولا يجعله مدحاً خالصاً لهم.

وقد رأيت هذا المعنى كثيراً في عباراته في كتاب« منهاج السنة» وغيره والله أعلم بالسرائر، ومع ذلك فهو كما شهد له كثير من أكابر العلماء.

ولكن لا يقتدي به إلا كل ناقص العقل والدين في تلك الشذوذات والأوهام التي من أهمها منع الاستغاثة والسفر إلى زيارة سيد الأنام عليه الصلاة والسلام». انتهى كلام الشيخ النبهاني.

ولنعد إلى تشنيع ابن تيمية على خصومه أهل السنة، فمن ذلك: قوله في الجزء (١٤/ ٣٥٧): «المقصود هنا الكلام على من نفى الحكم والعدل والأسباب في القدر بين أهل الكلام والمتصوفة، الذين وافقوا جهماً في هذا الأصل، وهو بدعته الثانية التي اشتهرت عنه . . . فهؤلاء يقولون: إن الرب يجوز أن يفعل كل ما يقدر عليه، ويمكن فعله، من غير مراعاة حكمة ولا رحمة ولا عدل، ويقولون: إن مشيئته هي محبته، ولهذا تجد من

اتبعهم غير معظم للأمر والنهي والوعد والوعيد، بل هو منحل عن الأمر الشرعي كله، أو عن بعضه، أو متكلف لما يعتقده أو يعمله. . .

ثم قال: إن الأشعري وافق جهماً. . . ثم تحدث عن أبي الحسن الشاذلي رضي الله عنه ونفعنا ببركته. وقال: إن في أدعيته ما يستلزم تعطيل الأمر والنهي. . . »اهـ.

ومن قرأ أدعية أبي الحسن الشاذلي رضي الله عنه أدرك أن ابن تيمية تقول
[٨٥] عليه، فهو رضي الله عنه من أكثر الناس حضاً على اتباع السنة / وامتثال أوامر الشريعة، وأدعيته ووصاياه متوفرة في كتب أصحابه، وهي بالأيدي شاهدة بذلك، ولكن ابن تيمية لا يبالي بما قال، وهذا كله تشويه وتحريف وتمحل، وابن تيمية هنا معتزلي، يقول بالحسن والقبح العقليين، ويقول بمبدأ العدل، وبمبدأ الأسباب، وهي كلها مذاهب اعتزالية.

وكما حرف ابن تيمية كلام الأشاعرة حرف كلام محيي الدين بن عربي الحاتمي رضي الله عنه ونفعنا ببركته ووصفه بكل قبيح، وإن شاء القارئ أن يتضح له مدى تحريفه لكلامه فلينظر كتاب «شرح كلمات الصوفية والرد
[٨٦] على ابن تيمية» لمحمود محمود الغراب/ .

* * *

الفصل الثالث

أسلوب ابن تيمية في المراوغة والتضليل

لابن تيمية طريقة بالغة الذكاء والتعقيد في عرض آرائه والدفاع عنها، تشبه في كثير من سماتها النشرات الحزبية في زمن الانتخابات، وهي أبعد ما يكون عن روح البحث العلمي الذي يتحرى الحقيقة، ومع ذلك فإن القارئ لا يكاد يهتدي إلى مواطن المراوغة فيها، وفي ذلك يتجلى ذكاؤها وتعقيدها، وقبل أن أعرض نماذج من هذه الطريقة، أود أن أُلفت النظر إلى أمرين كان لهما بالغ الأهمية في حمل ابن تيمية على سلوك طريق المراوغة، والدوران في عرض آرائه.

أولهما: أن مذهب الحشوية في التشبيه وما يدور في فلكه كان قد قضت عليه عبر القرون معاول العلماء الذين أظهروا خطأ آرائهم وزيف تفكيرهم، وجعلوهم مسخرة لأهل العلم، حتى أصبح لا يقال حنبلي إلا مجسم، كما قال الإمام الحنبلي الكبير ابن الجوزي، وحتى قال أحد أئمتهم عن أحد علمائهم، إنه شان المذهب شيناً لا يغسله البحر أبداً، على أن المشبهة ليسوا كلهم على مذهب الإمام أحمد.

وقد ألف بعضهم في رد غُلَوائهم في التشبيه، وكفرهم بعض علماء السنة... ثم جاء ابن تيمية فتزعم الطريقة وأحياها، ولكنه لم يكن يستطيع أن يعبر عن آرائه بصراحة؛ لأن أتباعه من أهل مذهبه نفسه قد خفت لديهم

حدة التعصب لمذهبهم، وصار اعتقادهم مشوباً باعتقاد الأشاعرة، ولأن أكثر أهل الحديث بعد المائة الرابعة صاروا أشاعرة، وهم أي الحنابلة يقتدون بأهل الحديث على العموم، فلو أن ابن تيمية عبر عن آرائه بصراحة لنفر منه أهل مذهبه ونبذوه، فكان لابد له من المناورة.

والأمر الثاني: هو أن الأشاعرة كانوا هم الغالبية العظمى في الديار الإسلامية، فالعلماء المشهورون منهم، والجماهير على طريقتهم، والسلطات منهم في الغالب، وإن لم تكن منهم فهي مضطرة إلى الخضوع لهم.

وقد تغلبوا على الاعتزال، فلم يبق معتزلي يتظاهر باعتزاله، وتغلبوا على الفلسفة فلم يبق من يقول بقول الفلاسفة، كما رأينا في كلام الإمام السبكي في الفصل السابق، ولم يبق إلا بقايا من المشبهة الذين أحيا لهم ابن
[٨٧] تيمية شُبَهَهم،/ وكان الأشاعرة له بالمرصاد، فحاكموه المرة بعد المرة واستتابوه فتاب ثم نقض...

فكان لابد من المراوغة أيضاً، ليتفادى الاصطدام بهم، أو على الأقل كان يحاول أن يترك مخرجاً وتأويلاً يلجأ إليه عند المحاكمة، وقد كان في محاكماته إذا ألجأوه إلى قول فيه ضلال ظاهر يقول: لم أرد هذا وإنما أردت كذا.

فرضت الأحوال على ابن تيمية المراوغة فبرع فيها، وكان لها عنده جانبان:

أحدهما: للتستر على آرائه.

والثاني: لإقناع الناس بصحة قوله، وأنه هو الحق الذي لا معدل عنه... وهذان الجانبان معاً قلما يخلو منهما مقال له، فهو مثلاً حينما

يتعرض لموضوع حساس، مثل الجهة أو الجسم أو الحيز أو حدوث القرآن، لا يهجم صراحة، ومنذ البداية على التصريح بأن الله تعالى في جهة أو أن القرآن محدث، أو أنه يجوز إطلاق الجسم على البارئ جل وعلا، بل يدور ويدور، ثم يعزو ما يحب أن يثبته لأهل السنة، وكأنه إنما يحكي قولاً من خلافات الناس قبله، ومن بينهم الفلاسفة والقرامطة والجهمية ثم صاحب هذا القول. . . ولكنه في أحيان كثيرة تخونه التؤدة ويفرغ صبره، فيصرح بالمحذور أو يكاد.

وقد وردت نصوص كثيرة من ذلك في أبواب الكتاب فلا نطيل بتكرارها، ومن أمثلتها قوله في (١٤/ ٥١) في تفسير قوله تعالى: ﴿وما كنا غائبين﴾[١]، وقوله تعالى: ﴿الذين يؤمنون بالغيب﴾[٢] قالت طائفة من السلف: الغيب هو الله، أو من الإيمان بالغيب الإيمان بالله، ففي موضع نفى عن نفسه أن يكون غائباً، وفي موضع جعل نفسه غائباً، ولهذا اختلفت الناس في هذه المسألة، فطائفة من المتكلمين من أصحابنا وغيرهم كالقاضي وابن عقيل[٣]، وابن الزاغوني[٤]، يقولون بقياس الغائب على

---

(١) سورة الأعراف، الآية: ٧.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٣.

(٣) علي بن عقيل بن محمد بن عقيل البغدادي الظفري، أبو الوفاء، ويعرف بابن عقيل، عالم العراق، وشيخ الحنابلة ببغداد في وقته ولد سنة (٤٣١هـ) وتوفي سنة (٥١٣هـ). الذيل على طبقات الحنابلة (٣/ ١٤٢)، شذرات الذهب (٦/ ٥٨).

(٤) علي بن عبدالله بن نصر بن السري أبو الحسن ابن الزاغوني، مؤرخ فقيه من أعيان الحنابلة، ولد سنة (٤٥٥هـ) وتوفي سنة (٥٢٧ هـ). انظر الذيل على طبقات الحنابلة (١/ ٢١٦)، شذرات الذهب (٦/ ١٣٢).

الشاهد، ويريدون بالغائب الله، ويقولون قياس الغائب على الشاهد ثابت بالحد والعلة والدليل والشرط، كما يقولون في مسائل الصفات في إثبات العلم والخبرة والإرادة وغير ذلك. انتهى.

فهو هنا يمهد لأمر خطير، وهو إثبات التجسيم بقياس الخالق على المخلوق في صفاته، وهذا هو عين التشبيه والتمثيل، ولكنه لا يهجم صراحة، ومنذ الوهلة الأولى على مراده، بل يحاول أن يقيم له الدليل من
[٨٨] الآية، قبل أن يتحدث عنه ثم يعزوه بعد ذلك لطائفة/ من المتكلمين ومن أصحابه هو، أي من سلفه، ثم يذكر بعض مخالفيهم في ذلك ثم يقيم نفسه حكماً بين الطائفتين فيقول:

«وفصل الخطاب بين الطائفتين أن اسم الغيب والغائب من الأمور الإضافية، يراد به ما غاب عنا فلم ندركه، ويراد به ما غاب عنا فلم يدركنا... والغيب مصدر غاب يغيب غيباً، وكثيراً ما يوضع المصدر موضع الفاعل، كالعدل والصوم والزور، وموضع المفعول كالخلق والرزق...

وعلى كل تقدير فالمعنى في كونه غيباً هو انتفاء شهودنا له، وهذه تسمية قرآنية صحيحة، فلو قالوا: قياس الغيب على الشهادة لكانت العبارة موافقة، وأما قياس الغائب ففيه مخالفة في ظاهر اللفظ، ولكن موافقة في المعنى، فلهذا حصل في إطلاقه التنازع». انتهى كلامه.

وقد حكم لسلفه بصحة دعواه من إمكان قياس الغائب على الشاهد أي قياس الله تعالى بخلقه في صفاته، ولا تُجديه سفسطته وحديثه عن

الغيب والغائب شيئاً في إخفاء مرماه التجسيمي الخبيث، الذي لم يجرؤ على إعلانه إلا بهذا الستار الكثيف من التعمية، وكيف يمكن قياس الله تعالى بخلقه مع قوله جل وعلا: ﴿ليس كمثله شيء﴾[1] وقوله سبحانه: ﴿ولم يكن له كفواً أحد﴾[2]؟ فقد امتنع القياس إذا انتفت المماثلة، وأغرب شيء هنا هو استدلاله بالآية على صحة هذا القياس، فالآية ليس فيها أي دليل من قريب ولا من بعيد على ذلك، والاستدلال بها في هذا المجال هوس وتعصب، وصدق العلامة ابن جَهْبَل في قوله: فإنك إن تحدثت مع ابن تيمية في معضلات المواريث أو أحكام الحيض، لاستدل بها على الجهة أو غيرها من بدعه.

ثم إن قوله: إن الغيب هو ما غاب فلم ندركه، أو ما غاب عنا فلم يدركنا، غير دقيق، فإن ما لم يدركنا ليس غيباً بالنسبة إلينا إذا كنا نحن ندركه، وإنما نحن هم الغيب بالنسبة إليه، وما غاب عنا فلم ندركه نحن فهو غيب عنا، وقد لا نكون نحن غيباً عنه.

وأما تظاهر ابن تيمية بالتحرج من إطلاق الغائب والشاهد واختياره إطلاق الغيب والشهادة لموافقة القرآن فإنما هو تدجيل آخر، وكيف يتحرج من هذا ولا يتحرج من إطلاق لفظ المخلوق والحادث على القرآن العظيم، ولا يتحرج من إثبات قياس الله بمخلوقاته، فهل ورد في القرآن أو الحديث لفظ قياس الله بمخلوقاته؟ ولم يُحَرِّجْ علينا الدين في العبارات التي نعبر

---

(١) سورة الشورى، آية: ١١.

(٢) سورة الإخلاص، آية: ٤.

بها إذا لم يكن فيها وصف الله تعالى أو تسميته، وإنما الخطر في المعاني،
[٨٩] فلا عبرة بمن يبتدع/ ثم يقول يجب أن أراعي لغة القرآن، ثم هو لم يراع لغة القرآن، لأنه قال: «قياس» وليس في القرآن قياس الله تعالى بشيء.

ومن هذه المراوغات قوله في الجزء (٥/ ٥٣٢) عازياً إلى السلف وأهل الحديث وغيرهم، أن كلام الله تعالى حديث ويسمى حديثاً وحادثاً، وهل يسمى محدثاً على قولين لهم.

وذكر في الجزء (١٦/ ٣٨٣): أن أئمة الحديث والسنة والكلام يسمون القرآن محدثاً، كما قال: ﴿ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث﴾[١]، انظر تمام كلامه في باب قوله بحدوث القرآن العظيم من هذا الكتاب، وقد سلك هنا طريقته المعتادة، فعزا إلى السلف وموه ومزق واستدل بورود لفظ حديث ومحدث في القرآن، ثم حكم بأن القرآن حادث، وجوز أن يقال إنه مخلوق. وسيأتي الرد عليه إن شاء الله، وإنما نريد هنا أن نبين مدى خداعه وتزييفه للحقائق، فاستدلاله هنا بقوله تعالى ﴿أحسن الحديث﴾ وقوله تعالى: ﴿ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث﴾ ينبئ عن أحد أمرين لا ثالث لهما: إما عن جهل محض باللغة العربية وأساليب الكلام، وإما عن خبث طوية ومحاولة لتضليل العوام. أَمْرَان أَحْلاهُمَا مُرٌّ.

أما قوله تعالى ﴿أحسن الحديث﴾ فلا علاقة لها بحدوث القرآن إطلاقاً، وإنما هي مثل قوله تعالى: ﴿أحسن القصص﴾[٢]، وقد ورد أنهم

---

(١) سورة الأنبياء، الآية: ٢.

(٢) سورة يوسف، الآية: ٣.

قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم ألا حدثتنا[1] فنزلت. وهذا من الحديث الذي يدور بين الناس، أو الذي يحدث به الإنسان أصحابه، والقرآن نزل بلسان عربي مبين.

وأما قوله تعالى: ﴿ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث إلا استمعوه وهم يلعبون لا هية قلوبهم﴾[2] فقد احتج به المعتزلة على أهل السنة، وأجابهم الإمام أحمد بأنه محدث نزوله، وأنه محدث عند النبي صلى الله عليه وسلم، وها هو ابن تيمية يقتفي آثار المعتزلة فيحتج بهذه الآية على حدوث القرآن.

والدليل على أن لفظ «محدث» هنا لا يدل على المحدث الذي هو ضد القديم الأزلي، أن المقام مقام تشنيع على الكفار الذين يسمعون كلام الله تعالى فلا يتأثرون به، ولا يستجيبون له، فكان وصف ذلك الكلام بأروع أوصافه وأكثرها تأثيراً في المستمعين وهو كونه لم ينزل من عند الله تعالى إلا حديثاً، وقد عاصره هؤلاء الكفار أكثر مناسبة، وأولى من وصفه بأنه حادثٌ غير قديم.

---

(١) أخرج أبو عبدالله الحاكم في المستدرك (٢/ ٣٤٥) من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه: «أنزل القرآن على رسول الله صلى الله عليه وسلم فتلاه عليهم زماناً فقالوا: يا رسول الله لو قصصت فأنزل الله تعالى: ﴿ألر، تلك آيات الكتاب المبين﴾ إلى قوله: ﴿نحن نقص عليك أحسن القصص﴾الآية، فتلاه عليهم زماناً، فقالوا: يا رسول الله لو حدثتنا فأنزل الله تعالى: ﴿الله نزل أحسن الحديث كتاباً متشابهاً﴾». ووافقه الذهبي على تصحيحه، وأخرجه ابن جرير الطبري في التفسير (١٢/ ٩٠). وانظر أسباب النزول للواحدي (ص: ٢٢٦).

(٢) سورة الأنبياء، الآية: ٢.

ولو كان المعنى أنه حادث غير قديم لكان ذلك عيباً فيه ومدعاة لعدم اهتمام المستمعين له، . ولكان عدم استماعهم له لا يستدعي تشنيعاً
[٩٠] عليهم، وحتى لو كان هذا / الكلام كلاماً حادثاً مثل كلام أحد الخطباء أو الشعراء لكان المقام يستدعي أن لا يذكر في الحديث عنه ما يحط من مرتبته، أو أن يذكر للحاضرين أنه كلام حادث غير قديم.

ومثل استدلال ابن تيمية هنا استدلاله على أن الله سبحانه وتعالى يوصف بالسكوت بالحديث الذي فيه «أنه تعالى سكت عن أشياء»، . . . وقد بينا مغالطته هنا في باب قوله بحدوث القرآن من هذا الكتاب، ومن أمثلتها ما أورده في الفرق بين الجسم والجسد، وما أورده في الجهة، وأنها إن كانت بمعنى الحصر فمنفية وإلا فلا، وما أورده في خلق القرآن وحدوثه، فقد ذكر اختلاف الناس فيه ثم ذكر أن أهل السنة كانوا يقولون إنه غير محدث، ولذلك شدد الإمام أحمد النكير على داود[1] في ذلك، ثم ذكر أنهم لا يعنون بأنه محدث إلا الرد على المعتزلة الذين قالوا إنه مخلوق منفصل، ثم ذكر أن من قال إنه مخلوق بمعنى أنه حادث وفعل لله فله ذلك، انظر الباب الرابع في قوله بحدوث القرآن.

ومن هذا الباب إتيانه بمعان للكلمة ليست هي المقصودة، ولا تدور بذهن أحد البتة، ثم ينفيها مثل قوله: إن قول الخصوم بنفي الحوادث عن

---

(١) هو داود بن علي بن خلف أبو سليمان البغدادي المعروف بالأصبهاني، الإمام الحافظ رئيس أهل الظاهر، ولد سنة (٢٠٢هـ) وتوفي سنة (٢٧٠هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (١٠/ ٤٩١) فما بعدها، ميزان الاعتدال (٢/ ١٤)، العبر (٢/ ٤٥).

ذات الله تعالى إن كانوا يقصدون المحدثات أي البدع التي ورد فيها أن كل محدثة ضلالة فنعم هي منفية عن ذات الله تعالى . . . وإن كانوا يقصدون أنه لم يكن قادراً حتى قدر بلا مرجح، فهم ضالون. اهـ. وهذا كله مراوغة وتضليل.

أما محدثات الأمور فلم يقصدها أحد وليس هذا موضع ذكرها، وهذا تلاعب صبياني لا يَرُوجُ إلا على الصبيان والمغفلين.

وأما أنهم قالوا: إنه تعالى لم يكن قادراً ثم قدر. . . فهذا كذب لم يقله الخصوم، وهم أهل السنة، بل قالوا: إنه تعالى قادر، ولكنه أيضاً فعال لما يريد، يخلق الخلق في الوقت الذي شاء أن يخلقهم فيه، ولو شاء سبحانه أن لا يخلق شيئاً أبداً لما كان ذلك مستحيلاً عليه، ولا نقصاً له بل كان هو تمام الكمال.

وهكذا يسير ابن تيمية في احتجاجاته التي هي أقرب إلى مناشير الانتخابات منها إلى البحوث العلمية.

ومن وسائله الإقناعية كثرة ذكر القرآن والسنة وإجماع السلف الصالح، فإذا تفطن / المتفطن رأى أن القرآن والحديث والإجماع ليسا في [٩١] نفس الموضوع، أو ليسا نصاً فيه، ويكاد كل قول قاله ابن تيمية أن يكون هو صريح الكتاب والسنة والإجماع، ويكفي أنه يحكي ذلك في استدارة الأرض والأفلاك كقوله في الجزء الخامس (ص: ١٥٠):

«الأرض قد اتفقوا على أنها كرية الشكل. . . والأفلاك مستديرة بالكتاب والسنة والإجماع، فإن لفظ الفلك يدل على الاستدارة، ومنه

قوله تعالى: ﴿كل في فلك يسبحون﴾[1] قال ابن عباس: في فلكة كفلكة المغزل، ومنه قولهم: تفلك ثدي الجارية إذا استدار، وأهل الهيئة والحساب متفقون على ذلك. . . »اهـ.

وقد يكون هذا الرأي صحيحاً على تقدير أن الأفلاك التي يدعيها أهل الفلك ويتبعهم فيها ابن تيمية صحيحة، ولكن ما شأن الإجماع هنا؟ وأين الكتاب والسنة؟ سوى فهم ابن تيمية لذلك فهماً قد يكون صحيحاً وقد يكون فاسداً. . . وهذا يدلك على سرعة عزو الرجل للكتاب والسنة والإجماع.

ومن هذه الإجماعات، ما يذكره بصيغة النفي فيتوهمه المستمع إجماعاً. مثل قوله في كثير من المواضع: لم يقل أحد من أهل السنة إن القرآن قديم، ولم يرد ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولا عن أحد من الصحابة، ولا عن أحد من القرون المزكاة. . . ثم يفيض في مدحهم. . . وهم فوق ما يقوله. . . ولكن هذا تحيل وباطل.

ويقول: لم يرد في الكتاب ولا في السنة ولا عن أحد من أهل القرون المزكاة الذين هم. . . أنه تعالى لا داخل العالم ولا خارجه. . . ولا أنه ليس في جهة. . .

ومع ذلك فهو لا يستطيع أن يورد حرفاً واحداً في أنهم قالوا إن القرآن حادث، ولا أنه تعالى في جهة. فيستطيع الإنسان أن يدعي أيضاً إجماعهم على العكس، وهذا جلي لأنهم كانوا يتجنبون الحديث في هذه الأمور.

---

(١) سورة الأنبياء، الآية: ٣٣.

ومثل قوله في الجزء (٢٧/ ٣٦٩): في شأن السفر إلى زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم وعظم وكرم، رزقنا الله تعالى زيارته الكريمة والاجتماع به صلى الله عليه وسلم في الدنيا قبل الآخرة ومجاورته في مقعد صدق عند مليك مقتدر:

«لا يقدر أحد أن ينقل عن أحد من أئمة المسلمين أنه يستحب السفر إلى زيارة قبر نبي أو رجل صالح... فالمخالف لذلك مخالف لدين المسلمين وشرعهم ولسنة نبيهم، وسنة خلفائه/ الراشدين». اهـ. [٢

وهذا كله غير صحيح، ولكنه يجعل القارئ الغفلان يظن أن الشرع الإسلامي صحيح هو هذا، وسيأتي باب للزيارة إن شاء الله تعالى.

وإجماعات ابن تيمية لا تنحصر ولا يعبأ بها، ومن أساليبه في الدعاية أن يذكر قول أهل السنة فينسبه للجهمية ثم يفيض في ذمه ولا أحد يحتمي للجهمية، فيظنه القارئ شراً محضاً، ويحمد ابن تيمية على دحضه، وهو إنما يذم أهل السنة وقول الحق الذي لا حَقَّ سواه، ومن ذلك أن يذكر القول ثم يعزوه لأهل الضلال، وأنهم أول من أخذ به وقاله، ثم قال به بعدهم الأشعري أو من اغتر به من المسلمين، فتارة يكون هو قول جهم، أو قول فرعون، أو قول الفلاسفة، وهو بذلك يظهر أهل السنة القائلين بذلك القول في مظهر المغفل الذي يأخذ أقوال أهل الضلال ويتبناها، فيكون ابن تيمية بذلك قد دحض القول وتظاهر بأنه يعتذر عن أهل السنة القائلين به في نفس الوقت، وذلك كله تمحل وخداع، ولم آت بالنصوص لأنه عمدة كلامه في كتابه.

ومن الغريب أنه أحياناً ينبز أهل السنة بتقليد فرعون واليهود والفلاسفة وجهم والصابئة، ثم لا يستحيي أن يستشهد بآراء هؤلاء ويعتذر عنهم ويسمهم بأسماء أخرى، فأهل السنة مثلاً أتباع فرعون المعطل، وقالوا مثل ما قالت اليهود استولى في محل استوى، كما قالت اليهود حنطة في محل حطة، فزاد هؤلاء لاماً، وزاد أولئك نوناً، وقولهم في الكلام شر من قول المعتزلة، وهم فراخ الصائبة واليهود. . . إلى آخر ذلك القذر الذي يجري به قلمه.

ثم لا يستحي هو أن يحتج على الجهة بقول فرعون لهامان: ﴿ابن لي صرحاً لعلي أبلغُ الأسباب، أسباب السموات فأطلع إلى إله موسى﴾[1] ثم يقول: إن فرعون أعلم بربه منهم، ويستشهد بالفلاسفة والصابئة وغيرهم في قولهم بقدم العالم، ويسميهم أهل العقول في العالم وأساطين الفلسفة، ويستشهد باليهود أيضاً ويعتذر عنهم، كما نقلنا ذلك في محله، مثل قوله في نقد مراتب الإجماع (ص: ٢٢٣).

وثبت عن غير واحد من الصحابة والتابعين أنه خلق السماء من بخار
[٩٣] الماء. . . يصدقها/ ما يخبر به أهل الكتاب عن التوراة وما عندهم من العلم المورث عن الأنبياء وشهادة أهل الكتاب الموافقة لما في القرآن أو السنة مقبولة كما في قوله تعالى: ﴿قل كفى بالله شهيداً بيني وبينكم ومن عنده علم الكتاب﴾[2]. اهـ.

---

(١) سورة غافر، الآية: ٣٦.

(٢) سورة الرعد، الآية: ٤٣.

ومن أساليبه الدعائية أنه يقول قولة قد قالها قبله الفلاسفة أو المعتزلة أو غيرهم من أهل الزيغ فلا يمنعه قوله بها من تشديد النكير عليهم وتضليلهم والتظاهر بالإتيان بالحجج في الرد عليهم ثم يقول القولة المنكرة ويدافع عنها وينكر أنها هي قولتهم، مثل قوله بقدم العالم وبحوادث لا أول لها فهو لا يشبع من تسفيه الفلاسفة في شأنها، بل يتعدى ذلك إلى لوم المتكلمين على أنهم لم يستطيعوا الرد على الفلاسفة. . . ثم يقول هو أيضاً بحوادث لا أول لها، ويقول بأن تأخرها عن حصول القدرة والإرادة من الباري تعالى محال، فهو يوافق الفلاسفة على قَوْلَتَيْهِمَا المنكرتين، ومن أراد اليقين فليراجع باب قوله بقدم العالم من هذا الكتاب فهناك نصوصه بلفظها.

ونجده يشدد النكير على المعتزلة في قولهم بخلق القرآن، ثم يصرح هو بحدوث القرآن، وجواز أن يقال إنه مخلوق، ثم يقول إن قوله ليس مثل قول المعتزلة، ونجده يمنع التأويل ويذم المؤولين ويسميهم قرامطة. . . إلخ.

ولكنه يؤول ما لا يلائم آراءه، ثم له في ذلك مسلكان في الاعتذار، فمرة يصرح بأنه لا يذم كل ما يسمى تأويلاً، وإنما يذم منه نوعاً خاصاً، ومرة ينكر أن يكون ما أتى هو به تأويلاً، ويدعي أنه هو ظاهر القول، فهو لا يستحي من المكابرة والمباهتة بل هما سلاحه المفضل.

ولا يستنكف ابن تيمية أن ينزل إلى درجة العوام لنصرة مذهبه، وإقناع العامة به مثل قوله في قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة (ص: ١٣٧):

«لو كان أعمى توسل بالنبي صلى الله عليه وسلم ولم يدع له الرسول صلى الله عليه وسلم بمنزلة ذلك الأعمى لكان عميان الصحابة أو بعضهم

يفعلون مثل ما فعل الأعمى». انتهى.

وهذا كلام تهريج وإقناع للعوام كما هو شأن ابن تيمية في أكثر كتاباته، فأين وجه الدليل من هذا؟ أما القصة[1] فهو لا ينكرها بل يعترف بصحتها، وأما كون عميان الصحابة لم يفعلوا مثل ما فعل الأعمى، فليس فيه أي نوع من أنواع الدليل، وقد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم دعا لذوي عاهات كثيرة فشفوا، وثبت أنه لمس ذوي العاهات/ فشفاهم الله تعالى على يديه، وقد أتته امرأة سوداء فقالت: إني أُصرَعُ وإني أتكشَّف، فادع الله لي. قال: «إن شئت صبرت ولك الجنة، وإن شئت دعوت الله أن يعافيك قالت: أصبر، قالت: فإني أتكشف، فادع الله أن لا أتكشف، فدعا لها». [٩٤]

وكان الصحابة يقولون إنها من أهل الجنة لذلك، والحديث في صحيح مسلم[2]، فلماذا لم يأته صلى الله عليه وسلم ابن أم مكتوم، وأبو أحمد ابن جحش رضي الله عنهما، فيدعو لهما، وقد شاهدا دعاءه للمرضى فيبرؤون؟

---

(١) حديث الأعمى عثمان بن حنيف رضي الله عنه أخرجه الترمذي في كتاب الدعوات برقم (٣٥٧٨)، (٥/ ٥٣٦-٥٣٧)، وقال: هذا حديث حسن صحيح لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وأخرجه أحمد (٤/ ١٣٨)، وابن ماجه في الإقامة برقم (١٣٨٥)، والنسائي في عمل اليوم والليلة (٦٥٨ و٦٥٩) وابن خزيمة (١٢١٩)، والحاكم (١/ ٣١٣) وسكت عنه الذهبي.

(٢) متفق عليه، أخرجه البخاري عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما، كتاب المرضى، باب فضل من يصرع من الريح برقم (٥٦٥٢) (١٠/ ١١٤)، ومسلم كتاب الصلة باب ثواب المؤمن فيما يصيبه من مرض أو حزن أو نحو ذلك برقم (٦٥١٦)، (١٦/ ٣٤٧)، وأحمد (١/ ٢٦).

وهل عدم إتيانهما له يمكن بوجه من الوجوه أن يساق دليلاً على بطلان شفاء ذوي العاهات على يديه صلى الله عليه وسلم.

وقد أخبر النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه أن الصبر على البلاء والرضا بالقضاء أفضل من ذلك، كما في حديث الأعمى، وحديث المرأة السوداء وغيرهما من الأحاديث، فإذا صبر ابن أم مكتوم أو غيره من أهل البلاء من الصحابة فإنما آثروا الآخرة على الدنيا ورضوا بحكم المليك جل وعلا.

ومن مراوغاته، أنه يشدد النكير على خصومه في مسألة ثم يستعملها هو بعد ذلك، فقد ذكر مراراً أن اصطلاحهم بعبارة «واجب الوجود» غير شرعية، ثم استعملها هو مراراً، وله منحى في إنكار الاصطلاحات وتشديد النكير فيها، وأنها لم ترد في الكتاب والسنة، ثم يوردها هو نفسه في مجال آخر، أو يورد غيرها من المصطلحات، وقضية المصطلحات مفتعلة يثيرها هو وأتباعه للمعارضة فقط، وإلا فإن القول بأنها لم ترد في الكتاب ولا في السنة قول لا يفيد شيئاً، فإنها ألفاظ استجدها العلماء لما طرأ موجب ذلك، مثل اسم الفاعل والمفعول والبدل وعطف البيان، ومثل اصطلاحات الفقه والبيان والأصول وعلم الكلام، وادعاء أن ذلك لم يرد في الشرع، وأنه يجب رده لذلك أمر صبياني، وهو مثل ادعائهم أن المجاز لم يرد في الشرع، وهم أنفسهم لا يستطيعون أن يتكلموا إلا باستعمال هذه المصطلحات.

ومن الأساليب التي يراوغ بها ابن تيمية، تحويله السؤال عن مجراه حتى يكون جوابه قاطعاً واضحاً، مثل تحويله السؤال عن جواز التوسل بالنبي

صلى الله عليه وسلم (١/ ١٤٠): حَوَّله من التوسل إلى القَسَم بالنبي صلى الله عليه وسلم ثم قال: إن مالكاً وأبا حنيفة والشافعي يمنعون القسم بغير الله تعالى وعن الإمام أحمد فيه روايتان / والسؤال كان عن التوسل لا [٩٥] عن القسم وبينهما فرق كبير، وقد اعترف ابن تيمية في قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة بالفرق بينهما.

ومن أساليبه في المراوغة التوسع في القول حتى يتيه السائل والقارئ، ويمر بكثير من القرآن والحديث وأقاويل السلف وإجماعات العلماء، ويكون ذلك كله في غير الموضوع وكثيراً ما ينقض دعواه الإجماع واتفاق العلماء في موضع آخر، أو آخر كلامه الواحد أحياناً.

ومن أساليبه الدعائية التهويل، وكلما كانت دعواه أبعد عن الشرع والعقل كان تهويله أكثر وأشد صخباً وضجيجاً، فيأتيك في كلامه عن قضية لا يمكن الدفاع عنها شرعاً ولا عقلاً بكلام كثير في مدح الصحابة والتابعين، وأنهم أعلم الناس بقول الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم ويفيض في مدحهم، ثم يثني القول إلى ذم المعطلة والجهمية والملاحدة ويفيض في ذلك وربما خلل ذلك بالتظاهر بالاعتذار عن بعض المسلمين الذين ضلوا بسبب تقليدهم واعتناقهم اعتقادات فاسدة ظنوا أنها من الدين الصحيح، فلا ينتهي ابن تيمية من هذا والكلام حتى يصبح القارئ مهيئاً لقبول قول الصحابة والسلف الصالح الذي سيورده ابن تيمية ويصبح مشمئزاً من جهم وأتباعه، وحينذاك يورد ابن تيمية كلاماً يوهم أن السلف الصالح قال بتلك القولة الشنيعة، وأنها هي مذهب أهل الحق، ومذهب الرسل

وتؤخذ من مفهوم كلام الله تعالى، إلى غير ذلك من التحريف، وهو يستعمل هذا الأسلوب بصيغة أو بأخرى في أكثر ادعاءاته، سواء في ذلك قدم العالم أو حدوث القرآن أو القول بالجهة أو عدم عصمة الأنبياء عليهم السلام، فهو بحر مغدق، وسيل متدفق، ونار تحرق، وصل مطرق كما قيل عن أصحاب إمام الحرمين، ولكن تلك القوة الهائلة والمقدرة الفائقة كانت موجهة إلى إثبات البدعة ودحض السنة، ولولا وقاية الله وحفظه لدينه لكان لابن تيمية شأن في الأمة الإسلامية غير ما وقع، فالحمد لله الذي جعل كيد الشيطان ضعيفاً، وحفظ السنة من الموت، وأمة نبيه صلى الله عليه وسلم من اتباع الزيغ والباطل ونسأله السلامة.

مُوضِحَةٌ:

من أراد أن يقف على نموذج محكم من أساليب ابن تيمية في المراوغة والتضليل، فليطالع الفصل الذي عقده تلميذه وناشر علمه بعده وهو ابن القيم في فناء النار، في كتابه «حادي الأرواح» فإنه لا يزال يعيد ألفاظ شيخه ويدندن حولها، وله فيها تصرف عجيب، كما قال عنه الحافظ ابن كثير[1] / فقد بدأ الفصل بقوله: وأما أبدية النار ودوامها، فقال فيها شيخ [٩٦] الإسلام: فيها قولان معروفان عن السلف والخلف، والنزاع في ذلك معروف عن التابعين[2]. انتهى كلامه.

---

(١) ابن كثير: إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، أبو الفداء عماد الدين حافظ مؤرخ مفسر فقيه، ولد سنة (٧٠١هـ) وتوفي في دمشق سنة (٧٤٤هـ). انظر الدرر الكامنة (١/ ٣٩٩) شذرات الذهب (٨/ ٣٩٧).

(٢) حادي الأرواح (ص: ٤٣٣).

وهذه بداية محكمة جيدة يصبح القارئ السني بعدها أعزل مسلوب الإرادة يعود على نفسه باللائمة لجهله هذا الخلاف المشهور بين السلف والخلف والتابعين، بينما كان هذا القارئ الجاهل المسكين يظن المسألة إجماعية، ومما علم من الدين ضرورة ومنكرها كافر بالإجماع، أما الآن وقد عرف أن المسألة اختلف فيها السلف، واختلف فيها التابعون خلافاً معروفاً واختلف فيها الخلف، وحكى خلافهم شيخ الإسلام وحامي السنة المطهرة الغيور الذي لا تأخذه في الدفاع عن الحق لومة لائم، فإنه سيهون من شأنها في نفسه، وبذلك يصبح الباب مفتوحاً لشيخ الإسلام - ابن القيم - لكي يرجح أحد القولين اللذين قال بهما قبله السلف والخلف والتابعون:

مما يزهدني في أرض أندلس ... أسماء معتضد فيها ومعتمد

ألقاب مملكة في غير موضعها ... كالهرِّ يحكي انتفاخاً صولةَ الأسد[1]

وهذا الخلاف الذي حكاه ابن تيمية وابن القيم غير صحيح، فخلود النار ودوامها ورد في القرآن والحديث وأجمع عليه المسلمون، وعلم من الدين ضرورة، فألفاظ الخلود وما في معناه في القرآن تربو على أربعين موضعاً، والأحاديث الصحيحة بذلك كثيرة، مثل الحديث الذي اتفق عليه الشيخان: «يا أهل الجنة خلود فلا موت، ويا أهل النار خلود فلا موت»[2].

---

(١) يُنسب هذان البيتان لمحمد بن عمار المهري الأندلسي (ت٤٧٧هـ). (وفيات الأعيان٥/ ٤٢٨)، والرواية فيها: مما يقبح عندي أرض أندلس... إلخ.

(٢) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أخرجه البخاري كتاب الرقاق، باب يدخل الجنة سبعون ألفاً بغير حساب برقم (٦٥٤٥) (١١/ ٤٠٦)، وفي كتاب التفسير =

وقد نقل إجماع المسلمين على خلود النار كثير من العلماء، منهم إمامنا أبو الحسن الأشعري، قال في كتابه «مقالات الإسلاميين» (١/ ص٢٢٩):

«وقال المسلمون كلهم إلا جهماً: إن الله يخلد أهل الجنة في الجنة، ويخلد أهل النار في النار». اهـ وقال الإمام الأشعري أيضاً في ذلك الكتاب في الجزء الثاني (ص: ١٦٧):

«أجمع أهل الإسلام جميعاً إلا الجهم، أن نعيم أهل الجنة دائم لا انقطاع له وكذلك عذاب الكفار في النار». انتهى.

وقال ابن حزم في مراتب الإجماع (ص: ١٩٣):

«باب من الإجماع في الاعتقادات يُكَفَّر من خالفه بإجماع: اتفقوا أن الله عز وجل وحده لا شريك له، خالقُ كل شيء غيره، وأنه تعالى لم يزل وحده، / ولا شيء غيره معه... إلى أن قال: وإن النار حق وأنها دار [٩٧] عذاب أبداً لا تفنى ولا يفنى أهلها أبداً بلا نهاية». الخ كلامه.

وقد قال ابن حزم في أول كتابه هذا:

«وصفة الإجماع هو ما تيقن أنه لا خلاف فيه بين أحد من علماء الإسلام ونعلم ذلك من حيث علمنا الأخبار التي لا يتخالج فيها شك، مثل

= في تفسير سورة الكهف، باب: ﴿وأنذرهم يوم الحسرة﴾ برقم (٤٧٣٠) (٨/ ٤٢٨). وأخرجه مسلم في كتاب الجنة ونعيمها باب النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء رقم (٧١١٠) (١٧/ ١٨٢).

أن المسلمين خرجو من الحجاز واليمن، ففتحوا العراق وخراسان ومصر والشام، وأن بني أمية ملكوا دهراً طويلاً ثم ملك بنو العباس، وأنه كانت وقعة صفين، والحرة، وسائر ذلك، مما يعلم بيقين وضرورة، وإنما نعني بقولنا العلماء من حفظ عنه الفتيا من الصحابة والتابعين وتابعيهم وعلماء الأمصار وأئمة أهل الحديث ومن تبعهم رضي الله عنهم أجمعين.

ولسنا نعني أبا الهذيل[1]، ولا الأصم[2]، ولا بشر بن المعتمر[3]، ولا إبراهيم بن سيار[4]، وجعفر بن حرب[5]، ولا جعفر بن مبشر[6]، ولا

---

(١) محمد بن الهذيل بن عبدالله بن مكحول العبدي، مولى عبدالقيس، أبو الهذيل العلاف من أئمة المعتزلة، ولد في البصرة سنة (١٣٥هـ)، وتوفي بسامراء سنة (٢٣٥هـ). انظر وفيات الأعيان (٤/ ٢٦٥)، تاريخ بغداد (٣/ ٣٦٦).

(٢) هو أبو بكر عبدالرحمن بن كيعان البصري من طبقة بشر بن غياث وحفص الفرد، وقد شذ عن الجماعة توفي نحو (٢٢٥هـ). طبقات المعتزلة (ص: ٥٦).

(٣) بشر بن المعتمر الهلالي البغدادي، أبو سهل، فقيه معتزلي مناظر من أهل الكوفة، تنسب إليه الطائفة «البشرية». مات ببغداد سنة (٢١٠هـ). انظر طبقات المعتزلة (ص: ٥٢).

(٤) إبراهيم بن سيار بن هانئ البصري أبو إسحاق النظام، من أئمة المعتزلة، توفي سنة (٢٣١هـ)، تاريخ بغداد (٦/ ٩٧)، اللباب (٣/ ٢٣٠).

(٥) جعفر بن حرب الهمداني، من أئمة المعتزلة، ومن أهل بغداد ولد سنة (١٧٧هـ)، وتوفي سنة (٢٣٦هـ). انظر طبقات المعتزلة (ص: ٨١)، تاريخ بغداد (٧/ ١٦٢).

(٦) جعفر بن مبشر بن أحمد الثقفي، متكلم من كبار المعتزلة، له آراء انفرد بها، وله تصانيف، ولد ببغداد، وتوفي بها سنة (٢٣٤هـ)، انظر تاريخ بغداد (٧/ ١٦٢).

ثمامة [1]، ولا أبا غفار [2]، ولا الرقاشي [3]، ولا الأزارقة [4] والصفرية [5]، ولا جهال الإباضية [6]، ولا أهل الرفض، فإن هؤلاء لم يتعنوا من تثقيف الآثار ومعرفة صحيحها من سقيمها، ولا البحث عن أحكام القرآن لتمييز حق الفتيا من باطلها بطرف محمود. . . وإنما ندخل في هذا الكتاب الإجماع التام الذي لا مخالف فيه البتة الذي يعلم كما يعلم أن صلاة الصبح في الأمن والخوف ركعتان . . . » إلخ كلامه.

وكتاب ابن حزم هذا قال عنه العلامة المحقق أحمد بن مبارك

---

(١) ثمامة بن أشرس النميري، أبو معن، من كبار المعتزلة، وأتباعه يُسمون الثمامية نسبة إليه. انظر لسان الميزان (٣/ ٨٣)، طبقات المعتزلة (٦٢).

(٢) لعله تصحيف أبي عفان، هو أبو عفان الرقي صاحب الجاحظ من الطبقة الخامسة من طبقات المعتزلة. طبقات المعتزلة (ص: ٨٣).

(٣) أبو عمران موسى بن الرقاشي، متكلم من كبار المعتزلة. انظر طبقات المعتزلة (ص: ٨٢).

(٤) الأزارقة: فرقة من الخوارج تنسب إلى نافع بن الأزرق، من أهم وأكثر فرق الخوارج عدداً وشهرة، وأشدها شوكة، قالوا إن كل كبيرة كفر، وإن دار مخالفيهم دار كفر. انظر جامع الفرق والمذاهب (ص: ١٤).

(٥) الصفرية: فرقة من الخوارج، هم أصحاب زياد بن الأصفر، وقيل عبدالله بن صفار، وقولهم في الجملة كقول الأزارقة في أن أصحاب الذنوب مشركون. انظر جامع الفرق والمذاهب (ص: ١٣٨).

(٦) فرقة أساسية من فرق الخوارج، هم أتباع عبدالله بن إباض التميمي، من رهط الأحنف بن قيس، من أهم معتقداتهم أن كل شيء أمر الله به عباده فهو عام. وقد أمر الله به الكافر والمؤمن. انظر جامع الفرق والمذاهب (ص: ٩).

السجلماسي[1] اللمطي في كتاب: «إزالة اللبس» إنه كتاب جليل معتمد عليه عند الأكابر، حتى قال بعض الأئمة الكبار: إنه أصح ما ألف في الإجماع. انتهى كلامه.

وقال العلامة التفتازاني[2] في شرح العقائد النسفية (ص: ١٤٠) عند قول الإمام النسفي في شأن الجنة والنار: «باقيتان لا تفنيان ولا يفنى أهلها»، ما نصه: وذهب الجهمية إلى أنهما تفنيان ويفنى أهلها وهو قول باطل مخالف للكتاب والسنة والإجماع، ليس عليه شبهة فضلاً عن حجة. انتهى كلامه.

وقال القرطبي فيما عزاه إليه الحافظ ابن حجر في الفتح في باب صفة الجنة والنار[3]: في حديث: «يا أهل الجنة خلود ولا موت، ويا أهل النار خلود ولا موت» ما نصه: في هذه الأحاديث التصريح بأن خلود أهل النار فيها لا إلى غاية، وإقامتهم فيها على الدوام، فلا موت ولا حياة نافعة، ولا راحة كما قال تعالى: ﴿لا يقضى عليهم فيموتوا ولا يخفف عنهم من عذابها﴾[4]، وقال تعالى: ﴿كلما أرادوا أن يخرجوا منها أعيدوا فيها﴾[5].

---

(١) أحمد بن مبارك بن السجلماسي اللمطي، أبو العباس، فقيه مالكي عارف بالحديث والتفسير، ولد في سجلماسة سنة (١٠٩٠هـ)، وتقدم حتى صرح لنفسه بالاجتهاد المطلق، توفي في فاس سنة (١١٥٦هـ). انظر شجرة النور الزكية (ص: ٣٥٢).

(٢) مسعود بن عمر بن عبدالله التفتازاني سعد الدين، من أئمة العربية والبيان والمنطق، ولد بتفتازان سنة (٧١٢هـ)، توفي فيها سنة (٧٩٣هـ). انظر الدرر الكامنة (٥/ ١١٩)، مفتاح السعادة (١/ ١٦٥).

(٣) (١١/ ٤٢١).

(٤) سورة فاطر، الآية: ٣٦.

(٥) سورة الحج، الآية: ٢٢.

فمن زعم أنهم يخرجون منها، وأنها تبقى خالية، أو أنها تفنى فقد خرج عما جاء به الرسول/ صلى الله عليه وسلم وأجمع عليه أهل السنة. [٩٨] انتهى كلام القرطبي.

وقال القاضي أبو بكر الباقلاني في كتاب: «إكفار المتأولين» فيما عزاه إليه العلامة أحمد بن مبارك السجلماسي اللمطي في «إزالة اللبس»، ما نصه:

وكذلك يجب القضاء على إكفار جهم بن صفوان بقوله: إن الجنة والنار تبيدان وتفنيان، لأن التوقيف ورد بإدامة الجنة والنار، عُلم ذلك من دين النبي صلى الله عليه وسلم بالضرورة، فمن أنكره بعد استفاضته والعلم به وإجماع الأمة على أن ما ذهب إليه كفر، فواجب القضاء على كفره. انتهى كلامه.

فبان من هذه النقول المتحرية عن أكابر العلماء، ولا سيما الشيخ أبا الحسن الأشعري الذي لا يدع قولاً مهما كان شذوذه أو ضلال قائله من المصلين إلا ويذكره ويعزوه إلى قائله، أن ما ذكره ابن تيمية وابن القيم من الخلاف باطل، وقد اعتمدا فيما ادعياه على أقوال رويت عن بعض السلف مثل ما روي عن ابن مسعود موقوفاً: «ليأتين على جهنم زمان ليس فيها أحد»[1].

---

(١) رواه العلاء بن زيد ويقال ابن زيدل عن أنس والعلاء هذا منكر الحديث. انظر الكامل لابن عدي (٥/ ٢٢٠)، ترجمة (١٣٧٥)، تهذيب التهذيب (٨/ ١٦٢)، ذخيرة الحفاظ (٤/ ٢٠١٤) برقم (٤٦٣٦)، وأورد البغوي في تفسيره (٤/ ٢٠٢): هذا =

قال عبدالله بن معاذ[1]: كان أصحابنا يقولون: يعني بذلك الموحدين.

ومثل ما روي عن عمر رضي الله عنه موقوفاً: «لوثبت أهل النار في النار عدد رمل عالج لكان لهم أن يخرجوا منها»، وهذا القول لم يثبت لأن الحسن البصري الذي رواه لم يدرك عمر، فهو منقطع، وإذا ثبت فإنما يعني به الموحدين أيضاً مثل ما روي عن ابن مسعود رضي الله عنه.

فأنت ترى بُعْدَ ما بَيْنَ دعوى فناء النار وما بين هذين القولين اللذين لم يتحدثا عن فنائها بل عن خروج الخارجين منها، ولم يقولا أنها هي تفنى ولا يمكن حمل كلامهما إلا على الموحدين، لأن خلود الكفار فيها مما علم من دين الإسلام بالضرورة، وليس المقصود الآن الرد على القول بفناء النار فذلك أمر قد كفيناه، وإنما القصد بيان مراوغات ابن القيم في هذا الفصل فلنعد إليه، فإنه ذكر من جملة الأقوال الضالة قولاً عزاه لابن عربي الطائي وسماه إمام الاتحادية، بأن طبيعة أهل النار تنقلب نارية فيتلذذون بها لموافقتها لطبيعتهم. ثم قال: إن هذا مخالف لما علم بالاضطرار أن الرسول [٩٩] جاء به وأخبر به عن الله عز وجل. انتهى كلامه/ وهو هنا أيضاً إنما يسير

= الأثر موقوفاً على ابن مسعود رضي الله عنه، وقال: ومعناه عند أهل السنة إن ثبت أنه لا يبقى فيها أحد من أهل الإيمان، وأما مواضع الكفار فممتلئة أبداً، وهو الذي ذكره الطبري أيضاً في تفسيره (١٥/ ٤٨٤، ٤٨٥)، وانظر فتح القدير (٢/ ٥٢٧).

(١) عبدالله بن معاذ بن معاذ بن نصر بن حسان العنبري أبو عمرو البصري ثقة حافظ رجح ابن معين أخاه المثنى عليه، من الطبقة العاشرة. انظر التقريب (٣٧٣)، تهذيب الكمال (١٩/ ١٥٨).

على منهج سيده الذي سبق أن شرحناه، فإنه يأخذ قولاً مشهوراً عن أهل الضلال الذين سبقوه، فيذكره ويحمل عليه حملة شعواء مفتعلة ويضلل القائلين به، ثم يقول هو بنفسه مثله، ويحاول بالعبارات الطنانة أن يجعله مغايراً له، مثل ما فعل في قوله بقدم العالم وغيره، وإذا نظرنا إلى هذا القول الذي هو باطل وضلال ومروق من الدين بلا شك، وهو أنهم يصير بهم الحال إلى التلذذ بعذابها، نجده أقرب من القول بفناء النار، فهذا القول تأويل بعيد إلحادي وتحريفي، والآخر رد مباشر وإنكار صريح.

وأما نسبة هذا القول إلى الشيخ الأكبر قدس الله روحه فلا يصح، وسيأتي في الفصل الخاص بتسليط ابن تيمية على أولياء الله تعالى، أن ما ينسبه إليهم إما أن يكون مفترى عليهم، وإما أن يكون ذهب بكلامهم إلى غير قصدهم.

وابن عربي زكاه علماء الأمة وأولياؤها في القديم والحديث، فلا يضره تقول ابن تيمية وأشياعه وإنما هم:

كناطح صخرة يوماً ليُوهنها فلم يضرها وأوهَى قَرْنَهُ الوَعِلُ[1]

ومن مراوغات ابن القيم في هذا الفصل أيضاً قوله في عد الأقوال التي في خلود النار: السابع قول من يقول: بل يفنيها ربها وخالقها تبارك وتعالى فإنه جعل لها أمداً تنتهي إليه ثم تفنى ويزول عذابها. انتهى.

---

(١) هذا البيت للشاعر المخضرم أعشى قيس من قصيدته التي مطلعها:

ودع هريرة إن الركب مرتحل وهل تطيق وداعاً أيها الرجل

انظر شرح ديوان الأعشى (ص: ١٤٥).

وهذا هو القول الذي يدافع هو عنه، فهو يزينه بعبارات يزخرفها مثل: يفنيها ربها. . . الخ.

ومن مراوغاته قوله بعد ذلك مباشرة: قال شيخ الإسلام وقد نقل هذا القول عن عمر وابن مسعود وأبي هريرة وأبي سعيد وغيرهم، وقد روى عبد بن حميد[1] وهو من أجل أئمة الحديث في تفسيره، ثم ذكر سنداً عن الحسن قال قال عمر «لو لبث أهل النار في النار عدد رمل عالج لكان لهم يوم يخرجون فيه».

ثم أخذ ابن تيمية يشيد ببعض رواة السند ويذكر جلالتهم، ثم قال: إن الحسن لو لم يصح عنه المقال لما قال: قال عمر. ثم قال: لو قدرنا أن الحسن لم يحفظ عن عمر لكان تداول هؤلاء الرواة الأجلاء الذين رووه عن الحسن دليلاً على أنه ليس بدعة. . . إلخ كلام ابن تيمية الذي عزاه إليه ابن القيم، وهذا كله تضليل ومراوغة، فإن عمر لو قدرنا أنه صح عنه هذا القول، وقدرنا أنه يعني به الكفار، لم يقل إن النار تفنى، بل قال إنها يخرج منها
[١٠٠] أهلها، وبين القولين فرق/ كبير فيبقى أن القول بفنائها على كل حال قول ليس له من سلف إلاَّ الجهم بن صفوان، هذا أولاً، وهو تسليم جدلي أبعد ما يكون من الواقع.

وثانياً: أن محاولة تصحيح هذا القول بأن رواته أجلاء محاولة فاسدة لا نتيجة، لها ولا يلجأ إليها أهل العلم، وابن تيمية من أعرف الناس بذلك

---

(١) عبد بن حميد بن نصر الكسى، أبو محمد، من حفاظ الحديث. توفي سنة (٢٤٩هـ). انظر تذكرة الحفاظ (٢/ ١٠٤)، معجم البلدان (٧/ ٢٥١).

ولكن الهوى يعمي ويصم.

فكم من حديث ضعيف أو موضوع رواه الأجلاء لأنهم لم يعرفوا أنه موضوع، ومن المعلوم أن واضعي الحديث يبحثون عن أسانيد جياد، فيلصقون بها الأحاديث أحياناً، ولا يخفى ذلك على الجهابذة، لأنهم يدركون من أين أتت العلة، وكم من حديث مرسل أو منقطع رواه عالم كبير، فلم يُعْمَلْ به في الفقهيات لضعفه، فكيف يعمل بالمنقطعات الموقوفات في العقائد اليقينية ويُرَدُّ بها الكتاب والسنة، ثم إن كلام عمر على تقدير صحته إنما يمكن حمله على الموحدين الذين أُدخلوا النار فقد استفاضت الأحاديث وتواترت بخروجهم من النار، ثم أفاض ابن القيم في رد حجج القائلين بفناء النار وذكر الأوجه العقلية الدالة على فنائها.

وكلامه في ذلك ساقط لا يستحق الرد، وإنما هو من جنس كلام ملاحدة الفلاسفة الذين يحكمون عقولهم في الغيبيات ويردون بها ما ثبت في الكتاب والسنة، وإن كان هو يُلبس ذلك كله بُرْقُعاً من الثناء على الله عز وجل، ومن إيراد الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة في غير محل ولا مورد، ويزخرف القول ويتظاهر باتباع السنة وذم البدعة، وهو خلال ذلك يرد القرآن الصريح فيقول: إن قوله تعالى: ﴿ولو ردوا لعادوا لما نهوا عنه﴾ إنما هو في أول أمرهم ولكنهم بعد ما طال تعذيبهم تهذبت نفوسهم فلم يعودوا يستحقون العذاب، فابن القيم أعلم أم خالقُهم جل وعلا؟

ويؤول الخلود في النار بأنه خلود فيها ما دامت موجودة، وهذا مناقض للفظ الخلود، ومناقض لما امتن الله تعالى به على المؤمنين الذين يدخلون

النار ، من خروجهم منها يوماً من الدهر، ومناقض لوعيد الكفار بالنار المؤبدة، ثم بعد هذا كله: ما الداعي لصرف الشريعة بكاملها، كتابها وسنتها وإجماعها عن حقيقتها إلى قول مبتدع فاسد، فيه هدم للدين من أساسه بلا حجة سوى قول مدعيه؟!

«لا غرض لله تعالى في تعذيب الناس ولا مصلحة له تعالى ولا لهم فيه» سبحانك هذا بهتان عظيم/ . [١٠١]

وهذه التأويلات الفاسدة المرذولة التي نقل العلماء الإجماع على كفر مرتكبها، إنما هي من نوع قول القائل:

دع المساجد للعُبَّاد تعمرها ... وعُجْ إلى حانة الخمَّار يسقينا

ما قال ربك ويل للألى سكروا ... وإنما قال ويلٌ للمصلينا

ولا تحسب أن في هذا التشبيه مبالغة، فإن هذا التأويل في حقيقة الأمر ليس أبعد من تأويلات ابن القيم وشيخه للخلود في النار، أجارنا الله منها بمحض فضله وكرمه. وصدق الذهبي في رسالته إلى ابن تيمية: أن أموراً كثيرة كانت تعد إلى عهد قريب بدعاً وضلالاً صارت عند ابن تيمية هي الدين والسنة/ . [١٠٢]

* * *

الفصل الرابع

في عدم أمانة ابن تيمية العلمية

تقدم ما نقلنا عن الإمام الورع الشيخ تقي الدين السبكي أنه قال في ابن تيمية: ظهر لي من حاله ما يقتضي أنه ليس ممن يعتمد عليه في نقل ينفرد به، لمسارعته إلى النقل لفهمه، ولا في بحث ينشئه لخلطه المقصود بغيره وخروجه عن الحد جداً.

وقال نحواً من ذلك ابن حجر الهيتمي المكي، والعلامة المحقق زاهد الكوثري، وسيرى القارئ في هذا الفصل ما يدل على صحة ذلك.

فمن ذلك قوله في الجزء (٢٧/ ٧٩):

«تنازع الفقهاء في وضع اليد على منبر سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم لما كان موجوداً، فكرهه مالك وغيره لأنهَ بدعة...

وذكر أن مالك لما رأى عطاء[1] فعل ذلك لم يأخذ عنه العلم، ورخص فيه أحمد وغيره لأن ابن عمر رضي الله عنهما فعله...» انتهى كلامه.

---

(١) عطاء: عطاء بن أبي رباح، واسمه أسلم القرشي الفهري، أبو محمد المكي، تابعي من أجلاء الفقهاء، ولد في خلافه عثمان بن عفان في جند (باليمن)، توفي فيها سنة (١١٤هـ). انظر طبقات ابن سعد (٢/ ٣٨٦)، (٥/ ٤٦٧)، تاريخ الدوري (٢/ ٤٠٢).

فقوله: إن مالكاً كره وضع اليد على المنبر، وإنه لم يأخذ العلم عن عطاء لما رآه فعله، تحريف للقصة لا مزيد عليه في التحريف، فإن الإمام مالكاً كما روى القاضي عياض[1] في «ترتيب المدارك» (١/ ١٣٨):

«قيل له لِمَ لَمْ تكتب عن عطاء؟ قال أردت أن آخذ عنه، وأردت أن أنظر إلى سمته وأمره، فاتبعته حتى أتى منبر النبي صلى الله عليه وسلم فمسح الغاشية والدرجة السفلى، يعني في المنبر، فلم أكتب عنه إذ ذاك، لأنه من فعل العامة، والدرجة السفلى والغاشية شيء أصلحه بنو أمية، فلما رأيته لا يفرق بين منبر النبي صلى الله عليه وسلم وغيره ويفعل فعل العامة تركته.

قال القاضي: وقد روى مالك عن عطاء بواسطة، فلعله لما استبان له علمه وحاله أخذ علمه من غيره». انتهى.

فالإمام مالك لم يأخذ على الإمام عطاء تبركه بالمنبر، وإنما أخذ عليه أنه لم يميز بين ما هو منبر النبي صلى الله عليه وسلم وبين ما أحدث بعده، وبهذا ترى مدى تحريف ابن تيمية للقصة.

ومن ذلك محاولته لتضعيف أحاديث الزيارة بل التصريح بوضعها مع أنها بلغ بعضها مبلغ الحسن أو الصحة كما هو مبسوط في الكتب المخصصة له
[١٠٣] مثل «شفاء السقام»، للإمام / السبكي، وقد نقلت من ذلك طرفاً من كتاب «التبرك برسول الله صلى الله عليه وسلم وبالصالحين من السنة المطهرة».

---

(١) القاضي عياض: عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل، عالم المغرب وإمام أهل الحديث في وقته، ولد في سبتة سنة (٤٧٦هـ)، وتوفي في مراكش مسموماً سنة (٥٤٤هـ). انظر وفيات الأعيان (٣/ ٤٨٣)، بغية الملتمس (ت/ ١٢٩٦).

ومن ذلك محاولته لتصحيح حديث الأوعال، وقوله إن رواية ابن خزيمة له كافية في تصحيحه، وإن كان البخاري قال إن إسناده منقطع، كما هو موضح في باب قوله بالجهة، هذا مع أن في إسناده عدا الانقطاع راوياً غير مقبول الرواية، وما ذاك إلا لأن ابن تيمية يريد أن يستدل به، فهو بذلك صحيح، مع أنه يصرح أحياناً، إذا كان الحديث لا يوافقه، بأن أحاديث الآحاد لا تلزم اليقين كما فعل في حديث عمران بن حصين في خلق العالم.

ومن عدم أمانته ما صنع من الزيادة والنقص في حديث الأعمى. أما الزيادة، فقوله في كتابه «قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة» (ص٦٤) في الرد على أهل السنة القائلين بمشروعية التوسل بالنبي صلى الله عليه وسلم المستدلين بحديث الأعمى، وغيره من الأحاديث:

أن ذلك الأعمى إنما توسل بدعاء النبي صلى الله عليه وسلم وشفاعته وقد رد الله بصره لما دعا له النبي صلى الله عليه وسلم. انتهى.

هذا مع أن كون النبي صلى الله عليه وسلم دعا، لم يرد في أية رواية من روايات هذا الحديث التي بين أيدينا، وهو نفسه لم يذكره في أية رواية من رواياته ولم يعزه لها.

وأما نقصانه منه فإنه ذكر أنه ورد من رواية أبي بكر بن خيثمة[1] في آخر الحديث هذه العبارة: «وإن كانت حاجة فافعل مثل ذلك» ثم حاول ابن تيمية أن يرد هذه الزيادة فقال: إنها قد تكون مدرجة من كلام عثمان بن حنيف

---

(١) ابن خيثمة: أحمد بن زهير (أبي خيثمة) بن حرب بن شداد النسائي، ثم البغدادي، أبو بكر، مؤرخ من حفاظ الحديث كان ثقة، توفي سنة (٢٧٩هـ). تذكرة الحفاظ (٢/ ١٥٦).

رضي الله عنه لأنها لم ترد في رواية شعبة[1] وروح بن القاسم[2] وهما أحفظ من حماد بن سلمة[3] راوي هذه الزيادة. انتهى.

وهو يحاول تضعيفها لأنها تنقض مذهبه، ولكن أهل الحديث لا يقبلون هذا التعليل الذي أتى به، لأن حماداً ثقة وزيادة الثقة مقبولة على الصحيح وحماد لم يخالف غيره في هذه الزيادة، فهو هنا يراوغ ويدور ويوهم التصحيح ليكُرَّ فيضعف، ويلقي في المسامع أن الزيادة قد تكون مدرجة، ولا يغرنك منه هذا التظاهر بالتحري، فإنه كان في بلد يعج [١٠٤] بحفاظ الحديث في ذلك العصر / مثل تقي الدين السبكي، والحافظ البرزالي[4]، والحافظ المزي[5]، والحافظ الذهبي، والحافظ ابن كثير،

---

(١) شعبة: شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي الأزدي، مولاهم الواسطي ثم البصري أبو بسطام، من أئمة رجال الحديث حفظاً ودراية وتثبتاً. انظر تهذيب التهذيب (٤/ ٣٣٨).

(٢) روح بن القاسم: ، أبو غياث التميمي، ثم العنبري البصري الحافظ الحجة، مات في خلافة أبي جعفر المنصور نحواً من سنة خمسين ومئة. انظر سير أعلام النبلاء (٦/ ٤٠٤)، الجرح والتعديل (٣/ ٤٩٥).

(٣) حماد بن سلمة بن دينار البصري الربعي بالولاء، أبو سلمة، مفتي البصرة، وأحد رجال الحديث. انظر تهذيب التهذيب (٣/ ١١)، ميزان الاعتدال (١/ ٢٧٧).

(٤) الحافظ البرزالي: القاسم بن محمد بن يوسف بن أبي يداس البرزالي الإشبيلي ثم الدمشقي، أبو محمد علم الدين المحدث المؤرخ، توفي محرماً في خليص بين الحرمين سنة (٧٣٩هـ). انظر الدرر الكامنة (٣/ ٣٢١)، البداية والنهاية (١٤/ ١٨٥).

(٥) الحافظ المزي: يوسف بن عبدالرحمن بن يوسف أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي، محدث الديار الشامية في عصره، ولد سنة (٦٥٤هـ)، وتوفي في دمشق سنة (٧٤٢هـ). الدرر الكامنة (٥/ ٢٣٣).

والحافظ العلائي، وغيرهم، فلو صحح حديثاً بادي الضعف، أو ضعف حديثاً ظاهر الصحة، لما بقيت له كلمة تسمع، ولكنه يراوغ ويوهم ويتأول. نعوذ بالله من سوء صنيعه.

ومن ذلك حكايته الاتفاق على أن المقصود بالتمني في قوله تعالى: ﴿وإذا تمنى ألقى الشيطان في أمنيته﴾[1]، هو القراءة، ومحاولته تثبيت الحكاية المزعومة المكذوبة من أن الشيطان ألقى على مسامع الناس، أو على لسان النبي صلى الله عليه وسلم كلمات من الشرك ظنوها قرآناً، وسيأتي مزيد بحث في ذلك في باب عصمة الأنبياء عليهم السلام فيه بيان اختلافهم في معنى التمني إن شاء الله تعالى.

ومن ذلك أنه بعد أن ذكر الحديث الذي فيه لفظ جلوس الرب على العرش، وأنه يفضل عنه تعالى من العرش قدر أربعة أصابع، وذكر أن بعض أهل الحديث مثل ابن الجوزي والإسماعيلي[2]، ردوه لتضارب رواياته، أخذ يعضده ويقول: «إن العرش لا يمكن أن يكون أعظم من الرب، وهذا يظهر أنه يأخذ القضية كلها بالحس، كما يجلس الإنسان على السرير، ثم قال: فبين الرسول أنه لا يفضل من العرش شيء ولا هذا القدر اليسير، وهذا معنى صحيح موافق للغة العرب، وموافق لما دل عليه الكتاب والسنة... له شواهده»، فهو الذي يجزم أنه في الحديث. انظر

---

(١) سورة الحج، الآية: ٥٢.

(٢) الإسماعيلي: محمد بن إسماعيل بن مهران النيسابوري، أبو بكر المعروف بالإسماعيلي، من حفاظ الحديث، ثقة. انظر شذرات الذهب (٣/ ٤٠٤).

(١٦/ ٤٣٥). فمن سمع هذا يظن أن الحديث صحيح، وأنه موافق للقرآن والسنة. . إلخ.

وهذا من أوله إلى آخره تشبيه ممقوت وتحايل على السامعين، وعمله هنا يذكر بعمله في روايات الحديث الذي فيه كان الله ولم يكن قبله شيء ولم يكن معه شيء[1] إلخ، فهو يصحح رواية قبله ويحمل عليها الروايات الأخرى خدمة لمذهبه من قدم العالم.

ومثل ذلك ادعاؤه أن السلف والخلف والتابعين مختلفون في فناء النار وعدم فنائها، وأن القول بفنائها روي عن عمر رضي الله عنه، انظر الفصل السابق. وماهكذا الأمانة العلمية!! ومنها ما تقدم في فصل سابق من تحامله على خصومه والقول عليهم بما لم يقولوا.

ومن تحريفه لمعاني الكلام تحريفه لقول الإمام أحمد في يزيد بن
[١٠٥] معاوية: فإنه سأله عنه / ابنه صالح بن أحمد بن حنبل[2] قال قلت لأبي:

---

(١) أخرجه البخاري عن عمران بن حصين رضي الله عنه بلفظ: «كان الله ولم يكن شيء قبله»، دون قوله «ولم يكن معه شيء» في كتاب بدء الخلق باب ماجاء في قوله تعالى: ﴿وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده. .﴾ برقم (١) (٦/ ٢٨٦) والتوحيد باب وكان عرشه على الماء وهو رب العرش العظيم، (١٣/ ٤٠٣)، قال ابن حجر رضي الله عنه: وفي رواية أبي معاوية «كان الله قبل كل شيء» وهو بمعنى كان الله ولا شيء معه وهي أصرح في الرد على من أثبتت حوادث لا أول لها وهي من مستشنع المسائل المنسوبة لابن تيمية. (الفتح ١٣/ ٤١٠) وقال أيضاً في رواية غير البخاري «ولم يكن شيء معه» (الفتح ٦/ ٢٨٩) ولم أهتد إلى موضع تلك الرواية.

(٢) صالح بن الإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني البغدادي أبو الفضل قاض، ولد ببغداد سنة (٢٠٦هـ)، وتوفي سنة (٢٦٥هـ). انظر شذرات الذهب (٣/ ٢٨١).

إن قوماً يقولون إنهم يحبون يزيد، قال: يابني، وهل يحب يزيد أحد يؤمن بالله واليوم الآخر؟

فقلت: يا أبت، فلماذا لا تلعنه؟.

قال: يا بني، ومتى رأيت أباك يلعن أحداً؟

وروي عنه قيل له: أتكتب الحديث عن يزيد بن معاوية؟

فقال: لا ولا كرامة، أوليس هو الذي فعل بأهل المدينة مافعل.

فقال ابن تيمية: إن الإمام أحمد وأهل السنة وأئمة الأمة كان معتقدهم: أن يزيد بن معاوية لا يُسَب ولا يُحَبُّ ويقول: ولم يكن أحد إذ ذاك يتكلم في يزيد بن معاوية، ولا كان الكلام فيه من الدين، وهذا كله تعضيد لمذهب أهل نحلته من عصبيتهم ليزيد، كما قال لهم أحد أئمة المذهب الحنبلي وهو ابن الجوزي في «دفع شبه التشبيه»، بعد أن ذكر ما ألحقوا بمذهب الإمام أحمد من العار والتجسيم:

«ثم زينتم مذهبكم بالتعصب ليزيد بن معاوية، وقد علمتم أن صاحب المذهب أجاز لعنته..». اهـ[1].

هذا والخلاف في لعن يزيد مشهور، ولا مؤاخذة على من استدل لعدم لعنه، ولكن المؤاخذة في تحميل كلام الأئمة ماليس فيه، ثم إنه لم يذكر بقية الرواية التي رويت عن صالح ابن الإمام أحمد وفيها: لم لا تلعن من لعنه الله عز وجل في كتابه؟ فقلت وأين لعن الله يزيد في كتابه؟. فقرأ

---

(١) (ص: ١٠٢).

﴿فهل عسيتم إن توليتم أن تفسدوا في الأرض وتقطعوا أرحامكم أولئك الذين لعنهم الله فأصمهم وأعمى أبصارهم﴾[1].

فهل يكون في قطع الرحم أعظم، من القتل؟. انظر الآداب الشرعية للإمام ابن مفلح المقدسي[2] (١/ ٣٠٩).

ثم إن في قوله: أهل السنة، وقوله: ولاكان الكلام فيه من الدين، ما يضفي صبغة سلفية إجماعية على مايدعيه. . . . . وهذه طريقته في كل دعوى يدعيها، يقول قولاً يوهم القارئ أن تلك الدعوى هي صميم الدين المجمع عليه، وأنها قول السلف، وليس عدم النقل عن السلف في مسألة دليل على رأيهم فيها، فهل نقل عنهم لعن هامان، أو نقل عنهم لعن هرقل؟ وهل عدم نقل ذلك عنهم دليل على أنهم يحرمون لعنهما؟.

ومثل ذلك قوله في قدم العالم في الجزء (١٧/ ١٩١):

«فإن قلتم إن كل فرد من أفرادها محدث لم ينفعكم، وإن قلتم بل النوع محدث لامتناع حوادث لا تتناهى، قيل لكم: هذا مما ينازعكم فيه جمهور
[١٠٦] أهل الحديث مع جمهور الفلاسفة/ وينازعكم فيه أئمة الملل وأئمة النحل، وينازعكم فيه الأئمة من أهل التوراة والإنجيل والقرآن، والأئمة من الصائبة والفلاسفة والمجوس وغيرهم. . . . وهذا القول ليس معلوماً بالكتاب

---

(١) سورة محمد، الآية: ٢٢.

(٢) محمد بن مفلح بن محمد بن مفرح، أبو عبد الله شمس الدين المقدسي الراميني ثم الصالحي، أعلم أهل عصره بمذهب الإمام أحمد بن حنبل، ولد في بيت المقدس سنة (٧٠٨هـ)، وتوفي بصالحية دمشق (٧٦٣هـ). انظر الدرر الكامنة (٥/ ٣٠).

والسنة والإجماع، ولا قاله أحد من السلف والأئمة، وإنما هو قول مبتدع. . . . ». انتهى.

ويقول في الجزء (١٧/ ٢٤٧)، متحدثا عن مانسبه الإمام الرازي للفلاسفة و الأطباء من أن الأجسام لا تخلق من عدم، وإنما تتكون من أجسام أخرى قبلها: «والقول الذي عليه السلف وجمهور العقلاء من أن الأجسام تنقلب من حال إلى حال إنما يذكره ـ يعني الرازي ـ عن الفلاسفة والأطباء، وهذا القول هو الذي عليه السلف والفقهاء قاطبة والجمهور. . . » انتهى.

فمن يحكي أن السلف وجمهور الأمة، وقاطبة فقهائها متفقون على أن الحوادث لا أول لها، وعلى أن الأجسام لا يخلقها الله من العدم، بل من مادة قبلها لا يحل لمسلم أن يعتمد على نقله ولو نقل الإجماع، ثم إنه هنا أيضاً يستعمل حيلته العادية فينفي ورود استحالة حوادث لا أول لها في القرآن والسنة وأقوال السلف، ثم يقول إن قول ذلك بدعة، فلا حول ولا قوة إلاّ باللّه العلى العظيم.

ألا تسمعون ياعباد الله، يا أمة سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم يدعى هذا الرجل قدم العالم . . . . وقدم المادة . . . . ثم يُبَدِّعُ من خالف ذلك، لقد صدق الذهبي في رسالته إليه، أن بدعاً كانت تُعد منكراً وكفراً إلى عهد قريب أصبحت تعد عند التيميين أساس الدين ومعيار اتباع السنة.

ومن ادعاءاته للإجماع والسنة قوله في الجزء (٦/ ١٧٩): «فثبت بالسنة والإجماع أن اللّه يوصف بالسكوت. . . ». انتهى.

ويعنى بذلك حديثين أوردهما قبل ذلك، فيهما أن الله تعالى سكت

عن أشياء رحمة منه، وما سكت عنه فهو عفو.

ثم قال: «إن الفقهاء ذكروا دلالة المنطوق والمسكوت، وهو ما نطق به الشارع وما سكت عنه...» انتهى.

فهذا هو السنة والإجماع اللذان يدعى في السكوت، وهذا تحريف مابعده تحريف، إذ السكوت الذي يذكره الفقهاء هنا هو عدم ورود نص عن الشارع في الحكم/، وكذلك السكوت في الحديث هو عدم ذكر الله [١٠٧ تعالى بحكم تلك الأشياء.

وانظر لتمام الموضوع فصل رد قول ابن تيمية بحدوث القرآن من هذا الكتاب، ومن تعزيزه كلامه بالعزو للسلف قوله في الجزء (٦/ ٥٧٠):

إن نفسه من قوله تعالى: ﴿من سفه نفسه﴾ [١] تمييز محول عن الفاعل، وكذلك أنفسكم من قوله تعالى: ﴿تختانون أنفسكم﴾[٢] لأن ابن تيمية يرى أن التمييز يصلح أن يكون معرفاً مثل ما يقوله نحاة الكوفة، ثم قال: هو قول الفراء[٣] وغيره من نحاة الكوفة، واختيار ابن قتيبة[٤] وغيره وهو معنى قول أكثر السلف.

---

(١) سورة البقرة، الآية: ١٣٠.

(٢) سورة البقرة، الآية: ١٨٧

(٣) يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي، أبو زكريا، المعروف بالفراء إمام الكوفيين وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب، ولد بالكوفة سنة (١٤٤هـ)، توفي في طريق مكة سنة (٢٠٧هـ). انظر وفيات الأعيان (٦/ ١٧٦) ومراتب النحويين (٨٦).

(٤) ابن قتيبة: عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، أبو محمد، من أئمة الأدب ومن المصنفين المكثرين، ولد ببغداد سنة (٢١٣هـ) وتوفي بها سنة (٢٧٦هـ). انظر وفيات الأعيان(٣/ ٤٢) وأنباء الرواة (٢/ ١٤٣).

ومن ادعاءاته لموافقة الكتاب والسنة واتفاق الأئمة . . إلخ، قوله في الجزء(٩/ ٢٧١): «العقل في كتاب الله وسنة رسوله وكلام الصحابة والتابعين وسائر أئمة المسلمين هو أمر يقوم بالعاقل سواء سمى عرضاً أو صفة ليس هو عيناً قائمة بنفسها، سواء سمى جوهراً أو جسماً أو غير ذلك . . .» إلخ كلامه.

فأين كلام الأئمة في هذا الموضوع ياترى وأين الكتاب والسنة؟.

إن كان فهم هذا من كلامهم فعليه أن يصرح بذلك ويورد النصوص، على أن المتفطن لكلام ابن تيمية المتدرب به يفطن إلى أنه ترك ثغرة للخروج من المأزق لاتزيده شرفاً، ولكنها تظهر قصده للخيانة وإيهام الناس، وذلك أن ما حكاه عن الكتاب والسنة والسلف قد يكون منصباً على أن العقل أمر يقوم بالعاقل . . . وهذا ليس محل نزاع ولا ينكره أحد، ثم ابتدأ الكلام هو من نفسه فقال: ليس هو عيناً، ولكن القارئ معرض إلى حد كبير إلى أن يعتقد أن كل ذلك معزو إلى السلف، وهذا تدليس شديد، وقد ورد مثل هذا بكثرة في حديثه عن قيام الحوادث بالله وعن قدم العالم، فهو يقول عبارات يخرج منها الناظر بأن السلف كله على ذلك والكتاب والسنة ثم يقول: وقال الإمام، أحمد إن الله يتكلم إذا شاء، فكل هذا الصرح الكبير مبني على هذه العبارة التي وردت عن الإمام، وقد ورد مايفسرها من كلامه، مع أن ابن تيمية نفسه صرح بأن كثيراً من الحنابلة من أئمتهم قال إن معناها: أنه يُسْمِع كلامه من شاء. انظر لتمام الإيضاح فصل رد قول ابن تيمية بحدوث القرآن من هذا الكتاب.

ومثل هذا التلبيس قوله في الجزء (١٠/ ٧٤٨): بعد أن ذكر أن القاضي أبابكر وأباحامد وابن الجوزي يرون العقوبة على إرادة الذنب [١٠٨] الجازمة/ قال:

«والقاضي بناها على أصله في الإيمان الذي اتبع فيه جهما والصالحي[١]، وهو المشهور عن أبي الحسن الأشعري، وهو أن الإيمان مجرد تصديق القلب، ولو كذب بلسانه وسب الله ورسوله بلسانه، وأن سب الله ورسوله إنما هو كفر في الظاهر، وأن كل ماكان كفراً في نفس الأمر يمتنع أن يكون معه شيء من تصديق القلب، وهذا أصل فاسد في الشرع والعقل، حتى إن الأئمة كوكيع[٢]، وأحمد، وأبي عبيدة[٣] وغيرهم، كفروا من قال في الإيمان بهذا القول...» إلخ كلامه.

فمن رأى هذا يخرج منه بأن الإمام الأشعري والأئمة أبابكر الباقلاني وأباحامد الغزالي، وأبا الفرج بن الجوزي وهم جميعاً من أئمة أهل السنة،

---

(١) الصالحي: صالح بن عمر الصالحي، ذكره الشهرستاني في «الملل والنحل» وذكر الصالحية فقال: «أصحاب صالح بن عمر الصالحي ومحمد بن شبيب وأبو شمر وغيلان بن حرث ومحمد التميمي كلهم جمعوا بين القدر والإيمان، وصالح بن عمر من شيوخ المعتزلة». انظر الملل والنحل (١/ ١٤٢)، طبقات المعتزلة (٥٦).

(٢) وكيع: وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي، أبو سفيان، حافظ للحديث، ثبت، ولد في الكوفة سنة (١٢٩هـ)، توفي بفيد راجعاً من الحج سنة (١٩٧هـ)، انظر طبقات الحنابلة (١/ ٣٩١) وتذكرة الحفاظ (١/ ٢٨٣).

(٣) أبي عبيدة: معمر بن المثنى التيمي بالولاء البصري، أبو عبيدة النحوي، من أئمة العلم بالأدب و اللغة ولد في البصرة سنة (١١٠هـ)، وتوفي فيها سنة (٢٠٩هـ). انظر: وفيات الأعيان (٥/ ٢٣٥) ونور القبس (١٠٩).

أما الباقلاني والغزالي فهما من أئمة الأشاعرة فالباقلاني مالكي، والغزالي شافعي، وأما ابن الجوزي فمن أئمة الحنابلة، فمن رأى ماكتبه ابن تيمية عنهم وعن الإمام الأشعري يخرج منه على يقين من أن الأئمة حكموا بكفرهم، وأن هؤلاء الأئمة يرون أن سب الله ورسوله يصح معه إيمان، ولعمري إن هذا لهو الضلال، وهذا كله تشويه من ابن تيمية وتحريف مقصود لتنفير الناس من هؤلاء الأئمة ومن مذهب أهل السنة عامة.

ومذهب الأشاعرة واضح لاغبار عليه، وهو أن الإيمان هو التصديق بالقلب، والإسلام هو العمل بالجوارح، ومنه قول «لا إله إلا الله محمد رسول الله» صلى الله عليه وسلم وهم مجمعون على أن من صدق بقلبه وأنكر بلسانه كافر، إلاّ إذا كان عدم نطقه عن عجز، وأما إذا لم يكن عن عجز بأن كان عن حسد أو عصبية، كما وقع لكثير من أهل الشقاء من كفار قريش وغيرهم، فإنه لا ينفع صاحبه، بل هو كافر مخلد في النار.

فالإيمان والإسلام لايمكن التفريق بينهما، ولا ينفع أحدهما دون الآخر، أما الإسلام بدون إيمان فنفاق، وأما الإيمان بدون إسلام فجحود وحسد ومصير صاحبيهما العذاب المؤبد، وقد يتلازم الشيئان ولايمنع ذلك أهل العقول وأهل اللغة من التفريق بين معنييهما، وقد يفرقون بين معنيين مآلهما واحد، كما فرقوا بين الجلوس والقعود، مع أنهما هيئة واحدة فقالوا: القعود الانتقال من علو إلى سفل، والجلوس بالعكس، وفرقوا بين الجهة والحيز، مع أنهما واحد في الوجود الخارجي، وهذا أوضح من أن تضرب له الأمثال،/ فإيهام القارئ بأن الأشعري يقول بإيمان من يسب الله [١٠٩]

ورسوله وبأنه كفره الأئمة، تضليل وبهتان لا ينبغي للباحث المنصف، ولو كان غير مسلم، فكيف بمن يدّعي اتباع السنة وتجديدها، وهكذا يفعل ابن تيمية في كثير من كتبه، يذكر ضلالة جهم أو فرعون أو غيرهما من أئمة الضلال والظلام ثم يتبعهما بذكر علماء أهل السنة ثم يفيض في ذكر بدعة جهم، وردها ولا ينسى أن يجدد خلال ذكرها تسمية علماء أهل السنة فيتوهم القارئ أنهم قائلون بتلك الضلالة.

وهذه خيانة كبيرة، لاتبقي لصاحبها عدالة، وإذ رأينا ماتقدم من عدم أمانة ابن تيمية في النقل، فلنذكر موقف أهل الحديث من رواية المبتدع، وقد اختلفوا في قبول روايته إذا كان لا يكفر ببدعته فقيل: ترد روايته مطلقاً، وإن كان متأولاً، لأنه فاسق.

وقيل إن لم يكن ممن يستحل الكذب في نصرة مذهبه، أولأهل مذهبه، قبلت روايته، وإن كان ممن يستحل الكذب لم تقبل.

والقول الثالث: إنه إن كان داعية إلى بدعته لم تقبل روايته، وإن لم يكن داعية قبلت.

قال ابن الصلاح[1] في مقدمته: وهذا مذهب الكثير أو الأكثر، وهو أعدلها وأولاها، وعزا لابن حبان[2] من أئمة الحديث قوله:

---

(١) ابن الصلاح سبق ذكره

(٢) هو محمد بن حبان بن أحمد بن حبان التميمي، أبو حاتم البستي، ويقال له ابن حبان مؤرخ علامة محدث، توفي في عشر الثمانين من عمره سنة (٣٥٤هـ). انظر طبقات السبكي(٣/ ١٣١)وشذرات الذهب (٤/ ٢٨٥).

الداعية إلى البدع لايجوز الاحتجاج به عند أئمتنا قاطبة، لاأعلم بينهم فيه خلاف. اهـ[1] وقال الحافظ العراقي في شرحه لألفيته:

وقولنا «لايكفر ببدعته» احتراز من المبتدع الذي يكفر ببدعته كالمجسمة إن قلنا بتكفيرهم على الخلاف فيه[2]. انتهى.

وابن تيمية داعية، بل هو أكبر داعية للبدع، فإذا ضممنا إلى ذلك ماسبق أن ذكرناه في الفصل الخاص بالحشوية مما ذكره التاج السبكي في طبقاته وهو أنهم يستبيحون الكذب لنصرة أهل مذهبهم، وأن أحدهم كتب شرح النووي لصحيح مسلم وحذف منه كل مايتعلق بأحاديث الصفات من كلام النووي، لأن النووي كان أشعري العقيدة، وابن تيمية هو إمام الحشوية والمدافع عنهم، وضممنا إلى ذلك مارأيناه في الفصلين السابقين وفي هذا الفصل من تحريف ابن تيمية لكلام خصومه، ولمعاني الكلام، ومحاولاته لتضعيف مالا يوافقه من الأحاديث أورده/ ولتقوية ما يلائمه [١١٠] منها، ورأينا سوء اعتقاده في خصومه الأشاعرة، الذين هم معظم أهل الملة الإسلامية في عصره، ومن قبله بقرون، وتبديعه لهم وتكفيره وتشبيههم بآل فرعون. . . . . .

كل هذه الأمور تجعلنا لا نقبل رواية ابن تيمية فيما يرويه سواء عن خصومه من كلامهم، أو عن العلماء الآخرين ليحتج به، ولانقبل تصحيحه للأحاديث ولاتضعيفه لها، ولا نقبل حكايته للإجماع، ولا يَهُولَنَّك أيها

---

(١) المقدمة (٢٩٩).

(٢) التبصرة والتذكرة (١/ ٣٣٢).

القارئ هذا الحكم، فالملة الإسلامية لاكهنوت فيها، وكل من أحدث فيها أمراً فهو رد عليه، ومن ابتدع ردت عليه بدعته ولاكرامة، وقد جرى عمل علماء الإسلام وأئمة المسلمين على ذم أهل البدع والتشهير بهم وتحذير الناس منهم، وجرى أيضاً عملهم على التعريف بمن لا يوثق بروايته لسبب أو لآخر، كأن يكون كذاباً أو مختلطاً أو كثير السهو والغفلة، ورأوا أن ذلك واجب عليهم وليس غيبة.

روى مسلم عن محمد بن سيرين قال: «إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم»[1]، وروي عنه أيضاً قال: «لم يكونوا يسألون عن الإسناد فلما وقعت الفتنة قالوا سموا لنا رجالكم فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم»[2].

وروي عن عبد الله [3] بن المبارك أنه قال على رؤوس الناس: «دعوا حديث عمرو بن ثابت [4] فإنه كان يسب السلف»، روى مسلم ذلك كله في مقدمة صحيحه[5].

(١و٢) مقدمة الصحيح (١/ ٤٤).

(٣) عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي بالولاء، التميمي، المروزي، أبو عبد الرحمن الحافظ، شيخ الإسلام، ولد سنة (١١٨هـ) وتوفي بهيت سنة (١٨١هـ). شذرات الذهب: (٢/ ٣٦١) ووفيات الأعيان (٣/ ٣٢).

(٤) عمرو بن ثابت بن هرمز البكري أبو محمد، ويقال: أبوثابت الكوفي ابن أبي المقدام، مولى بكر بن وائل، ضعيف رمي بالرفض توفي سنة (١٧٢هـ). انظر تهذيب الكمال (٢١/ ٥٥٧) تقريب التهذيب (٤١٩).

(٥) انظر مقدمة صحيح مسلم (١/ ١٦) تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي.

وروى الحافظ ابن عساكر في كتابه عن أبي الحسن الأشعري عن الشافعي رضي الله عنه قال: ما ناظرت أحداً فأحببت أن يخطئ إلاّ صاحب بدعة فإني أحب أن ينكشف أمره للناس.

وقال أبو تراب النخشبي[1] للإمام أحمد: ياشيخ لاتغتب العلماء، فقال أحمد: ويحك! هذا نصيحة، ليس هذا الغيبة.

وقيل ليحيى[2] بن سعيد: أما تخشى أن يكون هؤلاء الذين تركت حديثهم خصمائك عند الله؟..

فقال: لأن يكونوا خصمائي أحب إلي من أن يكون خصمي رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: لم لم تَذُبَّ الكذب عن حديثي/. [١١١]

وقد اجتمعت في ابن تيمية خصلتان كلتاهما كافية لعدم ائتمانه على الشريعة الإسلامية:

أحدهما: بدعه الكثيرة التي يدافع عنها ويتعصب لها.

والثانية: عدم أمانته الواضح في نقل أقاويل خصومه، وحكايته للإجماع في غير محله، وتستره على ضعف الأحاديث إذا كانت دليلاً له،

---

(١) هو عسكر بن الحصين، أبو تراب النخشبي، شيخ عصره في الزهد والتصوف اشتهر بكنيته حتى لايكاد يعرف إلا بها، توفي بالبادية سنة (٢٤٥هـ). انظر الكواكب الدرية (١/ ٢٠٢) ومفتاح السعادة (٢/ ١٧٤).

(٢) هو يحيي بن سعيد بن فروخ القطان التميمي، أبو سعيد، الحافظ الثقة الحجة، من أقران مالك وشعبة ولد سنة (١٢٠هـ)، توفي سنة (١٩٨هـ). انظر تهذيب الكمال (٣١/ ٣٢٩)، طبقات ابن سعد (٧/ ٢٩٣).

ورده الصريح للنصوص القرآنية والحديثية التي تعارضه مثل رده لنصوص الخلود في النار، ورده للحديث الذي يدل على أن الله تعالى كان ولاشيء معه.

ولاعذر لأحد من المسلمين اليوم بعد نشر كتب ابن تيمية في عدم تبديعه، وذلك أدنى مايمكن أن يوصف به / . [١١٢]

والله تعالى يوفقنا لما يحبه ويرضاه، ويجيرنا من البدع وشرورها، ويميتنا على سنة نبيه سيدنا محمد وآله وصحبه، عليه وعليهم الصلاة والسلام.

* * *

الفصل الخامس
في منهاج ابن تيمية

رأينا في الفصول السابقة منهج ابن تيمية في محاولة إقناع الناس بآرائه، ورأينا أن هذه الآراء إنما هي مجموعة من البدع، أخذها من جميع الآفاق، ورأينا أنه لايتورع عن الاختلاق في سبيل تدعيم أقواله، رأينا ذلك كله في الفتاوى.

وإذا نظرنا في كتب ابن تيمية الأخرى، نرى أنه في أغلب الأحوال ينتهج نفس المنهج، فقلما عثرت له على كتاب إلاّ وجدت فيه ملخصاً لهذه البدع وهذا المنهج، وفي الغالب بنفس العبارات، فهو لايمل من اجترار الأفكار الحبيبة إليه فيوردها في مختلف التصانيف، ويدافع عنها تارة بإسهاب وتارة بإيجاز.

ومن أكثر تلك الأفكار ترديداً في كتبه تلك التي شذ فيها عن الجماعة من سلفه من الحشوية، فإنه كلما كان شذوذه أكثر كان هجومه أشد عنفاً وضراوة وكان نصيب خصومه من السب أوفر، ويتجلى منهجه هذا في كتابه المسمى «منهاج السنة النبوية» فقد تعرض فيه لمعظم بدعه ودافع عنها، واتبع أساليبه الدعائية المعروفة، وقد زاد في هذا الكتاب كثرة التنقيص من سيدنا ومولانا علي كرم الله وجهه ومن آل البيت الشريف كما سترى، فقد دافع عن التجسيم والجهة دفاع المستميت، فمن ذلك قوله (١/ ١٨٣): «وأما قوله: «وإلاّ لكان محدثاً» فمضمونه أنه لو كان جسماً أوفي مكان لكان محدثاً.

فيقال له: قد بينا ما يُنْفَى عنه من معاني الجسم والمكان وبينا مالا يجوز نفيه عنه، وإن سماه بعض الناس جسماً ومكاناً.

ولكن ما الدليل على أنه لو كان كذلك لكان محدثاً؟ وأنت لم تذكر دليلاً على ذلك، وكأنه اكتفى بالدليل المشهور الذي يذكره سلفه وشيوخه المعتزلة من أنه لو كان جسماً لم يَخْلُ عن الحركة والسكون ومالم يخل عن الحوادث [١١٣] فهو حادث لامتناع/ حوادث لا أول لها». انتهى.

فهو هنا صريح في أن بعض معاني الجسم والمكان يجوز على الله تعالى بل هو ثابت له، وإذا عرفنا تجويزه للحركة والسكون على الباري تعالى، وقوله بحوادث لا أول لها، يصبح قوله بالتجسيم واضحاً لاحجاب دونه، وقال أيضاً (١/ ٢٥١):

«قد علم أن التوراة مملوءة بإثبات الصفات التي تسميها النفاة تجسيماً، ومع هذا فلم ينكر رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه على اليهود شيئاً من ذلك ولاقالوا: أنتم تجسمون بل كان أحبار اليهود إذا ذكروا عند النبي صلى الله عليه وسلم شيئاً من الصفات أقرهم الرسول، وذكر ما يصدقه، كما في حديث الحبر الذي ذكر له إمساك الرب للسموات والأرض المذكور في تفسير قوله تعالى: ﴿وما قدروا الله حق قدره﴾[1] الآية». اهـ.

وهذا أيضاً قول شنيع بالتجسيم، لأن اليهود مجسمة مشبهة، كما هو مستفيض، وقد ذكره ابن تيمية نفسه في الفتاوى، فهم يزعمون أن الرب

---

(١) سورة الزمر الآية: ٦٧.

سبحانه يبكي بالدموع، ويندم، وأنه ذو جوارح إلى غير ذلك من مختلقاتهم، فمن ادعى أن الدين الإسلامي الحنيف يوافقهم على ذلك فقد افترى على الدين ولم يُبْقِ لقوله تعالى: ﴿ليس كمثله شيء﴾[1] أي مضمون، وأدهى من ذلك أن ابن تيمية يقول: «كانوا إذا ذكروا عند النبي صلى الله عليه وسلم شيئاً من ذلك أقرهم»، مما يوهم السامع أن ذلك كان يتكرر ويكثر وقوعه ويقره النبي صلى الله عليه وسلم، بينما الأمر يتعلق بحديث واحد، ووجه الدلالة منه على إقرار الحبر على ماقال موضع بحث وخلاف بين العلماء، كما سترى إن شاء الله تعالى، وليس فيه مطلقاً إقرار اليهود على تجسيمهم، وأما قوله إن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه لم ينكروا على اليهود تجسيمهم، فهو تضليل للسامع على عادة ابن تيمية، وإلاّ فإن الشارع حكم على اليهود بالكفر، وأنهم مغضوب عليهم، وأنهم كذبوا الرسل وقتلوهم، وأنهم كذبوا على الله وعلى رسوله، وأنهم حرفوا كتب الله المنزلة على أنبيائهم، وهذا يكفي من الرد عليهم، ولم يكن ينبغي تتبع عُوار كلامهم وكفرياتهم كلمة كلمة لتكذيبها بخصوصها.

والحديث الذي أشار إليه ابن تيمية واستدل به هو مارواه عبد الله بن مسعود رضي الله عنه / ، قال: جاء حبر إلى رسول الله صلى الله عليه [١١٤] وسلم فقال: يامحمد، إن الله يضع السماء على أصبع، والأرض على أصبع، والجبال على أصبع، والشجر والأنهار على أصبع، وسائر الخلق على أصبع، ثم يقول بيده أنا الملك، فضحك النبي صلى الله عليه وسلم

(١) سورة الشورى الآية: ١١.

وقال: ﴿وماقدروا الله حق قدره﴾[1] رواه البخاري ومسلم[2].

وزاد فيه فضيل بن عياض[3] «فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم تعجباً وتصديقاً له».

وقال الحافظ الإمام البيهقي في الأسماء والصفات (٣٣٥) بعد أن ساق روايات هذا الحديث وأسانيدها:

«أما المتقدمون من أصحابنا فإنهم لم يشتغلوا بتأويل هذا الحديث وماجرى مجراه، وإنما فهموا منه ومن أمثاله ما سيق لأجله، من إظهار قدرة الله تعالى وعظم شأنه، ثم ذكر أن أبا سليمان الخطابي[4] قال: إن هذا وأمثاله من الصفات لايجوز إثباته إلاّ بكتاب ناطق أو خبر مقطوع بصحته، وقال: إن الأصابع لم ترد في الكتاب ولا في السنة المقطوع

---

(١) سورة الزمر، الآية: ٦٧.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب التفسير باب وماقدروا الله حق قدره برقم (٤٨١١) (٨/ ٥٥٠)، وفي كتاب التوحيد باب قوله تعالى لما خلقت بيدي رقم (٨٤١٤) و(٨٤١٥)، وباب أن الله يمسك السماوات والأرض أن تزولا برقم (٨٤٥١)، وباب كلام الرب عز وجل يوم القيامة مع الأنبياء وغيرهم برقم (٧٥١٣).

(٣) الفضيل بن عياض بن مسعود التميمي اليربوعي، أبو علي، شيخ الحرم المكي، من أكابر العباد الصلحاء، ولد في سمرقند سنة (١٠٥هـ)، وتوفي بمكة سنة (١٨٧هـ). انظر تهذيب التهذيب (٨/ ٢٩٤)، وشذرات الذهب (٢/ ٣٩٩).

(٤) هو حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي، أبو سليمان، فقيه محدّث، ولد سنة (٣١٩هـ)، وتوفي سنة (٣٨٨هـ)، كان كثير التصانيف. انظر وفيات الأعيان (٢/ ٢١٤)، وشذرات الذهب (٤/ ٤٧١).

بثبوتها، ثم ذكر أن اليد ليست بجارحة حتى يتوهم بثبوتها ثبوت الأصابع، بل هي توقيف شرعي أطلقنا الاسم فيه على ماجاء به الكتاب من غير تكييف ولا تشبيه، ثم ذكر الخطابي أن عبارة «تصديقاً له» لم يروها كثير ممن رووا هذا الحديث عن ابن مسعود رضي الله عنه.

قال الخطابي: واليهود مشبهة، وفيما يدعونه منزلاً في التوراة ألفاظ تدخل في باب التشبيه، ليس القول بها من مذاهب المسلمين، وقد ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: «ماحدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولاتكذبوهم وقولوا آمنا بما أنزل الله من كتاب»(١).

والنبي صلى الله عليه وسلم أولى الخلق بأن يكون قد استعمله مع هذا الحبر، والدليل على صحة ذلك أنه لم ينطق فيه بحرف تصديقاً له أو تكذيباً وإنما ظهر منه في ذلك الضحك المخيل للرضا مرة، وللتعجب والإنكار أخرى، وقول من قال من الرواة «تصديقاً لقول الحبر» ظن وحسبان،

---

(١) أخرج الإمام أحمد في المسند (٤/ ١٣٦) «إذا حدثكم أهل الكتاب...» الحديث، بلفظ قريب من لفظ المؤلف، وأصله عند البخاري في الصحيح كتاب الاعتصام باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء برقم (٧٣٦٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لاتصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم، وقولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إليكم» (الفتح ١٣/ ٣٣)، وكتاب التوحيد باب مايجوز من تفسير التوارة وغيرها من كتب الله بالعزيمة وغيرها برقم (٧٥٤٢) (مع الفتح ١٣/ ٥١٦) وكتاب الشهادات باب لا يسأل أهل الشرك عن الشهادة وغيرها.. وقال أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم: «لاتصدقوا أهل الكتاب...» الحديث المتقدم (مع الفتح (٥/ ٢٩١).

[١١٥] والأمر فيه ضعيف / فالاستدلال بالتبسم والضحك في مثل هذا الأمر، الجسيم قدره، الجليل خطرهُ، غيرُ سائغٍ، ثم خلص إلى أن ضحكه صلى الله عليه وسلم إنما كان على معنى التعجب منه والنكير له». انتهى كلام البيهقي.

وذكر الحافظ ابن حجر في الفتح (١٧/ ١٧٠) كلام الخطابي هذا ثم قال: «تعقب بعضهم إنكار ورود الأصابع لوروده في عدة أحاديث، كالحديث الذي أخرجه مسلم «أن قلب ابن آدم بين أصبعين من أصابع الرحمن»[(١)]، ولايرد عليه لأنه إنما نفي القطع.

وقال القرطبي في المفهم: هذا كله قول اليهودي، وهم يعتقدون التجسيم وأن الله شخص ذو جوارح كما يعتقده غلاة المشبهة من هذه الأمة، وضحك النبي صلى الله عليه وسلم إنما هو للتعجب من جهل اليهودي، ولهذا قرأ عند ذلك ﴿وما قدروا الله حق قدره﴾[(٢)] أي ماعرفوه حق معرفته ولاعظموه حق تعظيمه، فهذه الرواية هي الصحيحة المحققة، وأما من زاد «وتصديقاً له» فليست بشيء فإنها من قول الراوي وهي باطلة. . . . لأن النبي صلى الله عليه وسلم لايصدق المحال، وهذه الأوصاف في حق الله تعالى محال، إذ لوكان ذا يد وأصابع وجوارح كان كواحد منا، فكان يجب له من الافتقار والحدوث والنقص والعجز مايجب لنا. . . ثم لو سلمنا أن النبي صلى الله عليه وسلم صرح بتصديقه لم يكن

---

(١) أخرجه مسلم عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما في كتاب القدر باب تصريف الله القلوب كيف شاء برقم (٦٦٩٢) (مع شرح النووي ١٦/ ٤١٩).

(٢) سورة الزمر، الآية ٦٧.

ذلك تصديقاً له في المعنى، بل في اللفظ الذي نقله من كتابه عن نبيه، ونقطع بأن ظاهره غير مراد» . انتهى.

وقال البيهقي في الأسماء والصفات (١/ ٣٣٩):

«قال أبو الحسن علي بن محمد بن مهدي الطبري رحمه الله: إنا لاننكر هذا الحديث ولا نبطله، لصحة سنده لكن ليس فيه أن يجعل ذلك على أصبع نفسه، وإنما فيه أن يجعل ذلك على أصبع فيحتمل أنه أراد أصبعاً من أصابع خلقه، قال: وإذا لم يكن ذلك في الخبر لم يجب أن يجعل لله أصبعاً». انتهى كلامه.

وبهذا نرى مافي كلام ابن تيمية وقطعه بتصديق النبي صلى الله عليه وسلم لليهود وإقرارهم على تجسيمهم، فإن الحبر أولاً لم يقل إن الأصبع مضاف إلى الرحمن، والنبي صلى الله عليه وسلم لم يصدقه بكلمة، وإنما ضحك وتلا الآية الصريحة في أن اليهود لم يعرفوا الله ولم يعظموه حق معرفته وتعظيمه، فالأصابع في إضافتها احتمال واحتمال/ ، والضحك [١١٦] في مغزاه احتمال واحتمال.

ثم إن الآية كافية في الرد على اليهود وتفنيد مزاعمهم، ولو كان النبي صلى الله عليه وسلم صرح بأن المولى تعالى يضع ذلك على أصبع، ثم تلا الآية لكان ذلك واضحاً في أن هذا الوصف الوارد صحيح، وأن اعتقاد اليهود من ذلك التجسيم غير صحيح وغير لائق به تعالى، فلذلك قال في آخر الآية، ﴿سبحانه وتعالى عما يشركون﴾[1] فوصفهم بالشرك لأنهم إنما

---

(١) سورة الزمر، الآية: ٦٧.

يعبدون وثناً ذا جسم وجوارح، وماكان كذلك فليس هو الإله المعبود بالحق بل شريك عبده عابدوه من دون الله تعالى .

وقال في (١/ ١٨٤): «إن الله تمكن رؤيته ورؤية الملائكة والجن وسائر ما يقوم بنفسه».

وقال (١/ ٢٤٨): «جمهور المسلمين الذين يقولون ليس بجسم يقولون: من قال إنه جسم وأراد بذلك أنه موجود قائم بنفسه، فهو مصيب في المعنى لكن أخطأ في اللفظ».

وقال في الجهة: على أن الجهة، والحيز والتجسيم متلازمان فإذا ثبتت الجهة و الحيز ثبتت الجسمية، وإذا ثبتت الجسمية ثبتت الجهة والحيز (١/ ٢١٧)، الأشعري وأئمة أصحابه . . . . قالوا إنه يرى لافي جهة، وجمهور الناس من مثبتة الرؤية ونفاتها يقولون إن قول هؤلاء معلوم الفساد.

وقال (١/ ٢٦٤) بعد كلام طويل: «فثبت أنه في الجهة على التقديرين»، وقال (١/ ٢٦٢): «لا الكرامية ولا غيرهم يقولون إنه في جهة موجودة يحتاج إليها بل كلهم متفقون على أن الله تعالى مستغن عن كل ماسواه سمى جهة أو لم يسم، نعم قد يقولون هو في جهة، يعنون بذلك أنه فوق. . . . . هذا مذهب الكرامية وغيرهم»، فهل بعد هذا صراحة في الجهة؟! وقد سار أبعد من هذا في كتابه «بيان موافقة صريح المعقول» (٢/ ٢٩) فقال على لسان أحد سلفه ولم ينكر عليه: قال أبو سعيد[1]: لله

---

(١) هو أبو سعيد: عثمان بن سعيد الدارمي توفي بهراة سنة (٢٨٠هـ).

حد لايعلمه أحد غيره، ولا يجوز لأحد أن يتوهم لحده غاية في نفسه، ولكن يؤمن بالحد ويكل علم ذلك إلى الله. ولمكانه أيضاًحد وهو على عرشه فوق سماواته فهذان حدان اثنان».

وقال في قيام الحوادث بذات الباري جل جلاله (١/ ٢٢٤):

«فإن قلتم لنا: فقد قلتم بقيام الحوادث بالرب قلنا لكم: نعم، وهذا قولنا الذي دل عليه الشرع والعقل...»/. [١١٧]

وقال في فعل العبد وتأثير الطبيعة (١/ ٢٦٥):

«جمهور أهل السنة المثبتة للقدر من جميع الطوائف يقولون إن العبد فاعل حقيقة، وإن له قدرة حقيقية واستطاعة حقيقية، وهم لاينكرون تأثير الأسباب الطبيعية، بل يقرون بما دل عليه العقل من أن الله تعالى يخلق السحاب بالرياح، وينزل الماء بالسحاب، ولايقولون إن قوى الطبائع الموجودة في المخلوقات لاتأثير لها، بل يقرون أن لها تأثيراً لفظاً ومعنى». انتهى.

فماذا بقي ياترى بعد قوله هذا من قول المعتزلة وقول الفلاسفة في خلق العبد لفعله وتأثير الأسباب بطبعها.

وأما قوله: «إن العقل دل على ذلك» فغير صحيح بل إنما دل عليها الوهم، وأما العقل فإنه يدل على انفراد الله تعالى بالخلق وكذلك دل عليه الشرع ﴿ألا له الخلق والأمر﴾(١) ﴿هل من خالق غير الله﴾(٢)

---

(١) سورة الأعراف، الآية: ٥٤.

(٢) سورة فاطر، الآية: ٣.

ولابن تيمية ولع شديد بالرد على متكلمي أهل السنة في كل ما يتعلق بالأجسام والأعراض، فهو لايني يغير عليهم غارات هوجاء غير موفقة لأنه يرى أن في حديثهم و استدلالهم قضاءً على دعاويه من قيام الحوادث به تعالى، ومن ثبوت الجهة له تعالى ولوازم الجسمية وتسلسل الحوادث، فهو يقول إنهم يقولون إن الأجرام لاتفنى، وإن الأعراض لاتفنى، إلى كلام له طويل في الفتاوي والمنهاج والنبوات وصريح المعقول، ومن سمعه يتحدث عنهم يظن أن متكلمي أهل السنة يقولون إن المادة قديمة، وإن الذي يطرأ هو الأعراض فقط، وقد دار دوراناً كثيراً حول هذا المعنى في جميع كتبه مثل قوله في كتاب النبوات (٥٤) بعد أن ذكر أن الأشعرية مخانيث المعتزلة:

«إن القائلين بالجوهر الفرد يقولون إنما أحدث أعراضاً كجمع الجواهر وتفريقها، فالمادة التي هي الجواهر المنفردة باقية عندهم بأعيانها، ولكن أحدث صوراً هي أعراض قائمة بهذه الجواهر... إلى أن قال: وهم في الحقيقة ينكرون أن يخلق الله شيئاً من شيء، فإنه عندهم لم يحدث إلاّ الصورة.... والمادة عندهم باقية بعينها لم يخلق ولن يخلق منها شيئاً... وعلى قولهم ماجعل الله من الماء شيئاً حيّاً، ولاخلق كل دابة من ماء، [١١٨] ولاخلق آدم من تراب ولاذريته من نطفة...». إلخ كلامه /.

وهذا هو منهاجه المعروف في التمحل على خصومه والكذب عليهم، ومن يقول مثل هذا الذي نقل عنهم فهو كافر بلا أدنى شك، وكل هذا الهذر إنما أصله أن المتكلمين قالوا إن الجواهر جنس واحد، وإنما تتمايز بصفاتها، وإن الأعراض لاتبقى زمانين، وهذا أمر له حججه وقد يناقش، ولكنه ليس له خطر كبير.

ولكن ابن تيمية في هذه المواضيع التي ابتدع فيها مالم يقله مسلم قبله مثل تسلسل الحوادث يفلت منه الزمام فيلقي الكلام على عواهنه بدون تمييز، ثم إن أكبر ميزةٍ امتاز بها «منهاج» ابن تيمية هي تنقصه لسيدنا ومولانا أمير المؤمنين علي كرم الله وجهه، وقد تنقصه في غير «المنهاج» من تآليفه مثل «الفتاوى» وقد أوردت طرفاً من ذلك في باب تنقيصه الصالحين من هذا الكتاب، ولكنه في «المنهاج» جعل تنقصه رضي الله عنه ركيزة من ركائز رده على الرافضي.

قال الحافظ ابن حجر في لسان الميزان (٦/ ٣١٩) في ترجمة يوسف والد الحسين بن يوسف بن علي بن المطهر[١] الرافضي الذي له كتاب في فضائل علي رضي الله عنه، في الحديث عن ابن تيمية:

«وجدته كثير التحامل إلى الغاية في رد الأحاديث التي يوردها ابن المطهر وإن كان معظم ذلك من الموضوعات والواهيات، لكنه رد في رده كثيراً من الأحاديث الجياد التي لم يستحضر مظانها حالة التصنيف، لأنه كان لاتساعه في الحفظ يتكل على مافي صدره والإنسان عائد[٢] للنسيان، وكم من مبالغة لتوهين كلام الرافضي أدته أحياناً إلى تنقيص علي رضي الله عنه». انتهى كلام الحافظ.

---

(١) الحسين بن يوسف بن المطهر الحلي، عالم الشيعة وإمامهم ومصنفهم، وكان آية في الذكاء شرح مختصر ابن الحاجب، ولم أقف على تاريخ وفاته. انظر لسان الميزان (٢/ ٥٨٧) و(٦/ ٣٩١).

(٢) هكذا في الأصل، وفي لسان الميزان (٦/ ٣١٩): [عامد للنسيان].

ولايخفى أن الحافظ يعتذر عن ابن تيمية لحسن ظنه به، ويبقى بعد الاعتذار الأمر الواقع، وهو أن ابن تيمية لايوثق بتصحيحه للأحاديث ولا بتضعيفه لها، فهو غير أمين عليها، وأنه يكثر من تنقص من كرم الله وجهه وفضله على كثير من عباده الصالحين، وهو ينتقص علياً كرم الله وجهه فيعارض بدعة الرفض ببدعة النصب، ويكافح الزيغ بالزيغ، والضلال بالضلال. وقد كان في غنى عن تنقيص علي رضي الله عنه، ففي السنة وكلام الأئمة ومآثر / أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم مايكفي للرد [١١٩] على الرافضة.

ولله در الشيخ محمد بن المام بن البخاري حيث قال:

فإن تفخر على ذي المجد يفخر بأحسن مايقول القائلونا
وإن تفخر على ذي اللؤم يركن إلى العوراء منطقه ركونا

ولن أحاول في هذا المقام أن أذكر حرفاً من فضائل علي رضي الله عنه

وكيف يصحّ في الأذهان شيء إذا احتاج النهار إلى دليل

ولكني سأنبه القارئ إلى نزر من تنقصات ابن تيمية لجناب سيدنا علي رضي الله عنه وآل بيته المطهرين، وهو في تنقيصه يتظاهر بالدفاع عن آل البيت والاعتذار عنهم، ويكون ذلك الدفاع والاعتذار محل التنقيص، فهو كما قال عنه الشيخ يوسف النبهاني في «شواهد الحق» بعد أن ذكر أنه أقام نفسه إماماً للأمة وأنه يغض من قدر العلماء (ص: ٧٢) ومن العجب أنه إذا أحوجه البحث، إما لإقناع خصم، وإما لبيان أنه واسع الاطلاع على كتبهم ومذاهبهم أو غير ذلك من الأسباب، إلى مدحهم بما هم أهل له من سعة

العلم وشدة الفهم، فلا بد أن يشوب العبارة بكلام يغض فيه من قدرهم، ولايجعله مدحاً خالصاً لهم. وقد رأيت هذا المعنى كثيراً في عباراته في كتابه «منهاج السنة». اهـ.

ومن تنقيصه لعلي رضي الله عنه وكرم وجهه، قوله في (٤/ ٢٠٤)، في المقارنة بين بيعة الصديق وبيعة علي رضي الله عنهما:

«ليس في الصحيحين مايدل على خلافته، وإنما روى ذلك أصحاب السنن، وقد طعن بعض أهل الحديث في حديث سفينة[١]، وأما الإجماع فقد تخلف عن بيعته، والقتال معه نصف الأمة أو أقل أو أكثر... إلى أن قال:

فإذا قدح في معاوية رضي الله عنه بأنه كان باغياً ظالماً قال له الناصبي[٢]: وعلي أيضاً كان باغياً ظالماً؟ قاتل المسلمين على إمارته، وبدأهم بالقتال وصال عليهم، وسفك دماء الأمة بغير فائدة لافي دينهم ولا في دنياهم، وكان السيف في خلافته مسلولاً إلى أهل الملة مكفوفاً عن الكفار...» إلخ.

وهذا الهجاء الصريح أورده ابن تيمية بالتفصيل بعد أن جعله على لسان

---

(١) سفينة: سفينة مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل مولى أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وهي اعتقته، واختلف في اسمه فقيل: مهران وقيل: رومان، وقيل عبس وكنيته أبو عبد الرحمن توفي بعد سنة سبعين، انظر: سير أعلام النبلاء (٣/ ١٧٢)، أسد الغابة (٢/ ٢٥٩).

(٢) الناصبي: نسبة لفرقة تسمى «النواصب» وهم قوم يتدينون ببغضة علي كرّم الله وجهه. انظر لسان العرب (١٤/ ١٥٧).

الناصبي، ثم فصله تفصيلاً كبيراً ولم يرد عليه بكلمة، مما يدل على أن له فيه
[١٢٠] هوى ورغبة/ ، بينما لم يذكر من قول الرافضي في معاوية رضي الله عنه إلاّ كلمتين، و ليس باستطاعة ابن تيمية أن يقول هذا دون أن يعزوه إلى الناصبي، لأنه يسقط بذلك عن درجة الكلام معه، و هو الحريص على تبوأ زعامة الأمة وهدايتها.

وقال في (٤/ ١٢١) في الرد على الرافضة الذين يظنون السوء بخلافة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما:

«من المعلوم أن هذا الظن لو كان حقاً فهو أولى بمن قاتل عليها حتى غلب وسفكت الدماء بسبب المنازعة التي بينه وبين منازعه، ولم يحصل بالقتال لا مصلحة الدين ولا مصلحة الدنيا، ولا قوتل في خلافته كافر ولافرح مسلم». انتهى كلامه.

وهو أشبه بكلام عجائز الخدم في الأسواق منه بكلام العلماء.

وهو هنا يكشف النقاب عن وجهه ليعرفنا أن الناصبي الذي عزا إليه فوق هو ابن تيمية نفسه لأنه إنما قال هذا الكلام من عند نفسه ولم يعزه لأحد.

كأنك من جمال بني أقيش يقعقع بين رجليه بشن[1]

ثم قال إن السلف والأئمة كانوا يرون هذا القتال قتال فتنة، لأنه لم تتوفر فيه شروط قتال الفئة الباغية.

ومن عرف عدم أمانة ابن تيمية في النقل وكثرة دعواه الإجماع على

---

(١) هذا البيت للنابغة الذبياني الديوان ١٢٩.

بدعه عرف أن مانسبه للأئمة والسلف ليس على بابه.

هذا ومحاولاته للغض من سيدنا أمير المؤمنين في كتابه «المنهاج» أكثر من أن تحصى، فهو يشكك في زهده ويقول إنه مات عن كذا زوجة وكذا سرية وكذا مالاً (١٢٩) إلى (١٣٣).

ويشكك في أسبقيته للإسلام ويقول إن إسلام الصبي مختلف فيه.

ويشكك في علمه، ويذكر بعض الأمور يزعم أنه أخطأ فيها، ويقول إن كون الفقهاء يرجعون إليه في الفقه كذب بين، فليس في الأئمة الأربعة ولاغيرهم من الفقهاء من يرجع إليه في فقهه (٤/ ١٤٢).

ويبلغ الهوج بابن تيمية المدى في قوله في (٤/ ١٦٧):

«وأما قوله: ما انهزم قط، فهو في ذلك كأبي بكر وعمر وطلحة والزبير وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم فالقول في أن هؤلاء ما انهزموا قط، ولم يعرف لأحد من هؤلاء هزيمة / ، وإن كان قد وقع شيء في الباطن ولم [١٢١] ينقل فيمكن أن علياً وقع منه مالم ينقل . . . ». انتهى كلامه.

فهو هنا لايجد مساغاً للقول في شجاعة علي رضي الله عنه فيحاول أن يثير الشكوك باللمز والهمز، وهو هنا يذكرنا بقول أبي سفيان[1] لقيصر لما سأله عن النبي صلى الله عليه وسلم وكان أبو سفيان على شركه إذ ذاك، ولم يستطع أن يكذب مخافة أن يكذبه رفاقه الحاضرون ويشيع عليه

(١) هو صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف، صحابي من سادات قريش في الجاهلية، توفي بالمدينة سنة (٣١هـ). انظر: تاريخ دمشق لابن عساكر (٢٣/ ٤٢١)، الإصابة (٢/ ١٧٨) أسد الغابة (٢/ ٣٩٢).

الكذب، فلما سأله قيصر عن النبي صلى الله عليه وسلم هل يغدر؟ أجاب بالنفي، ثم أردف قائلاً: ونحن معه في مدةٍ لا ندري ماهو فاعل فيها.

قال: ولم يمكني كلمة أدخل فيها شيئاً غير هذه الكلمة، وقد روى أبو سفيان القصة بعد إسلامه رضي الله عنه [1].

كذلك ابن تيمية يحاول أن يغمز في غير مغمز، وهذا كثير في كتابه لايمكن تتبعه، ومقاتله فيه بادية والرد عليه سهل ولكن يتطلب كلاماً كثيراً لسنا بصدده فلنكتف منه بهذا القدر.

وقد روى الإمام مسلم في صحيحه[2] عن علي كرم الله وجهه أنه قال: «إنه لعهد النبي الأمي إليَّ أنه لايحبني إلاّ مؤمن ولايبغضني إلاّ منافق».

وكما تنقص ابن تيمية أبا السبطين رضي الله عنهم تنقص السبطين رضي الله عنهما بنفس الأسلوب أي أسلوب الغمز والتشكيك أحياناً وبالهجوم المقنع أحياناً أخرى، من ذلك قوله (١/ ١٥):

«إن أصحاب الصحيح كالبخاري لم يرووا عن أحد من قدماء الشيعة

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب بدء الوحي عن أبي سفيان بن حرب رضي الله عنه برقم (٦) فتح الباري (١/ ٣١)، وله أطراف. ومسلم كتاب الجهاد باب كتاب النبي صلى الله عليه وسلم إلى هرقل يدعوه إلى الإسلام برقم (٤٥٨٣) مع شرح النووي (١٢/ ٣٢٢).

(٢) كتاب الإيمان باب الدليل على أن حب الأنصار وعلي رضي الله عنه من الإيمان برقم (١٣١) مع النووي (٢/ ٣٥٣).

مثل عاصم[1] بن ضمرة، الحارث الأعور[2]، وعبد الله بن سلمة[3]، وأمثالهم مع أن هؤلاء من خيار الشيعة، وإنما يروون عن أهل البيت كالحسن والحسين ومحمد بن الحنفية [4] وكاتبه عبيد الله بن أبي رافع[5] أو عن أصحاب ابن مسعود كعبيدة السلماني[6]، والحرث[7] بن قيس». انتهى[8].

---

(١) هو عاصم بن ضمرة السلولي الكوفي، من قيس عيلان، روى عن علي وتوفي بالكوفة في ولاية بشر بن مروان وكان ثقة، توفي سنة (١٧٤هـ). تهذيب التهذيب (٥/ ٤٥) وميزان الاعتدال (٤/ ٧٠٦).

(٢) هو الحارث بن عبد الله بن كعب بن أسد بن حوث الهمداني، الأعور، من كبار علماء التابعين على ضعف فيه، وهو من كبار الشيعة، وتوفي في إمارة عبد الله بن الزبير سنة (٥٦هـ). انظر ميزان الاعتدال (٢/ ١٧٠)، التهذيب (٢/ ١٤٥).

(٣) هو عبد الله بن سلمة الجملي الهمداني المرادي الكوفي صاحب علي، قال البخاري: لا يتابع على حديثه. انظر ميزان الاعتدال (٤/ ١١٠)، طبقات ابن سعد (٦/ ١١٦).

(٤) هو محمد بن علي بن أبي طالب الهاشمي القرشي، أبو القاسم المعروف بابن الحنفية، أحد الأبطال الأشداء في صدر الإسلام، ولد بالمدينة سنة (٢١هـ) وتوفي بها سنة (٨١هـ)، انظر وفيات الأعيان (٤/ ١٦٩) وطبقات ابن سعد (٥/ ٩١).

(٥) هو عبيد الله بن أبي رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم، واسم أبي رافع أسلم، كان كاتب علي بن أبي طالب. انظر تاريخ بغداد (١٠/ ٣٠٤) تهذيب التهذيب (٣/ ٩).

(٦) هو عبيدة بن عمرو (أوقيس) السلماني المرادي: تابعي، وكان يوازي شريحاً في القضاء، توفي سنة (٧٢هـ)، انظر: سير أعلام النبلاء (٤/ ٤٠)، تهذيب الكمال (١٩/ ٢٦٦).

(٧) هو الحارث بن قيس الجعفي الكوفي العابد الفقيه، توفي في زمن معاوية وصلى عليه أبو موسى الأشعري، وقيل إنه قتل مع علي، انظر تهذيب الكمال (٥/ ٢٧٢) سير أعلام النبلاء (٤/ ٧٥).

(٨) انظر منهاج السنة النبوية لابن تيمية (١/ ٦٧).

فسوق ابن تيمية لاسمى السبطين رضي الله عنهما بين جماعات من التابعين الذين يزكون برواية الإمام البخاري رحمه الله تعالى عنهم إنما هو محاولة للغض منهما رضي الله عنهما.

ألم تر أنّ السّيف ينقص قدره إذا قيل هذا السّيف خير من العصا

[١٢٢] والصحابة كلهم عدول ولايتزكون برواية أصحاب الصحيح عنهم/، والحسن والحسين رضي الله عنهما أدركا رسول الله صلى الله عليه وسلم ورويا عنه مباشرة كما في مسند الإمام وغيره من كتب السنة، فهما غير محتاجين لتزكية ابن تيمية لهما.

ومن محاولاته للغض منهما رضي الله عنهما قوله (٢/ ١٢١) في الرد على الرافضي:

«وأما قوله.. كان ولداه سبطا رسول الله صلى الله عليه وسلم سيدا شباب أهل الجنة، إمامين بنص النبي صلى الله عليه وسلم، فيقال: الذي ثبت بلاشك عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصحيح أنه قال عن الحسن إن ابني هذا سيد وأن الله سيصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين»[١] انتهى.

فهذا يوهم أن كونهما سيدي شباب أهل الجنة غير ثابت مع أن الترمذي[٢]

---

(١) أخرجه البخاري عن أبي بكرة رضي الله عنه في كتاب الصلح باب قول النبي صلى الله عليه وسلم للحسن بن علي رضي الله عنهما: «إن ابني هذا سيد إلخ» برقم (٢٧٠٤) (مع الفتح٥/ ٣٠٦، ٣٠٧) وكتاب المناقب باب علامات النبوة في الإسلام برقم (٣٦٢٩) مع الفتح(٦/ ٦٢٨).

(٢) الترمذي: محمد بن عيسى بن سورة بن موسى السلمي البوغي الترمذي، أبو عيسى من أئمة، علماء الحديث وحفاظه، مات بترمذ سنة (٢٧٩هـ). انظر: ثقات ابن حبان (٩/ ١٥٣)، وفيات الأعيان (٤/ ٢٧٨).

رواه بإسناد صحيح[1] كما ذكر الشيخ منصور[2] في «التاج الجامع للأصول» في فضائلهما رضي الله عنهما، و رواه الحاكم[3] في المستدرك من عدة طرق وصححه[4]، وقال الحافظ الذهبي في اختصار المستدرك إنه صحيح[5] وكفى بتصحيح الذهبي لمثل هذا الحديث شاهداً على صحته.

هذا إلى دفاع عن يزيد وتشنيع على الحسين رضي الله عنه يورده على لسان غيره مما لا أستطيع كتابته، ولم أكتب ماسبق إلاّ وأنا أكره نفسي على كتابته إكراهاً، لما فيه من المس من خيرة عباد الله الصالحين، أحباء الله وأحباء رسوله صلى الله عليه وسلم وقد ورد ماورد فيمن عادى أولياء الله.

وقد أجرى الله العادة أن من ينال من أوليائه لاتؤول عاقبة أمره إلاّ إلى الشر ويقل الانتفاع بعلمه وتأليفه.

---

(١) كتاب الناقب برقم (٦/ ١٢١) وابن أبي شيبة (١٢/ ٩٦) والنسائي في فضائل الصحابة(١٩٣، ٢٦٠) وفي الكبرى له (٣٥٨) وابن خزيمة (١١٩٤) وابن حبان وغيرهم.

(٢) الشيخ منصور: منصور بن علي ناصف، من العلماء بالحديث، مصري، كان مدرساً في الجامع الزينبي بالقاهرة، توفي بعد سنة (١٣٧١هـ). انظر: الأعلام للزركلي (٧/ ٣٠١).

(٣) الحاكم النيسابوري: محمد بن عبد الله بن حمدوية بن نعيم الضبي، الطهماني النيسابوري، الشهير بالحاكم أبو عبد الله، من أكابر حفاظ الحديث والمصنفين فيه، ولد في نيسابور سنة (٣٢١هـ)، توفي فيها سنة (٤٠٥هـ). انظر طبقات السبكي (٤/ ١٥٥) ميزان الاعتدال (٣/ ٨٥).

(٤) (٣/ ١٦٧).

(٥) مع المستدرك (٣/ ١٦٧).

وهذا الرجل قد استباح في كتبه سبهم وتنقيصهم، إما بالتصريح أو بالتلويح وسوى في ذلك بين الفاروق وعلي والحسن والحسين رضي الله عنهم، وبين أئمة الأمة بعد ذلك مثل أبي الحسن الأشعري والطحاوي [1] والغزالي والباقلاني والرازي، وغيرهم وأولياء الأمة ومشايخها مثل ابن عربي والشاذلي وابن الفارض[2] وابن سبعين[3] والحلاج[4]، ولولا ما أرتجيه من تحذير المسلمين من ضلالاته وشره لما نقلت حرفاً من كلامه في هؤلاء الأخيار الأبرار، ولكني رأيت نقل ذلك واجباً عليّ فرضاً لحماية عقائد العوام من المسلمين، وتنبيه العلماء منهم للخطر المحدق بالأمة، من كتب ابن تيمية، وقد اقتديت في ذلك بما أورده علماء الحديث من أشعار

---

(١) هو أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة الأزدي الطحاوي، أبو جعفر، فقيه انتهت إليه رئاسة الحنفية بمصر، ولد في «طحاء» من صعيد مصر سنة (٢٣٩هـ)، فاتصل بأحمد بن طولون، فكان من خاصته، وتوفي بالقاهرة سنة (٣٢١هـ). انظر وفيات الأعيان(١/ ٧١)، شذرات الذهب(٤/ ١٠٥).

(٢) هو عمر بن علي بن مرشد بن علي الحموي الأصل، المصري المولد والدار والوفاة أبو حفص وأبو القاسم شرف الدين ابن الفارض، ولد سنة (٥٧٦هـ)، وتوفي سنة (٦٣٢هـ)، أشعر المتصوفين يلقب بسلطان العاشقين، أخذ عنه الحافظ المنذري وغيره. انظر: وفيات الأعيان(٣/ ٤٥٤)، ميزان الاعتدال (٣/ ٢١٤).

(٣) هو عبد الحق بن إبراهيم بن محمد بن نصر ابن سبعين الإشبيلي المرسي، قطب الدين أبو محمد، درس العربية والآداب في الأندلس، وحج واشتهر أمره، توفي بمكة سنة (٦٦٩هـ). انظر: لسان الميزان (٣/ ٣٩٢)، فوات الوفيات (٢/ ٢٥٣).

(٤) الحلاج (ت ٣٠٩هـ): الحسين بن منصور الحلاج، أبو مغيث، من كبار العباد الزهاد، قيل عنه: إنه كان يأكل يسيراً ويصلي كثيراً ويصوم الدهر. انظر طبقات الصوفية (١٢٦)، ميزان الاعتدال (١/ ٢٥٦).

الكفار في سب الإسلام والمسلمين/ وبما في القرآن من ذكر تقولات [١٢٣] المشركين على أنبياء الله تعالى عليهم السلام.

وأسأل الله أن يحفظني ويوفقني ويتقبل عملي إنه سميع مجيب.

وقد سلك ابن تيمية في الرد على الرافضة مسلكاً غير مسلك أهل السنة فقابل البدعة بالبدعة، والتنقيص بالتنقيص، ولم يهتد بهدي القرآن العظيم ولابهدي النبي صلى الله عليه وسلم فقد قال الله تعالى: ﴿وجادلهم بالتي هي أحسن﴾[١] وقال: ﴿ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله عدواً بغير علم﴾[٢] فمن باب الأحرى أن نسب نحن حرمات الله تعالى، وقال الله تعالى: ﴿ولا يجرمنكم شنئان قوم أن صدوكم عن المسجد الحرام أن تعتدوا﴾[٣] وعلمنا القرآن الحكيم كيف نرد في مثل هذه المواقف إذ ادعى النصاري الألوهية لعيسى عليه السلام فدحض القرآن حجتهم في مواضع منه، وقال إن عيسى وأمه عليهما السلام كانا يأكلان الطعام، مما يدل على احتياجهما وأنهما ليسا إلهين، وقال إن عيسى عبد الله فذكر حقيقته ولكنه لم يغض منه ولم ينتقصه ولم يحل ذلك دون ذكر معجزاته الغريبة الباهرة التي من أجلها ادعى النصارى أنه إله، فذكر إحياء الموتى وشفاء المرضى والإخبار بالمغيبات، إلى غير ذلك، ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن سب أصحابه أي نهي ونحن بحمد الله عندنا من

---

(١) سورة النحل، الآية: ١٢٥.

(٢) سورة الأنعام، الآية: ١٠٨.

(٣) سورة المائدة، الآية: ٢

صحيح النقل في مآثر الأشياخ أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم مايكفي لدحض مزاعم الشيعة وعندنا من النقد ومعرفة الحديث مانبين به حججهم من الاختلاف.

ولعلي كرم الله وجهه والحسن والحسين رضي الله عنهما من المآثر الصحيحة ما يغني عن اختلاق فضائل لهم رضي الله عنهم، ولكن ابن تيمية نكب عن جادة الحق، وقابل تعطيل الرافضي للباري تعالى من صفاته بالتجسيم، وقابل إنكاره للرؤية بالجهة، ووافقه على القول بتأثير قدرة الإنسان وبتأثير الأسباب الطبيعية، وقابل سبه للصحابة بالغض من مقام علي كرم الله وجهه والحسن والحسين ابني علي وفاطمة الزهراء بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليهم، وقابل إيراده للأحاديث
[١٢٤] الموضوعة، بتكذيب الأحاديث الجياد المقبولة / وقد قال ابن تيمية إن الرافضي سمى كتابه «منهاج الكرامة في معرفة الإمامة» وهو خليق بأن يسمى منهاج الندامة. انتهى.

وصدق ابن تيمية في هذا ولكن فاته أن كتابه هو ليس «منهاج السنة النبوية» وإنما هو «منهاج البدعة التيمية».

وأود قبل أن أنهي هذا الفصل أن أقول: إن علياً كرم الله وجهه تولى الخلافة والسيف مسلول، والدم مهراقٌ، وأكابر المسلمين إذ ذاك مختلفة آراؤهم، فبايعه أكابر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فسار بالناس سيرة الخلفاء الثلاثة الذين سبقوه، لاتأخذه في الله لومة لائم، ولا يلين في دينه لعاذل ولالمقاتل، كان وهو في معمعان حروبه، يقسم مال

بيت المال يوم وروده ثم، يكنسه، ويصلي ليشهد له يوم القيامة ويقول: يادنيا غرىّ غيرى[1]، ويتمثل بقول القائل:

هذا جناي وخياره فيه وكل جان يده إلى فيه[2]

وكان يعيش معيشة الخشونة والتقشف، يجوب الأسواق يعلم الناس ويأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر، وإذا أراد شراء بعض حاجته لم يشترها إلا من عند من لا يعرفه لئلا يحابيه الناس.

ثم كان القتال بينه وبين مناوئيه، وكان الحق في ذلك الأمر مع علي كرم الله وجهه بشهادة النبي صلى الله عليه وسلم، فقد تواترت الأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أن عماراً تقتله الفئة الباغية[3]، وأجمعوا على أنه قتل مع علي بصفين سنة سبع وثلاثين.

وروى الحاكم في المستدرك وصححه والحافظ الذهبي أن ميمونة أم المؤمنين رضي اللّه عنها قالت لجري العامري: «كُنْ مع علي، فوالله ما ضلَّ ولا ضُلَّ به». [4]/ [١٢٥

وروى الحاكم أيضا وصححه هو والذهبي عن أم المؤمنين أم سلمة

---

(١) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٣/ ٢١١).

(٢) نفس المصدر (٢/ ٢١٢).

(٣) البخاري كتاب الصلاة باب التعاون في بناء المسجد برقم (٤٤٧)، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه (مع الفتح ١/ ٥٤١) ومسلم كتاب الفتن باب لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل فيتمنى أن يكون مكان الميت برقم (٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣) عن أبي سعيد الخدري وأم سلمة رضي الله عنهما (مع النووي ١٨/ ٢٤٧ ـ ٢٤٨).

(٤) انظر المستدرك للحاكم (٣/ ١٤١).

رضي الله عنها أنها قالت لعلي رضي الله عنه في مسيره إلى البصرة: «سر في حفظ الله وفي كنفه، فوالله إنك على الحق والحق معك[1]»، وأرسلت معه ابنها عمر بن أبي سلمة[2] ربيب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا كثير جداً.

وقد كان بعض الصحابة اعتزل القتال حتى رأى عماراً قتل مع علي فانضم إلى صف علي رضي الله عنه.

وقد اعتزله بعض الصحابة ثم ندم بعضهم على ذلك، مثل عبد الله بن عمر، فإنه صح عنه أنه قال: «ما آسى على شيء إلاّ أني لم أقاتل مع علي الفئة الباغية» كما في الاستيعاب[3] للحافظ ابن عبد البر[4] والمستدرك للحاكم واختصاره للذهبي.

وروي مثلُ ذلك عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنهم جميعاً، ولن نجتاز دون أن نشير إلى أن الصحابة الآخرين الذين قاتلوا علياً هم أيضاً

---

(١) المستدرك (٣/ ١١٦).

(٢) عمر بن أبي سلمة: عمر بن عبد الله أبي سلمة بن عبد الأسد بن هلال المخزومي، صحابي، ولد بالحبشة سنة (٢هـ)، ورباه النبي صلى الله عليه وسلم، وتوفي بالمدينة سنة (٨٣هـ). انظر: الإصابة (٧/ ٧٧) خلاصة تهذيب الكمال (٢٨٣).

(٣) (٣/ ٨٣).

(٤) ابن عبد البر: يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي المالكي، أبو عمر، من كبار حفاظ الحديث يقال له حافظ المغرب، ولد بقرطبة سنة (٣٦٨هـ)، وتوفي بشاطبة سنة (٤٦٣هـ). انظر: وفيات الأعيان (٧/ ٦٦)، شذرات الذهب (٥/ ٦٦).

صحابة كرام مجتهدون، وهذه مسألة فرعية ليست من أصول الدين، وكل مجتهد في الفروع فهو مأجور، ولا خلاف بينهم في أي شيء من أصول الدين، وكلهم إنما كان يسعى لإقامة الدين وتحقيق الشريعة فرضي الله عنهم جميعاً وجزاهم عن الأمة أحسن الجزاء.

وما أحسن ما عبر عن ذلك العلامة الشيخ محمد المام البخاري في الدلفينية بقوله:

فَكُلُّهُمْ رَابِحٌ في قَتْلِ صَاحِبِه تَرابَحَتْ جَمَلٌ فِيهَا وصِفينُ

وأما الخوارج فقد مرقوا من الدين كما أخبر بذلك الصادق المصدوق صلى الله عليه وسلم / ولكن اعترافنا لجميع الصحابة رضوان الله عليهم [١٢٦] بالاجتهاد والنصح للمسلمين وبالحصول على الأجر لا يمنعنا من أن نقول بصراحة: إن الحق كان مع علي رضي الله عنه وإنه مات يوم مات وهو أفضل بني آدم الأحياء على وجه الأرض بإجماع أهل السنة.

ولا غضاضة على أحد مهما بلغ من الفضل في أن يكون أبو السبطين أفضل منه.

ونعود فنقول إن عليا كرم الله وجهه لم يقاتل إلا من قاتله، وأما من لم يبايعه واعتزل القتال فقد وادعه ولم يَهِجْهُ، ولكنه رضي الله عنه رأى وهو أعلم بالله وبدين الله من غيره أنه لا يجوز له عدم القتال، فقد روى الحاكم في المستدرك عنه أنه قال: «لقد ضربت هذا الأمر ظهراً لبطن، فما وجدت بُدّاً من قتال القوم، أو الكفر بما أنزل الله على محمد صلى الله

عليه وسلم ».[1]

وذكر الحافظ ابن عبد البر عنه أنه قال: «ما وجدت إلا القتال أو الكفر بما أنزل الله»[2].

وهو كما قال ابن عبد البر «منصور على من لقيه»[3] فقد انتصر في جميع معاركه رضي الله عنه، فانتصر يوم الجمل، وانتصر في معركة صفين، إلى أن وقعت قضية المصاحف التي سبَّبَت تفرق كلمة جنده، وانتصر على الخوارج يوم النهروان، ولم يستتبُّ له الأمر مع ذلك لكثرة الخلاف في صفوف المسلمين يوم ذاك، والأمر بيد الله.

[١٢٧] وبقي رضي الله عنه عالي الكلمة «سحابه مستمط وجنابه مرهوب» / حتى استشهد على يد أشقى الآخرين، بشهادة النبي صلى الله عليه وسلم وقد خَلَّف بعده من الرجال والعدة ما يكفيَ لدك حصون المناوئين لولا سيادة سبط رسول الله صلى الله عليه وسلم الحسن رضي الله عنه الذي أخبر عنها النبي صلى الله عليه وسلم، فتنازل تحقيقاً لقوله صلى الله عليه وسلم عن الإمارة لمعاوية رضي الله عنه فحقن بذلك دماء المسلمين ولم شعثهم وجمع كلمتهم، و ترك الأمر بيد كفءٍ كريم رضي الله عنهما.

ثم إن في الأمر وراء ذلك سراً آخر، هو أن الله تعالى صان عترة نبيه صلى الله عليه وسلم عن الانغماس في بهجة الدنيا، واختارهم لما هو خير

---

(١) المستدرك (٣/ ١٢٤).

(٢) الاستيعاب (٣/ ٢١٤).

(٣) في الاستيعاب: «منصور على من لاقاه» (٣/ ٢١٨).

من ذلك، من معرفته تعالى، وولايته رضي الله عنهم أجمعين.

وإذا نظرنا إلى سيرة علي كرم الله وجهه وسيرة الخلفاء الراشدين قبله رأينا تشابهاً كبيراً في التصميم على السير على سنة النبي صلى الله عليه وسلم وتطليق الدنيا بتاتاً وعدم الاغترار بها مع اختلاف الظروف والشخصيات.

فالصديق رضي الله عنه وقف شامخاً لاتزعزعه العواصف، فأنفذ جيش أسامة وقاتل المرتدين، وقاتل مانعي الزكاة، ثم بعث البعوث للجهاد وكانت ولايته الوجيزة كلمع البرق الخاطف أضاءت الطريق للمسلمين، وقال كلمته الشهيرة: «والله لوجرّت الكلاب بأرجل أمهات المؤمنين لما حللت لواءً عقده رسول الله صلى الله عليه وسلم» وقال كلمته الأخرى: «لو منعوني عقالاً كانوا يؤدونه لرسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم عليه»[1]. / [١٢٨]

وأكمل الفاروق الفتوح، ومصر الأمصار، ووضع الدواوين والأعطيات، و ضبط الأمور، ولم يذهب عن الدنيا حتى ترك دولة الإسلام ثابتة مستقرة في أوج عزها.

وجاء ذو النورين فوجد الأمور ممهدة والأمصار قد استقرت بأهلها، فسار على طريق صاحبيه من العدل والإحسان والتمسك بالسنة والمحافظة على حوزة الأمة ومواصلة الفتوح.

---

(١) البداية والنهاية (٣/ ٣١٥).

روى البخاري في التاريخ عن الحسن البصري ـ كما في البداية والنهاية لابن كثير ـ : «أدركت عثمان على ما نقموا عليه، قلما يأتي على الناس يوم إلاّ وهم يقتسمون فيه خيراً، يقال لهم: يامعشر المسلمين اغْدوا على أعطياتكم فيأخذونها وافرة، ثم يقال: اغْدوا على أرزاقكم فيأخذونها وافرة، ثم يقال: اغْدوا على السّمن والعسل، الأعطيات جاريةٌ، والأرزاق دارّةٌ، والعدوّ متّقىً، وذات البين حسن، والخير كثير، وما من مؤمن يخاف مؤمناً، ومن لقيه فهو أخوه». اهـ[1].

وجاء أبو السبطين وقد تغيرت الحال، ونشأ جيل جديد من المسلمين لم يَرَ أكثرهم النبي صلى الله عليه وسلم، ولم تعد الحاجة إلى النفير العام للجهاد ملحةً كما كانت وقد استقر الناس وذاقوا طعم الدنيا.

وبويع رضي الله عنه بعد موت خليفة مقتولٍ ظلماً، والناس أوزاع، والرأي مختلف.

وجرمٍ جرّه سفهاء قومٍ وحلّ بغير جارمه العقابُ

[١٢٩] / فقام بالأمر أحسن قيام، وانتصر حيثما توجه ـ كما سبق ـ، ولم تحمله الحروب المستمرة، ولا كثرة الأعداء والمخالفين على اللين في الحق ولا على الحيد عن جادة السنة الغراء، فهو في ذلك كما أخبر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك عنه وأخبر به الفاروق رضي الله عنه، فكان المال يأتيه من كل وجه محمولاً، فلا يبرح مكانه حتى يوزعه بين مستحقيه، وهو مع ذلك

---

(١) البداية والنهاية (٤/ ٢٢٤).

محارب يحتاج إلى المال ليجهز به جيشه، ويشتري به العتاد، فكان خليقاً أن يمسك المال لذلك، ولكنه لم يفعل.

ونابذه الخوارج فجادلهم، وأقام عليهم الحجة، ولكنه لم يقاتلهم حتى فتكوا، ثم إنه لما قاتلهم لم يجهز على جرحاهم، ولم يعاملهم معاملة الكفار، ولما سئل عنهم هل هم كفار؟ أجاب: «من الكفر فروا»، وهم مع ذلك يكفرونه هو رضي الله عنه ويستبيحون دماء الصحابة.

ولما تطرف أهل الزيغ ممن يدّعون التشيع له، وادّعوا له الألوهية قتلهم شر قتلة، وهذا التصرف كله - في تلك الظروف الصعبة الكالحة - يتطلب شجاعةً أدبيّةً نادرة وتمسكاً بالحق لاتأخذ صاحبه هوادةٌ في دين الله تعالى، وكذلك كان علي رضي الله عنه، وكان في إمارته رضي الله عنه وفي حروبه خيرٌ كثيرٌ للمسلمين، فتعلم منه المسلمون كيف يكون قتال البغاة وقتال / [١٣٠] الخوارج، وكيف يُعامَلُ المرتدون عن الإسلام من الطوائف التي تدّعي الإسلام.

وتعلم منه الناس سوى ذلك علماً كثيراً، ونالوا منه خيراً عظيماً، وتعلموا من سيرته كيف يكون العضُّ على السنة، والصبر على الحق على كل حال من غير الدهر وصروفه وتقلبات محنه، وهكذا نرى أن الخلفاء الأربعة الراشدين كانوا رضي الله عنهم على جادة وسيرة مستقيمة متشابهة.

وقد قال العارفون بالله تعالى إن التفريق بينهم من أسباب مقت الله تعالى نعوذ بالله منه، قال سيدي عبد العزيز الدباغ رضي الله عنه في «الإبريز» في الحديث عن أسباب الانقطاع عن الله تعالى:

«العشرون: التفريق بين الخلفاء الأربعة، أبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم، ومعنى التفريق أن يحب بعضهم، ويبغض بعضهم كما هو شأن الخوارج والروافض، وإنما كان ذلك التفريق سبباً في الانقطاع عن الله عز وجل، لأن كل واحد منهم ورث خصلة من النبي صلى الله عليه وسلم فبغض ذلك الخليفة يسرى إلى بغض النبي صلى الله عليه وسلم.

فقلت له: فما الخصلة التي في أبي بكر رضي الله عنه؟

فقال: هي خصلة الإيمان بالله عز وجل، فإن الإيمان بالله تعالى كان في النبي صلى الله عليه وسلم على كيفية خاصة لو طرحت على أهل الأرض صحابة وغيرهم لذابوا. وورث أبو بكر رضي الله عنه من تلك الكيفية شيئاً قليلاً / على قدر ما تطيقه ذاته، ومع ذلك لم يكن في أمة النبي صلى الله [١٣١] عليه وسلم من يطيق أبا بكر في ذلك، ولا من يدانيه، لا من الصحابة، ولا من غيرهم من أهل الفتح الكبير، لأن النبي صلى الله عليه وسلم بلغ في أسرار الألوهية وحقائق الربوبية مبلغاً لا يكيف ولا يطاق، وكان يتكلم مع أبي بكر في البحور التي كان يخوضها عليه الصلاة والسلام فارتقى أبو بكر المرتقى المذكور، ومع ذلك فكان النبي صلى الله عليه وسلم في الثلاث سنين الأخيرة لايتكلم معه في تلك الحقائق خيفة عليه أن يذوب.

وأما الخصلة التي في عمر رضي الله عنه فهي النصيحة للمؤمنين، والنظر لهم، وإيثارهم على نفسه، وتدبير أمر جيوشهم، ومايصلح عامتهم وخاصتهم وهذه خصلة من خصاله صلى الله عليه وسلم وقد ورث عمر رضي الله عنه القدر الذي تطيقه ذاته.

وأما الخصلة التي في عثمان رضي الله عنه فهي الرأفة والحنان وصلة الرحم، وهذه واحدة من خصاله صلى الله عليه وسلم وقد ورث منها عثمان رضي الله عنه مايطيقه.

وأما الخصلة التي في علي رضي الله عنه فهي خصلة الشجاعة وهي إحدى خصاله صلى الله عليه وسلم وقد ورث منها علي رضي الله عنه مايطيقه.

وكذا سائر الصحابة كل واحد منهم ورث شيئاً من النبي صلى الله عليه وسلم فبغض صحابي، أي صحابي كان، يوجب الانقطاع عن الله عز وجل». انتهى كلامه[1] /. [١٣٢]

* * *

(١) الإبريز من كلام سيدي عبد العزيز (١٧٥ ـ ١٧٦).

الباب الثاني

في

قوله بالجهة ورد ذلك

وفيه خمسة فصول:

الفصل الأول: قول ابن تيمية في الجهة

الفصل الثاني: رد القول بالجهة بالكتاب والسنة

الفصل الثالث: رد القول بالجهة من طريق النظر العقلي

الفصل الرابع: مناقشة أدلة القائلين بالجهة ورد استدلالهم بها

الفصل الخامس: موقف أهل السنة ممن يقول بالجهة

الفصل الأول
قول ابن تيمية في الجهة

والجهة: اسم لمنتهى مأخذ الإشارة ومقصد المتحرك، فهي عبارة عن الحيز إذا أضيف إلى شيء آخر متحيز.

والحيز: هو القدر الذي يأخذه الجرم، فالجهة والحيز متحدان ذاتاً، ولكنهما مختلفان اعتباراً: فإنك إذا حللت مكاناً عن يمين زيد، فإن المكان الذي حللت فيه حيز لك، وهو جهة من حيث كونه عن يمين زيد.

والفراغ: هو الخلاء المحقق أو الموهوم الذي يحله الجرم، فتقوم فيه امتدادات تنطبق على امتدادات الجرم الحال فيه من الطول والعرض والعمق.

وقد يعبر عن الجهة بطريقة أخرى فيقال:

الجهة: هي أن يكون الشيء مقابلاً لرأس الإنسان أو رجليه أو يمينه أو شماله أو خلفه أو أمامه، فإذا كان مقابلاً لرأسه كان فوقه، أو لرجليه كان تحته وهكذا....

إذا أضيفت الجهات إلى غير ذي رأس ولا رجل، أو إلى غير عاقل فإنما ذلك بالنظر إلى العاقل.

فبان من هذا أن الجهة تقتضي التحيز بالضرورة، وتقتضي الحصر والحدّ؛ لأن المشار إليه الذي تنتهي إليه إشارتك أو تنتهي إليه حركتك نحوه

لابد أن يكون قد تناهى قبل أن يشملك وبعم حيزك الذي أنت فيه، وإلاّ لم يكن لإشارتك إليه ولاحركتك نحوه معنى وأصبحا مستحيلين، والجهة والحيز مستحيلان في حق الله تعالى بالشرع والعقل وإجماع أهل السنة من المذاهب الأربعة/ كما أن الامتداد والمقدار والتجزؤ والحد والحصر كلها [١٣٣] مستحيلة عليه تعالى كما سنبين ذلك إن شاء الله تعالى بعد هذا الفصل.

وابن تيمية صريح في قوله بالجهة في حق الله سبحانه وتعالى مثل جميع الحشوية القائلين بجهة الفوقية، والنصوص الدالة على ذلك في كتب ابن تيمية تفوق العد كثرة وتنوعاً، فهو أحياناً يصرح بها، وأحياناً يلوح بها، وأحياناً يشبه فوقية المولى جل وعلا بإنسان على سطح داره وفي أسفل الدار ابنه، فهو يشرف عليه من أعلى ويقول له: أنا معك.

وأحياناً يغالط ويسفسط ويقول: فرق بين جهة وجهة، ولكنه دائماً يعود فيعترف بالقول بالجهة.

فمن هذه النصوص قوله في الجزء السادس من الفتاوي (٣٩): «فإذا قال قائل: هو في جهة أو ليس في جهة؟

قيل له: الجهة أمر موجود أو معدوم؟

فإن كان أمراً موجوداً ولاموجود إلاّ الخالق والمخلوق، والخالق بائن عن المخلوق، لم يكن الرب في جهة موجودة مخلوقة، وإن كانت الجهة أمراً معدوماً بأن يسمى ما وراء العالم جهة، فإذا كان الخالق مباينا للعالم، وكان ماوراء العالم جهة مسماة وليس هو شيئاً موجوداً كان الله في جهة معدومة بهذا الاعتبار، لكن لافرق بين قول القائل: هو في معدوم، وقوله: ليس في شيء غيره، فإن المعدوم ليس شيئاً باتفاق العقلاء». اهـ.

وقال في الجزء الثالث من الفتاوي (٤٢):

«لفظ الجهة قد يراد به شيء موجود غير الله، فيكون مخلوقاً كما إذا أريد بالجهة نفس العرش، أو نفس السموات، وقد يراد به ما ليس بموجود غير الله تعالى، كما إذا أريد بالجهة ما فوق العالم، ومعلوم أنه [١٣٤ ليس/ في النص إثبات لفظ الجهة ولا نفيه، كما فيه إثبات العلو والاستواء والفوقية والعروج إليه ونحو ذلك، وقد علم أن ما ثَمَّ موجود إلا الخالق والمخلوق والخالق مباين للمخلوق، سبحانه وتعالى، ليس في مخلوقاته شيء من ذاته، ولافي ذاته شيء من مخلوقاته، فيقال لمن نفي الجهة أتريد بالجهة أنها شيء موجود مخلوق، فالله ليس داخلاً في المخلوقات، أم تريد بالجهة ماوراء العالم؟ فلا ريب أن الله فوق العالم.

وكذا يقال لمن قال: الله في جهة، أتريد أن الله فوق العالم، أو تريد به أن الله داخل في شيء من المخلوقات؟ فإن أردت الأول فهو حق، وإن أردت الثاني فهو باطل». انتهى كلامه.

ولا أصرح من هذا القول بالجهة، وأما بالتفصيل الذي أتى به بين معنيي الجهة فهو سفسطة وذرٌّ للرماد في العيون، وقد آل أمر بحثه إلى أنه يقول بالجهة، فقوله مثلاً إن أردت أن الله داخل في شيء من مخلوقاته... إلخ، هو تحريف لوضع المسألة، لأن مجرد وجود الشيء في جهة يؤدي إلى كونه محصوراً من جهة من الجهات كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

وقال في الجزء الثالث (٥١):

«قد علم أن الله تعالى خلق العالم بعضه فوق بعض، ولم يجعل عاليه

مفتقراً إلى سافله، فالهواء فوق الأرض وليس مفتقراً إلى أن تحمله الأرض، والسحاب أيضاً فوق الأرض وليس مفتقراً إلى أن تحمله، والسموات فوق
[١٣٥] الأرض، وليست مفتقرة إلى حمل الأرض لها، فالعلى الأعلى/ رب كل شيء ومليكه إذا كان فوق جميع خلقه، كيف يجب أن يكون محتاجاً إلى خلقه أو عرشه؟ أو كيف يستلزم علوه على خلقه هذا الافتقار وهو ليس بمستلزم في المخلوقات؟

وقد علم أن ماثبت لمخلوق من الغنى عن غيره فالخالق سبحانه وتعالى أحق به وأولى». اهـ. وأنت ترى فيه حياداً بالكلام عن مجرى الموضوع، فالموضوع ليس حاجة السحاب مثلاً إلى الأرض، بل الموضوع هو حاجة السحاب إلى مكان وحيز يكون فيه ولاينفك عنه أو عن مثله. . . وسنرى مزيد توضيح إن شاء الله تعالى.

وقال في الجزء السابع (٦٦٣):

«إن أراد بالجهة أمراً موجوداً يحيط بالخالق أو يفتقر إليه، فكل موجود سوى الله فهو مخلوق، والله خالق كل شيء، وكل ماسواه فهو فقير إليه، وهو غني عما سواه، وإن كان مراده أن الله سبحانه فوق سمواته على عرشه بائن من خلقه فهذا صحيح، سواء عبر عنه بلفظ الجهة أو بغير لفظ الجهة». اهـ.

وقال في الجزء (١٦/ ٨٤) في الرد على قول الأشاعرة: إن الله تعالى يرى يوم القيامة لافي جهة:

«قول هؤلاء من غيرمعاينة ومواجهة قول انفردوا به دون سائر طوائف

الأمة، وجمهور العقلاء على أن فساد هذا معلوم بالضرورة. . . ». اهـ.

وقال في الجزء (٦/ ٧): «إن الله على العرش وحملة العرش أقرب إليه ممن دونهم، وملائكة السماء العليا أقرب إلى الله من ملائكة السماء الثانية، والنبي صلى الله عليه وسلم لماعرج به إلى السماء صار يزداد قرباً إلى ربه بعروجه وصعوده، وكان عروجه إلى الله لا إلى مجرد خلق من خلقه». اهـ.

وقال في (٦/ ١٠٤): / «الرب تعالى موجود قائم بنفسه مشار إليه [١٣٦] عندنا». اهـ.

وقال في المنهاج (٢٦٤) من الجزء الأول: «فثبت أنه في الجهة على التقديرين».

وقال في المنهاج أيضاً في جواب الرافضي(٢١٦): «للناس في إطلاق لفظ الجهة ثلاثة أقوال: فطائفة تنفيها، وطائفة تثبتها، وطائفة تفصل، ونزاع أهل الحديث والسنة في نفي ذلك وإثباته نزاع لفظي وليس نزاعاً معنوياً، ولهذا كانت طائفة من أصحاب أحمد كالتميمي [١] والقاضي [٢] في أول قوليه تنفيها، وطائفة أخرى أكثر منهم تثبتها، وهو آخر قولي القاضي. . . . فإذا أريد بالجهة أمر موجود غير الله تعالى كان مخلوقاً، والله تعالى لا يحصره ولايحيط به شيء من المخلوقات، وإن أريد بالجهة أمر عدمي وهو

---

(١) هو أبو محمد التميمي وقد سبق ذكره.

(٢) القاضي (ت ٤٥٨هـ): محمد بن الحسين بن خلف بن الفراء، أبو يعلى، عالم عصره في الأصول والفروع وأنواع الفنون، ولد سنة (٣٨٠هـ)، وتوفي سنة (٤٥٨هـ). انظر شذرات الذهب (٥/ ٢٥٢).

مافوق العالم فليس هناك إلاّ الله وحده، فإذا قيل إنه في جهة كان معنى الكلام أنه هناك فوق العالم حيث انتهت المخلوقات، فهو فوق الجميع عال عليه». انتهى كلامه.

وهو مصرح بالجهة معتقداً ولفظاً مع أنه يقر بأن أحداً من السلف لم يطلقها على الله تعالى، وتفصيله لم يفده في الخروج من القول بها لأن ماأثبته في النهاية إنما هو مقصود كل الناس بالجهة، فمن نفاها إنما نفاها بالمعنى الذي أطلقها هو به، ومن كفر القائلين بها أو بَدَّعهم فإنما يقصد نفس المعنى الذي أثبته ابن تيمية هنا.

والمحدود الذي ينزه أهل السنة عنه المولى وعلا حاصل من ماأثبته هو هنا وسيأتي مزيد بيان إن شاء الله تعالى.

ومثل هذه النصوص المصرحة بالجهة في الفتاوي التيمية يفوق الحصر وإيرادها جميعاً يتطلب مجلدات.

وقال ابن تيمية أيضاً في «التأسيس في رد أساس التقديس»: «والباري سبحانه وتعالى فوق العالم فوقية حقيقية ليست فوقية الرتبة والعلو على العالم، قد يقال إنه يكون بمجرد الرتبة كما يقال: العالم فوق الجاهل، وعلو الله على العالم ليس بمجرد ذلك، بل هو عال عليه علواً حقيقياً / وهو [١٣٧] العلو المعروف». اهـ.

وهذا صريح في الجهة، وليس أصرح مما تقدم، وفيه مع ذلك حجة على ابن تيمية، لأنه اعترف بأن العلو يأتي لمعنيين ثم اختار أحدهما بدون دليل يرجحه. انظر تكملة الرد للعلامة الكوثري [1].

(١) تكملة الرد (ص: ٩٩).

الفصل الثاني

رد القول بالجهة بالكتاب والسنة

والأدلة الدالة على نفي الجهة عن جانب الله تعالى من الكتاب والسنة على نوعين:

النوع الأول:

الأدلة المصرحة بتنزيه الباري جل جلاله عن مشابهة الحوادث، مثل قوله تعالى: ﴿ليس كمثله شيء وهو السميع البصير﴾[1] فهذه الآية أمّ هذا الباب في الرد على من يشبهه سبحانه وتعالى بخلقه، فإنها قد نفت أن يكون مثله تعالى شيء بأبلغ عبارة إذ كررت أداة التشبيه كما قال البيهقي في كتاب الأسماء والصفات (٢٧٧)، وذلك أن العرب إذا أرادت التأكيد في إثبات الشبه كررت أداة التشبيه فقالت: هذا كمثل هذا، فلما أراد سبحانه أن ينفي التشبيه على آكد مايكون من النفي جمع بين حرف التشبيه واسم التشبيه، حتى يكون النفي مؤكداً على المبالغة، والشيء يطلق على الموجود، فنفى تعالى أن يكون مثله شيء على الإطلاق، بأي وجه كان من أوجه الشبه، وفي قوله تعالى: «وهو السميع البصير» بعد قوله «ليس كمثله شيء» نكتة بديعة في نفي مايمكن أن يخيل إلى الناس أنه تماثل، فإن من سمع أن المولى تعالى متصف بالسمع والبصر، ربما يتبادر إلى ذهنه أن ثم

---

(١) سورة الشورى، الآية: ١١.

نوعاً من التماثل بين الخالق والمخلوق فكلاهما له سمع وبصر وحياة وعلم. . . . . وهذه شبهة طالما احتج بها ابن تيمية على من ينفي التشبيه وينزه الباري عن الاتصاف بصفات المخلوقين، وعن قيام الحوادث به تعالى، فهو يقول: إنكم ملزمون بذلك لأنكم تصفونه بالقدرة وبسائر الصفات التي توصف بها المخلوقات . . . إلخ.

والنكتة التي في هذه الآية تجيب على ذلك أبلغ إجابة، وذلك أن المبتدأ والخبر هنا معرفان، وتعريفها يدل على الحصر كقوله تعالى: ﴿وأنتم الأعلون﴾[1] وقوله: ﴿ذلك الكتاب﴾[2] أي الحقيق بأن يختص باسم الكتاب لتفوقه. انظر تفسير [3]أبي السعود[4]، ومثل قول الشاعر:

هم القوم كل القوم يا أم خالد

وفي الآية قصرت الصفة على الموصوف، أي لا سميع ولابصير في الحقيقة إلاّ هو، وكذلك نقول: لا عالم ولاقادر - إلى سائر صفاته تعالى - إلاّ هو، أما غيره فإنه سميع بسمع مخلوق فيه لايتصف به إلاّ إذا أزاح الله/ [١٣٨] عنه العوائق، وكمل له الشرائط، و أوصل إليه الصوت، وجعله يدرك ذلك الصوت، وهكذا في البصر والعلم والقدرة وسائر صفات العبد، ثم ماذا

---

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٣٩.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢.

(٣) (١/ ٢٣-٢٤).

(٤) هو محمد بن محمد بن مصطفى العمادي، الحنفي (أبو السعود) الفقيه الأصولي المفسر، الشاعر، ولد بقرية بالقرب من القسطنطينية سنة (٨٩٨هـ)، وتوفي سنة (٩٨٢هـ). انظر: العقد المنظوم (٤٣٩ - ٤٥٤) الكواكب السائرة (٣/ ٣٥).

يسمع وماذا يبصر في النهاية؟ إنما يسمع ويبصر أمثلة لما يظن أنه أبصره أو سمعه في الحقيقة، فإذا تعمق في البحث رأى أنه إنما سمع أو أبصر شيئاً من الحقيقة، أو شيئاً مقارباً لها، فالألوان التي رأها ليست هي اللون الحقيقي بدقة، والأصوات التي سمعها ليست هي الأصوات الخارجة بدقة، ويشهد لذلك أنك إذا عانيتَ علم التجويد تجد صعوبة كبيرة في إدراك الأصوات التي يتلفظ بها الأشياخ، فهم يظنون أنهم نطقوها على صفة معينة، وأنت تظن أنك سمعت نطقاً مختلفاً عن ذلك، على أن خداع البصر أشهر من أن نبيّنه هنا، كتخيّلكَ أن الظل ساكن بينما هو متحرك، وتخيلك أن الطفل أو النبات لاينموان بينماهما ناميان في كل لحظة، فأين هذا من سمع وبصر وعلم تنكشف به المعلومات والمسموعات والمبصرات على ماهي عليه انكشافاً تاما يُدْرَكُ به كُنْهُهَا وحقيقتها. ولذلك كان الله وحده هو السميع البصير العالم - إلى أخر صفاته - على الحقيقة، وكان الحادث عالماً مجازاً أو عالماً بحقيقة أخرى غير حقيقة علمه تعالى، ففي الآية إثبات، وتنزيه، أما الإثبات فقد وصفت الله تعالى بصفاته، وهي صفات حقيقية موجودة، فصرحت به بتعريفها لجزئي الجملة، فأظهرت أن لاسميع و بصير إلاّ هو والله تعالى أعلم.

وقال تعالى: ﴿قل هو الله أحد الله الصمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد﴾ [1] فالأحد من أسمائه تعالى ومعناه: الذي لا شبيه له ولانظير، والصمد اسم من أسمائه تعالى، ومعناه الذي كمل في أوصاف السؤدد أو

---

(١) سورة الإخلاص.

الذي يصمد إليه بالحوائج أي يقصد بها.

روى البيهقي في الأسماء والصفات عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: الصمد هو السيد الذي قد كمل في سؤدده، والشريف الذي قد كمل في شرفه، والعظيم الذي قد كمل في عظمته، الحليم الذي قد كمل في حلمه، والغني الذي قد كمل في غناه، والجبار الذي قد كمل في جبروته، والعالم الذي قد كمل في علمه، الحكيم الذي قد كمل في حكمته، وهو الذي قد كمل في أنواع الشرف والسؤدد، وهو الله عز وجل هذه صفته لاتنبغي إلاّ له، ليس كمثله شيء فسبحان الله الواحد القهار.

وروى مثله الطبري في تفسيره «لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد»/ [١٣٩]، روى البيهقي في الأسماء والصفات عن ابن عباس أن اليهود قالوا: يامحمد، صف لنا ربك الذي بعثك، فأنزل الله عز وجل: «قل هو الله أحد الله الصمد لم يلد» فيخرج منه شيء، «ولم يولد» فيخرج من شيء، «ولم يكن له كفواً أحد» ولاشبيه، فقال: «هذه صفة ربي عز وجل وتقدس علواً كبيراً». اهـ.

والكفء والكفاء والكفؤ في كلام العرب واحد وهو المثل والشبه ومنه قول نابغة[١] بني ذبيان:

لاتقذفني بركن لا كفَاءَ له ولو تأتفك الأعداء بالرفد[٢].

---

(١) هو زياد بن معاوية بن ضباب الذبياني الغطفاني المضري، أبو أمامة شاعر جاهلي من الطبقة الأولى، من أهل الحجاز، وتوفي نحو سنة (١٨ ق هـ). انظر: الأغاني (١١/ ٣)، معاهد التنصيص (١/ ٣٣٣).

(٢) انظر ديوان النابغة (ص: ٤٥).

يعني لاكفاء له: لامثل له، انتهى من تفسير الطبري.[1]

وقال تعالى: ﴿وهل تعلم له سميا﴾[2] أي مثلاً أو شبهاً.

أخرج ابن جرير وابن المنذر[3] وابن أبي حاتم[4] عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: هل تعلم للرب مثلاً أو شبهاً.

وقال تعالى: ﴿وماكان معه من إله إذاً لذهب كل إله بما خلق﴾[5] فقد استدل بها بعض حذاق النظار على نفي الجهة عن الله تعالى باعتبار أن فيها استدلالاً على بطلان التعدد ببطلان لازمه الذي هو انحياز الإله إلى جهة.

ومن الأدلة السمعية النافية للجهة أسماء الله تعالى الدالة على تنزيهه عن مشابهة الحوادث مثل اسمه تعالى: الأحد.

قال البيهقي في الأسماء والصفات قال الحليمي[6]:

---

(١) (٧/ ٥٨٢) فما بعدها.

(٢) سورة مريم، الآية: ٦٥.

(٣) هو محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، أبو بكر، الحافظ الفقيه المجتهد، المفسر، شيخ الحرم المكي، ولد سنة (٢٤٢هـ)، وتوفي بمكة سنة (٣١٩هـ). انظر طبقات السبكي (٣/ ١٠٣)، تذكرة الحفاظ (٣/ ٤).

(٤) هو عبد الرحمن بن محمد أبي حاتم بن أدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي أبو محمد، من كبار الحفاظ والمحدثين، ولد سنة (٢٤٠هـ). انظر: تذكرة الحفاظ (٣/ ٤٦)، طبقات الحنابلة(٢/ ٥٥).

(٥) سورة المؤمنون، الآية: ٩١.

(٦) هو الحسين بن الحسن بن محمد بن حليم البخاري الجرجاني، أبو عبد الله الفقيه الشافعي، المحدث القاضي، ولد بجرجان سنة (٣٣٨هـ)، وتوفي في بخارى سنة (٤٠٣هـ). انظر: الرسالة المستطرفة (٥٨)، معجم المؤلفين (١/ ٦٠٧).

«الأحد هو الذي لاشبيه له ولانظير، كما أن الواحد هو الذي لاشريك له، ولهذا سمى الله عز وجل نفسه بهذا الاسم، لما وصف نفسه بأنه «لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد».

فكان قوله جل وعلا: ﴿لم يلد ولم يولد﴾ من تفسير قوله «أحد» والمعنى: لم يتفرع عنه شيء، ولم يتفرع هو عن شيء، كما يتفرع الولد عن أبيه وأمه، أي فإذا كان كذلك فما يدعوه المشركون إلهاً من دونه لايجوز أن يكون إلهاً، إذ كانت أمارات الحدوث من التجزؤ والتناهي قائمة فيه
[١٤٠] لازمة له، والباري تعالى / لايتجزأ ولايتناهى، فهو إذاً غير مشبهٍ إياه ولا مشاركٍ له في صفته». (١) اهـ.

ومثل اسمه تعالى: المتعالى.

قال البيهقي: «قال الحليمي: معناه المرتفع عن أن يجوز عليه مايجوز على المحدثين من الأزواج والأولاد والجوارح والأعضاء واتخاذ السرير والجلوس عليه والانتقال من مكان إلى مكان، ونحو ذلك، فإن إثبات بعض هذه الأشياء يوجب النهاية، وبعضها يوجب الحاجة، وبعضها يوجب التغير والاستحالة، وشيء من ذلك غير لائق بالقديم ولا جائز عليه». (٢) انتهى.

ومثل أسمائه تعالى: القريب والمحيط والباطن والسلام والسبوح والقدوس والواسع والحسيب والشهيد، إلى غير ذلك من أسمائه الحسنى

---

(١) الأسماء والصفات ٣٩.

(٢) الأسماء والصفات ٤١.

الدالة على تنزيهه عن الحاجة إلى المكان ومشابهة المخلوقين.

وقد حاول المشبهة صرف آية نفي التشبيه وهي قوله تعالى: ﴿ليس كمثله شيء﴾[1] عن ظاهرها فزعموا أن الإمام أحمد قال إنها من المتشابه في «كتاب الرد على الجهمية» مع أن كتاب الرد على الجهمية لايصلح للاستدلال به، لأن نسبته إلى الإمام أحمد غير ثابتة، وذلك أقل مايمكن أن يوصف به.

وقال الحافظ الذهبي إن في النفس شيئاً من نسبته إليه وكفى بشهادة الذهبي في هذا المجال، وجزم العلامة المحدث الشيخ محمد زاهد الكوثري ببطلان نسبته إليه، وقد حاول ابن تيمية أن يحرف معنى الآية فوق وأمثالها مما ينفي الشبه عن الله تعالى، فقال في الجزء الثالث من الفتاوي(٧٤).

«إن مجرد الاعتماد في نفي ماينفى على مجرد نفي التشبيه لايفيد، إذ ما من شيئين إلا يشتبهان من وجه ويفترقان من وجه . . . إلخ».

وهذا تكذيب لقوله تعالى: ﴿ليس كمثله شيء﴾[1] / بل هو تعالى [١٤١] مخالف لخلقه تمام المخالفة، ليس يشبهه شيء منهم على الإطلاق.

وقال في الجزء نفسه (٨٢).

«وأما طريق الإثبات فمعلوم أيضاً أن المثبت لايكفي في إثباته مجرد نفي التشبيه، إذ لو كفى في إثباته مجرد نفي التشبيه لجاز أن يوصف سبحانه

---

(١) سورة الشورى، الآية: ١١.

من الأعضاء والأفعال بما لا يكاد يحصى مما هو ممتنع عليه مع نفي التشبيه، وأن يوصف بالنقائص التي لاتجوز عليه مع نفي التشبيه، كما لو وصفه مفتر عليه بالبكاء والحزن والجوع والعطش مع نفي التشبيه، وكما لو قال المفتري: يأكل لا كأكل العباد، ويشرب لا كشربهم، ويبكي ويحزن لا كحزنهم، كما يقال: يضحك لا كضحكهم، ويفرح لا كفرحهم، ويتكلم لا ككلامهم، ولجاز أن يقال: له أعضاء كثيرة لا كأعضائهم، كما قيل: له وجه لاكوجوههم، ويدان لا كأيديهم، حتى يذكر المعدة والأمعاء والذكر وغير ذلك مما يتعالى الله عز وجل عنه». اهـ.

فماذا بقي بعد هذا ياترى من أنواع الشبه؟ ومجرد قول «لايشبه» لاينفي التشبيه، ولكن ابن تيمية «يُسِرُّ حسواً في ارتغاء»[1]، فهو يريد أن يخلي السبيل من عوائق التنزيه، ويجعل إثبات الصفات لله تعالى يكفي فيه أن تكون صفات كمال حسب مايمليه عليه عقله هو، وأن يكون التشبيه أو عدم التشبيه ليساهما المرجع الأساسي في تنزيه الباري، ومن هذا كلامه فقد سقطت مكالمته، ولاحول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

النوع الثاني من الأدلة على نفي الجهة عن الله سبحانه وتعالى:

هو ظواهر الآيات والأحاديث الموهمة لوجوده جل وعلا في جهة غير جهة الفوق، مثل القرب والإحاطة والمعية وغيرها. وتلحق بها أيضاً

---

(١) أصله أن الرجل يؤتى باللبن فيُظهر أنه يريد الرغوة خاصة فيشرب اللبن، وهو مثل يضرب لمن يُظهر أمراً وهو يريد غيره. انظر مجمع الأمثال للميداني (٢/ ٤٩٦) دار الكتب العلمية.

الألفاظ التي توهم أنه تعالى في السماء، فإن القائلين بالجهة يؤولونها لأنها في نظرهم تتعارض مع كونه / تعالى فوق العالم. فلنذكر أولاً هذه [١٤٢] النصوص الواردة في القرآن والحديث من غير محاولة لاستقصائها، فمنها في المعية قوله تعالى في سورة المجادلة: ﴿مايكون من نجوى ثلاثة إلاّ هو رابعهم ولاخمسة إلا هو سادسهم ولا أدنى من ذلك ولاأكثر إلا هو معهم أينما كانوا ثم ينبئهم بما عملوا يوم القيامة إن الله بكل شيء عليم﴾.(١)

وقوله تعالى في سورة الحديد: ﴿وهو معكم أينما كنتم والله بما تعملون بصير﴾(٢). وقوله في سورة التوبة: ﴿لاتحزن إن الله معنا﴾.(٣)

وقوله تعالى في سورة البقرة: ﴿واستعينوا بالصبر والصلاة إن الله مع الصابرين﴾.(٤)

وقوله تعالى فيها: ﴿واتقوا الله واعلموا أن الله مع المتقين﴾.(٥)

وقوله تعالى فيها: ﴿كم من فئة قليلة غلبت فئةً كثيرة بإذن الله والله مع الصابرين﴾(٦).

وقوله تعالى في الأنفال: ﴿وإن يكن منكم ألف يغلبوا ألفين بإذن الله والله مع الصابرين﴾(٧).

---

(١) سورة المجادلة، الآية: ٧.
(٢) سورة الحديد، الآية: ٤.
(٣) سورة التوبة، الآية: ٤٠.
(٤) سورة البقرة، الآية: ١٥٣.
(٥) سورة البقرة، الآية: ١٩٤.
(٦) سورة البقرة، الآية: ٢٤٩.
(٧) سورة الأنفال، الآية: ٦٦.

وقوله تعالى في التوبة في موضعين: ﴿واعلموا أن الله مع المتقين﴾.[1]

وقوله تعالى في النحل: ﴿إن الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون﴾.[2]

وقوله تعالى في المائدة: ﴿وقال الله إني معكم﴾.[3]

وقوله تعالى في الأنفال: ﴿إذ يوحي ربك إلى الملائكة أني معكم فثبتوا الذين آمنوا﴾[4].

وقوله تعالى في الشعراء: ﴿كلا فاذهبا بآياتنا إنا معكم مستمعون﴾[5]/ [١٤٣] .

وقوله تعالى في سورة محمد صلى الله عليه وسلم: ﴿وأنتم الأعلون والله معكم﴾[6]

وقوله تعالى في طه: ﴿لا تخافا إنني معكما أسمع وأرى﴾[7]

وقوله تعالى في سورة النساء: ﴿ولا يستخفون من الله وهو معهم﴾[8]

وقوله تعالى في سورة الشعراء، الآية: ٦٢: ﴿إن معي ربي سيهدين﴾

---

(١) سورة التوبة، الآية: ٣٦، ١٢٣.

(٢) سورة النحل، الآية: ١٢٨.

(٣) سورة المائدة، الآية: ١٢.

(٤) سورة الأنفال، الآية: ١٢.

(٥) سورة الشعراء، الآية: ١٥.

(٦) سورة محمد، الآية: ٣٥.

(٧) سورة طه، الآية: ٤٦.

(٨) سورة النساء، الآية: ١٠٨.

ومن هذه النصوص في الإحاطة:

قوله تعالى في سورة البروج: ﴿ والله من ورائهم محيط﴾ الآية: ٢٠

وقوله تعالى في سورة البقرة: ﴿والله محيط بالكافرين﴾ الآية: ١٩

وقوله تعالى في سورة آل عمران: ﴿إن الله بما يعملون محيط﴾ الآية: ١٢٠.

وقوله تعالى في سورة الأنفال: ﴿والله بما يعملون محيط﴾ الآية: ٤٧

وقوله تعالى في سورة هود عليه السلام: ﴿إن ربي بما تعملون محيط﴾ الآية: ٩٣

وقوله تعالى في سورة فصلت: ﴿ألا إنه بكل شيء محيط﴾ الآية: ٥٤

وقوله تعالى في سورة النساء: ﴿وكان الله بما يعملون مُحيطاً﴾ الآية: ١٠٨

وقوله تعالى فيها: ﴿وكان الله بكل شيء مُحيطاً﴾ الآية: ١٢٦

ومن هذه النصوص في القرب:

قوله تعالى في سورة ق: ﴿ولقد خلقنا الإنسان ونعلم ما توسوس به نفسه ونحن أقرب إليه من حبل الوريد﴾ الآية: ١٦

وقوله تعالى في الواقعة: ﴿فلولا إذا بلغت الحلقوم وأنتم حينئذ تنظرون ونحن أقرب إليه منكم ولكن لا تبصرون﴾. الآية: ٨٤./ [١٤٤

وقوله تعالى في البقرة: ﴿وإذا سألك عبادي عني فإني قريب أجيب دعوة الداع إذا دعان﴾ الآية: ١٨٦

وقوله تعالى في سبأ: ﴿إن ربي قريب مجيب﴾ الآية: ٦١

وقوله تعالى في سبأ: ﴿وإن اهتديتُ فبما يوحي إلي ربي إنه سميع قريب﴾الآية: ٥٠

ومنها قوله تعالى: في سورة العلق: ﴿واسجد واقترب﴾الآية: ١٩

ومنها قوله تعالى في البقرة: ﴿فأينما تولوا فثم وجه الله﴾ الآية: ١١٥

ومنها قوله تعالى في الأعراف: ﴿فلنقصن عليهم بعلم وما كنا غائبين﴾الآية: ٧

ومنها قوله تعالى في سورة الأنبياء عليهم السلام: ﴿وكنا لحكمهم شاهدين﴾ الآية: ٧٨

ومنها قوله تعالى في سورة اليقطين[1]﴿إني ذاهب إلى ربي سيهدين﴾ الآية: ٩٩

ومنها قوله تعالى في طه: ﴿وعجلت إليك رب لترضى﴾ الآية: ٨٤

ومنها كما سبق الآيات التي فيها احتمال إيهام أنه تعالى في السماء مثل قوله تعالى: ﴿ءآمنتم من في السماء﴾. . . . . في موضعين من سورة الملك الآية: ١٦

وقوله تعالى ﴿وهو الله في السموات وفي الأرض﴾[2]وقوله تعالى: ﴿وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله﴾[3] / فهذه نحو من [١٤٥
أربعين آية في القرآن العظيم كلها تدل بظاهرها على أنه تعالى في جهة غير

---

(١) هكذا الأصل، والآية في سورة الصافات، اليقطين: مالاساق له من النبات ونحوه (القاموس. قطن ٤/ ٣٦٨).

(٢) سورة الأنعام، الآية: ٣.

(٣) سورة الزخرف، الآية: ٨٤.

جهة الفوق، سبحانه وتعالى أن تحويه الجهات، ومن هذه النصوص التي تعارض كونه تعالى في جهة الفوق الحديث الذي رواه البخاري ومسلم عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه: «كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم كلما أشرفنا على واد هللنا وسبحنا وارتفعت أصواتنا، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: يا أيها الناس أربعوا على أنفسكم، إنكم لا تدعون أصم ولا غائباً إنه معكم سميع قريب، إن الذي تدعون أقرب إلى أحدكم من عنق راحلته». (١)

ومنها ما رواه البيهقي بسنده عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن من أفضل إيمان المرء أن يعلم أن الله عزوجل معه حيث كان»، ذكره في الأسماء والصفات في باب قوله تعالى: ﴿وهو معكم أينما كنتم﴾. (٢)

ومنها ما رواه البخاري ومسلم عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما:

«أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى نخامة في قبلة المسجد وهو يصلي بين يدي الناس، فقال صلى الله عليه وسلم حين قضى صلاته: «إن

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب المغازي باب غزوة خيبر برقم (٤٢٠٥) (مع الفتح ٧/ ٤٧٠)، والجهاد باب ما يكره من رفع الصوت بالتكبير برقم (٢٩٩٢) (مع الفتح ٦/ ١٣٥) والدعوات باب الدعاء إذا علا عقبة برقم (٦٣٨٤) (مع الفتح ١١/ ١٨٧) والقدر باب لا حول ولا قوة إلا بالله برقم (٦٦١٠) (الفتح ١١/ ٥٠٠) ومسلم كتاب الذكر باب استحباب الاستغفار والإكثار منه برقم (٤٤، ٤٥) (مع النووي ١٧/ ٢٧-٢٨).

(٢) صفحة ٣٢٨ (المكتبة الأزهرية للتراث).

أحدكم إذا صلى فإن الله تعالى قبل وجهه، فلا يتنخمن أحد منكم قبل وجهه في الصلاة». [1]

وفي رواية حميد[2] عن أنس بن مالك رضي الله عنه: «وأن ربه فيما بينه وبين القبلة»[3]، ومنها ما رواه مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد». [4]

---

(١) رواه مسلم عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما في كتاب المساجد باب النهي عن البصاق في المسجد في الصلاة برقم (٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣) مع شرح النووي (٥/ ٤١، ٤٢) وفي الزهد باب حديث جابر الطويل وقصة أبي اليسر عن جابر بن عبدالله رضي الله عنه برقم (٧٤) مع النووي (١٨/ ٣٣٢).
وأخرجه البخاري عن أنس رضي الله عنه في كتاب الصلاة باب حك البزاق باليد من المسجد برقم (٤٠٥)، وعن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما برقم (٤٠٦) مع الفتح (٢/ ٢٣٥)، وفي كتاب العمل في الصلاة باب ما يجوز من البصاق والنفخ في الصلاة برقم (١٢١٣، و١٢١٤) مع الفتح (٣/ ٨٣-٨٤). وفي كتاب الأدب باب ما يجوز منه الغضب والشدة لأمر الله برقم (٦١١١) مع الفتح (١٠/ ٥١٦-٥١٧)، قال ابن حجر رحمه الله تعالى عن هذا الحديث: «وفيه الرد على من زعم أنه على العرش بذاته ومهما تؤول به هذا جاز أن يتأول ذلك». الفتح (١/ ٥٠٨).

(٢) حميد بن أبي حميد الطويل أبو عبيدة البصري اختلف في اسم أبيه على نحو عشرة أقوال، ثقة مدلس، مات سنة اثنتين أو ثلاث وأربعين وهو قائم يصلي وله خمس وسبعون أخرج له الجماعة. تقريب التهذيب (١٨١) تهذيب الكمال (٧/ ٣٥٦)، فما بعدها.

(٣) هي عند البخاري في الصحيح كما بينا أعلاه.

(٤) في كتاب الصلاة باب ما يقال في الركوع والسجود برقم (٢١٥) مع النووي (٤/ ٤٢٣).

ومنها حديث الجارية التي أشارت إلى السماء، على ما فيه مما سنذكره إن شاء الله تعالى في فصل بعد هذا.

ومنها ما رواه البيهقي والترمذي وغيرهما، عن الحسن عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «والذي نفس محمد بيده لو أنكم دليتم أحدكم بحبل إلى الأرض السابعة لهبط على الله تبارك وتعالى، ثم قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم[1]: ﴿هو الأول والآخر والظاهر والباطن﴾[2]»/ وسماع الحسن من أبي هريرة رضي الله عنه لم يثبت. [١٤٦

وروى البيهقي أيضاً بسند منقطع، عن أبي ذر رضي الله عنه نحواً منه يرفعه، وهو يعضد حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: «ولو حفرتم لصاحبكم ثم دليتموه لوجدتم الله عز وجل». [3]

ومنها الحديث الصحيح: «اللهم أنت الأول فليس قبلك شيء، وأنت الآخر فليس بعدك شيء، وأنت الظاهر فليس فوقك شيء، وأنت الباطن فليس دونك شيء». [4]

---

(١) أخرجه الترمذي في تفسير سورة الحديد برقم (٣٢٩٨) عن أبي هريرة رضي الله عنه (٥/ ٣٢٦-٣٢٧)، وأخرجه أحمد (٢/ ٣٧٠) والبيهقي في الأسماء والصفات (٢/ ١٤٣).

(٢) سورة الحديد، الآية: ٣.

(٣) الأسماء والصفات (٢/ ١٤٣)، مسند أحمد (٢/ ٢٧٠).

(٤) رواه مسلم كتاب الذكر باب ما يقول عند النوم وأخذ المضجع برقم (٦١) عن أبي صالح رضي الله عنه. مع النووي (١٧/ ٣٨-٣٧).

قال البيهقي: «إذا لم يكن فوقه شيء، ولا دونه شيء، لم يكن في مكان». [1] اهـ.

فهذه النصوص القرآنية والحديثية الشريفة ليست أولى بالتأويل من نصوص الاستواء.

فقد ورد الاستواء في سبع آيات فقط، وورد ما يوهم أنه تعالى في السماء في بضع آيات، وليس في الاستواء تصريح بجهة، ولم يرد في القرآن ولا في سنة مشهورة توجب اليقين أنه تعالى فوق العرش، فأما السلف الصالح فآمنوا بهذه الآيات كلها وسلموها وأمرّوها كما جاءت، وأما ابن تيمية والحشوية، فأخذوا بعضها وجعلوه هو المحكم الذي يجب أن يفهم على ظاهر ما يتبادر إلى الذهن منه، وجعلوا الباقي متشابها يجب أن يؤول، وهم بذلك قد صاروا في عداد من ذمهم الله تعالى بقوله: ﴿فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه﴾ [2]، وهم يدّعون أن ذلك كله مذهب السلف، ودعواهم باطلة، فإن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه وكبار التابعين لم يؤولوا شيئاً من ذلك، ولو كان بعض هذه الآيات محكماً وكان هو أقلها عدداً، وكان الأكثر منها متشابها يجب صرفه عن ظاهره، لكانوا قدبينوه للناس، وإنما أوَّلَ الناس المعية لما ظهر جَهْمٌ فادعى أن ربه هو هذا الهواء، وأنه حال في كل شيء وفي كل مكان، فأول العلماء إذ ذاك المعية قمعاً لأهل البدع وتلافياً لعقائد العوام

---

(١) الأسماء والصفات (٢/ ١٤٤).

(٢) سورة آل عمران، الآية: ٧.

خوفاً عليها من الزيغ، / . فقالوا: معنا بعلمه. وهذا صحيح في حد ذاته، [١٤٧]
ولكنهم لم يقولوا إنه في جهة فوق، بل قالوا استوى على عرشه، وهذا صحيح أيضاً.

فجاء الحشوية فقالت: معنا بعلمه، أي لأنه في جهة فوق، ولا يمكن أن يكون معنا ويكون على العرش بالجهة فأولوا المعية بالعلم، ونسبوه تعالى إلى الجهة التي هي من خصائص الأجرام، وبهذا يتبين لك أن الإجماع المُدَّعى في تأويل المعية قد سُلكَ به غير سبيله، فأهل السنة أولوا المعية تنزيها لله تعالى عن المكان والجهة والحد، وليست جهة أولى بذلك من جهة، فإن من جازت عليه جهة ما، فقد اتصف بما تتصف به الحوادث من الحصر والحد والافتقار وسواء في ذلك جهة فوق وسائر الجهات.

وأهل السنة حينما اضطروا إلى تأويل المعية، فإنما فعلوا ذلك فراراً مما لا يليق به تعالى، ولكنهم أبقوا الاستواء على ما كانوا عليه من الإيمان به وتفويض معناه إلى الباري تعالى مع تنزيهه عن صفات المخلوقين، ولذلك لم يُرْوَ تأويل المعية عن أئمتهم إلا عند ظهور جهم وحزبه، مما يدل على أنهم كانوا قبل ذلك يؤمنون بالكل، ويفوضون معناه إلى الله تعالى وينزهون المولى وعلا عن سمات الحوادث.

وأما الحشوية فلم يفهموا هذا المنزع الشريف الذي فيه تنزيه الباري، وفيه المحافظة على عقائد العوام فقالوا: هو معنا بعلمه لابذاته. فلم يبق / [١٤٨]
إلا أن يكون فوق العالم، فجعلوا جهة الفوق نصاً صريحاً محكماً، وحملوا عليه ما سوى ذلك من النصوص.

وقد حكى غير واحد من العلماء إجماع السلف الصالح على الإيمان

بالمتشابه كله مع التفويض في علم معناه إلى الله تعالى، وتنزيه الله تعالى، فأخذ الحشوية ببعض النصوص، وتأويل بعضها إنما هو تحكم محض واتباع للهوى، وأهل السنة لايوافقونهم عليه، لاسلفهم ولا متاخروهم، كما بينت قريباً.

فإما أن ننزه الله تعالى عن مشابهة المخلوقات ونؤمن بما جاء من عنده على مراده، وإما أن نؤول الجميع بما تقبله لغة العرب، وإلا فلم يبق إلا تحكيم الهوى.

قال الإمام الحافظ أبو الفرج بن الجوزي في كتابه دفع شبه التشبيه (ص٤٢):

«قال تعالى: ﴿وهو معكم﴾ فمن حملها على العلم حمل خصمه الاستواء على القهر». اهـ.

وقال الإمام الفخر الرازي في أساس التقديس:

«إن ظاهر قوله تعالى: ﴿ونحن أقرب إليه من حبل الوريد﴾، وقوله: ﴿وهو معكم أينما كنتم﴾، وقوله: ﴿وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله﴾، ينفي كونه مستقراً على العرش، وليس تأويل هذه الآيات أولى من العكس». انظر تعليق الشيخ الكوثري على دفع شبه التشبيه.

وقال الإمام شمس الدين بن اللبان المصري الشافعي[1] في كتابه «رد

---

(١) هو محمد بن أحمد بن عبد المؤمن الإسعردي الدمشقي، شمس الدين ابن اللبان المفسر النحوي، من علماء العربية المشهورين، ولد بدمشق سنة (٦٧٩هـ) وتوفي سنة (٧٤٩هـ). انظر: الدرر الكامنة (٣/ ٤٢٠).

معاني الآيات المتشابهات إلى معاني الآيات المحكمات»: «ومن المتشابه صفة الفوقية. . . إلى أن قال. . ومما يدل على عدم اختصاصه تعالى بجهة فوق، قوله تعالى: ﴿وهو الله في السموات وفي الأرض﴾[1] وقوله تعالى: ﴿ولله المشرق والمغرب فأينما تولوا فثم وجه الله﴾ وقوله تعالى ﴿ونحن أقرب إليه من حبل الوريد﴾[2] وقوله تعالى: ﴿ولا أدنى من ذلك ولا أكثر إلا هو معهم﴾[3]، فلو كان في جهة العلوّ تعارضت هذه الآيات واختلفت، وهو مناف لقوله تعالى: ﴿ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً﴾/ [١٤٩] وفي مسلم: «أقرب مايكون العبد من ربه وهو ساجد» فنفى تقيده بجهة فوق، وهو لاينطق عن الهوى، إن هو إلا وحي يوحى، إلخ» كلامه فانظره في شواهد الحق في الاستغاثة بسيد الخلق صلى الله عليه وسلم للشيخ العلامة: النبهاني(ص: ٢١٩)، وقال الشعراني [4] في المنن الكبرى: «ومما منّ الله تبارك وتعالى عليَّ به عدم قولي بالجهة في جانب الحق تبارك وتعالى، وقد هلك في هذا الأمر خلائق لايحصون، غلب وهمهم على عقلهم، وظنوا أن الحق في جهة العلو فقط، وغاب عن هؤلاء نحو قوله تعالى: ﴿واسجد واقترب﴾، وذكر عدة أحاديث وآيات، منهاقوله تعالى: ﴿ونحن أقرب إليه﴾[5]» انظر كلامه في شواهد الحق(ص: ٢٧٧).

---

(١) سورة الأنعام، الآية: ٣.

(٢) سورة ق، الآية: ١٦.

(٣) المجادلة، الآية: ٧.

(٤) الشعراني: سبق ذكره

(٥) سورة ق، الآية: ١٦.

وقال العلامة ابن جهبل في رده على ابن تيمية، إنه مصيب في تأويله للمعية، ولكن كان عليه أن يؤول الاستواء أيضاً، لأن المعية ليست أولى بالتأويل من الاستواء.

ورد ابن جهبل على ابن تيمية في الجزء التاسع[1] من طبقات ابن السبكي وهو رد مفيد جداً.

واعلم أن تأويل من أوَّلَ المعية من السلف إنما كان رداً لبدعة جهم، ولم يُريدوا بذلك إثبات الابتعاد والمسافة، كما صرح به البيهقي في الأسماء والصفات، وهذا هو واجب العلماء كما قال العلامة زروق[2] عن أبي حامد: «لا خلاف في وجوب التأويل عند تعين شبهة لا ترتفع إلاّ به». اهـ.

ولذلك لم يؤول السلف المعية إلاّ عند ظهور البدع، وقد سبق أن الإجماع إنما وقع على تنزيه الباري عن الحلول في الأماكن، والاختلاط بالمخلوقات، فشتان ما بين تأويل أهل السنة للمعية، لينزهوا الباري جل جلاله عن الجهات وسمات المخلوقين، وبين تأويل ابن تيمية والحشوية لها، ليخصوا الخالق جل وعلا بجهة معينة/ ومن أراد شفاء غليله من مغزى [١٥٠] الإجماع على تأويل المعية، فلينظر «إزالة اللبس عن المسائل الخمس» للعلامة سيدي أحمد بن المبارك السجلماسي، وكتاب «تحذير العامة

(١) صفحة (٣٤) فما بعدها.

(٢) هو أحمد بن أحمد بن محمد البرنسي الفاسي، أبو العباس، زورق، الفقيه المحدث الصوفي، ولد بفاس سنة (٨٤٦هـ)، وتوفي في تكرين (من قرى مسراته، من أعمال طرابلس الغرب) سنة (٨٩٩هـ). شجرة النور الزكية (ص ٢٦٧) والضوء اللامع (١/ ٢٢٢).

والخصوص من إنكار ما جاءت به النصوص» للعلامة الشيخ سيد أحمد ابن اسمه الديماني[1] الشنقيطي.

وقد تجرد ابن تيمية لتأويل جميع الآيات والأحاديث التي يوهم ظاهرها جهة غير الفوقية، فأول المعية في كل موضع حسب ما يقتضيه بساط الكلام، وأوَّلَ القُرْبَ أيضاً حسب المقام، فأول قوله تعالى ﴿ونحن أقرب إليه﴾[2] بأنهم الملائكة أو العلم إلى غير ذلك من التأويلات.

وأوَّلَ قوله تعالى: ﴿فثم وجه الله﴾ بأن المقصود الوجه الذي ينبغي أن يتوجه إليه المصلي، وأوَّلَ ﴿من في السماء﴾ فأوَّل «في» وأوَّل «السماء» وقال إن السماء هي كل ما علاك، وإن «في» بمعنى: «على»، فابن تيمية يبيح لنفسه التأويل، ويمنعه على الآخرين، بل يشدد النكير عليهم، ويصفهم بأقبح النعوت، من جهمية وفرعونية وملحدة ومعطلة ومكذبة لله ورسوله، إلى آخر ألفاظ السب والتبديع التي يفوه بها في حق أهل السنة وأكابر علماء المسلمين، ثم هو يغالط ويوهم القارئ أنه لا يؤول، بل إن ما يقوله هو مقتضى الآية الذي لا يمكن أن يفهم عاقل غيره، ثم يعود أحيانا فَيُقِرُّ بأنه قد أوَّلَ وأن التأويل لا بأس به أحيانا، مثل قوله في الجزء السادس (ص ٢٠) بعد أن أوَّلَ آيات القرب وآية «فثم وجه الله»:

«إنَّا لا نذمّ كل ما يسمى تأويلا، بل نذم تحريف الكلم عن مواضعه، ومخالفة الكتاب والسنة، والقول في القرآن بالرأي». انتهى كلامه.

---

(١) الديماني الشنقيطي: عالم موريتاني مشهور.

(٢) سورة ق، الآية: ١٦.

وأي تحريف للكلم عن مواضعه، ومخالفة للكتاب والسنة، وأي قول بالرأي أشنع مما فعل هو، فقد جعل الاستواء على العرش محكماً، وجعله صريحاً، ويستلزم الجهة، وأول كل ما عداه مما هو أكثر منه وروداً، وأصرح، فإن قوله تعالى: ﴿ونحن أقرب إليه من حبل الوريد﴾[1] وقوله: ﴿ونحن أقرب إليه منكم ولكن لا تبصرون﴾[2]. وقوله: ﴿فأينما تولوا فثم وجه الله﴾ هذه الآيات أكثر تأكيداً وأظهر في المعنى من معنى الجهة في الاستواء، فقد قال تعالى: / ﴿أقرب إليه من حبل الوريد﴾[3] [١٥١] وهذا غاية القرب، وقال في الأخرى: ﴿ولكن لا تبصرون﴾... مما حمل الشيخ سيد أحمد بن اسمه على أن يقول في كتابه: «تحذير العامة»: «ليت شعري أي شيء لو قاله الله تعالى وقاله رسوله صلى الله عليه وسلم في المعية والقرب صَدَّقَ الناس بهما، بعدما جلبنا من الآيات والأحاديث المختلفة الأساليب». اهـ.

ونعيد القول هنا أن جميع الفرق الإسلامية متفقة على صرف المعية عن ظاهرها، الموهم لحلول الباري جل وعلا في سائر الأمكنة.

ونعيد القول أيضاً: أن السلف كانوا قبل جهم وحزبه لا يخوضون في المعية، ويفوضون الأمر إلى الله تعالى في جميع المتشابه، ولما أول العلماء المعية بعد ظهور مقالة جهم، فإنما أرادوا بذلك تنزيهه جل وعلا عن الجهات ولم يريدوا أنه تعالى بعيد من المخلوقات بُعْدَ مسافة، لأنه لا

---

(١) سورة ق، الآية: ١٦.

(٢) سورة الواقعة، الآية: ٨٤.

(٣) سورة ق، الآية: ١٦.

يوصف بالقرب والبعد المسافيين، وليس معنى تأويل المعية عندهم اختصاصه تعالى بجهة فوق، كما قال البيهقي في الأسماء والصفات (ص: ٤٢٧): «قال ابن المبارك[١]: نعرف ربنا فوق سبع سماوات على العرش استوى، بائن من خلقه، ولا نقول كما قالت الجهمية: إنه ههنا، وأشار إلى الأرض، قلت: قوله بائن من خلقه يريد به ما فسره بعده من نفي قول الجهمية لا إثبات جهة من جانب آخر يريد ما أطلقه الشرع والله أعلم». انتهى كلامه.

ولكن المشبهة غلطوا في هذه المسألة غلطاً شنيعاً حيث ظنوا أن تأويل المعية يقتضي تعيين المعية بالضرورة، ففروا من محذور ليقعوا في محذور، ثم لم يكتفوا بذلك حتى ضللوا جميع من لم يوافقهم على ضلالتهم، ولم يسلكوا سبيل الراسخين في العلم الذين يقولون: ﴿آمنا به كل من عند ربنا﴾.[٢]

هذا ولتزداد بصيرة وتطمئن نفسك إلى نفي الجهات عن الباري جل وعلا فاعلم أنه لم يأت في الشريعة ما يوهم ظاهره جهة الفوق إلاَّ جاء فيها إلى جانبه ما يوهم ظاهره غير تلك الجهة.

ومن الحكمة في ورود تلك النصوص، إبداء عظمة المولى جل جلاله، وأنه لا تحيط/ بكنهه العقول، ولا تدركه الأفهام، ولا تتصوره الأوهام، [١٥٢] ففيها إرشادنا إلى الإيمان به تعالى، وتسليم ما جاءنا من عنده، مما وصف به نفسه واعترافنا بالعجز عن إدراك حقيقته سبحانه وتعالى.

ولنذكر أمثلة من تلك النصوص لتفتح الباب للقارىء فيستدل بها على

---

(١) ابن المبارك: هو عبدالله بن المبارك وقد سبق ذكره.

(٢) سورة آل عمران، الآية: ٧.

غيرها فقد جاء في الشريعة أن الأيدي تُرْفَعُ في الدعاء إلى السماء، صح ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم، بل بلغ مبلغ التَّواتر المعنوي.

ولكنا من ناحية أخرى أُمِرْنا بالتوجه إلى بيت الله الحرام في الصلاة التي هي أعظم شعائر الإسلام، وفي التوجه إلى بيت الله الحرام إيهامٌ وأي إيهام بالجهة، ففيه الحجر الأسود الذي ورد في الحديث أنه يمين الله[1]، ويكفيه أنه أضيف إلى الله تعالى فسمي بيت الله.

وليس هذا فقط، بل نهينا عن الالتفات في الصلاة، لأننا نناجي الله تعالى، وقد تقدم في الحديث الصحيح: أن الله تعالى قبل وجوهنا وأن ربنا فيما بيننا وبين القبلة وقد جاء في الحديث الصحيح أن الله تعالى ينزل إلى السماء الدنيا في آخر الليل فيقول: «هل من داع فاستجيب له». [2]

---

(١) أخرج السيوطي في الجامع الصغير حديثين في هذا المعنى الأول برقم (٣٨٠٤): «الحجر يمين الله في الأرض يصافح بها عباده» رواه الخطيب البغدادي وابن عساكر في تاريخ دمشق عن جابر ورمز له بالضعف، وقال ابن الجوزي: لا يصح، وقال ابن العربي هذا حديث باطل.
والثاني برقم (٣٨٠٥): «الحجر يمين الله تعالى فمن مسحه فقد بايع الله» أخرجه الديلمي في المسند عن أنس والأزرقي في تاريخ مكة عن عكرمة موقوفاً وما رمز له السيوطي، وفي حديث الديلمي ضعيف، وفيه متهم بالوضع. انظر فيض القدير (٣/ ٤٠٩-٤١٠).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب التوحيد باب قول الله تعالى «يريدون أن يبدلوا كلام الله». برقم (٧٤٩٤) وكتاب الدعوات باب الدعاء نصف الليل برقم (٦٣٢١) وكتاب التهجد باب الدعاء والصلاة من آخر الليل برقم (١١٤٥). ومسلم في كتاب صلاة المسافرين باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل والإجابة فيه برقم (١٦٨ - ١٦٩ - ١٧٠ - ١٧١). عن أبي هريرة رضي الله عنه، مع شرحه (٥/ ٢٧٩) فما بعدها.

ولكن الحديث الصحيح أيضاً يقول: «أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد».

وقد جاء في القرآن أن الله تعالى استوى على العرش، ولكن جاء فيه أيضاً ما يوهم ظاهره أنه أصرح في الجهة من الاستواء، وهو الآيات التي توهم أنه في السماء مما اضطر القائلين بالجهة إلى تأويلها بمختلف التأويلات، وجاءت الآيات الكثيرة الأخرى التي فيها لفظ تأكيد القرب والمعية، كما تقدم، فيوهم ظاهرها غير ما يوهمه الاستواء على العرش والكون في السماء من الجهة، وجاءنا حديث الجارية التي ورد أن النبي صلى الله عليه وسلم سألها: «أين الله» فأشارت إلى السماء، فأخبر صلى الله عليه وسلم أنها مؤمنة، ولكن حديث التدلية على الأرض السابعة يدل على غير ذلك، فإن قلت إن حديث الجارية[1] صحيح وحديث التدلية فيه مقال لعدم/ ثبوت [١٥٣] سماع الحسن البصري من أبي هريرة رضي الله عنه، قلت: وحديث الجارية أيضا فيه كلام للعلماء، سنرى بعضه في فصل لاحق إن شاء الله تعالى.

قد عُرِجَ بسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم إلى سدرة المنتهى حيث رأى من آيات ربه الكبرى ما رأى، ولكن سيدنا إبراهيم عليه السلام قال: ﴿إني ذاهب إلى ربي سيهدين﴾[2] ولم يَرِدْ أنه عُرِجَ به. وسيدنا موسى عليه السلام قال: ﴿وعجلت إليك رب لترضى﴾ وهو إنما ذهب إلى الطور. وقد فهم العلماء من قول النبي صلى الله عليه وسلم: «لا تفضلوني على يونس بن

---

(١) أخطأ الناسخ وذكره الجارحة ـ والصواب ما كتبته.

(٢) سورة الصافات، الآية: ٩٩.

متى»[1] أن فيه إشارة إلى عدم الجهة، وإلى سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام حين كان فوق السموات السبع ليلة الإسراء لم يكن أقرب مسافة إلى الله تعالى من سيدنا يونس عليه السلام حين كان في بطن الحوت في قعر البحر، وفي الإسراء والمعراج نكتة بديعة أخرى تشير إلى المعنى الذي نحن فيه، وذلك أن الله تعالى ذكر الإسراء إلى بيت المقدس بالنص فقال تعالى: ﴿سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله﴾[2]. . ولم يذكر المعراج وإنما أشار إليه بقوله ﴿عند سدرة المنتهى﴾.

هذا مع أن المعراج بلغت أحاديثه حد التواتر ولا يشك فيه إلاَّ ملحد كافر، وهو بلا شك أعظم وأجل من الإسراء وحده، ولكن الله تعالى ذكر الإسراء بالنص وأشار إلى المعراج إشارة مجملة تحتاج إلى البيان لحكمة ما، بل من الحكمة في ذلك إرشاد ذوي العقول إلى أن الله تعالى / ليس في جهة [١٥٤]

---

(١) ذكره القاضي عياض رحمه الله تعالى في الشفا (١/ ٢٦٥) وقال السيوطي في مناهل الصفا (٧٥): لم أقف عليه بهذا اللفظ.

وأخرج البخاري في كتاب الأنبياء باب قول الله تعالى: ﴿وإن يونس لمن المرسلين﴾ عن ابن مسعود رضي الله عنه: «لا يقولن أحدكم إني خير من يونس بن متى» برقم (١٤١٢) وهناك حديث أبي هريرة «ما ينبغي لأحد أن يقول إني خير من يونس بن متى» أخرجاه عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

أخرجه البخاري في الأنبياء باب قول الله تعالى: ﴿وإن يونس لمن المرسلين﴾ برقم (٣٤١٣). ومسلم في كتاب الفضائل باب في ذكر يونس عليه السلام برقم (٢٣٧٦).

٢) سورة الإسراء، الآية: ١.

فوق التي أسرى برسول الله صلى الله عليه وسلم إليها.

أما لماذا عُرِجَ به إذَنْ؟ فإن الاحتمالات كثيرة، والعقول قاصرة، وملكوت الله واسعة بديعة، وحكمته بالغة، وله تعالى في خلقه شؤون، وقد نص القرآن على أن الله تعالى أرى نبيَّه هناك من آياته الكبرى ما أراه، وهذا يكفي في إبراز حكمة المعراج.

* * *

الفصل الثالث

رد القول بالجهة من طريق النظر العقلي

وينبغي أن يتقدم ذلك مبحثان:

المبحث الأول

اعلم أن الله تعالى خاطب أهل العقول في القرآن وأقام لهم الأدلة العقلية، وناداهم بما يدعوهم إلى إعمال عقولهم، مثل قوله: ﴿أفلا تعقلون﴾، وخاطب أولي الألباب وأقام الأدلة العقلية للناس في كتابه العزيز على وجوده تعالى وعلى وحدانيته، وعلى قدرته وغير ذلك من صفاته، فقال مثلاً في دليل الوجود: ﴿أم خلقوا من غير شيء أم هم الخالقون﴾، وهذا دليل عقلي لا محيص عنه، فكونهم خالقين مستحيل عقلي ضروري، إذا نظرنا إلى مجرد الإنسان نفسه، فإنه يعلم بالضرورة أنه ليس خالق نفسه، ولكنه مستحيل نظري إذا نظرنا إلى جنس الإنسان، وإلى المخلوقات بجملتها، فحينئذ نحتاج إلى المقدمات العقلية التي توصلنا إلى معرفة استحالة خلق المخلوق لنفسه أياً كان / فتصبح المسألة مبنية على [١٥٥] ضرورات عقلية ملزمة.

وأما قوله تعالى ﴿أم خلقوا من غير شيء﴾، فإن المقصود بها: أم خلقوا من غير خالق يخلقهم، وذلك مستحيل، لأن فيه اجتماع نقيضين، فإنا قد رأينا أنهم لم يخلقوا أنفسهم، فلم يبق إلاَّ أنهم خلقوا، فإذا كانوا قد خلقوا، وليس لهم خالق يكونون قد خُلِقوا ولم يخلقوا في آن واحد، وهو مستحيل، وإنما خاطب الله تعالى هنا عقول الكفار بما هو ملزم لهم عقلياً،

فلا يستطيعون أن يدعوا ضد ذلك، . ويمكن أن يكون المعنى: أم خلقوا من أجل لا شيء، من عبادة وجزاء بل عبثا، وذلك أيضا مناقض لنهاية الاتقان والإبداع والحكمة في خلقه.

والتفسير الأول هو الأصح عند المفسرين، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن يتعارض العقل والشرع، فإذا ظهر أنهما متعارضان، فإما أن النقل لم يصح، أو لم يفهم على وجهه، أو أن العقل سلك سبيلا غير مستقيم، فلا يمكن أن يكون في الشرع ما يحيله العقل، ولكن قد يكون فيه ما يقف العقل دون فهمه أو استيعابه.

فأما العقل المستنير المؤمن فيعلم أنه لا يحيط بكل شيء علماً، وأن عوارضه كثيرة، فقد يضلله الحس، وقد يضلله الخيال، إلى غير ذلك فيسلم ويؤمن.

وأما العقل المغرور فيركب رأسه ويكذب الدين، ولكنه حين يكذبه لا يجد الأدلة العقلية الراجعة إلى ضرورات عقلية يكذبه بها بل يلجأ إلى زخرف القول ويتيه في متاهات لا نهاية لها.

وقد أورد العلامة الرباني الشيخ محمد المام بن البخاري[1] أمثلة من مواقف العقول غير المستحيلة في فروقه.

فإذا علمت هذا فاعلم أن كثيراً من الحشوية، كما قال العلامة ابن جهبل، إذا بحثوا في مسائل أصول الدين تكلموا بالمعقول وتصرفوا بالمنقول فإذا وصلوا إلى الحشو تبلدوا، فتراهم لا يفهمون بالعربية ولا بالعجمية،

---

(١) تقدمت ترجمته.

ومن تبلدهم ادعاؤهم أن المستحيل غير موجود، واستدلالهم على ذلك بأن الأعمال توزن يوم القيامة، وهي أعراض لا تقوم بنفسها، وأن الماء والنار اجتمعا في الشجرة/ وهما متضادان وأن الله تعالى قال: ﴿ولو نشاء لجعلنا [١٥٦] منكم ملائكة في الأرض يخلفون﴾[١] فكونهم ملائكة وبشراً في وقت واحد مستحيل، إلى غير ذلك، وهذا كله مردود عليهم وليس فيه دليل، أما الأعمال فقد ورد ما يُفْهَمُ منه أنها صور يجعلها الله تعالى مثالاً للأعمال، كما في حديث الزهراوين، فقد ورد عن الإمام أحمد تفسير مجيئهما كغمامتين بأنه مجيء ثوابهما، وورد ما يفهم منه أن الصحف التي فيها الأعمال توزن، كحديث البطاقة التي فيها كلمة الشهادة. فترجح بالسجلات التي فيها الذنوب، والله تعالى أعلم بحقيقة وزنها وكيفيته، وأما النار والماء فليسا ضدين، لأن الأجرام لا توصف بالتضاد، ولأن الأسباب لا تفعل بطبعها عند أهل السنة، وأما الآية فقد فسرها المفسرون بأن معناها: لجعلنا بدلكم ملائكة في الأرض يخلفون [٢]، وفسروها أيضا بأن معناها: « لجعلنا منكم» بطريق التوالد« ملائكة» كما خلقناهم بطريق الإبداع، «يخلفون» أي يخلفونكم مثل أولادكم، فَمَنْ شأنهم هكذا كيف يُتَوَهَّمُ استحقاقهم للعبادة أو الانتساب إلى الله تعالى، وإذا قدرنا أن معناها هو ما يزعمون من أن الملائكة يجعلون من البشر، كما قيل بذلك أيضا، فليس في ذلك ممتنع عقلي، لأن الممتنع العقلي إنما يرجع في نهاية

---

(١) سورة الزخرف، الآية: ٦٠.

(٢) انظر تفسير القرطبي (١٦/ ١٠٥).

التحليل إلى اجتماع النقيضين، وليس في انقلاب الأجسام من صفة إلى صفة أخرى تناقض.

واعلم أن ابن تيمية ليس ممن يرد العقل، بل كثيراً ما يستدل به ويرد به الأدلة، وهو معترف في فتاويه بورود الأدلة العقلية في القرآن، وبأنه لا يمكن أن يقع في الشرع ما يحيله العقل.

ومن استدلاله بالعقل قوله في ج ٦ ص١٠٧:

«الكمال الذي يجب اتصافه به هو الممكن الوجود، وأما الممتنع فليس من الكمال الذي يتصف به موجود، والحوادث المتعلقة بقدرته ومشيئته يمتنع وجودها جميعاً في الأزل، فلا يكون انتفاؤها في الأزل نقصاً لأن انتفاء الممتنع ليس بنقص». اهـ.

وهذا كثير في الفتاوى ولكن «باء ابن تيمية تَجُرّ و باء غيره لا تجُر»، فهو هنا يمنع وجود الحوادث كلها أزلاً، لأنه مستحيل، ولكنه يقبل وجود حوادث لا أول لها ويحمّل من أنكرها مسؤولية إنكار قدرة الله تعالى. . .
[١٥٧] ولبحث ذلك موضع آخر/.

المبحث الثاني

إنكار ابن تيمية لمصطلحات علم الكلام وذمه لها

والخطب في ذلك سهل، فإن المصطلحات إنما هي لغةُ تفاهمٍ أحدثها المسلمون لما استجد لديهم من المباحث ما لم يكن الصدر الأول في حاجة إليه، فمنها ما هو خاص بعلوم الحديث والقرآن، كمصطلحات التجويد، مثل لفظ التجويد[1] ولفظ بين بين[2]، والبطح والاضجاع[3] إلى غير ذلك.

---

(١) التجويد إعطاء الحروف حقوقها وترتيبها في مراتبها. انظر التحديد في الإتقان والتسديد في صنعة التجويد (ص١٦٩٠).

(٢) همزة بينَ بينَ: عبارة عند القراء عن تسهيل الهمزة الأخيرة من همزتين في كلمة سواء كانت مفتوحة مثل «أأنذرتهم» أو مضمومة نحو «أؤنبئكم» أو مكسورة نحو «أئنكم»، تسهل فتنطق بين الهمزة والحرف المجانس لحركتها: الألف إن كانت مفتوحة، والياء إن كانت مكسورة، والواو إن كانت مضمومة، وهذا التسهيل قرأ به راويا نافع. قال في النجوم الطوالع (٦٦):

فنافع سهل أخرى الهمزتين بكلمة فهي بذلك بين بين

(٣) البطح والاضجاع: مترادفان، يعبر بهما القراء عن الإمالة الكبرى أو المحضة وتكون بقرب الفتحة من الكسرة، والألف من الياء، من غير قلب خالص ولا إشباع مبالغ فيه، وسميت بطحاً وإضجاعاً لأنه لما قربت الفتحة من الكسرة والألف من الياء، فكأنك بطحت الألف والكسرة وأضجعتها، وهذه الإمالة أخذ بها حمزة والكسائي. انظر إبراز المعاني من حرز الأماني (٢/ ١٠٥).

ومثل المرفوع[1] ، والموصول[2] ، والحسن[3] ، والشاذ[4] ، والمسلسل[5] . . .

ومنها ما هو من مصطلحات الفقه وأصوله كالعام والخاص[6] والمجمل والمبين[7] والظاهر والنص[8] ومثل القبلي والبعدي[9] والعَوْل[10] . . . ، ومنها مصطلحات اللغة والنحو كالمعجم والمادة[11] والمزيد والمجرد[12]

---

(١) هو ما أضيف إلى الرسول صلى الله عليه وسلم خاصة . مقدمة ابن الصلاح (ص١٩٣) .

(٢) والمتصل : ما اتصل سنده إلى منتهاه ويشمل المرفوع والموقوف . فتح المغيث (ص : ١٢٢) .

(٣) له تعريفات نختار منها : أنه الحديث الذي يكون راويه من المشهورين بالصدق والإمامة غير أنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح . التبصرة والتذكرة (١/ ٨٤) .

(٤) هو الحديث الذي يرويه الثقة وهو يخالف ما روى الناس . التقييد والإيضاح (ص : ١٠٠) .

(٥) هو الحديث المتصف بالتسلسل وهو أن رجال السند يتواردون على صفة واحدة أو حالة واحدة . المقدمة (ص : ٤٦٢) .

(٦) العام : هو اللفظ الذي يستغرق جميع ما يصلح له من الأفراد دفعة من غير حصر . فإذا قصر على بعض أفراده سمي خاصاً . أصول السرخسي (١/ ١٢٥) .

(٧) المجمل هو اللفظ الذي خفي المراد منه بنفس اللفظ خفاء لا يدرك إلا ببيان من المتكلم ، والمبين خلافه . كشف الأسرار (١/ ٥٤) فما بعدها .

(٨) النص هو اللفظ الدال دلالة يقينية لا تحتمل غيرها كألفاظ الأعداد ، والظاهر : اللفظ الدال دلالة ظنية لاحتمال كالأسد . شرح مختصر المنتهى (٢/ ١٦٨) .

(٩) القبلي سجدتان قبل السلام للسهو والبعدي بعد السلام . جواهر الإكليل (١/ ٦٠) .

(١٠) نقص في الأنصباء وزيادة في السهام . الدسوقي (٤/ ٤٧١) .

(١١) المعجم كتاب اللغة أو القاموس ومادة اللغة لفظها . انظر المنجد (ص٧٥١) .

(١٢) المزيد هو ما اتصل به إحدى حروف : «سألتمونيها» والمجرد خلافه . انظر أوضح المسالك (٤/ ٣٢٢) .

والفاعل[١] والمفعول به[٢] والظرف[٣] والمصدر[٤] إلى غير ذلك .

ولم تكن هذه المصطلحات معروفة في صدر الإسلام لهذه المعاني التي اصطلح عليها .

فلم يكن الحسن معروفاً للحديث الذي قصر عن درجة الصحة، وارتفع عن درجة الضعف بشروطه المعروفة . ولم تكن الكناية[٥] والاستعارة[٦] والتجريد والترشيح[٧] معروفة لديهم لما هي مستعملة فيه عند أهل البلاغة اليوم، وهذه المصطلحات اليوم ضرورة لا يمكن تعلم هذه العلوم بدونها، فمن قال اليوم: الفاعل الله لا فاعل غيره، ولم يستعمل السلف هذا اللفظ لما هو مستعمل فيه اليوم فيجب تركه، فإن قوله بتركه ساقط عن درجة كلام العقلاء،/ ثم كانت للباحثين في العقائد مصطلحات مثل الجوهر[٨] [١٥٨]

---

(١) هو الاسم المسند إليه فعل . شرح ابن عقيل (١/ ٤٢٠).

(٢) هو ما وقع عليه الفعل . أوضح المسالك (١/ ١٦١).

(٣) زمان أو مكان ضمن معنى «في» بإطراد . شرح ابن عقيل (١/ ٥٢٦).

(٤) قال ابن مالك (٦٧٢هـ) في الألفية :

المصدر اسم ما سوى الزمان من مد لولي الفعل كأمن من أمن

(٥) لفظ أريد به لازم معناه مع جواز إرادته . حلية اللب المصون (ص١٣٠).

(٦) اللفظ المستعمل في ما شبه بمعناه الأصلي لعلاقة المشابهة كأسد في قولنا : رأيت أسداً يرمي . شرح عقود الجمان (ص : ٩٢).

(٧) تجريد الاستعارة هو أن تقترب بما يلائم المستعار له، والترشيح أن تقترن بما يلائم المستعار منه . انظر عقود الجمان وشرحه (ص : ٩٧).

(٨) ما يقبل من كل جنس من أجناس الأعراض جنساً واحداً ما لم يؤد إلى التضاد . الحدود في الأصول (ص٨٦).

والعرض[1] والحيز[2] والجسم[3] والجهة وما إلى ذلك، فلا يمكن بأي حال من الأحوال أن يقال إن فيها ابتداعاً مذموماً ولا أنها تختلف عن بقية المصطلحات، ومن المضحك ـ وشر المصائب ما يضحك ـ قول بعضهم: «مات الصحابة وما عرفوا جوهراً ولا عرضاً، فإن رضيت أن تكون مثلهم فكنه، وإن رأيت أن طريقة المتكلمين أولى من طريقة أبي بكر وعمر فبئس ما رأيت». اهـ. كلامه.

فهل عرف الصحابة الفرق بين الحديث المرفوع والحديث المسند، ،أو بين النعت الحال، أو بين ترشيح الاستعارة وتجريدها؟ إنهم كانوا يعرفون أكثر وخيراً من ذلك كله، ولم تكن بهم حاجة إلى هذه المصطلحات، ولو أن الناس في زمنهم صارت بهم حاجة إليها لاخترعوها واستعملوها، نشراً للدين ودفاعاً عنه. ولو استعمل أعداؤهم في عهدهم الرشاشات والقنابل لاستعملوها ولفاقوهم فيها، فالاحتجاج بأن مصطلحاً مَّا لم يكن في عهد الصحابة غفلة.

وهذا في المصطلحات فقط، وأما معانيها التي وضعت لها، فلا شك أنهم كانوا يدركونها، فهم كانوا يدركون ما يعرض للأجسام من الصفات الزائلة وإن لم يسموها عرضاً، وهكذا.

---

(١) هو الذي يعرض في الجواهر ولا يصح بقاؤه. الحدود (ص٨٦).

(٢) هو الفراغ المتوهم الذي يشغله شيء ممتد كالجسم أو غير ممتد كالجوهر الفرد. التعريف (ص: ١٢٧).

(٣) هو المؤلَّف. الحدود (ص: ٨٧).

ثم إن ابن تيمية يستعمل هذه المصطلحات كلها بما فيها مصطلحات أهل علم الكلام، ولكنه إذا أُلْجِئَ إلى ما لا يحبه من الاتهام بالتشبيه يثور على بعض هذه المصطلحات. ويرغي ويُزْبِد ويُبَدِّعُ ويضلّل، ويتحدث عن السلف الصالح وعن القرآن والحديث وأئمة الأمة، وأنهم لم يستعملوا هذه المصطلحات بل ذموها وأنكروها. ويقول: «لفظ الحَيِّز والجسم والجوهر... إلخ، ألفاظ مبتدعة ضل بها أناس وأضلوا بها».

ويقول: إن الانتساب إلى الأشعري بدعة، وهذا كله ادِّعاءٌ باطل وتشويه للحقائق، ومكابرة للمعقول والمحسوس، وتهرب من أدلة / أهل الحق [١٥٩] الدامغة، فإن ابن تيمية يستعمل نفس الألفاظ في مواضع كثيرة، ويطلق على الله تعالى «واجب الوجود» في أكثر من موضع في فتاويه، بل إن ابن تيمية يرتكب ما هو أعظم من ذلك وأخطر، إذ يطلق على الله تعالى ألفاظا لم يرد بها كتاب ولا سنة، وإن وردت في بعضها أحاديث فهي غير صالحة لإثبات صفات الله تعالى، مثل الجلوس والحركة والانتقال من مكان إلى مكان والصوت، ويقول عنه تعالى إنه «يستوي» بصيغة المضارع، ولم ترد إلاَّ بصيغة الماضي، مع أن المضارع يفهم منه التجدد، ويطلق على الله الجهة، ويطلق على القرآن لفظ الحدوث، إلى غير ذلك من إطلاقاته الجريئة التي يطلقها هو أحيانا، وأحيانا يعزوها إلى أصحابه دون أن ينكرها عليهم.

ثم إنه يشدد النكير على من نفى ألفاظ الجسمية والجهة والتحيز عن الله تعالى بحجة أنها لم ترد منفية عنه تعالى في المنقول ولا مثبتة له.

وفي نفس الوقت يجوز أن تطلق عليه الجهة، وحتى غيرها كالجسمية

بوجه ما، فهذا هو التناقض وانعدام الاستقامة في ميزان العدل، والمحذور هنا المستحيل في حقه سبحانه وتعالى هو المعنى الذي يقصده الناس بلفظ الجهة والتحيز، وسواءعبرنا عنه بهذه العبارات أو بعبارات أخرى، أو وصفناه ولم نعبر عنه بلفظ واحد بل بعدة ألفاظ، يبقى ذلك المعنى محذوراً مبتدعاً مناقضاً لتنزيه الله تعالى عن شبه المخلوقات، ثم إن ادعاءه أن هذه الأمور لم ينفها الشرع غير صحيح، فإن الله تعالى أخبرنا بأنه تعالى ﴿ليس كمثله شيء﴾، ثم لم يأت مخصص يخصص هذا العموم ولايقيد هذا الإطلاق، فصار كل شبه منيفاً به نصاً.

واعلم أنه قد ورد ذم الخوض في علم الكلام عن الأئمة الأوائل، وابن تيمية يكثر من إيراد ذلك الذم، ثم لايمنعه ذلك من الدخول فيه إلى النهاية، وابتداع المقولات التي لم يقل بها أحد من أهل الإسلام قبله.

[١٦٠] وقد قال الحافظ البيهقي كما عزا إليه الحافظ / ابن عساكر في «تبيين كذب المفتري» (٣٣٤):

«إنما يريدون والله أعلم بالكلام، كلام أهل البدع، فإن في عصرهم إنما كان يُعرف بالكلام أهل البدع، فأما أهل السنة فقلما كانوا يخوضون في الكلام حتى اضطروا إليه بعد هذا». انتهى كلام البيهقي، قال الحافظ ابن عساكر: «وناهيك بقائله أبي بكر البيهقي، فقد كان من أهل الرواية والدراية». اهـ.

ثم روى الحافظ ابن عساكر عن الشافعي رضي الله عنه أنه جادل غير

واحد حتى انقطع، وأنه جادل حفصاً الفرد[1] حتى أفحمه، وأن المناظرة طالت بينهما.

وروي عنه أنه قال: ما ناظرت أحداً فاجببت أن يخطئ إلاّ صاحب بدعة فإني أحب أن ينكشف أمره للناس.

وروي عنه رضي الله عنه أنه أقبل مرة على بدعيٍ يناظره وترك أصحابه هو فَلِيْمَ على ذلك فقال:

كلامي لهذا بحضرتهم أنفع لهم من كلامي لهم، وقال إنه تعلم الكلام حتى أتقنه، وروى عنه البيهقي في الأسماء والصفات نحواً من ذلك، وأنه كان يسمى حفصاً الفرد حفصاً المنفرد مع أن الشافعي ممن رويَ عنه ذم الكلام من الأئمة، وقال الحافظ ابن عساكر أيضاً بعد أن روى تعلم الكلام عن عدد من الأئمة: وفي ذلك دلالة على أن استحباب من استحب من أئمتنا ترك الخوض في الكلام إنما هو للمعنى الذي أشرنا إليه، وأن الكلام المذموم إنما هو كلام أهل البدع الذي يخالف الكتاب والسنة، فأما الكلام الذي يوافق الكتاب والسنة، ويبين بالعقل والعبرة فإنه ممدوح مرغوب فيه عند الحاجة تكلم فيه الشافعي وغيره من أئمتنا رضي الله عنهم عند الحاجة كما ذكرنا . انتهى كلامه.

وابن تيمية نفسه معترف بالحاجة إلى علم الكلام وقال في الجزء

---

(١) هو أبو عمرو المصري البصري، من أكابر المجبرة، مبتدع، قال النسائي: صاحب كلام، لكنه لا يكتب حديثه، كفره الشافعي في مناظرته. انظر ميزان الاعتدال (١/ ٥٦٤)، لسان الميزان (٢/ ٣٣٠).

(١٤/ ٤٩٣): «ولهذا كان المقصرون عن علم الحجج والدلالات وعلم السياسة والإمارات مقهورين مع هذين الصنفين، تارة بالاحتياج إليهم إذا هجم عدو يفسد الدين بالجدل». اهـ.

[١٦١] والحقيقة التي لامناص منها هي / ماقاله الإمام الحجة القشيري من أن أهل المذاهب الزائفة هم الذين يُحَذِّرون الآن من علم الكلام.

قال فيما رواه عنه الحافظ ابن عساكر في «تبيين كذب المفتري» (٣٥٧): «إنما استعمل المتكلمون هذه الألفاظ، يعني الجوهر والعرض على سبيل التقريب والتسهيل على المتعلمين، والسلف الصالح، وإن لم يستعملوا هذه الألفاظ، فلم يكن في معارفهم خلل، والخلف الذين استعملوا هذه الألفاظ لم يكن ذلك منهم لطريق الحق مباينة، ولا في الدين بدعة، كما أن المتأخرين من الفقهاء عن زمان الصحابة والتابعين يستعملون ألفاظ الفقهاء من لفظ العلة والمعلول والقياس وغيره، ثم لم يكن استعمالهم بذلك بدعة، ولا خُلُوُّ السلف عن ذلك كان لهم نقصاً، وكذلك شأن النحويين والتصريفيين ونقلة الأخبار في ألفاظ تختص بها كل فرقة منهم.

فإن قالوا: إن الاشتغال بعلم الكلام بدعة ومخالفة لطريق السلف.

قيل: لا يختص بهذا السؤال الأشعري دون غيره من متكلمي أهل القبلة، ثم الاسترواح إلى مثل هذا الكلام صفة الحشوية الذين لاتحصيل لهم، كيف يُظنّ بسلف الأمة أنهم لم يسلكوا سبيل النظر وأنهم اتصَفوا بالتقليد، حاشا لله أن يكون ذلك وصفهم.

ولقد كان السلف من الصحابة مستقلين بما عرفوا من الحق وسمعوا من

الرسول ـ صلوات الله عليه ـ من أوصاف المعبود، وتأملوه من الأدلة المنصوبة في القرآن وأخبار الرسول عليه السلام في مسائل التوحيد، . . فلما ظهر أهل الأهواء وكثر أهل البدع من الخوارج والجهمية والمعتزلة والقدرية وأوردوا الشبه انتدب أئمة أهل/ السنة لمخالفتهم، والإيصاء [١٦٣] للمسلمين بمباينة طريقتهم، فلما اشفقوا على القلوب أن يخامرها شبههم شرعوا في الرد عليهم وكشف شبههم، و أجابوهم عن أسئلتهم، وحاموا عن دين الله بإيضاح الحجج، ولما قال الله تعالى: ﴿وجادلهم بالتي هي أحسن﴾[1] تأدبو بآدابه سبحانه ولم يقولوا في مسائل التوحيد إلا بما نبههم الله سبحانه عليه في محكم التنزيل.

والعجب ممن يقول: ليس في القرآن علم الكلام، والآيات التي هي في الأحكام الشرعية نجدها محصورة، والآيات المنبهة على علم الأصول نجدها توفي على ذلك وتربي بكثير، وفي الجملة لا يجحد علم الكلام إلا أحد رجلين:

* رجل جاهل ركن إلى التقليد، وشق عليه سلوك طرق أهل التحصيل، وخلا عن طرق أهل النظر، والناس أعداء ماجهلوا، فلما انتهى عن التحقق بهذا العلم نهى الناس ليضل كما ضل.

* ورجل يعتقد مذاهب فاسدة، فينطوي على بدع خفية يلبس على الناس عوار مذهبه، ويعمي عليهم فضائح عقيدته، ويعلم أن أهل التحصيل من أهل النظر هم الذين يهتكون الستر عن بدعهم ويظهرون

---

(١) سورة النحل، الآية: ١٢٥.

للناس قبح مقالاتهم. . . » إلخ كلامه، وهذا الرجل الأخير هو ابن تيمية فهو لايحب الخوض في هذا المجال لئلا ينكشف للناس فساد قوله بالجهة في جنب الله تعالى وقوله باتصافه تعالى بالحادثات، وقوله بقدم العالم، وقوله بتضليل جمهور الأمة، وقوله وقوله، وقانا الله شره وشر أتباعه.

ولنشرع الآن في إيراد الأدلة العقلية على استحالة الجهة في حق الباري جلا وعلا، وهي كثيرة، فمنها ما أورده الفخر الرازي في تفسيره عند قوله
[١٦٣] تعالى ﴿وهو القاهر فوق عباده﴾[١] في سورة الأنعام/ فقد ذكر وجوهاً كثيرة لنفي الجهة ثم قال: «الخامس[٢]: إنه ثبت أن العالم كرة، وإذا ثبت هذا فالذي يكون فوق رؤوس أهل الري يكون تحت أقدام قوم آخرين، وإذا ثبت هذا فإما أن يقال: إنه تعالى فوق أقوام بأعيانهم، أو يقال: إنه تعالى فوق الكل، والأول باطل، لأن كونه فوقاً لبعضهم يوجب كونه تحتاً لآخرين، وذلك باطل، والثاني يوجب كونه تعالى محيطاً بكرة الفلك، فيصير حاصل الأمر إلى أن إله العالم هو فلك محيط بجميع الأفلاك وذلك لا يقوله مسلم». اهـ.

ثم أقام الأدلة على أن تلك الفوقية هي بالقوة والقدرة لا بالجهة، وهذا الذي ذكره الفخر الرازي من أن العالم كرة ذكر ابن تيمية مثله، فقد قال في الجزء الخامس من الفتاوي (١٥٠): «اعلم أن الأرض قد اتفقوا على أنها كروية الشكل». .

---

(١) سورة الأنعام، الآية: ١٨.

(٢) انظر تفسير الفخر الرازي (٦/ ١٨٤).

ثم قال: «والأفلاك مستديرة بالكتاب والسنة والإجماع»، ثم ذكر أن العرش محيط بالجميع، وقد يكون مستديراً فتكون إحاطته كاملة، وقد يكون على شكل القبة فتكون إحاطته جزئية. اهـ.

وبهذا يتضح لك فساد القول بالجهة، لأنها إما أن لا تكون، وإما أن تكون إحاطة بالعالم من جميع جوانبه، فيكون إله العالم محيطاً بالعالم إحاطة الفلك بما في جوفه، ولايخفى ما في هذا من الشناعة.

واعلم أن مدار استحالة الجهة على الباري سبحانه وتعالى هو استحالة الجرمية عليه تعالى، وذلك أن الجهة والحيز من لوازم الجرمية، فلا تعقل الأجرام إلا متحيزة وفي جهة، ولا يعقل حالٌّ في جهة وفي حيز إلا جرماً، والجرمية مستحيلة عليه تعالى، لأنها تستلزم أموراً / كثيرة تستحيل [١٦٤
في حق القديم.

والجرم ملازم للحركة والسكون وغيرهما من الأعراض، وهي حادثة بلا نزاع، وما لازمته الحوادث فهو حادث أي الجرم.

ومنها أنه محتاج إلى مكان فلا غنى له عنه.

ومنها أنه متجزئ مركب، وماكان متجزئاً مركباً فهو محتاج أيضاً إلى أجزائه، ومحتاج إلى من يركب بعضه إلى بعض، أي إلى مؤثر خارجي، اللهم إلا إذا كان جوهراً فرداً فيكون غير مركب، ولكن ذلك لايجعله مستغنياً عن المكان، ولاخالياً من الأعراض، مثل الحركة والسكون مما سبق بيانه، ومنها أنه محصور في جهة، ومنها أنه يستوي عقلياً في حقه جميع الجهات، فلا بد من مخصص يخصصه بهذه الجهة

عن غيرها، فيكون محتاجاً إلى مخصص، هذه أمور ملازمة للأجرام لاتنفك عنها والله تعالى مخالف لخلقه ﴿ليس كمثله شيء﴾[1] وهو قديم واجب الوجود، غنيٌ غنيً تاماً، فلا يقبل العقل مماثلته للأجرام، لأن ما ماثلها يكون محتاجاً وحادثاً ومقهوراً وبالتالي لايكون رباً خالقاً للعالم.

ولكن ابن تيمية يكابر وينفي البديهيات العقلية بالتموية ويقول: نحن لاندعي أنه داخل في شيء من مخلوقاته محصور فيها، بل نقول إنه فوق العالم بائن منه على عرشه، وما فوق العالم ليس شيئاً موجوداً، فليس فوق العالم موجود إلا الله سبحانه وتعالى، وهذه مغالطة مكشوفة وهو يكررها في أماكن لاتحصى من الفتاوي وغيرها.

وليست فيها إجابة على الاستحالات الواردة على الجهة وليست صحيحة، فإن كون مافوق العالم ليس محصوراً، غير صحيح، فإن الحصر قد يكون من جهة واحدة، فمن أحاطت به الأجرام فهو محصور بينها ومن حاذته الأجرام من جهة واحدة فهو محصور من تلك الجهة / ثم ما قول [١٦٥] ابن تيمية في العرش نفسه؟ وفي الملائكة الحافين من حول العرش؟ وفي حملة العرش؟ أليس الكل أجساماً نورانية لا تسغني عن مكان تكون فيه بالضرورة العقلية؟ ثم لم يغنها خروجها عن داخل العالم عن المكان؟ فإن الملائكة الحافين من حول العرش وحملة العرش ليسوا مما يحتوي عليه العرش، إذا قدرنا أن العرش محيط بالعالم إحاطة ما، ثم إن ما فوق العالم في جهة لابد أنه محصور متناه من تلك الجهة، وما كان متناهياً فلا بد أنه

(١) الآية رقم ١١ من سورة الشورى.

محدود متجزئ، فيعود إلى صفات الأجسام، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، على أن ابن تيمية يفهم من كلامه أنه تعالى محيط بكرة العالم كإحاطة القبضة بما فيها، كما سبق أن بسطته، وهذا منتهى الشذوذ والضلال، ومنتهى تشبيه الخالق بمخلوقاته جل وعلا، ولنورد هنا كلام بعض أئمة أهل السنة في استحالة الجهة على الله تعالى من الناحية العقلية، وقد تقدم كلام الإمام الغزالي في عقيدته.

قال العلامة شهاب الدين ابن جهبل في رده على ابن تيمية وأتباعه (٩/ ٨٥) من طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي[١]:

«البرهان الأول: وهو المقتبس من ذي الحسب الزكي، والنسب العلي، سيد العلماء ووارث خير الأنبياء جعفر الصادق رضي الله عنه قال: لو كان الله في شيء لكان محصوراً، وتقرير هذه الدلالة أنه لو كان في جهة لكان مشاراً إليه بحسب الحس، وهم يجوزون الإشارة الحسية إليه، وإذا كان في جهة مشاراً إليه لزم تناهيه، وذلك لأنه إذا كان في هذه الجهة دون غيرها، فقد حصل فيها دون غيرها، ولا معنى لتناهيه إلا ذلك، وكل متناه محدث، لأن تخصيصه بهذا المقدار دون سائر المقادير لابد له من مخصص، فقد ظهر بهذا البرهان الذي يبده العقول: أن القول بالجهة يوجب كون الخالق مخلوقاً، وأن ذاته متصرف فيها، وتقبل الزيادة والنقصان، تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً.

---

(١) انظر طبقات السبكي (٩/ ٣٥-٩١). البراهين (ص ٨٥-٨٧).

البرهان الثاني: المستفاد من كلام الشبلي[1] رضي الله عنه شيخ الطريق
[١٦٦] وعلم التحقيق/ في قوله: الرحمن لم يزل، والعرش محدث، والرحمن على العرش استوى.

وتقريره: أن الجهة التي يختص الله تعالى بها على قولهم، تعالى الله عنها وسموها العرش، إما أن تكون معدومة، أو موجودة والقسم الأول محال بالاتفاق.

وأيضاً فإنها تقبل الإشارة الحسية، والإشارة الحسية إلى العدم محال، فهي موجودة، وإذا كانت موجودةً، فإن كانت قديمة مع الله، فقد وجد قديم غير الله وغير صفاته، فحينئذ لا يدرى أيهما الإله، وهذا خبث هذه العقيدة.

وإن كانت حادثة فقد حدث التحيز بالله تعالى، فيلزم أن يكون الله قابلاً لصفات نفسية حادثة، تعالى الله عن ذلك.

البرهان الثالث: المستفاد من لسان الطريقة وعلم الحقيقة وطبيب القلوب والدليل على المحبوب، أبي القاسم الجنيد[2] رضي الله عنه قال: متى

---

(١) هو: دُلف بن جحدر الشبلي، أبو بكر، الصالح المشهور، الخراساني الأصل البغدادي ولد سنة (٢٤٧هـ)، توفي ببغداد سنة (٣٣٤هـ). تاريخ بغداد (١٤/ ٣٨٩)، النجوم الزاهرة (٣/ ٢٨٩).

(٢) هو: الجنيد بن محمد بن الجنيد البغدادي الخزاز، أبو القاسم، شيخ طريق التصوف وعلم الأولياء في زمانه، وكانت وفاته سنة (٢٩٧هـ). انظر: طبقات السبكي (٢/ ٢٦٠)، طبقات الصوفية(١٥٥).

يتصل من لا شبيه له ولا نظير له بمن له شبيه ونظير؟ هيهات هيهات! هذا ظن عجيب.

وتقرير هذا البرهان: أنه لو كان في جهة، فإما أن يكون أكبر أو مساوياً أو أصغر، والحصر ضروري، فإن كان أكبر كان القدر المساوى منه للجهة مغايراً للقدر الفاضل منه، فيكون مركباً من الأجزاء والأبعاض، وذلك محال، لأن كل مركب فهو مفتقر إلى جزئه، وجزؤه غيره، وكل مركب مفتقر إلى الغير، وكل مفتقر إلى الغير لايكون إلهاً، وإن كان مساوياً للجهة في المقدار، والجهة منقسمة، لإمكان الإشارة الحسية إلى أبعاضها، فالمساوي لها في المقدار منقسم، وإن كان أصغر منها، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، فإن كان مساوياً لجوهر فرد فقد رضوا لأنفسهم بأن إلههم قدر جوهر فرد.

وهذا لا يقوله عاقل وإن كان مذهبهم لايقوله عاقل.

وإن كان أكبر منه انقسم.

البرهان الرابع: المستفاد من جعفر بن نصير رحمه الله وهو أنه / سئل [١٦٧] عن قوله تعالى: ﴿الرحمن على العرش استوى﴾[1] فقال استوى علمه بكل شيء، فليس شيء أقرب إليه من شيء.

وتقرير هذا البرهان: «أن نسبة الجهات إليه على التسوية، فيمتنع أن يكون في الجهة، وبيان أن نسبتها إليه على التسوية، أنه قد ثبت أن الجهة أمر وجودي، فهي إن كانت قديمة مع الله لزم وجود قديمين متميزين بذاتيهما،

(١) الآية رقم (٥) من سورة طه.

لأنهما إن لم يتميزا بذاتيهما، فالجهة هي الله تعالى، والله هو الجهة، تعالى الله عن ذلك.

وإن لم تكن قديمة فاختصاصه بها إما أن يكون لأن ذاته اقتضت ذلك، فيلزم كون الذات فاعلة في الصفات النفسية، أو غيرذاتية، فنسبة الجهات إلى ذاته على التسوية، فمرجح جهة على جهة أمر خارج عن ذاته، فلزم افتقاره في اختصاصه بالجهة إلى غيره، والاختصاص بالجهة هو عين التحيز، والتحيز صفة قائمة بذات المتحيز، فلزم افتقاره في صفة ذاته إلى غيره، وهو على الله تعالى محال». اهـ

ثم شرع يذكر أدلة تنزيه الله تعالى من الكتاب والسنة، وقال المحدث الكبير الحافظ البيهقي في الأسماء والصفات (٤١٣) : بعد أن روى عن ابن عباس رضي الله عنهما من طريق محمد بن مروان [١] عن الكلبي [٢] عن أبي صالح [٣] في قوله: ﴿ثم استوى على العرش﴾، يقول استقر على

---

(١) هو محمد بن مروان بن عبد الله بن إسماعيل السدي الصغير، الكوفي، مولى عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب، قال عنه يحيى بن معين: ليس بثقة، وقال عنه البخاري: لا يكتب حديثه البتة، وقال عنه النسائي: متروك الحديث. انظر: تهذيب الكمال (٢٦/ ٣٩٢)، والجرح والتعديل (٨/ الترجمة ٥٣٨).

(٢) هو محمد بن السائب بن بشر الكلبي أبو النصر الكوفي النسابة المفسر متهم بالكذب ورمي بالرفض من السادسة مات سنة (١٤٦هـ). تقريب التهذيب (٤٧٩) ترجمة رقم(٥٩٠١).

(٣) أبو صالح: ميزان البصري مقبول من الثالثة وهو مشهور بكنيته قال الكوثري: يخرج له الترمذي فيما لم ينفرد به (انظر التقريب ٥٥٥ ترجمة ٧٠٣٦ والأسماء والصفات «تعليقات الكوثري» ص ٣٨٣).

العرش. ثم ذكر أن محمد بن مروان والكلبي وأبا صالح كلهم متروكون عند أهل العلم بالحديث، لا يحتج بشيء من رواياتهم، ثم قال: قلت: وكيف يجوز أن يكون مثل هذه الأقاويل صحيحةً عن ابن عباس رضي الله عنهما ثم لا يرويها أحد من أصحابه الثقات الأثبات مع شدة الحاجة إلى معرفتها وما تفرد به الكلبي وأمثاله يوجب الحد والحد يوجب الحدث لحاجة الحد إلى حاد خصه به . اهـ.

وقال القرطبي في التذكار في أفضل الأذكار (ص: ١٣): « يستحيل على الله أن يكون في السماء، أو في الأرض، إذ لو كان في شيء لكان محصوراً ومحدوداً / ولو كان ذلك لكان محدثاً وهذا مذهب أهل الحق [١٦٨] والتحقيق». اهـ. انظر تكملة الرد (ص: ١٠٣).

وقال كمال الدين بن الهمام [1] الحنفي في كتابه «المسايرة في العقائد المنجية في الآخرة»(ص: ٣٠): «الأصل السابع أنه تعالى ليس مختصاً بجهة، لأن الجهات التي هي الفوق والتحت واليمين إلى آخرها حادثة بإحداث الإنسان ونحوه، وقد كان تعالى في الأزل ولم يكن شيء من الموجودات، فقد كان لا في جهة، ولأن معنى الاختصاص بالجهة اختصاصه بحيز هو كذا وقد يظل اختصاصه بالحيز لبطلان الجوهرية

---

(١) هو محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد السيواسي الإسكندري، كمال الدين المعروف بابن الهمام الإمام العالم المفسر الفقيه الحنفي المذهب، ولد بالإسكندرية سنة (٧٩٠هـ)، وتوفي بالقاهرة سنة (٨٦١هـ). انظر: الضوء اللامع (٨/ ١٢٧) وشذرات الذهب (٩/ ٤٣٧).

والجسمية . . إلخ كلامه، وقال قيل ذلك الأصل الرابع أنه تعالى ليس بجوهر يتميز، وإلا لكان إما متحركاً في حيزه أو ساكناً، وهما حادثان ومالا يخلو من الحوادث فهو حادث . . ». إلخ كلامه.

وقال الإمام السنوسي[1] في شرح أم البراهين:

«العالم كله منحصر في الأجرام والأعراض وهي المعاني التي تقوم بالأجرام، ولاشك أن من صفات نفس الجرم التحيز أي أخذه قدراً من الفراغ بحيث يجوز أن يسكن في ذلك القدر، أو يتحرك عنه، ومن صفات [١٦٩] نفسه قبوله / للأعراض، أي الصفات الحادثة من حركة وسكون واجتماع وافتراق وألوان وأعراض ونحو ذلك، ومن صفات نفسه التخصيص ببعض الجهات وبعض الأمكنة، وهذه الصفات كلها مستحيلة في حق الخالق جل وعز». اهـ.

وقال الإمام شهاب الدين[2] الرملي كما في «شواهد الحق في الاستغاثة بسيد الخلق صلى الله عليه وسلم» (٢٩٩):

«مذهب الأئمة الأربعة وغيرهم، ماعدا من سيأتي، أن هذا القول، وهو أن الله تعالى بجهة العلو غير صحيح، كما هو مقرر في كتب الكلام

---

(١) هو محمد بن يوسف بن عمر بن شعيب السنوسي الحسني، من جهة الأم، أبو عبدالله عالم تلمسان في عصره، وصالحها، وكانت ولادته سنة (٨٣٢هـ)، وتوفي سنة (٨٩٥هـ)، عن ثلاث وستين سنة. انظر: تعريف الخلف (١/ ١٧٦)، الأعلام للزركلي (٧/ ١٥٤).

(٢) شهاب الدين الرملي، تقدمت ترجمته.

وقد رده بأدلة كثيرة، ثم عزا نفيها لكثير من أئمة الإسلام وذكر أقوالهم ثم قال: وعبارة الطوالع للبيضاوي[1]: الله تعالى ليس بجسم خلافاً للمجسمة ولا في جهة خلافاً للكرامية والمشبهة.

لنا: أنه تعالى لو كان في جهة وحيز، فإما أن ينقسم فيكون جسماً، وكل جسم مركب ومحدث، لما سبق، فيكون الواجب مركباً ومحدثاً، هذا خلف، أولا ينقسم فيكون جزءً لا يتجزأ، أو هو محال بالاتفاق، وأيضاً فإنه تعالى لو كان في حيز وجهة لكان متناهى القدر، فكان محتاجاً في تقديره إلى مخصص ومرجح وهو محال». اهـ.

وقال الإمام النسفي[2] في شرح عمدته:

«صانع العالم ليس في جهة خلافاً لبعض الكرامية، فإنهم يعينون له جهة العلو من غير استقرار على العرش، وليس متمكناً بمكان، وعند المشبهة والمجسمة متمكن على العرش». اهـ.

وقال إمام الحرمين[3] في «لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة»:

الرب سبحانه وتعالى تقدس عن الاختصاص بالجهات، والاتصاف بالمحاذاة، لا تحده الأفكار، ولا تحويه الأقطار، ولا تكتنفه الأقدار، ويجل عن قبول الحد، والدليل على ذلك أن كل مختص بجهة شاغل لها، وكل

---

(١) هو عبد الله بن عمر بن محمد بن علي الشيرازي، أبو سعيد أو أبو الخير ناصر الدين البيضاوي القاضي المفسر، توفي سنة (٦٨٥هـ). انظر: طبقات السبكي (٨/ ١٥٧)، والبداية والنهاية (١٣/ ٣٠٩).

(٢) النسفي: المفسر، سبق ذكره.

(٣) أبو المعالي عبدالملك الجويني إمام الحرمين، سبق ذكره.

متحيز قابل لملاقاة الجواهر ومفارقتها وكل مايقبل الاجتماع والافتراق
[١٧٠] لايخلو عنهما، وما لا يخلو عن الاجتماع والافتراق حادث / كالجوهر»
انتهى.

ويكثر ابن تيمية من استحالة موجود لا داخل العالم ولاخارجه ولا في جهة ولا مماساً ولا مباعداً إلى غير ذلك من الصفات المعهودة في الأجسام.

والجواب كما أوضحه الغزالي في «الاقتصاد» وأوضحه غيره من المؤلفين في عقائد أهل السنة: أن موجوداً يقبل الاتصال والانفصال: فوجوده لا متصلاً ولامنفصلاً محال، وأن موجوداً يقبل الاختصاص بالجهة، فوجوده مع خلو الجهات الست عنه محال.

وأما موجود لايقبل الاتصال ولا الانفصال ولا التحيز ولا الجهات فخلوه عنها جميعاً غير محال، وهو كقول القائل: يستحيل موجود لا عالم ولا جاهل، فيقال له: إن كان قابلاً لهما فخلوه عنهما مستحيل، وأما إن كان لا يقبلهما مثل الجماد الذي فقد شرط العلم والجهل معاً وهو الحياة، فخلوه عنهما ليس محالاً، وكذلك شرط الاتصال والانفصال والجهات والدخول في العالم والخروج عنه هو التحيز، أو القيام بالمتحيز، فإذا فقد هذا الشرط لم يستحل الخلو عن المتضادين، فرجح النظر إلى أن موجوداً ليس بمتحيز ولا هو في متحيز، بل هو فاقد شرط الاتصال والانفصال والاختصاص بالجهات هل هو محال أم لا؟ . . . . .

وقد دل البرهان القاطع على أن كل متحيز حادث، وأن كل حادث

يفتقر إلى فاعل ليس بحادث فلزم بالضرورة من هاتين المقدمتين ثبوت موجود ليس بمتحيز، وأدلة المقدمتين في محالها فلتنظر فيها.

فإن قال الخصم: إن مثل هذا الموجود غير مفهوم، فإن أراد أنه لا يمكن/ [١٧١] تصوره وتخيله وتوهمه فقد صدق، وليس كل موجود يمكن تخيله وتصوره بل لا يتصور الإنسان إلا مايعرفه أو يعرف أجزاءه، ولا يتصور إلا ماهو جسم له قدر معين ولون، لأنسه بالمبصرات.

وهذا خداع من الوهم، فهو لا يشترط في تصور الشيء مذاقه مثلاً، أو شمه أو لينه أو صلابته أو غير ذلك من أوصافه التي لاتتناهى، بل يستطيع أن يتصور موجوداً ولا يدور بذهنه أبداً شيء من هذه الصفات.

وإما أن يتصور موجود لاقدر له ولا لون فغير ممكن لتأثير البصر في التصور ويكفي أنا نعرف إمكان أزمان مستقبلة لا تنتهي ونؤمن بها؛ لأن أهل الجنة والنار خالدون لايموتون بعد دخولهم فيها إلى غير ذلك، مما أراد الله تعالى بقاءه، ومع ذلك فتصور زمن لا ينتهي غير ممكن، بل أقصى ما يستطيعه الإنسان أن يتوهم مليارات الملايين من ملايين السنين، ثم يقول وهكذا إلى مالا نهاية، وإما أن يتصورها ويمثلها في نفسه فغير ممكن.

وإذا كان الإنسان لا يستطيع توهم المخلوق، فكيف يتوهم المولى الذي يجل عن الحصر والانتهاء والحد؟.

وإن أراد الخصم بقوله «إن هذا الموجود غير مفهوم» أنه ليس بمعقول أي غير معلوم بدليل العقل، فجوابه أن الدليل على ثبوته بالعقل دليل إلزامي لا محيد عنه، ومن تأمله اضطر إلى قبوله إلا إذا كان معانداً، وليعلم الناظر

أن كثيراً من صفات الإنسان لايدخل في الخيال، فالخيال نفسه لايدخل في الخيال، والعلم لا يدخل في الخيال، والقدرة لا تدخل في الخيال، والصوت والرائحة، ومن أراد المزيد فلينظر كتب الإمام الغزالي رحمه الله تعالى / . [١٧٢]

* * *

الفصل الرابع

مناقشة أدلة القائلين بالجهة ورد استدلالهم بها

اعلم أن الحشوية القائلين بالجهة في جانب الله، سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علواً كبيراً، يدعون أدلة كثيرة من القرآن والسنة وفطرة البشر وإجماع الملل، وإذا تأملت أدلتهم من قريب لم تجد آية ناطقة بها ولم تجد حديثاً صحيحاً مصرحاً بها.

فلنتعرض أولاً للآيات التي استدلوا بها، ثم نثني بالأحاديث إن شاء الله تعالى.

أما الآيات فنوعان: آيات محتملة لما قالوه، ومحتملة لغيره، فصارت بتطرق الاحتمال إلى معناها غير حجة لهم، هذا إذا قدرنا أنها ليست من المتشابه وأن علم معناها ممكن لنا، وهو تقدير غير صحيح.

وآيات ظاهرها مخالف لدعواهم فأولوها، ثم احتجوا بها.

أما الآيات التي يحتمل ظاهرها ما ادعوه، وتحتمل غيره فمنها: آيات الاستواء وقد وردت في سبعة مواضع من القرآن العظيم، والاستواء في اللغة يرد لعدة معان: قال الإمام المحدث شيخ المفسرين أبو جعفر محمد بن جرير الطبري في تفسيره: «الاستواء في كلام العرب منصرف على وجوه[1]:

منها: انتهاء شباب الرجل وقوته.

ومنها: استقامة ماكان فيه أود من الأمور والأسباب، يقال: استوى

---

(١) تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن (١/ ١٩١) طبعة دار الفكر ١٩٨٨م تفسير سورة البقرة الآية ٢٩.

لفلان أمره: أي استقام له بعد أود، ومنه قول الطرماح بن حكيم[1]:

طال على رَسْمٍ مهدد أبده وعفا واستوى به بلده

يعني استقام به.

[١٧٣] ومنها: الإقبال على الشيء بالفعل، كما يقال: استوى فلان/ على فلان بما يكرهه ويسوءه بعد الإحسان إليه.

ومنها: الاحتياز والاستيلاء كقولهم: استوى فلان على المملكة بمعني حازها واحتوى عليها.

ومنها: العلو والارتفاع، كقول القائل: استوى فلان على سريره». انتهى.

وقال العلامة القسطلاني[2] في شرح صحيح البخاري (١٠/ ٤٧٣): «الاستواء افتعال من السواء، وهو الوسط والعدل والإقبال، كما نقله الهروي[3] عن الفراء[4] وتبعه ابن عرفة[5]، وبمعنى الاستيلاء، وأنكره ابن

---

(١) هو الطرماح بن حكيم بن الحكم، من طيئ شاعر إسلامي فحل توفي سنة (١٢٥هـ). انظر: تهذيب ابن عساكر (٧/ ٥٢) والأغاني (١٠/ ١٤٨).

(٢) هو أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري، أبو العباس شهاب الدين، من علماء الحديث المشهورين، ولد في القاهرة سنة (٨٥١هـ)، وتوفي بالقاهرة سنة (٩٢٣هـ). انظر الضوء اللامع (٢/ ١٠٣).

(٣) هو عبد الله بن محمد بن علي الأنصاري الهروي، أبو إسماعيل الفقيه المفسر الحافظ الصوفي ولد سنة (٣٩٦هـ). انظر: الذيل على طبقات الحنابلة (٣/ ٥٠).

(٤) هو يحيى بن زياد الكوفي النحوي، سبق ذكره.

(٥) هو محمد بن محمد بن عرفه . . الورغمي، أبو عبد الله، إمام تونس وعالمها وخطيبها في عصره، ولد سنة (٧١٦هـ)، وتوفي سنة (٨٠٣هـ). انظر: الضوء اللامع (٩/ ٢٤٠)، ومعجم المؤلفين (٢/ ٦٨٣).

الأعرابي[1] وقال: العرب لاتقول استولى إلا لمن له مضاد، وفيما قاله نظر، فإن الاستيلاء من الولاء وهو القرب، أو من الولاية، وكلاهما لا يفتقر في إطلاقه لمضاد، وبمعنى اعتدل وبمعنى علا». انتهى كلامه.

قلت: ماذكره من أن الاستواء يأتي بمعنى الإقبال على الشيء وعزاه للفراء، ذكر مثله الإمام الطبري في كلامه السابق وذكر أيضاً أنه يأتي بمعنى حيازة المملكة والاحتواء عليها، وهو من أئمة اللغة ولعل هذه العبارة أحسن من عبارة الاستيلاء التي نفر منها ابن الأعرابي لما توهم فيها من لزوم المضاد.

وذكر ابن العربي في القواصم والعواصم أن الاستيلاء يأتي لخمسة عشر معنى. اهـ.

ويأتي العرش أيضاً لعدة معان، كما ذكر القرطبي في تفسيره في سورة الأعراف[2]، قال: «﴿على العرش﴾: لفظ مشترك يطلق على أكثر من واحد، قال الجوهري[3] وغيره: العرش سرير الملك، والعرش سقف البيت، وعرش القدم: ما نتأ في ظهرها وفيه الأصابع، وعرش السِّماك: أربعة كواكب صغار أسفل من العَوَّاء، يقال: إنها عجز الأسد، وعرش

---

(١) هو محمد بن زياد أبو عبد الله المعروف بابن الأعرابي، راوية ناسب علامة باللغة من أهل الكوفة، وتوفي سنة (٢٣١هـ). انظر: طبقات النحويين (١٩٥)، وفيات الأعيان (٤/ ٣٠٦).

(٢) تفسير القرطبي (٧/ ٢٢٠) طبعة دار الكتب سنة ١٩٦٠م.

(٣) هو إسماعيل بن حماد الجوهري أبو نصر صاحب الصحاح في اللغة، من أئمة النحو، توفي بنيسابور سنة (٣٩٣هـ). انظر: لسان الميزان (١/ ٤٠٠) ومعجم الأدباء (٢/ ٢٦٩).

البئر: طيها بالخشب بعد أن يُطْوَى أسفلها بالحجارة قدر قامة، فذلك الخشب هو العرش، والجمع عروش، والعرش اسم لمكة، والعرش الملك والسلطان يقال: ثُلَّ عرش فلان إذا ذهب ملكه وسلطانه وعزه.

[١٧٤] قال/ زهير:

تداركتما عَبْساً وقد ثُلَّ عرشها وذُبْيَانُ إذ ذَلَّتْ بأقدامها النعلُ

وقد يؤول العرش في الآية بمعنى الملك». انتهى كلام القرطبي.

وتأتي «على» لعدة معانٍ، قال ابن هشام[١] في مغني اللبيب[٢]: لها تسعة معانٍ:

*أحدهما: الاستعلاء، إما على المجرور وهو الغالب نحو: ﴿وعليها وعلى الفلك تحملون﴾[٣] أو على مايقرب منه، نحو: ﴿أو أجد على النار هدى﴾[٤] ونحو: «وبات على النار الندى والمحلق» وقد يكون الاستعلاء معنوياً نحو ﴿ولهم علي ذنب﴾[٥] ونحو ﴿فضلنا بعضهم على بعض﴾[٦].

---

(١) ابن هشام: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام، من أئمة العربية، ولد بمصر سنة (٧٠٨هـ)، وتوفي سنة (٧٦١هـ)، انظر: الدرر الكامنة (٢/ ٤١٥)، مفتاح السعادة(١/ ١٥٩).

(٢) مغني اللبيب لابن هشام (١/ ١٦٣). طبعة المكتبة العصرية للطباعة والنشر بيروت لبنان.

(٣) سورة غافر، الآية: ٨٠.

(٤) سورة طه، الآية: ١٠.

(٥) سورة الشعراء، الآية: ١٤.

(٦) سورة البقرة، الآية: ٢٥٣.

* الثاني: المصاحبة كمع، نحو﴿وآتى المال على حبه﴾[1] ﴿وإن ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم﴾[2].

* الثالث: المجاوزة، كعن قوله:

إذا رضيت علي بنو قشير لعمر الله أعجبني رضاها

وقال:

في ليلة لا نرى بها أحداً يحكي علينا إلا كواكبها

أي عنا، وقد يقال ضُمِّن يحكي معنى ينم

*الرابع: التعليل، كاللام، نحو﴿ولتكبروا الله على ماهداكم﴾[3]، أي لهدايته إياكم، وقوله:

علام تقول الرمح يثقل عاتقي إذا أنا لم أطعن إذا الخيل كرت

* الخامس: الظرفية، كفى نحو ﴿ودخل المدينة على حين غفلة﴾[4] ونحو ﴿واتبعوا ما تتلو الشياطين على ملك سليمان﴾[5] أي في زمن ملكه. ويحتمل أن «تتلو» مُضَمَّنٌ معنى: تتقول، فيكون بمنزلة ﴿ولو تقوّل علينا بعض الأقاويل﴾[6].

* السادس: موافقة من، نحو ﴿إذا اكتالوا على الناس يستوفون﴾[7]/. [١٧٥]

---

(١) سورة البقرة، الآية: ١٧٧.

(٢) سورة الرعد، الآية: ٦.

(٣) سورة البقرة، الآية: ١٨٥.

(٤) سورة القصص، الآية: ١٠٥.

(٥) سورة البقرة، الآية: ١٠٢.

(٦) سورة الحاقة، الآية: ٤٤.

(٧) سورة المطففين، الآية: ٢.

* السابع: موافقة الباء نحو ﴿حقيق على أن لا أقول﴾ وقد قرأ أبي بالباء، وقالوا: اركبوا على اسم الله.

* الثامن: أن تكون زائدة للتعويض أو غيره . . .

*التاسع: أن تكون للاستدراك والإضراب كقوله:

فو الله لا أُنْسَى قتيلاً رزئته بجانب قوسي مابقيت على الأرض

على أنها تعفو الكلوم وإنما نوكل بالأدنى وإن جل ما يمضى

أي على أن العادة نسيان المصائب البعيدة العهد . انتهى.

فهذه معانٍ عديدة في الاستواء بعضها تحتمله الآيات التي ورد فيها، منها العلو، ومنها الاستقرار، ومنها الإقبال، ومنها حيازة المملكة والاحتواء عليها، ويحتمل لفظ العرش: الملك وعرش الرحمن وربما غيرهما من معاني العرش، وتحتمل «على» أكثر من معنى، وتحتمل الآيات عدا هذه المعاني أنواعاً من الاستعارة، سنرى بعضها في تأويل من تأولها إن شاء الله تعالى.

ثم زاد في غموض المعنى أنها وردت كلها بلفظ واحد وهو «استوى» بصيغة الماضي، و«على» و«العرش»، وقد عودنا القرآن العظيم تنويع العبارة في القصة الواحدة، فيأتي بها في كل موضع بعبارة وأسلوب مختلفين عن العبارات في المواضع الأخرى، فتزداد وضوحاً بذلك، هكذا فعل في قصة موسى عليه السلام، وغيره من الأنبياء عليهم السلام وهكذا وقع في خلق السموات والأرض ففي آيات الاستواء يخبرنا الله تعالى في بعضها أنه خلقها في ستة أيام، وفي بعضها أنه رفعها بغير عمد، وأنه سخر الشمس والقمر . . . وفي بعضها أنه خلقها هي وما بينها في ستة أيام، ثم ذكر تفصيل

خلقها في موضع آخر من القرآن وذكر بعد الاستواء مرة أنه يغشى الليل النهار يطلبه حثيثاً، وتسخير الشمس والقمر، وأن الخلق والأمر لله وحده، ومرةأخرى ذكر بعد الاستواء تدبيره/ تعالى للأمر، وأن لا شفيع إلا من [١٧٦ بعد إذنه.

ومرة ثالثة: ذكر بعد الاستواء، تسخير الشمس والقمر وتدبير الأمر وتفصيل الآيات ومد الأرض وجعل الرواسي فيها.

ورابعة: ذكر أن له مافي السموات وما في الأرض وما تحت الثرى.

وخامسة: ذكر بعد الاستواء مايدل على علمه فقال: ﴿فاسئل به خبيراً﴾.(١)

وسادسة: ذكر بعد الاستواء أن لا شفيع من دونه وأنه يدبر الأمر.

وسابعة: ذكر بعده علمه بما يلج في الأرض وما يخرج منها، وما ينزل من السماء وما يعرج فيها، وهكذا فعل في صفات الله تعالى، فعلمه عام فهو بكل شيء عليم، وهو يعلم ما يلج في الأرض وما يخرج منها، ويعلم ما تغيض الأرحام وما تزداد، ولا يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء إلى مالا ينتهي كثرة.

وقدرته تامة عامة، فهو على كل شيء قدير، وقادر على أن يذهب بالناس ويأتي بمثلهم، وقادر على أن يعيدهم بعد العدم وهو الخلاق إلى غير ذلك.

---

(١) سورة الفرقان، الآية: ٥٩.

ومشيئة مطلقة عامة، فما يشاؤون إلا أن يشاء الله، وهو الفعال لما يريد، ولو شاء لهدى الناس جميعاً، إلى غير ذلك.

كل هذه الأمور التي رأينا أن منها ما يتعلق بمخلوقاته ومنها ماهو من صفاته العلية ذكرها في كل موضع بأسلوب خاص، وعبارات خاصة، غير التي عبر بها في المواضع الأخرى، وفي ذلك إيضاح وحكمة وإعجاز، وأما الاستواء على العرش فلم يزد فيه على الكلمات الثلاث بنفس الصيغة.

ثم لما كان الاستواء بهذا المحل من الاشتباه لم نجد سنة متواترة عن النبي
[١٧٧] صلى الله عليه وسلم تفسره لنا/ ثم نظرنا في القرآن فوجدنا الله تعالى يخبرنا بأنه تعالى لامثل له ولا ند ولاكفء، ونظرنا بعقولنا فرأيناها حاكمة باستحالة الجهة على الله تعالى، فكان اللازم علينا أحد أمرين:

إما أن نؤمن بما جاء عن الله تعالى على مراد الله تعالى مع قطع النظر عن الأخذ بما يوهم الجهة، أو مشابهة الحوادث بأي نوع من المشابهة في جانب الله تعالى.

وإما أن نفسر الاستواء على العرش بأحد التفسيرات اللغوية التي توافق تنزيه الباري جل وعلا.

وأما الأخذ بظاهر المتشابه المتبادر فهو ضلال بعيد، لأن ظاهر اليد المتبادر الجارحة لا ظاهر لها تبادر غيره، وكذلك العين وظاهر الضحك فغر الفم، وظاهر الغضب التأثر الناشئ عن العجز عن إعدام ما يغضب.. إلخ.

وادعاء غير ذلك مكابرة، وأما ادعاء «يد» هي صفة فلا مانع من قبوله، ولكن بشرط إدارك الحقيقة، وهي أن اليد قد صرفت عن ظاهرها المتبادر،

وقد نص العلماء المحققون على أن الأخذ بظواهر الكتاب والسنة دون عرضها على قواطع الشرع والعقل أصل من أصول الضلال وابن تيمية نفسه مقر ذلك قال في (١٥/ ٩٤):

«وأما تفسيره - يعني القرآن - بمجرد ما يحتمله اللفظ المجرد عن سائر ما يبين معناه، فهذا منشأ الغلط من الغالطين. .» إلخ كلامه/ وقد أخذ أهل [١٧٨] السنة تارة بالأمر الأول، ففوضوا علم معنى المتشابه إلى الله تعالى وآمنوا باللفظ دون أن يفسروه أو يزيدوا فيه، أو يصوغوه صياغة أخرى.

وأخذوا تارة بالأمر الثاني ففسروا الاستواء بما يوافق اللغة وينزه الباري جل وعلا ويحفظ على العامة عقائدهم من وصمة التجسيم والتشبيه، ثم جاءت طائفة الحشوية ففسرت الاستواء بالفوقية المكانية، وقالت بالجهة وبما هو من خواص التجسيم، وجعلوا المجمل ظاهراً، وجعلوا الظاهر نصاً، وجعلوا المحكم متشابهاً، ورموا بالعقل والنقل الصحيح عرض الحائط.

قال القرطبي في تفسيره عند قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿ثم استوى﴾[1] هذه الآية من المشكلات، والناس فيها وفيما شاكلها على ثلاثة أوجه:

قال بعضهم: نقرؤها ونؤمن بها ولانفسرها، وذهب إليه كثير من الأئمة، وهذا كما روي عن مالك رحمه الله أن رجلاً سأله عن قوله تعالى: ﴿الرحمن على العرش استوى﴾.[2]

---

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٩.

(٢) سورة طه، الآية: ٥.

قال مالك: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة، وأراك رجل سوء، أخرجوه.

وقال بعضهم: نقرؤها ونفسرها على ما يحتمله ظاهر اللغة، وهذا قول المشبهة.

وقال بعضهم: نقرؤها ونتأولها، ونحيل حملها على ظاهرها. انتهى كلامه.

وسنورد آراء المفوضين والمؤولين إن شاء الله تعالى.

أما المفوضون، وهم السلف الصالح وكثير من العلماء المتأخرين، فإنهم آمنوا بما جاء من عند الله على مراد الله تعالى، مع تنزيه الله تعالى عن شبه المخلوقات لا يتأولون النص الوارد ولا يتجاوزون ألفاظه. ويدعي المشبهة أن مذهبهم موافق لتفويض السلف، وأن السلف حملوا المتشابه على ظاهره، وأن ما نسميه / نحن متشابهاً ليس متشابهاً، وسنرى بطلان دعواهم [١٧٩] بحول الله وقوته. قال الترمذي في الحديث «يمين الله مَلأى»[(١)]: هذا حديث روته الأئمة، نؤمن كما جاء من غير أن يفسر أو يتوهم، هكذا قال غير واحد من الأئمة، منهم الثوري[(٢)] و مالك بن أنس، وابن عيينة[(٣)] وابن

---

(١) أخرجه البخاري في الصحيح كتاب التوحيد باب وكان عرشه على الماء وهو رب العرش العظيم عن أبي هريرة رضي الله عنه برقم (٧٤١٩) مع الفتح (١٣/ ٤٠٣).

(٢) هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، من بني ثور بن عبد مناة، من مضر، أبوعبدالله أمير المؤمنين في الحديث، ولد بالكوفة سنة (٩٧هـ)، وتوفي بالبصرة سنة (١٦١هـ). انظر تهذيب التهذيب (٤/ ١١١).

(٣) هو سفيان بن عيينة بن ميمون الهلالي الكوفي، أبو محمد الإمام العالم الثبت الحجة، محدث الحرم المكي، من الموالي، ولد بالكوفة سنة (١٠٧هـ)، وسكن مكة وتوفي بها =

المبارك، إنه تروى هذه الأشياء ويؤمن بها، فلا يقال كيف [1]، وروى البيهقي في الأسماء والصفات (٣١٤) عن ابن عيينة أنه قال: ما وصف الله تبارك وتعالى به نفسه في كتابه فقراءته تفسيره ليس لأحد أن يفسره بالعربية ولا بالفارسية. انتهى.

وفي تعليق الشيخ الكوثري على الأسماء والصفات (٣١٤): أن الإمام أحمد قال: «نؤمن بها ونصدق بها ولا كيف ولا معنى». انتهى.

وروى البيهقي في الأسماء والصفات عن يحيى بن معين[2]: شهدت زكريا بن علي[3] سأل وكيعاً فقال: يا أباسفيان: هذه الأحاديث. فقال وكيع: أدركنا إسماعيل بن أبي خالد[4] وسفيان ومسعر [5] يحدثون بهذه الأحاديث ولا يفسرون شيئاً.

= سنة (١٩٨هـ). انظر: تاريخ بغداد (٩/ ١٧٤)، تهذيب التهذيب (٤/ ١١٧).

(١) الجامع الكبير (٥/ ١٣٧ ـ ١٣٨).

(٢) هو يحيى بن معين بن عون بن زياد المرى بالولاء البغدادي، أبو زكريا من أئمة الحديث ومؤرخي رجاله، الحافظ المشهور، توفي بالمدينة سنة (٢٣٣هـ). انظر تهذيب التهذيب (١١/ ٨٢٠).

(٣) لعله زكريا بن عدي بن الصلت التيمي مولاهم أبو يحيى الكوفي ثقة جليل يحفظ من كبار العاشرة توفي (٢١٢هـ)، أخرج له الجماعة. التقريب (٢١٦ ترجمة رقم٢٠٢٤) وتهذيب الكمال (٩/ ٣٦٤ فما بعدها).

(٤) هو إسماعيل بن أبي خالد، واسمه هرمز ويقال سعد ويقال كثير البجلي الأحمسي، مولاهم أبو عبد الله الكوفي، التابعي الحافظ الثقه، توفي سنة (١٤٦هـ)، وقيل (١٤٥هـ). انظر: تهذيب الكمال (٣/ ٦٩)، والجرح والتعديل (١/ ١/ ١٧٤).

(٥) مسعر بن كدام بن ظهير الهلالي العامري الرواسي، أبو سلمة، من ثقات أهل الحديث كوفي الأصل، كان يقال له «المصحف» لعظم الثقة بما يرويه، توفي بمكة سنة (١٥٢هـ). انظر تهذيب الكمال (٢٧/ ٤٦١)، طبقات ابن سعد (٦/ ٣٦٤).

وقال أبو عبيدة: هذه الأحاديث التي يقول فيها ضحك ربنا من قنوط عباده، وقرب غيره. . . هي عندنا حق، غير أنا إذا سئلنا عن تفسيرها لا نفسرها وما أدركنا أحداً يفسرها . انتهى.

وروى البيهقي في الأسماء والصفات عن ابن عيينة قال: ما وصف الله تعالى به نفسه فتفسيره قراءته، ليس لأحد أن يفسره إلا الله تبارك وتعالى أو رسله صلوات الله عليهم.

وروى أيضاً قال: سئل الأوزاعي[1] ومالك وسفيان الثوري والليث بن سعد[2] عن هذه الأحاديث التي جاءت في التشبيه، فقالوا: أمرّوها كما جاءت بلا كيفية. انتهى.

وقال الحافظ ابن كثير في تفسيره في سورة الأعراف عند قوله تعالى:
[١٨٠] ﴿ثم استوى على العرش﴾/ «نسلك في هذا المقام مذهب السلف الصالح مالك والأوزاعي والثوري والليث بن سعد والشافعي وأحمد وإسحاق بن راهويه[3] وغيرهم من أئمة المسلمين قديماً وحديثاً، وهو إمرارها كما جاءت من غير تكييف ولا تشبيه ولا تعطيل.

---

(١) هو عبد الرحمن بن عمرو بن يحمد الأوزاعي، من قبيلة الأوزاع، أبو عمرو، الإمام الحافظ الفقيه الثقة، ولد في بعلبك سنة (٨٨هـ)، وتوفي بها سنة (١٥٧هـ). انظر: تهذيب الكمال (١٧/ ٣٠٧) وطبقات ابن سعد (٧/ ٤٨٨).

(٢) هو الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي بالولاء، أبو الحارث، الإمام المحدث الفقيه، وولد في قلقشندة سنة (٩٤هـ)، وتوفي في القاهرة سنة (١٧٥هـ). تاريخ بغداد (١٣/ ٤)، تهذيب التهذيب(٨/ ٤٥٩).

(٣) هو إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي التميمي المروزي، أبو يعقوب بن راهويه، عالم خراسان في عصره، الإمام الحافظ، الفقيه الثقة، ولد سنة (١٦١هـ)، وتوفي =

والظاهر المتبادر إلى أذهان المشبهين منفي عن الله، فإنه لا يشبهه شيء من خلقه». اهـ.

وقال سفيان بن عيينة كما ذكر البيهقي: «ما وصف الله تعالى من نفسه فتفسيره تلاوته والسكوت عليه». انتهى.

وقد ثبت أن السلف كان لايفسر المتشابه ويمرّه كما جاء، ولفظه يمرّهُ كافية في بيان أنهم يفوضون معناه لله تعالى وكذلك قولهم لا تفسر ولا تتوهم، إلى غير ذلك من ألفاظهم.

وقال الإمام الشافعي رضي الله عنه: آمنت بما جاء عن الله تعالى على مراد الله، وبما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم على مراد رسول الله صلى الله عليه وسلم كما في فرقان القرآن[1] للعلامة القضاعي[2] ورواه أيضاً ابن تيمية نفسه في الفتاوي.

وذكر العلامة القضاعي أيضاً في فرقان القرآن (١٧): أن ابن الجوزي نقل نحواً من ذلك عن الإمام أحمد في دفع شبه التشبيه.

وفي قصة الإمام مالك رضي الله عنه مع سائله عن قوله تعالى: ﴿على العرش استوى﴾ ما يقنع المتأمل، فإنه رضي الله عنه علته الرحضاء وطرد السائل بعد أن أجابه[3].

= بنيسابور سنة (٢٣٨هـ). وتهذيب ابن عساكر (٢/ ٤٠٩) وتهذيب التهذيب (١/ ٢١٦).

(١) (ص: ١٧)

(٢) القضاعي سلامة هندي العزامي، سبق ذكره.

(٣) الأسماء والصفات (ص: ٣٧٩).

وما ذلك إلا لأن المتشابه لا يعلم معناه إلا الله تعالى، أو من عمله له تعالى ولو كان ظاهره هو المقصود لما كان ثَمَّ داعٍ لأن تعلو الإمام الرحضاء ويطرد الرجل، فإن السلف رضي الله عنهم تكلموا في القدر وفي غيره من أمور التوحيد.

وقد صرح كثير من الأئمة باتفاق السلف والخلف على صرف المتشابه عن ظاهره، إلاّ أن السلف صرفه عن ظاهره وآمن بلفظه، ثم وقف وفوض أمر معناه لله تعالى، فهم يؤمنون به على مراد الله تعالى، وأما الخلف فمنهم من سلك تلك الطريق، ومنهم من أوَّلَ بما تقتضيه اللغة/ والمقام. [١٨١]

قال الشيخ العلامة محمد حبيب الله بن مايابي الجكني[١] في «فتح المنعم على زاد المسلم فيما اتفق عليه البخاري ومسلم» (٤/ ٣٢٤): «هذا اللفظ: وهو «خلقك الله بيده» وشبهه من النصوص الموهمة لتشبيه الله تعالى بخلقه يجب أن يصرف عن ظاهره إجماعاً، . . إلى أن قال: فكل من السلف والخلف على اعتقاد تنزيه الله تعالى عن مشابهة خلقه إلا أن السلف رأوا أن التفويض مع اعتقاد التنزيه أسلم، والخلف رأوا أن التأويل بما يعطيه لسان العرب من المعاني اللائقة بحال الله تعالى أحكم وأسلم أيضاً من شبه الشيطان ووسوسته بما لا يليق اعتقاده في ذات الله تعالى العلية وصفاته العظيمة السنية.

ثم قال في (٣٢٦): وأما ما عليه مشبهة هذا الزمان من إبقاء ظاهر المتشابه على حاله واعتقاد ظاهره مع دعوى أنهم مفوضون مع ذلك، فهو

(١) الجكني: سبق ذكره.

ضلال بعيد، وكذب ليس عليه في الكذب مزيده، فهم بتلك العقيدة مجسمون تجرى عليهم أحكام الطائفة المجسمة. . . ». إلخ كلامه.

وقال الإمام النووي في شرح صحيح مسلم كما في «الدين الخالص» للعلامة الشيخ محمود السبكي[1] (ص٢٩): «مذهب السلف من أحاديث الصفات أنه يجب علينا أن نؤمن بها ونعتقد لها معنى يليق بجلال الله تعالى مع اعتقادنا الجازم أن الله تعالى ليس كمثله شيء وأنه منزه عن التجسيم والانتقال والتحيز في جهة وعن سائر صفات المخلوق». اهـ.

وقال القاضي عياض: «لاخلاف بين المسلمين قاطبة فقيههم ومحدثهم ومتكلمهم ونظارهم ومقلدهم أن الظواهر الواردة بذكر الله تعالى كقوله تعالى: ﴿أأمنتم من في السماء﴾، ونحوه ليست على ظاهرها، بل متأولة عند جميعهم». اهـ.

وقال العلامة الأبي[2] في شرح صحيح مسلم: «قال القاضي عياض: لم يختلف المسلمون في تأويل أنه تعالى في السماء». اهـ.

---

(١) هو محمود بن محمد أحمد بن خطاب السبكي، أبو محمد فقيه مالكي أزهري ولد في «سبك الأحد» من قرى أشمون بالمنوفيه سنة (١٢٧٤هـ)، وتوفي سنة(١٣٥٢هـ). انظر: الأعلام للزركلي(٧/ ١٨٦) ومعجم المؤلفين (٣/ ٨٢٧).

(٢) هو محمد بن خليفة بن عمر التونسي الإلبيري القرطبي، أبو عبد الله المالكي المشهور بالأبي (نسبة إلى قرية بتونس)، محدث، حافظ، فقيه، مفسر، ولي قضاء الجزيرة، وتوفي سنة (٨٢٧هـ). انظر: نيل الابتهاج (ص ٢٨٧)، هدية العارفين (٢/ ١٨٤).

وقال الإمام الشافعي في كتابه الفقه الأكبر، كما في «الدين الخالص» [١٨٢] (ص٣٦): /

«فصل: واعلموا أن الباري لا مكان له. . . . فإن قيل: قال الله تعالى: ﴿الرحمن على العرش استوى﴾ يقال له: إن هذه الآية من المتشابه. . . . يمرّ بها كما جاءت ولا يبحث عنها ولا يتكلم فيها. . . . ويجب عليه أن يعتقد في صفة الباري ما ذكرناه، وأنه لا يحويه مكان، ولا يجري عليه زمان، منزه عن الحدود والنهايات، مستغنٍ عن المكان والجهات، ليس كمثله شيء . . ولهذا زجر مالك السائل حين سأله عن هذه الآية: فقال الاستواء مذكور، وكيفيته مجهولة، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، ثم قال: فإن عدت إلى مسألتك أمرت بضرب رقبتك، أعاذنا الله وإياكم من التشبيه». انتهى كلام الإمام الشافعي ومثله الإمام أبي حنيفة في الفقه الأكبر من «الدين الخالص».

وقال الحافظ البيهقي كما تقدم: قال ابن المبارك: نعرف ربنا فوق سبع سماوات على العرش استوى بائن من خلقه، ولا نقول كما قالت الجهمية إنه ههنا وأشار إلى الأرض. قلت: قوله بائن من خلقه يريد به مافسره بعده من نفي قول الجهمية لا إثبات جهة من جانب آخر يريد ما أطلقه الشرع والله أعلم». انتهى كلام البيهقي.

والبيهقي من أئمة علماء الحديث، وهو أقرب عهداً بالسلف الصالح والسند بينهم متصل، وهو أعلم بمعاني كلامهم وبمقاصدهم، وقد فسر كلام ابن المبارك بما رأيت.

وقال القاضي عياض في «الشفاء» (٢/ ٢٧٤): «قال مالك: من

وصف شيئاً من ذات الله تعالى وأشار إلى شيء من جسده يدٍ أو سمعٍ أو بصرٍ قطع ذلك منه لأنه شبه الله بنفسه» . انتهى.

وقال ابن العربي في تفسير قوله تعالى: ﴿هو الأول والآخر والظاهر والباطن﴾: «قال ابن القاسم: قال مالك: لايحد ولا يشبه.

وقال ابن وهب سمعت مالكاً يقول: من قرأ«يد الله» وأشار إلى يده، أو قرأ «عين الله» وأشار إلى ذلك العضو منه يقطع/ تغليظاً عليه في [١٨٣] تقديس الله تعالى وتنزيهه عما تشبه إليه وشبهه بنفسه، فتعدم جارحته التي شبهها بالله تعالى» . انتهى.

وهذا يدل على أن الإمام مع تفويضه في المتشابه لا يحمله على ظاهره، ومن حمله على ظاهره فهو عنده مستحق لأقصى العقاب.

وقال محمد بن جرير الطبري في تفسيره في سورة البقرة بعد أن ذكر معاني الاستواء: وأولى المعاني بقوله عز وجل ثناؤه ﴿ثم استوى إلى السماء فسواهن﴾ علا عليهن وارتفع، فدبرهن بقدرته... والعجب ممن أنكر المعنى المفهوم من كلام العرب في تأويل قوله ﴿ثم استوى﴾ الذي هو بمعنى العلو والارتفاع، هربا عند نفسه من أن يلزمه بزعمه أن يكون علا وارتفع بعد أن كان تحتها إلى أن تأوله بالمجهول من تأويله المستنكر، ثم لم ينج مما هرب منه، فيقال له أزعمت أن تأويل قوله «استوى» أقبل، أفكان مدبراً عن السماء فأقبل إليها؟ فإن زعم أن ذلك ليس بإقبال فعل ولكنه إقبال تدبير، قيل له: فكذلك فقل: علا عليهن علو ملك وسلطان لا علو انتقال وزوال». اهـ كلامه.

فأنت ترى هنا أن أبا جعفر تمسك بتفسير الاستواء بالعلو والارتفاع،

وردَّ ماعداه من الأقوال، ولكن ذلك لا ينافي عنده أن يكون ذلك العلو علو ملك وسلطان لا علو انتقال وزوال، بل أنه يقبل ذلك.

فالقوم كانوا منزهين لله تعالى تمام التنزيه، ولكنهم لم يكونوا يحبون التأويل، وتعيين المعنى المقصود من المتشابه، ويفوضون أمر معناه إلى الله تعالى ويؤمنون به على مراده تعالى، رضي الله عنهم وألحقنا بهم وأماتنا على طريقهم وسنة نبينا ونبيهم سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

[١٨٤] وقال البيهقي في الأسماء والصفات بعد أن أورد قوله تعالى/ : ﴿والأرض جميعاً قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه﴾[١] وقوله تعالى: ﴿ولو تقول علينا بعض الأقاويل لأخذنا منه باليمين﴾[٢] ثم أورد أحاديث فيها اليد ونحو ذلك، ثم قال: «أما المتقدمون من هذه الأمة فإنهم لم يفسروا ما كتبنا من الآيتين والأخبار في هذا الباب، مع اعتقادهم بأجمعهم أن الله تبارك وتعالى واحد لا يجوز عليه التبعيض. ثم روى أن قتادة لم يفسرها. وروى كلام ابن عيينة المتقدم: «تفسيره تلاوته والسكوت عليه»، ثم روى عن أفلح بن محمد، قلت لعبد الله بن المبارك: إني أكره الصفة - عنى صفة الرب تبارك وتعالى - فقال له عبد الله: أنا أشد الناس كراهية لتلك. ولكن إذا نطق الكتاب بشيء جسرنا عليه، وإذا جاءت الأحاديث المستفيضة الظاهرة تكلمنا به. قلت: وإنما أراد - والله أعلم -: الأوصاف الخبرية، ثم تكلمهم بها على نحو ما ورد به الخبر لا يجاوزونه». انتهى كلام البيهقي[٣].

---

(١) سورة الزمر، الآية: ٦٧

(٢) سورة الحاقة، الآية: ٤٥.

(٣) انظر الأسماء والصفات (٢/ ٦٣).

وقال الإمام ابن الجوزي «في دفع شبه التشبيه» (ص ٧٣): «اعلم أن الناس في أخبار الصفات على ثلاث مراتب: أحدها: إمرارها على ما جاءت من غير تفسير ولا تأويل إلا أن تقع ضرورة. . . . وهذا مذهب السلف.

المرتبة الثانية: التأويل وهو مقام خطر.

المرتبة الثالثة: القول فيها بمقتضى الحس، وقد عم جهلة الناقلين إذ ليس لهم حظ في علم المعقولات التي يعرف بها ما يجوز على الله تعالى وما يستحيل». انتهى كلامه.

وقال الأبي في صحيح مسلم: ما يوجد من تلطيخ ابن عبد البر وابن أبي زيد[1] وبعض السلف بالقول بالجهة فاسد لا يصح. وهو عنهما متأول، وإنما السلف عرف منهم التوقف عن تأويل الظواهر المستحيلة، فتوهم من نقل ذلك عنهم أن اعتقادهم ظاهرها، وحاشاهم من ذلك، وإنما توقفوا لتعدد/ التأويلات الصحيحة من غير أن يقوم عندهم دليل على تعيين [١٨٥] المراد منها بعد قطعهم بأن الظواهر المستحيلة غير مرادة البتة، وما أقبح أن يظن السوء بمن لا يليق به. اهـ باختصار.

وقال الحافظ ابن حجر في الفتح، إن السلف اتفقوا على الإيمان بها

---

(١) هو عبد الله بن أبي زيد عبد الرحمن النفزي القيرواني المالكي، أبو محمد، الفقيه المفسر شيخ المغرب، وإليه انتهت رئاسة المذهب، ولد بالقيروان سنة (٣١٠هـ)، وتوفي فيها سنة (٣٨٦هـ)، انظر ترجمته في ترتيب المدارك (٤/ ٣٩٢)، الديباج (١/ ٤٧٢).

على الوجه الذي أراده الله تعالى منها، ووجب تنزيهه عن مشابهة المخلوقات بقوله﴿ليس كمثله شيء﴾. [1] انتهى.

وقال محيي السنة البغوي[2] في تفسيره: «أهل السنة يقولون: الاستواء على العرش صفة لله تعالى بلا كيف يجب على الرجل الإيمان به ويكل العلم فيه إلى الله. وسأل رجل مالك بن أنس عن قوله: ﴿الرحمن على العرش استوى﴾ [3] كيف استوى؟ . . . . فأطرق مالك رأسه ملياً وعلاه الرحضاء ثم قال: الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وما أراك إلا ضالاً. ثم أمر به فأخرج.

وقال البغوي أيضاً: كان مكحول[4] والزهري[5] والأوزاعي ومالك وعبد الله بن المبارك وسفيان الثوري والليث بن سعد وأحمد وإسحاق يقولون فيه وفي أمثاله: أمِرُّوها كما جاءت بلا كيف.

---

(١) سورة الشورى، الآية: ١١.

(٢) هو الحسين بن مسعود بن محمد، الفراء أو ابن الفراء، أبو محمد، محيي السنة، البغوي، الفقيه المحدث المفسر، ولد سنة (٤٣٦هـ)، وتوفي بمرو الروذ سنة (٥١٠هـ). انظر: وفيات الأعيان(٢/ ١٣٦)، تهذيب ابن عساكر (٤/ ٣٤٥).

(٣) سورة طه الآية، رقم: ٥.

(٤) هو مكحول بن أبي مسلم شهراب بن شاذل، أبو عبد الله، الهذلي بالولاء الحافظ الفقيه، فقيه الشام في عصره، وتوفي بها سنة (١١٢هـ). انظر وفيات الأعيان: (٥/ ٢٨٠) وتهذيب التهذيب(١٠/ ٢٨٩).

(٥) هو محمد بن مسلم بن عبد الله بن شهاب الزهري، من بني زهرة بن كلاب، من قريش، أبو بكر الحافظ الفقيه، أول من دون الحديث، توفي بشغب، أول حد فلسطين سنة (١٢٤هـ). انظر: تذكرة الحفاظ (١/ ١٠٢)، وتهذيب التهذيب (٩/ ٤٤٥).

وقال سفيان بن عيينة: كل ما وصف الله به نفسه في كتابه، فتفسيره قراءته والسكوت عنه ليس لأحد أن يفسره إلا الله ورسوله». انتهى كلام البغوي.

وروى ابن تيمية عن جده أبي عبد الله في تفسيره أنه ذكر شيئاً من جنس ما ذكره البغوي فقال: (ج١٦ ص٤٠٩): أما الإتيان المنسوب إلى الله فلا يختلف قول أئمة السلف كمكحول والزهري والأوزاعي وابن المبارك وسفيان الثوري والليث بن سعد ومالك بن أنس والشافعي وأحمد وأتباعهم أنه يمر كما جاء، وكذلك ما شاكل ذلك مما جاء في القرءان أو وردت به السنة كأحاديث النزول ونحوها. . . . يؤمنون بظاهرها/ ويكلون علمها [١٨٦
إلى الله ويعتقدون أن الله منزه عن سمات الحدث على ذلك مضت الأئمة خلفاً بعد سلف، كما قال الله تعالى﴿وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون ءامنا به كل من عند ربنا﴾.[1]

وقال ابن السائب[2]: هذا من المكتوم الذي لا يفسر. فإن قيل: كيف يقع الإيمان بما لا يحيط من يدعي الإيمان به علما بحقيقته؟فالجواب: كما يصح الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والجنة والنار، ومعلوم أنا لا نحيط علما بشيء من ذلك على جهة التفصيل، وإنما كلفنا

---

(١) سورة آل عمران، الآية: ٧.

(٢) هو محمد بن السائب بن بشر بن عمرو الكلبي، أبو النضر، نسابة راوية عالم بالتفسير والأخبار وأيام العرب، من أهل الكوفة، توفي بالكوفة سنة (١٤٦هـ)، انظر: وفيات الأعيان(٤/ ٣٠٩)، وتهذيب التهذيب (٩/ ١٧٨).

الإيمان بذلك في الجملة، ألا ترى أنا لا نعرف عدة الأنبياء وكثيراً من الملائكة، ولا نحيط بصفاتهم، ثم لا يقدح ذلك في إيماننا بهم. انتهى كلام ابن تيمية الجد.

وقال ابن تيمية في التعليق على كلام جده وكلام البغوي قبله: «قلت: لا ريب أنه يجب الإيمان بكل ما أخبر به، الرسول وتصديقه فيما أخبر به وإن كان الشخص لم يفقه بالعربية ما قال، ولا فهم من الكلام شيئاً. . . . فكل من اشتبه عليه آية من القرآن ولم يعرف معناها وجب عليه الإيمان بها، وأن يكل علمها إلى الله فيقول: الله أعلم. وهذا متفق عليه بين السلف والخلف فما زال كثير من الصحابة يمر بآية ولفظ لا يفهمه، فيؤمن به وإن لم يفهم معناه. .». انتهى.

ثم أخذ يشن الغارة على كلام جده والبغوي لأن فيه ما يفهم منه أن في القرآن متشابهاً يجب الإيمان به على مراد الله تعالى، وإن لم نعلم معناه. . .

ويكفي نقل هذين الإمامين عن السلف أنهم كانوا يؤمنون بهذه المتشابهات على مراد الله تعالى وأن تفويضهم معناه: أنهم لم يفهموا معناها ولكنهم آمنوا بها على مراد الله تعالى، وقد صرح ابن تيمية بأن ذلك وقع
[١٨٧] مثله للصحابة وأنه هو الواجب/ على من لم يفهم معنى آية أو لفظ، ولكنه مصر على بدعته، وقد أقر في موضوع آخر من كتابه، وسيأتي نقل لفظه في باب الزيارة إن شاء الله تعالى، بأن سابقيه قد انحرفوا عن الصراط القويم في مسألة قيام الحوادث بالله تعالى، وفي مسألة الزيارة، وأن اتباع

السنة أولى من اتباع الأجداد أو نحو هذا. فما هو إلا كما قال الشيخ محمد ابن الشيخ سيديا[1]:

أو غاصبٌ مُتَجَاسِرٌ لم يثنه عن هَمِّهِ حَدُّ العوالي الشُرَّع.

فَكأنه في عَدْوِهِ وعَدَائِه فِعْلُ السُّلَيْكِ..... إلخ[2]

وأما الذين ذهبوا إلى التأويل فقالوا: نزل بلسان عربي مبين، وقد حكم القرآن والعقل بتنزيه الباري عن التشبيه بالخلق، فنحمل الآيات المتشابهة على ما تقبله من كلام العرب. وقد حاول بعض الذين أبوا عن التأويل أن يجعلوا بعض ألفاظ المتشابه غير قابلة للتأويل بما أُوِّلَتْ به، فقالوا إن اليد قد تؤول بالقدرة، وقد تؤول بالنعمة. ولكن قوله تعالى﴿بل يداه مبسوطتان﴾[3]لا يقبل أياً من المعنيين، وليست هذه حجة لهم، لأن الواضح في تأويل بسط اليدين هنا أن ذلك كناية عن منتهى الجود، لأن أقصى ما يفعله السخي أن يحثو المال بكلتا يديه، والمعنى هنا تعطيه عبارة«يداه مبسوطتان»بكاملها، وليست اليدان وحدهما المؤولة، وذلك كما قال زهير بن أبي سُلمى:

وأبْيَضَ فَيَّاضٍ يداه غمامة على مُعْتَفِيْهِ ما تغبُّ فواضله

---

(١) محمد بن الشيخ سيديا بن المختار من الهيبة عالم موريتاني جليل توفي سنة (١٢٨٤هـ). انظر: الوسيط في تراجم أدباء شنقيط (٢٤٣ فيما بعدها).

(٢) تمام البيت: « وسلمة بن الأكوع». وهو من قصيدة مطلعها:

يا معشر البلغاء هل من لوذعي يهدي حجاه لمقصد لم يبدع

(انظر الوسيط ص: ٢٧٠).

(٣) سورة المائدة، الآية: ٦٤.

وكقول الآخر:

جاد الحمى سَبْط اليدين بِوابِلٍ سكرت نداه تلاَعُهُ ووهَادهُ

وقد قال الله تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم ﴿ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط﴾[1] وليس النهي هنا عن أن يضم يده إلى صدره أو أن يبسطها بسطاً تاماً ليتناول شيئاً أو يعطي سائلاً، بل النهي عن الشح والتبذير، فعبر ببسط اليد وجعلها مغلولة عن ذلك، والمعبر به هنا هو صورة بسط اليد وغلها لا لفظ اليد وحدها.

والظاهر القريب في هذا النهي هو أن لا يبسط يده بسطاً تاماً في أي حال من الأحوال، ولو كان في قتال أو في عمل من الأعمال، أو كان يريد أن يعطي شيئاً، إلى غير ذلك، ولكن ذلك لا يدور ولم يَدُرْ في خلد
[١٨٨] أي إنسان سمع هذه الآية الكريمة/ وشبيه بهذا الاعتراض قولهم إن «استوى» لا يمكن تأويلها باستولى لأن الاستيلاء لابد فيه من مغالبة، وهذا مردود أيضاً، لأن المقصود هو احتواؤه على ملك جميع الممالك وتفرده بالتصريف فيها، وقد عبر السبكي عن ذلك والطبري بعبارات مختلفة وليس اختيار «استولى» للتعبير عن ذلك بلازم، وإذا اختير هذا اللفظ أيضاً مع تقييده بأنه لا عن مغالبة خصوم، فلا بأس بذلك، على أن القسطلاني نفى ماقيل من أن الاستيلاء لا يكون إلا عن مغالبة.

ويمكن من المفهوم أن المتشابه كله يعطى هذه المعاني التي أوّلَه بها علماء السنة. . .[2]، وفوضا أمر معناه إلى الله تعالى.

---

(١) سورة الإسراء، الآية: ٢٩.

(٢) في الأصل كلمات غير واضحة بمقدار نصف سطر.

فبسط اليدين كناية للتعبير عن منتهى الجود والسخاء، سواء أوّلنا اليدين أو أولنا العبارة بما فيها وفوضنا أمرها إلى الله تعالى.

والاستواء على العرش نفهم منه تمام الملك والتصرف التدبير سواء أولناه أو لم نؤوله، كما نفهم الكرامة من خلقه تعالى لآدم عليه السلام بيديه، ونفهم الرعاية من معيته تعالى لموسى وهارون عليهما السلام، ويفهم القرب والإجابة من النزول إلى السماء الدنيا، ويفهم العلو والعظمة من كل مافيه ذكر الفوقية والسماء، وهذا أمر بديهي، ولعل هذا هو السبب في أن هذه الألفاظ لم يثرها الناس في عهد الإسلام الأول، لما كانت اللغة العربية هي السائدة لم تدخلها العجمة بعد، ولم يبتعد الناس عن فهم أساليبها، وقد توسط بعض العلماء مثل ابن دقيق العيد كما حكى عنه السيوطي في الإتقان/. [١٨٩]

وقال النووي في شرح صحيح مسلم في حديث النزول:

«مذهب جمهور السلف وبعض المتكلمين الإيمان بحقيقتها على ما يليق به تعالى، وأن ظاهرها المتعارف في حقنا غير مراد، ولا نتكلم في تأويله مع اعتقادنا تنزيه الله سبحانه عنه سائر سمات الحدوث.

والثاني: مذهب أكثر المتكلمين وجماعة من السلف وهو محكي عن مالك والأوزاعي أنها تؤول على مايليق بها بحسب بواطنها». اهـ.

وقد روي التأويل عن الإمام أحمد أيضاً، فمن تأويلاتهم في الاستواء ماذكره القسطلاني في الجزء العاشر (ص١٧٣) من شرح صحيح البخاري قال:

«ينزل الاستواء الثابت للباري تعالى على الوجه اللائق به، ثم قال: وحقيقة الاستواء المنسوب إلى الله تعالى بمعنى اعتدل أي قام بالعدل، وأصله من قوله: ﴿شهد الله أنه لاإله إلا هو﴾[1] إلى قوله: ﴿قائماً بالقسط﴾ والعدل هو استواؤه، ويرجع معناه إلى أنه أعطى بعزته كل شيء خلقه موزوناً بحكمته البالغة في التعريف لخلقه بوحدانيته.

والاستواء المذكور في القرآن استواءان سماوي وعرشي، فالأول: مُعَدٌّ بإلى، قال تعالى: ﴿ثم استوى إلى السماء﴾[2]، والثاني: بعلى، لأنه تعالى قام بالقسط متعرفاً بوحدانيته في عالمين عالم الخلق وعالم الأمر، وهو عالم التدبير، فكان استواؤه على العرش للتدبير، بعد انتهاء عالم الخلق، وبهذا يفهم سر تعدية الاستواء العرشي بعلى، لأن التدبير للأمر لابد فيه من استعلاء واستيلاء، والعرش جسم كسائر الأجسام، سمي به لارتفاعه، أو للتشبيه بسرير الملك فإن الأمور والتدابير تنزل منه». انتهى كلامه.

وذكر السيوطي في الإتقان أن ابن اللبان قال أيضاً بمثل هذا القول[3]. / [١٩٠]

وذكر السيوطي أيضاً أن الفراء والأشعري وجماعة أهل المعاني قالوا إنه استوى بمعنى أقبل على خلق العرش[4].

وقال كمال الدين بن الهمام[5] في «المسايرة»:

---

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٨.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٩.

(٣) (٣/ ١٥).

(٤) (٣/ ١٥).

(٥) ابن الهمام: سبق ذكره.

«الأصل الثامن: أنه تعالى استوى على العرش، مع الحكم بأنه ليس كاستواء الأجسام على الأجسام من التمكن والمماسة والمحاذاة بل بمعنى يليق به، هو سبحانه أعلم به، فأما كون المراد أنه استيلاؤه على العرش فأمر جائز الإرادة إذ لا دليل على إرادته عيناً، فإذا خيف على العوام عدم فهم الاستواء إذا لم يكن بمعنى الاستيلاء إلا باتصال ونحوه من لوازم الجسمية فلا بأس بصرف فهمهم إلى الاستيلاء فإنه قد ثبت إطلاقه وإرادته لغة في قوله:

قد استوى بشر على العراق [1] . . . . . .

وقوله:

فلما علونا واستوينا عليهم جعلناهم مرعى لنسرٍ وطائرِ

وعلى نحو ما ذكرنا ما ورد مما ظاهره الجسمية في الشاهد كالأصبع والقدم واليد . . .» إلخ كلامه بتصرف قليل.

وقال الشيخ الإمام تقي الدين السبكي في «السيف الصقيل»:

مراد المتكلم الذي يفسر الاستواء بالاستيلاء التنبيه على صرف اللفظ عن الظاهر الموهم للتشبيه، واللفظ قد يستعمل مجازاً في معنى لفظ آخر، ويلاحظ معه معنى آخر في لفظ المجاز لو عبر عنه بالمعنى الحقيقي لاختل المعنى. . . . فالاستواء في اللغة له معنيان: أحدهما: استيلاء بحق وكمال، فيفيد ثلاثة معان، فإذا قال المتكلم في تفسير الاستواء الاستيلاء على هذا التأويل لم يرتكب محذوراً، ولا وصف الله تعالى بما لا يجوز

---

(١) وتمامه: من غير سيف ودم مهراق.

عليه، والمفوض المنزه لا يقدم على ذلك لاحتمال أن يكون المراد خلافه.

والمعنى الثاني للاستواء في اللغة الجلوس والقعود ومعناه/ مفهوم من [١٩١] صفات الأجسام لا يعقل منه في اللغة غير ذلك، واللّه تعالى منزه عنه.

ومن أطلق القعود وقال: إنه لم يرد صفات الأجسام، قال شيئاً لم تشهد به اللغة، فيكون باطلاً، وهو كالمقر بالتجسيم المنكر له، فيؤاخذ بإقراره ولا يفيد إنكاره، واعلم أن اللّه تعالى كامل الملك أزلاً وأبداً، ولكن العرش حادث فإن قوله ﴿ثم استوى على العرش﴾ لحدوث العالم لا لحدوث الاستواء». انتهى باختصار.

وقال ابن الجوزي في «دفع شبه التشبيه»[1]:

الاستواء الاستيلاء على الشيء قال الشاعر:

إذا ما غزا قوماً أباح حريمهُم وأضحى على ما ملكوه قد استوى

وجميع السلف على إمرار هذه الآية كما جاءت من غير تفسير ولا تأويل، وقد حمل قوم من المتأخرين هذه الصفة على مقتضى الحس فقالوا: استوى على العرش بذاته، وهذه زيادة لم ينقلوها بل فهموها من إحساسهم». إلخ كلامه.

وقال ابن العربي في القواصم والعواصم:

«. . لما قال: ﴿الرحمن على العرش استوى﴾ كل المطلوب هنا ثلاثة

---

(١) انظر (ص: ١٢) من دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه في الرد على المجسمة والمشبهة لابن الجوزي.

معان: معنى الرحمن، ومعنى استوى، ومعنى العرش، فأما الرحمن فمعلوم لا اختلاف فيه ولا كلام. وأما العرش فهو بالعربية لمعان فأيها تريدون؟ . . . . .

ولفظ استوى مصير محتمل لخمسة عشر معنى في اللغة فأيها تريدون وأيها تدعون ظاهراً منها؟

ولم قلتم إن العرش ههنا المراد به مخلوق مخصوص؟ فادعيتموه على العربية والشريعة.

ولم قلتم إن معنى استوى قعد أو جلس؟ فتحكمون باتصاله به، ثم تقولون إنه أكبر منه من غير ظاهر، ولم يكن عظيماً بقدر جسمي حتى تقولوا
[١٩٢] إنه أكبر أجزاء منه! ثم تحكمكم بأنه أكبر منه بأربع أصابع/ تحكم لا معنى له». انتهى، انظر تعليق الكوثري على الأسماء والصفات وتكملته».

وقد قال المحدث ابن المعلم[١] في «نجم المهتدي»: «اعلم أرشدنا الله وإياك أن العلماء انقسموا في تأويل ﴿الرحمن على العرش استوى﴾ قسمين: فريق أوَّلَ التركيب، وفريق أول الأفراد. وهؤلاء على قسمين: قسم أول استوى، وقسم أول العرش، ثم سرد ابن المعلم تلك المعاني الخمسة عشر عازياً كلاً منها إلى قائله من الأئمة كالأشعري، وأبي منصور[٢] وأبي

---

(١) هو محمد بن محمد بن عثمان القرشي، المصري فخر الدين ابن محيي الدين، المعروف بابن المعلم، ولد سنة (٦٦٠هـ) وتوفي بدمشق سنة (٧٢٥هـ). انظر الدرر الكامنة (٤/ ١٩٧)، وتاريخ الأدب العربي (٦/ ٤٧٤).

(٢) هو محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي من أئمة علماء الكلام، كان يقال له =

إسحاق الإسفرائيني وعبد القاهر التميمي[1] وأبي جعفر السمناني[2] وإمام الحرمين وغيرهم.

وتلك المعاني نحو: الملك، واستئثار الملك، واستواء الحكم، والاستيلاء المجرد عن معنى المغالبة، والإقبال، والقصد، والإتقان، وعلو العظمة والعزة، وعلو القهر والغلبة، إلى غير ذلك من المعاني المذكورة في الجزء الخامس من نجم المهتدي.

ثم قال ابن المعلم: فقد ظهر لكم ـ أيدكم الله ـ هذه التأويلات فأيها ترجح عندكم، فاحملوا اللفظ عليه، فإن الظاهر منفي بإجماع علماء السنة، فلله الحمد على اتباعهم». اهـ. انظر التكملة.

وقال إمام الحرمين في الإرشاد[3]: «ولم يمتنع منا حمل الاستواء على القهر والغلبة، وذلك شائع في اللغة، إذ العرب تقول: استوى فلان على الملك والممالك إذا احتوى على مقاليد الملك واستعلى على الرقاب، وفائدة تخصيص العرش بالذكر أنه أعظم المخلوقات في ظن البرية، فنص الله عليه تنبيهاً بذكره على ما دونه.

= إمام الهدى، توفي بسمرقند سنة (٣٣٣هـ). انظر الجواهر المضية (٢/ ١٣٠)، الأعلام(٧/ ١٩).

(١) هو عبدالقاهر بن طاهر بن محمد البغدادي التميمي الأسفرائيني، أبو منصور صدر الإسلام في عصره الإمام الفقيه الأصولي الأديب الشاعر. انظر وفيات الأعيان (٣/ ٢٠٣)، وطبقات السبكي (٣/ ٢٣٨).

(٢) هو محمد بن أحمد بن محمد السمناني، أبو جعفر، قاض، حنفي، توفي سنة (٤٤٤هـ). انظر تبيين كذب المفتري (ص: ٢٥٩)، والجواهر المضيئة (٢/ ٢١).

(٣) كتاب الإرشاد (٤٠ ـ ٤١).

ثم الاستواء بمعنى الاستقرار ينبئ عن اضطراب سابق، والتزام ذلك كفر. ثم لا يبعد حمل الاستواء على قصد الإله إلى أمر في العرش، وهذا تأويل الإمام سفيان الثوري، رضي الله عنه، واستشهد عليه بقوله تعالى [١٩٣] ﴿ثم استوى إلى السماء وهي/ دخان﴾ معناه قصد إليها». اهـ انتهى كلام إمام الحرمين.

وقال إمام الحرمين أيضاً في النظامية: اختلف مسالك العلماء في هذه الظواهر، فرأى بعضهم تأويلها، وذهب أئمة السلف إلى الانكفاف عن التأويل وإجراء الظواهر على مواردها وتفويض معانيها إلى الله تعالى. انتهى كما في تعليق العلامة الشيخ زاهد الكوثري على «الأسماء والصفات»[(١)].

ثم قال الكوثري: فالسلف والخلف متفقون على التنزيه والبعد عن التشبيه[(٢)]. انتهى.

وذهب أبو الحسن الأشعري فيما روى عنه البيهقي في الأسماء والصفات إلى «أن الله تعالى فعل في العرش فعلاً سماه استواءً، كما فعل في غيره فعلاً سماه رزقاً ونعمة أو غيرهما من أفعاله، ثم لم يكيف الاستواء، إلاّ أنه جعله من صفات الفعل لقوله ﴿ثم استوى على العرش﴾ وثم للتراخي والتراخي إنما يكون في الأفعال، وأفعال الله تعالى توجد بلا مباشرة منه إياها ولا حركة»[(٣)]. اهـ. وهذا شبيه بما سبق عزوه إلى الإمام

---

(١)، و(٢) الأسماء والصفات (ص: ٣٧٧).

(٣) (ص: ٣٨٠).

الثوري رضي اللّه عنه.

ثم ذكر البيهقي أن من العلماء من جعل الاستواء صفة ذات وأن «ثم» تعلقت بالمُسْتَوى عليه لا بالاستواء. وذكر أن الأشعري أشار إليها بقوله: وقال بعض أصحابنا إن الاستواء صفة لله تعالى بنفي الاعوجاج عنه. انتهى.

فقد رأيت كثرة المحامل التي يمكن حمل الاستواء عليها، وتقبلها اللغة والفعل والشرع، ما عدا محملاً واحداً منها وهو الاستقرار والجهة، فإنه وإن قبلته اللغة فإن الشرع والعقل لا يقبلانه، فوجب المصير إلى سواه من المحامل المقبولة لغة وعقلاً وشرعاً، أو الإيمان به على مراد اللّه تعالى وتفويض أمر معناه إليه جلا وعلا، كما قال الإمام أحمد رضي الله عنه/ فيما رواه عنه ابن [٩٤] الجوزي في مناقبه (ص: ١٦٥) في صفة المؤمن: إلى أن قال: ولم يكفر أحداً من أهل التوحيد بذنب وأرجأ ما غاب عنه من الأمور إلى اللّه وفوض أمره إلى اللّه. اهـ.

وللإمام فخر الدين الرازي كلام تحقيق نفيس في مجال التأويل قال: صرف اللفظ عن الراجح إلى المرجوح لابد فيه من دليل منفصل، وهو إما لفظي أو عقلي.. إلى أن قال: وأما العقلي فإنما يفيد صرف اللفظ عن ظاهره لكونه محالاً، وأما إثبات المعنى المراد فلا يمكن بالعقل، لأن طريق ذلك ترجيح مجاز على مجاز، وتأويل على تأويل... فلهذا اختار الأئمة المحققون من السلف والخلف بعد إقامة الدليل القاطع على أن حمل اللفظ على ظاهره محال ترك الخوض في تعيين التأويل. انتهى من الإتقان (٣/ ١٢).

وهـذا هو خـلاصـة البـحـث في مـسـألة المتـشـابه: وهو أن السلف والخلف من أهـل السنة متفقون على استحالة ظاهره على أن يتصف به المولى جل جلاله. ثم بعد ذلك افترقـوا فريقين: فريق فوض أمر المعنى المقصود إلى الله تعالى، وفريق فسره بما بدا له مما يدل عليه السياق وتشهد له اللغة.

ولكل من الطريقين مزايا: أما الخلف المؤولون فإنهم عارضوا أهل البدع من جهوية[1] ومشبهة وجهمية وأبعدوا شبح التجسيم عن عقول العوام، ثم إنهم لم يصفوا الله سبحانه وتعالى بمستحيل في حقه. وأما السلف فالتزموا الأدب وفوضوا أمر مالم يعلموا إلى مُنْزِله وآمنوا به على مراده تعالى. / [١٩٥]

ثم ينبغي أن ننبه إلى أنهم رضي الله عنهم لما ألجئوا إلى التأويل أوَّلوا مثل ما وقع في زمن متأخريهم الذين عاصروا جهـماً فأوَّلوا المعية، وأوَّلوا المجيء وغير ذلك نصيحة للأمة وكبتاً لأعداء الدين، وهذا هو الذي حمل الخلف على التأويل، كما في كتاب «تبيين كذب المفتري» فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري «للحافظ ابن عساكر» (ص٣٨٨).

قال في حديثه عن الأشاعرة:

فإنهم بحمد الله ليسوا معتزلة ولا نفاةً لصفات الله معطلة، لكنهم يثبتون له سبحانه ما أثبته لنفسه من الصفات، ويصفونه بما اتصف به في

---

(١) نسبة للجهة.

محكم الآيات، وبما وصف به نبيه صلى الله عليه وسلم في صحيح الروايات، وينزهونه عن سمات النقص والآفات.

فإذا وجدوا من يقول بالتجسيم أو التكييف، من المجسمة والمشبهة، ولقوا من يصفه بصفات المحدثات من القائلين بالحدود والجهة، فحينئذ يسلكون طريق التأويل ويثبتون تنزيهه بأوضح الدليل، ويبالغون في إثبات التقديس له والتنزيه، خوفاً من وقوع من لا يعلم في ظلم التشبيه، فإذا أمنوا من ذلك رأوا أن السكوت أسلم، وترك الخوض في التأويل إلا عند الحاجة أحزم. انتهى كلامه.

وقد جرى أئمة الصوفية، وهم صفوة الصفوة من الأمة المحمدية رضي الله عنهم وعنها جميعاً، على تنزيه اللّه تعالى عن سمات الحوادث، ودعوا إلى تفويض علم المتشابه بعد ذلك إلى اللّه تعالى، مثل الإمام القشيري في رسالته المشهورة، وهي في طبقات الشافعية لابن السبكي، ومثل سيدي عبد القادر[1] الجيلاني، فإنه منزه مفوض وإن كان الحشوية يستدلون على مذهبهم الفاسد من القول بالجهة بعبارات وردت في كتابه «الغنية» وقال المحققون إنها مدسوسة عليه، كما ذكر الشيخ النبهاني في «شواهد الحق في الاستغاثة بسيد الخلق» صلى الله عليه وسلم/ وكما ذكره [١٩٦] العلامة الكوثري في أكثر من كتاب له.

---

(١) هو عبدالقادر بن موسى بن جنكي دوست الحسني، أبو محمد محيي الدين الجيلاني، من كبار الزهاد والمتصوفين، ولد في جيلان (وراء طبرستان) سنة (٤٧١هـ)، وتوفي سنة (٥٦١هـ). انظر وفيات الأعيان (٢/ ٣٧٣)، وشذرات الذهب (٦/ ٣٣٠).

وفي عقيدة الشيخ، التي أوردها العلامة المحقق الشيخ أحمد بن فتى الحسني الشنقيطي في كتابه «فتح المبين المبين في التصحيح والتطهير والتوحيد والدفاع عن عقائد المؤمنين» (ص: ٧٥١) ما يثبت براءة ساحة الشيخ عبدالقادر الشريفة من القول بالجهة، ويدحض مزاعم الحشوية المشتهرين في التاريخ الإسلامي بالتزوير على الأئمة.

قال الشيخ رضي الله عنه: الحمد لله الذي كيف الكيف وتنزه عن الكيفية، وأيَّنَ الأين وتعزز عن الأينية، ووجد في كل شيء وتقدس عن الظرفية. وحضر عند كل شيء وتعالى عن العندية، إن قلت: أين؟ فقد طالبته بالأينية، وإن قلت: كيف؟ فقد طالبته بالكيفية. وإن قلت: متى؟ فقد زاحمته بالوقتية. وإن قلت: ليس؟ فقد عطلته عن الكونية... إلخ عقيدته رضي الله عنه ونفعنا ببركته.

ومن تأمل كلامه رضي الله عنه في «الغنية» عرف أنه كلام صحيح ليس عليه غبار التشبيه. بل هو منزه لله تعالى تمام التنزيه، وسائر على طريق السلف من الإيمان بما وصف الله تعالى به نفسه، وعلى ما يليق به تعالى دون تكييف ودون زيادة، على ما ورد في الآيات والأحاديث الصحيحة، مع الابتعاد عن التأويل.

وقال سيدي عبد العزيز الدباغ - غوث زمانه وقطب أوانه - فيما حكاه عنه تلميذه العلامة سيدي أحمد بن المبارك في «الإبريز» (ص: ١٥): قال: سألته عن أحاديث الصفات هل الواجب فيها التفويض الذي هو طريق السلف، أو التأويل الذي هو طريق الخلف؟ فقال رضي الله عنه:

الواجب فيها التفويض، وشأن الربوبية/ عظيم ولا يقدر العباد قدرها ولا [١٩٧] يطيقون الوصول إلى شيء من كنهها . . . . . .

فالواجب على العباد إذا سمعوا شيئاً من أحاديث الصفات أن ينزهوه تعالى عن الظاهر المستحيل، ويفوضوا معناه إلى اللّه عز وجل. انتهى.

وقال الغوث الكامل والقطب الواصل الشيخ سيدي أحمد التجاني رضي اللّه عنه كما في جواهر المعاني (١/ ٢٣٥): ذاته جل جلاله متعالية مقدسة على جميع حدود الجرم والجسم ولوازمه ومقتضياته، من دخول وخروج وقرب وبعد واتصال وانفصال وتحيز واختصاص بجهة، أو إحاطة بالظرفية أو صورة أو لون أو كبر أو صغر، إلى ما يتبع ذلك، من كونه جامداً أو سيالاً أو متحركاً أو ساكناً أو ملء العالم أو في جزء منه إلى غاية حدود الجسم وهي كثيرة، ولذا لا يقع عليه الوهم والعقل لأنهما في وقت الفكر لا يخرجان عن قيود الجسم ولوازمه. . . ولما كان انحصار العقل والفكر في هذه المدارك لا يخرج عنها، طردها صلى الله عليه وسلم عن الجولان في هذا الميدان بقوله صلى الله عليه وسلم: «تفكروا في خلقه، ولا تفكروا فيه، فإنكم لا تقدرون قدره»[1]. إلخ كلامه رضي اللّه عنه ونفعنا ببركته وبركة عباده الصالحين.

---

(١) أخرجه أبو نعيم في الحلية بالمرفوع منه بإسناد ضعيف، ورواه الأصبهاني في الترغيب والترهيب من وجه آخر أصح منه، ورواه الطبراني في الأوسط والبيهقي في الشعب من حديث ابن عمر وقال: هذا إسناد فيه نظر، قال العراقي: فيه الوازع بن نافع: متروك. المغني عن حمل الأسفار (٢/ ١١٩٣)، برقم (٤٣٢٠).

وقال العلامة الرباني محمد فال بن متالي رضي الله عنه ونفعنا ببركته:

ومـوقن وجـود رب واعـترف ... بالعجز عن إدراكه فقد عرف
إذ ليس ذنب فوق ذنب الخائض ... بالفكر في ذات العلي الخافض
ماانفك حادث عن الجهـل بـه ... فـأيـن للمخلوق عـلـم ربه
غـاية عـلـم العلـمـا ومنتهى ... إدراك أرباب العـقـول والنهى
أن يـقـطـعـوا أن لـهذا الخلق ... مـخـتـرعـاً أو جـده بـالحقّ
مـتـصـفـاً بـصـفـة الـكمال ... مـنـزهـاً عـن ضـدها المُـحَال
إذ طـرق المـعـرفة الـكبـار ... عـيـان أو مـثـال أو آثـار
فـأول مـنـعـه الـجـبـار ... إذ قـال لا تـدركـه الأبـصـار
والثاني أيضاً لم يصح في العقل ... لـقـولـه لـيس لـه من مـثـل
[١٩٨] لـم يـبـق بـعـد ذا سوى آثار ... قـدرتـه في الـعـالـم الـسيار/

وقد جمع الإمام المطلبي محمد بن إدريس الشافعي رضي الله تعالى عنه هذه المعاني كلها بقوله، وقد سئل عن صفات الله تعالى، فقال: حرام على العقول أن تمثل الله تعالى، وعلى الأوهام أن تحدّ، وعلى الظنون أن تقطع، وعلى النفوس أن تفكر، وعلى الضمائر أن تعمق، وعلى الخواطر أن تحيط، إلا ما وصف به نفسه على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم. انظر رسالة العلامة ابن جهبل في الرد على ابن تيمية في الجزء (٩) من طبقات السبكي.

ولنعد إلى الآيات التي يستدل بها المشبهة على إثبات الجهة، فمنها قوله تعالى: ﴿يخافون ربهم من فوقهم﴾[1] سورة النحل. والآية أبعد ما تكون

(١) سورة النحل، الآية: ٥٠.

عن الصراحة، لأن الفوقية تكون حسية أو تكون بمعنى القهر والغلبة وعلو القدر، ولأن الفوقية هنا قد تكون منصرفة إلى الخوف، في الآية، ولاحتمال معنى ثالث سيرد في كلام القرطبي.

قال الشيخ الإمام السبكي في «السيف الصقيل»: «من فوقهم يحتمل أن المراد خوفاً من فوقهم، والفوقية بمعنى القهر وعلو القدر متفق عليها». انتهى.

وقال ابن جهبل في الرد على ابن تيمية:

«الفوقية تَردُ لمعنيين: أحدهما: نسبة جسم إلى جسم، بأن يكون أحدهما أعلى، والآخر أسفل، بمعنى أن أسفل الأعلى من جانب رأس الأسفل، وهذا لا يقول به من لا يجسم.

وثانيهما: بمعنى المرتبة كما يقال: الخليفة فوق السلطان، والسلطان فوق الأمير، والعلم فوق العمل، قال تعالى: ﴿ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات﴾[1] وقال تعالى عن القبط، ﴿وإنا فوقهم قاهرون﴾[2] وما ركبت القبط أكتاف بني إسرائيل ولا ظهورهم». اهـ.

وقال القرطبي في تفسيره: ﴿يخافون ربهم من فوقهم﴾: أي عقاب ربهم وعذابه، لأن العذاب المهلك إنما ينزل من السماء. / [١٩٩]

وقيل: يخافون قدرة ربهم التي هي فوق قدرتهم، ففي الكلام حذف،

---

(١) سورة الزخرف، الآية: ٣٢.

(٢) سورة الأعراف، الآية: ١٢٧.

وقيل: الملائكة يخافون ربهم، وهم من فوق ما في الأرض من دابة، ومع ذلك يخافون، فلأنْ يخاف من دونهم أولى، دليل ذلك قوله تعالى: ﴿ويفعلون ما يؤمرون﴾[1] يعني الملائكة[2]. اهـ.

والتعوذ من الشر من جهة معينة ليس مستبعداً، فقد ورد في الحديث: «وأعوذ بعظمتك أن أغتال من تحتي»[3]، وفي الآية الشريفة ﴿قل هو القادر على أن يبعث عليكم عذاباً من فوقكم أو من تحت أرجلكم﴾[4]. نعوذ بالله من عذاب الله.

ومنها قوله تعالى: ﴿وهو القاهر فوق عباده﴾[5] في سورة الأنعام في موضعين وليس فيها هي أيضاً دليل على الجهة.

قال الطبري في تفسيرها: «والله الغالب خلقه، العالي عليهم بقدرته، لا المقهور من أوثانهم وأصنامهم». انتهى.

وقال البيهقي في «الأسماء والصفات» عازياً للفراء في قوله عز وجل: ﴿وهو القاهر فوق عباده﴾: «كل شيء قهر شيئاً فهو مستعلٍ عليه». انتهى.

وقال القرطبي: «فوقية القهر والغلبة لا فوقية المكان والجهة». انتهى.

---

(١) سورة التحريم، الآية: ٥.

(٢) الجامع لأحكام القرآن (١٠/ ١١٣).

(٣) أخرجه النسائي كتاب الاستعاذة، باب الاستعاذة من الخسف برقم (٥٥٣٠)، وأبو داود كتاب الأدب باب ما يقول إذا أصبح برقم (٥٠٧٤)، وابن ماجه كتاب الدعاء باب ما يدعو به الرجل إذا أصبح وإذا أمسى برقم (٣٨٧١).

(٤) سورة الأنعام، الآية: ٦٥.

(٥) سورة الأنعام، الآية: ١٨-٦١.

وقال ابن كثير: «أي هو الذي خضعت له الرقاب...» إلخ كلامه.

وقد قال القبط: ﴿وإنا فوقهم قاهرون﴾، فكانت الفوقية فوقية مكانة لا مكان. ومنها قوله تعالى: ﴿أأمنتم في السماء أن يرسل عليكم حاصباً﴾[1] في سورة الملك، وهذه حجة عليهم لا لهم، لأنهم - أي الحشوية - يرون أن اللّه تعالى ليس في السماء بل فوقها، فلذلك احتاجوا إلى تأويلها. فمرة أوَّل ابن تيمية السماء وقال: إنها كل ما علاك، ومرة أوَّل «في» وقال: إنها بمعنى «على» ثم استدل بها بعد ذلك على الجهة، وهذا منه تناقض/ وهي [٢٠٠] محتملة احتمالاً قوياً، لأن يكون المراد بها من في السماء أي مكان السماء، من الملائكة وجند اللّه.

والخلاصة: أن هذه الآية إما أن يراد بها ملائكة اللّه الذين في السماء، وإما أن تكون مؤولة بإجماع جميع الطوائف الإسلامية، ولكنه مثل الإجماع السابق على تأويل المعية: فمنهم من أولها لتنزيه الباري سبحانه عن المكان وهم أهل السنة، ومنهم من أولها لتثبت له جهة أخرى - سبحانه وتعالى - وهم الحشوية، تعالى اللّه عما يقولون علواً كبيراً.

ومنها: قوله تعالى في سورة السجدة: ﴿يُدَبِّرُ الأمر من السماء إلى الأرض ثم يعرج إليه في يوم كان مقداره ألفَ سنة مما تعدون﴾[2] وقوله تعالى في سورة المعارج: ﴿تعرج الملائكة والروح إليه في يومٍ كان مقداره خمسين ألف سنة﴾[3].

---

(١) سورة الملك، الآية: ١٧.

(٢) من الآية: ٥.

(٣) من الآية: ٤.

قال ابن كثير في الآية الأولى[1]: «ترفع الأعمال إلى ديوانها فوق سماء الدنيا». اهـ. فيكون المعنى في رفعها إلى الله تعالى وعروجها رفعها إلى الديوان الذي وضعه الله تعالى لها.

وقال القرطبي[2]: «إن الضمير في «إليه» قد يكون عائداً إلى السماء على لغة من يذكرها». انتهى.

وقد ورد في القرآن ﴿السماء منفطر به﴾[3] فذكر السماء.

وقال القرطبي في الآية الثانية: «إليه أي إلى المكان الذي هو محلهم، وهو في السماء، لأنها محل بره وكرامته وقيل: هو كقول إبراهيم ﴿إني ذاهب إلى ربي﴾[4] أي إلى الموضوع الذي أمرني به، وقيل إليه أي إلى عرشه». انتهى.

ومثل هاتين الآيتين قوله تعالى: ﴿إليه يصعد الكلم الطيب﴾[5] وقوله تعالى: ﴿وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾[6] فصعود الكلم الطيب قبوله، ورفع عيسى إليه أي إلى كرامته ورحمته. والعرب الذين نزل القرآن الكريم بلغتهم كانوا [٢٠١] يعبرون عن المجد/ والسيادة والغلبة بالعلو، مثل قول الخنساء[7] في رثاء

---

(١) التفسير (٦/ ٣٦١).

(٢) الجامع لأحكام القرآن (١٤/ ٨٧).

(٣) سورة المزمل، الآية: ١٨.

(٤) سورة الصافات، الآية: ٩٩.

(٥) سورة فاطر، الآية: ١٠.

(٦) سورة آل عمران، الآية: ٥٥.

(٧) تماضر بنت عمرو بن الحارث، الرياحية السُّلمية، من بني سُليم، من قيس عيلان، من مضر، أشهر شواعر العرب وأشعرهن على الإطلاق، توفيت بالبادية في أول خلافة عثمان سنة (٢٤هـ). انظر أعلام النساء (١/ ٣٦٠)، والشعر والشعراء (١٢٣).

أخيها صخر[1]:

إذا القوم مدوا بأيديهم إلى المجد مد إليه اليدا
فقال الذي فوق أيديهم من المجد ثم مضى مصعدا

وقال النابغة[2] الجعدي رضي الله عنه:

بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا وإنا لنرجو فوق ذلك مظهرا

على أن رفع عيسى عليه السلام كان إلى السماء الثانية أو الرابعة، وقد نقلنا في عدة مواقع من هذا الكتاب إجماع المسلمين على تأويل كل ما يوهم ظاهره أنه تعالى في السماء، فرفع عيسى عليه السلام إلى الله تعالى إنما هو من قبيل ذهاب إبراهيم عليه السلام إلى ربه تعالى ﴿إني ذاهبٌ إلى ربي سيهدين﴾ وعجلة موسى عليه السلام إلى ربه تعالى ﴿وعجلت إليك ربّ لترضى﴾[3] وليس في الثلاثة تكييف لله تعالى ولا جهة ولا حصر سبحانه عن ذلك.

ومن أدلتهم قوله تعالى ﴿ثم دنى فتدلى فكان قاب قوسين أو أدنى﴾(٤) وهو استدلال عجيب، لأن المشهور هو أن الذي دنا فتدلى وكان قاب قوسين أو أدنى، هو جبريل عليه السلام، وبذلك فسرته عائشة وابن مسعود

---

(١) صخر بن عمرو بن الحارث الرياحي السلمي، من بني سليم، أخو الخنساء الشاعرة. انظر جمهرة الأنساب (٢٤٩)، والنويري (١٥/ ٣٦٦).

(٢) هو قيس بن عبدالله بن عُدَس بن ربيعة الجعدي العامري، أبو ليلى شاعر مُفْلِقٌ وصحابي من المعمرين. انظر الإصابة لابن حجر (١٠/ ١١٥)، الأغاني (٤/ ١٢٦).

(٣) سورة طه، من الآية: ٨٤.

(٤) سورة النجم، من الآية: ٨.

رضي اللّه عنهما في الصحيح.

قال البيهقي في الأسماء والصفات[1]: «قال الخطابي: لم يثبت في شيء مما رواه السلف أن التدلي مضاف إلى اللّه سبحانه وتعالى، جل ربنا عن صفات المخلوقين ونعوت المربوبين المحدودين». أهـ.

وقد وردت أخبار في أن ذلك مضاف إليه تعالى ولكن الحافظ البيهقي تولى ردها وتضعيفها في «الأسماء والصفات» وأما حديث شريك بن عبداللّه بن أبي نمر[2] عن أنس بن مالك رضي اللّه عنه الذي رواه البخاري في كتاب التوحيد من صحيحه، وأشار إليه مسلم في كتاب الإيمان ولم يورد لفظه، بل قال: وساق الحديث وقدم فيه شيئاً وأخر، وزاد ونقص، والذي فيه نسبة التدني والدنو إلى الجبار تبارك وتعالى، وفيه أيضاً لفظة «وهو/ مكانه» فقد وَهَّمَهُ فيه العلماء، وقالوا: إنه خالف من هم أكثر منه وأثبت، وأن شريكاً اختلف فيه الأئمة من موثق ومُضَعِّف، فلا يقبل تفرده بالروايات، وإن ما انفرد به يكون شاذاً أو منكراً، على أن الحكاية التي روى رؤيا منام. [٢٠٢]

قال البيهقي في «الأسماء والصفات»[3]: حديث المعراج رواه ابن

---

(١) (ص: ٤٠٨).

(٢) شريك بن عبدالله بن أبي نمر المدني، المحدث، حدث عن أنس بن مالك وسعيد بن المسيب وكريب وعطاء بن يسار وجماعة وحدّث عنه مالك وسليمان بن بلال وإسماعيل بن جعفر وغيرهم. مات قبل الأربعين ومئة. انظر تهذيب الكمال (١٢/ ٤٧٥)، وسير أعلام النبلاء (٦/ ١٥٩).

(٣) (ص: ٤٠٧).

شهاب الزهري عن أنس بن مالك عن أبي ذر، وقتادة عن أنس بن مالك عن مالك بن صعصعة رضي الله عنهم وليس في حديث واحد منهما شيء من ذلك، وقد ذكر شريك في روايته هذه ما يستدل به على أنه لم يحفظ/ كما ينبغي له، من نسيانه ما حفظه غيره، ومن مخالفته في [٢٠٣] مقامات الأنبياء، الذين رآهم في السماء، من هو أحفظ منه. وقال في آخر الحديث: فاستيقظ وهو في المسجد، ومعراج النبي صلى الله عليه وسلم كان رؤية عين، ثم إن هذه القصة بطولها إنما هي حكاية حكاها شريك عن أنس من تلقاء نفسه لم يعزها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد خالفه فيما تفرد به منها عبد الله بن مسعود وعائشة وأبو هريرة رضي الله عنهم وهم أحفظ وأكبر وأكثر، وروت عائشة وابن مسعود رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم ما دل على أن قوله: ﴿ثم دنى فتدلى فكان قاب قوسين أو أدنى﴾ المراد به جبريل عليه الصلاة والسلام رآه صلى الله عليه وسلم في صورته التي خلق عليها». إلخ كلام البيهقي.

وقال النووي في شرح صحيح مسلم (٢/ ٥٣): «قال القاضي عياض قد جاء في رواية شريك في هذا الحديث أوهام أنكرها عليه العلماء، منها قوله: وذلك قبل أن يوحى إليه، وهو غلط لم يوافق عليه، فإن الإسراء أقل ما قيل فيه إنه كان بعد مبعثه صلى الله عليه وسلم بخمسة عشر شهراً. . . ومنها: أن العلماء مجمعون على أن فرض الصلاة كان ليلة الإسراء، فكيف يكون هذا قبل أن يوحى إليه، هذا كلام القاضي رحمه الله.

وهذا الذي قاله في رواية شريك، وأن أهل العلم أنكروها قد قاله غيره، وقد ذكر البخاري رحمه الله تعالى رواية شريك في كتاب التوحيد.

وقال الحافظ عبد الحق[1] في كتابه «الجمع بين الصحيحين» هذا الحديث/ بهذا اللفظ من رواية شريك، وقد زاد فيه زيادة مجهولة، وأتى [٢٠٤] فيه بألفاظ غير معروفة، وقد روى حديث الإسراء جماعة من الحفاظ المتقنين والأئمة المشهورين كابن شهاب وثابت البناني[2] وقتادة[3] فلم يأت أحد منهم بما أتى به شريك، وشريك ليس بالحافظ عند أهل الحديث». انتهى كلام النووي.

وقال الحافظ ابن حجر في الفتح[4] في شرح هذا الحديث: «إن شريكاً خالف غيره من المشهورين في اثنى عشر موضعاً، أو خمسة عشر موضعاً، من هذا الحديث ثم سردها، وقال: إن شريكاً فيه اختلاف فقد وثقه أئمة

---

(١) هو عبدالحق بن عبدالرحمن بن عبدالله الأزدي الإشبيلي، أبو محمد، المعروف بابن الخراط، الحافظ الفقيه العالم، ولد سنة (٥١٠هـ)، وتوفي ببجاية سنة (٥٨١هـ). انظر سير أعلام النبلاء للذهبي (٢١/ ١٩٨)، والتكملة لكتاب الصلة (ص ٦٤٧).

(٢) هو ثابت بن أسلم البناني، أبو محمد البصري، وبُنانه هم بنو سعد بن لؤي بن غالب الإمام القدوة المحدّث شيخ الإسلام. توفي سنة (١٢٧هـ)، وهو ابن ست وثمانين سنة. انظر تهذيب الكمال (٤/ ٣٤٢)، وسير الأعلام (٥/ ٢٢٠).

(٣) هو قتادة بن دعامة بن عُزيز أبو الخطاب السدوسي البصري، الحافظ المفسر الضرير، توفي بواسط في الطاعون سنة (١١٨هـ). انظر تهذيب الكمال (٢٣/ ٤٩٨)، وسير الأعلام (٥/ ٢٦٩).

(٤) (١٣/ ٤٨٥ـ٤٨٦).

كثيرون. وقال النسائي وابن الجارود[1]: ليس بالقوي، وكان يحيى القطان لا يحدث عنه... ثم قال: فهو مختلف فيه، فإذا انفرد عُدَّ مَا ينفرد به شاذاً وكذا منكراً، على رأي من يقول المنكر والشاذ شيء واحد. وذكر الحافظ من الأمور التي خالف فيها شريك الثقات نسبة التدلي إلى الله عزوجل، والمشهور في الحديث أنه جبريل عليه السلام، وفي النهاية فإن شريكاً قال: إن القصة كانت رؤيا منام، وبعض الرؤيا مثل يضرب به ليتأول على الوجه الذي يجب أن يصرف إليه معنى التعبير، كما قال الخطابي وارتضاه الحافظ ابن حجر. ثم قال: إن رؤيا الأنبياء فيها ما يحتاج إلى التعبير، وإن كانت وحياً كما في رؤية القميص وغيره مما صح عنه صلى الله عليه وسلم». اهـ. انتهى.

ومن العجيب أيضاً استدلالهم بقولِه تعالى: ﴿رفيع الدرجات﴾ وبأسمائه تعالى: العلي والظاهر والأعلى، ولفظ العلو أينما وجد وصفاً لله تعالى، وكأنهم لا يعرفون للعلو معنى إلاَّ الحسيَّ، ولو فكروا لعلموا أن العلو الحسي ليس مدحاً، بل المدح هو العلو المعنوي، وإلا لكَانَ كلُّ من كان مسكنه أعلى كان أفضل ممن تحته..

وقد سكن ملائكة كثيرون السماء، والأنبياء في الأرض أفضل/ منهم [٢٠٥] وحاول الشياطين التماس السماء، فلم يَفْضُلُوا صالحي البشر، على أن

---

(١) هو أحمد بن علي بن محمد أبو جعفر ابن الجارود، من حفاظ الحديث، من أهل أصبهان. توفي سنة (٢٩٩هـ). انظر أخبار أصبهان (١/ ١١٧)، وطبقات المحدثين بأصبهان (٣/ ٢٤٣) ترجمة (٤٨٠).

الظاهر فُسِّرَ بأنه الذي ليس فوقه شيء، ثم فُسِّرَ الباطن في نفس الحديث بأنه الذي ليس دونه شيء، فهم يأخذون بشطر التفسير على ظاهره ويؤولون شطره الآخر، فما مثلهم في ذلك إلا من يقف على قوله تعالى ﴿فويل للمصلين﴾ دون باقي الآية.

وإن تَعْجَبْ فاعجب لاستدلالهم بأن فرعون طلب إله موسى في جهة السماء، فيما حكى الله تعالى عنه من قوله ﴿وابن لي صرحاً لعلي أبلغ الأسباب أسباب السماوات فأطلع إلى إله موسى وإني لأظنه كاذباً﴾[1] ونسوا قوله: ﴿وما علمت لكم من إله غيري﴾ وقوله: ﴿أنا ربكم الأعلى﴾ وليس كل قول للكفار ورد في القرآن ورد دحضه مباشرة، فلم يكن السكوت عنه تسليماً له، على أن في قول فرعون: ﴿أنا ربكم الأعلى﴾ حجة عليهم في أن العلو إنما يقصد به العلو المعنوي في اللغة، وهذا ليس استدلالاً باعتقاد فرعون كما فعلوا هم، بل استدلال باستعمال اللغة التي يستعملها البر والفاجر بمعنى واحد. والحشوية كعادتهم يطبلون ويزمرون في دعاويهم ويمخرقون، وكلما كانت الدعوى أبعد من الحق وأغرب ازداد تطبيلهم لها وتمشدقهم بها، فهم هنا يقولون إن فرعون أعلم بربه تعالى منا معاشر أهل السنة، ولكن «الحق أبلج، والباطل لجلج». والله المستعان.

وأما الأحاديث التي استدلوا بها، فمنها ما هو صحيح وحملوه على

---

(١) سورة غافر، الآية: ٣٦-٣٧.

غير وجهه الصحيح، ومنها مالا يصلح للاحتجاج، وذلك لأن الأحاديث إنما تفيد العلم اليقيني الذي يؤخذ به في العقائد إذا كانت متواترة، ولا يكفي في حصول العلم بها مجرد الصحة، ولا عمل الناس بها، لأن المدار على اليقين بأن النبي صلى الله عليه وسلم قالها، أو فعلها، وذلك لا يحصل إلاَّ بالتواتر/ لأن حد التواتر في نهاية التحقيق هو العدد الذي [٣٠٦ يحصل به اليقين، سواء أكان خمسة أو اثنى عشر أو أكثر، فإذا حصل اليقين بعدد أكثر من أربعة، فقد حصل المطلوب، وأما ما دون ذلك فهو غير مضمون من السهو والغلط الذي يصيب البشر.

وقد تساهل بعض المحدثين في هذا الميدان، ولكن المحققين منهم قالوا: إن الحديث الصحيح لا يفيد اليقين إلا إذا احتفت به قرائن تفيد القطع. وقد قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح إن ما حكم البخاري أو مسلم بصحته فإنه يفيد العلم النظري لأن الأمة تلقت كتابيهما بالقبول، ثم ذكر أن فيهما مواضع قليلة مستثناة من ذلك.

وقال مرة إن ما اتفقا على إخراجه أفاد العلم النظري، وقد رد عليه النووي في شرح صحيح مسلم بقوله: «وهذا الذي ذكره الشيخ خلاف ما قاله المحققون والأكثرون، فإنهم قالوا: أحاديث الصحيحين التي ليست بمتواترة إنما تفيد الظن، فإنها أحاد، والأحاد إنما تفيد الظن على ما تقرر، ولا فرق بين البخاري ومسلم وغيرهما في ذلك، وتلقي الأمة بالقبول إنما أفادنا وجوب العمل بما فيهما وهذا متفق عليه، فإن أخبار الأحاد التي في غيرهما يجب العمل بها إذا صحت أسانيدها، ولا تفيد إلاَّ الظن، فكذا

الصحيحان، وإنما يفترق الصحيحان وغيرهما من الكتب في كون ما فيهما صحيحاً لا يحتاج إلى النظر فيه، بل يجب العمل به مطلقاً، وما كان في غيرهما لا يعمل به حتى ينظر ويوجد فيه شروط الصحيح، ولا يلزم من إجماع الأمة على العمل بما فيهما إجماعهم على أنه مقطوع بأنه كلام النبي صلى الله عليه وسلم». انتهى كلامه/ . [٢٠٧]

إذا تقرر هذا فاعلم أن الحشوية وإمامهم ابن تيمية يوردون أحاديث كثيرة ويطبلون ويزمرون حولها، ويجعلونها حججاً قاطعة، مع أنها تكون مضطربة في روايتها أو منقطعة أو غير ذلك، مما يجعلها غير صالحة للاستدلال. مع أن ابن تيمية قد قال في إحدى محاولاته للقول بحوادث لا أول لها: إن حديث عمران بن حصين الذي رواه البخاري وغيره لا يصلح للاحتجاج به في هذا المجال الخطير، لأنه حديث آحاد ومحتمل. . . فنبدأ برفع اليدين في الدعاء، وهو ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم لا شك فيه[1]، ولكنه لا يدل على أن المولى جل وعلا في جهة ما، كما لا يدل الاتجاه إلى الكعبة في الصلاة التي هي أفضل الدعاء على أنه تعالى في تلك الجهة، ونحن إذا كنا في الصلاة ندعو الله تعالى، بل في الحديث الصحيح أن أقرب ما نكون إلى بارئنا جل وعلا هو في السجود، ولكنا لا نرفع أيدينا في ذلك الوقت إلى السماء، وعلى العكس فإذا كنا ندعو الله تعالى في غير الصلاة فالأفضل أن نتجه إلى القبلة وأدْعَى للإجابة، فبان بذلك أن

---

(١) قد عَدَّ العلماء رفع اليدين في الدعاء من المتواتر المعنوي. راجع التبصرة (٢/ ٢٧٦)، والمجموع (٣/ ٤٨٧)، وشرح النووي لصحيح مسلم (٦/ ٤٣٠).

جهة الكعبة مقدمة في الشريعة على السماء في حال الدعاء، فلو كان رفع الأيدي دليلاً على الجهة لكانت الكعبة أولى بذلك، ولكن الحكمة في رفع الأيدي هي أن رزقنا في السماء كما قال تعالى: ﴿وفي السماء رزقكم وما توعدون﴾.

وقال الغزالي: «أما رفع الأيدي إلى جهة السماء فلأنها قبلة الدعاء، وفيه إشارة إلى ما هو وصف للمدعو من الجلال والكبرياء». إلخ كلامه.

وقال الحافظ ابن حجر في «الفتح» في باب «وكان عرشه على الماء»[1]: قال البيهقي: في «الأسماء والصفات»: «اتفقت أقوال أهل التفسير على أن العرش هو السرير، وأنه جسم خلقه الله وأمر الملائكة بحمله، وتعبدهم بتعظيمه والطواف به كما خلق في الأرض بيتاً وأمر بني آدم بالطواف به. واستقباله في الصلاة». انتهى/. [٢٠٨]

وقد أوضح هذا المعنى أحسن إيضاح وأتم بيان سلطان العارفين الشيخ الأكبر محيي الدين بن عربي - قدس الله تعالى سره وأفاض علينا من بركاته - فيما عزاه إليه العارف الشعراني في «الكبريت الأحمر» قال: فإن قلت: فما الحكمة في إعلامه تعالى لنا بأنه استوى على العرش بناء على أن المراد بالعرش مكان مخصوص لا جميع الأكوان؟

فالجواب: أن الحكمة في ذلك تقريب الطريق على عباده، وذلك أنه تعالى هو الملك العظيم ولابد للملك من مكان يقصده فيه عباده لحوائجهم، وإن كانت ذاته تعالى لا تقبل المكان قطعاً، اقتضت المرتبة الإلهية أن يخلق

---

(١) (١٣/ ٤٠٥).

عرشاً، وأن يذكر لعباده أنه استوى عليه، ليقصدوه بالدعاء وطلب حوائجهم، وكان ذلك من جملة رحمته لعباده ولتنزل لعقولهم، ولولا ذلك لبقي صاحب العقل حائراً لا يدري أين يتوجه بقلبه، فإن الله تعالى خلق العبد ذا جهة من أصله، فلا يقبل إلاَّ ما كان في جهة، ما دام عقله حاكماً عليه، فإذا مَنَّ الله تعالى عليه بالكمال واندرج نور عقله في نور إيمانه تكافأت عنده الجهات في جناب الحق تعالى وعلم وتحقق أنه تعالى لا يقبل الجهة ولا التحيز، وأن العلويات كالسفليات في القرب منه تعالى سواء. اهـ. من شرح الإمام عليش[1] على إضاءة الدجنة (ص: ٢٥٥)، واعلم أن الشيخ لم يتعرض هنا لمعنى الاستواء، بل للحكمة من ذكره، فلله دره ما أحسن بيانه.

وكذلك المعراج برسول الله صلى الله عليه وسلم ثابت لا شك فيه، ولكنه لا يدل على الجهة، كما لم يدل عليها الإسراء به صلى الله عليه وسلم إلى بيت المقدس، وقد قال الله تعالى إنه صلى الله عليه وسلم ﴿رأى من آيات ربه الكبرى﴾، كما قال في الإسراء ﴿لنريه من آياتنا﴾، ففي الإسراء رأى من آيات الله وفي المعراج رأى من آيات الله الكبرى، مما يدل على أن المرئي فيهما من جنس واحد، ولا مقارنة بين المخلوق والخالق.

[٢٠٩] وفي هذا يقول ابن جهبل في رده على ابن تيمية: «لم يرد في حديث/

(١) هو محمد بن أحمد بن محمد عليش، أبو عبدالله، فقيه من أعيان المالكية. توفي بالقاهرة سنة (١٢٩٩هـ). انظر شجرة النور (٣٨٥).

المعراج أن الله فوق السماء، أو فوق العرش حقيقة، ولا كلمة واحدة من ذلك». انتهى.

ومما استدلوا به حديث النزول[1]: رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «ينزل ربنا كل ليلة إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الأخير يقول: من يدعوني فأستجيب له» وهو صحيح لا غبار عليه. وقد حار فيه ابن تيمية انطلاقاً من عقيدته في التشبيه والجهة وأن اللّه تعالى فوق العالم بذاته، فصار مرة يؤوله، ومرة يحاول القول بظاهره، ويعزو إلى سلف أصحابه مرة أن العرش يخلو منه تعالى، ومرة أنه لا يخلو منه، ويجوز ذلك مرة، ويجوز النقلة عليه تعالى، ومرة يعزوها لهم ويسكت، وهذا كله اعتقاد شنيع ولو سلك سبيل أهل السنة من السلف أو الخلف لسلم من هذا الاضطراب والخبط في الباطل.

فالحديث إما أن نفوض معناه إلى اللّه تعالى ونؤمن به على مراد رسول اللّه صلى الله عليه وسلم مع معرفتنا لما فيه من كرم اللّه تعالى وبسطه يد الرحمة والعطاء لسائله، ومن حض الحديث على الدعاء في آخر الليل، وإما أن نؤوله بما يوافق اللغة والشرع ويقبله العقل فنقول: إن النزول يأتي لعدة معان: منها الإقبال على الشيء. ومنها: الإعلام، كما قال البدر العيني[2] في شرح البخاري، ويمكن أيضاً تأويله بأن النازل هو

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) محمود بن أحمد بن موسى، أبو محمد، بدر الدين العيني الحنفي المؤرخ المحدث العلامة، توفي بالقاهرة سنة (٨٥٥هـ). انظر الضوء اللامع (١٠/ ١٣١)، ومعجم المطبوعات (ص: ١٤٠٢).

أحد ملائكته، كما أولوا به قوله تعالى ﴿ونحن أقربُ إليه من حبل الوريد﴾ أي ملائكتنا، فلا فرق بين هذا التأويل وذلك، ومثل قوله تعالى: ﴿فإذا قرأناه فاتبع قرآنه﴾ أي إذا قرأه جبريل.

وقد روى النسائي[1] حديثاً يعضد هذا التأويل عن أبي سعيد وأبي هريرة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن الله يمهل حتى يمضي شطر الليل الأول ثم يأمر منادياً يقول: هل من داع فيستجاب له». الحديث، وصححه عبد الحق[2] كما في تعليق الكوثري على الأسماء والصفات للبيهقي. وقال الحافظ/ البيهقي في الأسماء والصفات [٢١٠] (ص: ٤٥٣) في الحديث، عن حديث النزول: قال أبو سليمان[3] رحمه الله: وإنما ينكر هذا و أشباهه من الحديث من يقيس الأمور في ذلك بما يشاهده من النزول الذي هو نزلة من أعلى إلى أسفل، وانتقال من فوق إلى تحت، وهذا صفات الأجسام والأشباح، فأما نزول من لا يستولي عليه صفات الأجسام، فإن هذه المعاني غير متوهمة فيه وإنما هو خبر عن قدرته ورأفته بعباده، وعطفه عليهم، واستجابته دعاءهم ومغفرته لهم، يفعل ما يشاء، لا يتوجه على صفاته كيفية، ولا على أفعاله كمية سبحانه، ليس كمثله شيء وهو السميع البصير. وقال أبو سليمان في «معالم السنن»: وهذا من العلم الذي أمرنا أن نؤمن بظاهره، وأن لا نكشف عن

---

(١) في عمل اليوم والليلة (ص٣٤٠)، وأخرجه عبدالرزاق في المصنف (١١/ ٤٤٤).

(٢) عبدالحق الإشبيلي، سبق ذكره.

(٣) أبو سليمان الخطابي، سبق ذكره.

باطنه، وهو من جملة المتشابه، ذكره الله تعالى في كتابه فقال: ﴿هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وآخر متشابهات﴾[1] والمحكم منه يقع به العلم الحقيقي والعمل. والمتشابه يقع به الإيمان والعلم الظاهر، ويوكل باطنه إلى الله عز وجل، وهو معنى قوله تعالى: ﴿وما يعلم تأويله إلا الله﴾[2] وإنما حظ الراسخين أن يقولوا: آمنا به كل من عند ربنا. وكذلك ما جاء من هذا الباب في القرآن كقوله عز وجل / ﴿هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظللٍ من الغمام والملائكة [٢١١
وقضي الأمر﴾[3] وقوله: ﴿وجاء ربك والملك صفاً صفاً﴾[4] والقول في جميع ذلك عند علماء السلف هو ما قلناه، وروي مثل ذلك عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم، وقد زل بعض شيوخ أهل الحديث ممن يرجع إلى معرفته بالحديث والرجال فحاد عن هذه الطريقة حين روى حديث النزول، ثم أقبل على نفسه فقال: إن قال قائل كيف ينزل ربنا إلى السماء؟. قيل له: ينزل كيف يشاء. فإن قال: هل يتحرك إذا نزل؟. يقال إن شاء يتحرك وإن شاء لم يتحرك، وهذا خطأ فاحش عظيم، والله تعالى لا يوصف بالحركة، لأن الحركة والسكون يتعاقبان في محلٍ واحد، وإنما يجوز أن يوصف بالحركة من يجوز أن يوصف بالسكون، وكلاهما من أعراض الحدث وأوصاف المخلوقين، والله تبارك وتعالى متعالٍ عنهما

---

(١) سورة آل عمران، الآية: ٧.

(٢) نفس الآية من سورة آل عمران.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٢١٠.

(٤) سورة الفجر، الآية: ٢٢.

ليس كمثله شيء، فلو جرى هذا الشيخ على طريقة السلف الصالح ولم يدخل نفسه فيما لا يعنيه لم يكن يخرج به القول إلى مثل هذا الخطأ الفاحش. قال: وإنما ذكرت هذا لكي يتوقّى الكلام فيما كان من هذا النوع، فإنه لا يثمر خيراً ولا يفيد رشداً، ونسأل الله العصمة من الضلال، والقول بما لا يجوز من الفاسد المحال.

[٢١٢] وقال القتيبي[1]: قد يكون النزول بمعنى إقبالك على الشيء/ بالإرادة والنية، وكذلك الهبوط والارتفاع والبلوغ والمصير، وأشباه هذا من الكلام، وذكر من كلام العرب ما يدل على ذلك. قال: ولا يراد في شيء من هذا انتقال بالذات وإنما يراد به القصد إلى الشيء بالإرادة والعزم والنية.

قلت: وفيما قاله أبو سليمان رحمه الله كفاية، وقد أشار إلى معناه القتيبي في كلامه فقال: لا نحتم على النزول منه بشيء، ولكنا نبين كيف هو في اللغة، والله أعلم بما أراد. وقرأت بخط الأستاذ أبي عثمان رحمه الله: قال الأستاذ أبو منصور يعني الحمشاذي اختلف العلماء في قوله ﴿ينزل الله﴾ فسئل أبو حنيفة عنه فقال: ينزل بلا كيف. وقال حماد بن زيد: نزوله إقباله. وأخبرنا أبو عبد الله الحافظ قال: سمعت أبا محمد أحمد بن عبد الله المزني يقول: حديث النزول قد ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من وجوه صحيحة ووردفي التنزيل ﴿وجاء ربك والملك صفاً صفاً﴾ والمجيء والنزول صفتان منفيتان عن الله تعالى عن

(١) القتيبي: عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، أبو محمد صاحب التصانيف ومن أئمة الأدب، ولد ببغداد سنة (٢١٣هـ)، وتوفي ببغداد سنة (٢٧٦هـ). انظر لسان الميزان (٣/ ٣٥٧)، ووفيات الأعيان (٣/ ٤٢).

طريق الحركة والانتقال من حال إلى حال، بل هما صفتان من صفات الله تعالى بلا تشبيه، جل الله تعالى عما يقول المعطلة لصفاته، والمشبهة بها علواً كبيراً. انتهى كلام البيهقي. / وقال الشيخ أبو الحسن الأشعري [٢١٣] رضي الله عنه: إن المراد بالنزول فعل يحدثه الله عز وجل في سماء الدنيا كل ليلة، يسميه نزولاً بلا حركة ولا نقلة، تعالى الله عن صفات المخلوقين. وهذا كقوله تعالى: ﴿فأتى الله بنيانهم من القواعد﴾[١] ولم يرد به إتياناً من حيث النقلة، وإنما أراد إحداث الفعل الذي به خرب بنيانهم فسمي ذلك الفعل إتياناً. اهـ. انظر الأسماء والصفات.

ومن تأمل ألفاظ القرآن علم أن النزول ليس نصاً في النزول بمعنى التحرك من علو إلى سفل: مثل ﴿وأنزلنا الحديد﴾[٢] ومثل ﴿سأنزل مثل ما أنزل الله﴾[٣] ومثل﴿أنزل لكم من الأنعام﴾[٤] ويستدلون برؤية الله تعالى يوم القيامة، وهي صحيحة لا ينكرها إلا مكذب للرسول صلى الله عليه وسلم ولكنها لا تقتضي الجهة، والحديث الذي فيه أنهم يرونه كما يرون القمر يفيد أنهم لا يتزاحمون في حال رؤيتهم له عز وجل كما فسرته إحدى الروايات الصحيحة: «لا تَضامَون في رؤيته»، بفتح التاء وتشديد الميم أي لا تتضامون أي تتزاحمون.

---

(١) سورة النحل، الآية: ٢٦.

(٢) سورة الحديد، الآية: ٢٥.

(٣) سورة الأنعام، الآية: ٩٣.

(٤) سورة الزمر، الآية: ٦.

ومنها الحديث الذي رواه مسلم[1] عن معاوية بن الحكم[2] قال: كانت لي جارية ترعى غنماً لي قِبَلَ أحدٍ والجوانية فاطلعت ذات يوم فإذا الذئب فذهب بشاة من غنمها، وأنا رجلٌ من بني آدم آسف كما يأسفون لكنى صككتها صكة فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعظم ذلك علي. قلت يا رسول الله أفلا أعتقها؟ قال: ائتني بها، فأتيته بها. فقال لها: أين اللّه؟ قالت في السماء. قال من أنا؟ قالت: أنتَ رسول اللّه. قال: [٢١٤] اعتقها فإنها مؤمنة./

وهذا الحديث لا يصلح للاحتجاج به في مجال العقائد لأنه حديث أحاد أولاً، ولأنه فيه اضطراب كبير في المتن والسند ثانياً.

أما في السند فقد رواه مسلم عن معاوية بن الحكم، ورواه مالك في الموطأ عن عمر بن الحكم[3]، وروى مالك أيضاً أن رجلاً من الأنصار جاء إلى رسول اللّه صلى الله عليه وسلم بجارية له سوداء فقال: يا رسول اللّه إن عليَّ رقبة مؤمنة، فإن كنت تراها مؤمنة أعتقها، فقال لها رسول اللّه صلى الله عليه وسلم: أتشهدين أن لا إله إلا اللّه؟ قالت: نعم. قال أتشهدين أن محمداً رسول اللّه؟ قالت: نعم. قال: أتؤمنين بالبعث بعد الموت؟ قالت: نعم. فقال رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم: أعتقها. فهو مرة عن معاوية بن الحكم، ومرة عن عمر بن الحكم، ومرة عن رجل من الأنصار.

---

(١) كتاب الصلاة باب تحريم الكلام في الصلاة ونسخ ما كان من إباحته برقم (١١٩٩) وفي كتاب السلام باب تحريم الكهنة وإتيان الكهان برقم (٥٧٧٤).

(٢) معاوية بن الحكم السلمي: صحابي نزل المدينة. التقريب (٥٣٧).

(٣) عمر بن الحكم السلمي، صوابه: معاوية بن الحكم السلمي فهو وهم. انظر تهذيب الكمال (٢١/ ٣١٠)، التقريب (٤١١).

وكذلك ألفاظ الحديث اختلفت في الروايات ففي بعضها: «أين اللّه؟» فقالت: «في السماء»، مع لفظ «فإنها مؤمنة» في إحدى الروايات، وبدون ذلك اللفظ في رواية أخرى.

وفي رواية أخرى: «من ربك؟ قالت: اللّه ربي»، وفي رواية أخرى: «وأين اللّه؟ فأشارت إلى السماء بإصبعها». وفي رواية أخرى: «أتشهدين أن لا إله إلا اللّه؟ قالت: نعم»، وفي رواية أخرى: «من ربك؟ قالت: اللّه». وهذا الاختلاف في الروايات هو الذي حمل البيهقي في «الأسماء والصفات» على قوله: أخرجه مسلم مقطعاً دون قصة الجارية. / [٢١٥] وأظنه إنما تركها من الحديث لاختلاف الرواة في لفظه. وقد ذكرت في كتاب الظهار من السنن مخالفة من خالف معاوية بن الحكم في لفظ الحديث. انتهى.

وهذا أيضاً باعث آخر على الحيرة فإن الحافظ البيهقي يذكر أن مسلماً حذف من صحيحه قصة الجارية مع أنها في النسخه الموجودة بين أيدينا وشرحه عليها شراحه، فلعلها كانت ساقطة من نسخة البيهقي، أو لعل النساخ زادوها في الصحيح.

وقد ذكر البيهقي في السنن الكبرى مختلف الروايات بأسانيدها، وقد رواه البخاري في خلق الأفعال دون قصة الجارية.

وقال الزرقاني[1] إن ابن عبد البر قال: إن الصحيح هو معاوية بن

---

(١) هو محمد بن عبدالباقي بن يوسف بن أحمد بن علوان الزرقاني المصري الأزهري المالكي، خاتمة المحدثين بالديار المصرية، ولد بالقاهرة سنة (١٠٥٥هـ)، وتوفي بها سنة (١١٢٢هـ). انظر الرسالة المستطرفة (١٤٣). ومعجم المؤلفين (٣/ ٣٨٣).

الحكم لا عمر، ولكنه زاد أن معن بن عيسى[1] نبه مالكاً على ذلك فلم يرجع عن قوله وأجاب: هذا حفظناه وهكذا وقع في كتابي، وبعد أن رأينا أن مثل هذا الحديث لا يحتج به في العقائد، لأنه حديث أحاد على تقدير صحته فكيف وفيه هذا الاختلاف العظيم في ألفاظه، هذا وأصل الحديث صحيح، ولكن العبارة المقصودة هي التي فيها هذا الخلاف.

وبعد ذلك فإن القاضي عياضاً قال في شرحه للصحيح في هذا المحل: «لا خلاف بين المسلمين قاطبة، فقيههم ومحدثهم ومتكلمهم وناظرهم ومقلدهم أن الظواهر الواردة بذكر الله تعالى في السماء ليست على ظاهرها بل متأولة عند جميعهم.. إلى أن قال: وهل بين التكييف وإثبات الجهة فرق»[2]. انتهى.

وذكر العلامة الكوثري في تعليقه على «السيف الصقيل» وفي تعليقه على «الأسماء والصفات» ما يرجح أن الخطاب كان بالإشارة ولكن بعض الرواة بدل العبارة فقال: أين / والدليل على ذلك هو رواية مالك: [٢١٦] «أتشهدين أن لا إله إلا الله، قالت: نعم» وفي رواية ذكرها الذهبي في العلو ما يدل على أن حديث النبي صلى الله عليه وسلم معها لم يكن إلا بالإشارة، وسبك الراوي ما فهمه من الإشارة في لفظ اختاره. ولفظ عطاء الذي يدل على ذلك هو: «حدثني صاحب الجارية نفسه»... إلى أن

---

(١) هو معن بن عيسى بن يحيى بن دينار الأشجعي مولاهم، القزاز، أبويحيى المدني، كان من أثبت أصحاب مالك وأوثقهم، توفي بالمدينة سنة (١٩٨هـ). انظر تهذيب الكمال (٢٨/ ٣٣٦)، وطبقات ابن سعد (٥/ ٤٣٧).

(٢) شرح مسلم (٥/ ٢٤).

قال: «فمد النبي صلى اللهّ عليه وسلم يده إليها مستفهماً! من في السماء؟ قالت: اللّه، قال فمن أنا؟ فقالت: رسول اللّه! قال اعتقها فإنها مسلمة».

وهذا يدل على أن أين اللّه لم يكن لفظ الرسول صلى اللّه عليه وسلم وقد فعلت الرواية بالمعنى في الحديث ما تراه من الاضطراب. انتهى ملخص كلام المحقق الكوثري، ويشهد لهذا المعنى ما ذكره الزرقاني في شرحه للموطأ فقد ذكر رواية أخرى عن أبي هريرة قال: جاء رجل إلى رسول اللّه صلى الله عليه وسلم بجارية أعجمية له سوداء، فقال يارسول اللّه: إن علي رقبة مؤمنة أفأعتق هذه؟ فقال لها صلى اللّه عليه وسلم: أين اللّه؟ فأشارت إلى السماء. فقال لها: فمن أنا؟ فأشارت إليه وإلى السماء. أي: أنتَ رسول اللّه قال: أعتقها فإنها مؤمنة. أخرجه ابن عبد البر.

وهذه الروايات يكمل بعضها بعضاً، وتوضح أن الرواة رووا بالمعنى وأن الخطاب كله كان بالإشارة. والدليل الواضح على ذلك هو أن صاحب الجارية لو كان بحيث يستطيع أن يفهم كلامها أو يسمعها تقول: لا إله إلا اللّه محمد رسول اللّه صلى اللهّ عليه وسلم لما احتاج إلى الإتيان بها إلى رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم، ولما أمره النبي صلى اللّه عليه وسلم بالمجيء بها على الرواية الأخرى، ولكان قال له: أهي مسلمة. ولكن الأمر اشتبه على الصحابي، لأن الجارية لا تفصح، إما لعجمة كما في الرواية السابقة، أو لخرس كما في بعض الكتب، فلذلك جاء بها / إلى [٢١٧ظ] النبي صلى اللّه عليه وسلم.

وأما قولها: «في السماء» في بعض الروايات، وإشارته صلى اللّه عليه

وسلم إلى السماء في البعض الآخر، فإنه لوصفه تعالى بالعلو، وبذلك يوصف من شأنه العلو، يقال مكان فلان في السماء يعني علو حاله ورفعته وشرفه. كما قال الباجي[1] كما في شرح الزرقاني.

وقال النووي: «كان المراد امتحانها هل هي موحدة تقر بأن المدبر الفعال لما يريد هو الله وحده، وهو الذي إذا دعاه الداعي استقبل السماء، كما إذا صلى المصلى استقبل الكعبة، وليس ذلك لأنه منحصر في السماء، كما أنه ليس منحصراً في جهة الكعبة، أو هي من عبدة الأوثان التي بين أيديهم. فلما قالت في السماء علم أنها موحدة»[2]. انتهى كلام النووي.

فبان أن هذا الحديث ليس حجة، لاضطراب رواياته، وظهر أيضاً أن الأقرب أن الجارية كانت غير قادرة على الإفصاح، فأشير لها وأشارت. والله تعالى أعلم.

ثم لا ننسى اتفاق الجميع حتى ابن تيمية على تأويل كل ما يوهم أنه تعالى في السماء.

ومما يستدلون به على إثبات الجهة حديث أبي رزين[3] العقيلي رضي الله عنه قال: قلت: يا رسول الله، أين كان ربنا قبل أن يخلق السموات والأرض؟. قال صلى الله عليه وسلم كان في عماء ما فوقه

---

(١) سليمان بن خلف بن سعد التجيبي القرطبي، أبو الوليد الباجي الفقيه المحدث، أصله من بطليوس ومولده في باجه بالأندلس سنة (٤٠٣هـ)، وتوفي بالمرية سنة (٤٧٤هـ). انظر الديباج المذهب (ص: ١٢٠)، وتهذيب ابن عساكر (٦/ ٢٤٨).

(٢) شرح مسلم (٥/ ٢٧).

(٣) هو لقيط بن عامر بن صبرة بن المنتفق، أبو رزين العقيلي، له صحبة، عداده في أهل الطائف. انظر تهذيب الكمال (٢٤/ ٢٤٨). وطبقات ابن سعد (٥/ ٤٦١).

هواء وما تحته هواء، ثم خلق العرش على الماء. رواه الترمذي[1]، والإمام أحمد وغيرهما ورواه البيهقي في الأسماء والصفات وقال: هذا حديث تفرد به يعلى بن عطاء[2] عن وكيع بن حدس[3] وقال ابن عدس، ولا نعلم لوكيع ابن عدس هذا راوياً غير يعلى بن عطاء. انتهى.

وقال العلامة المحقق زاهد الكوثري في تعليقه على «الأسماء/ [٢١٨] والصفات» عند هذا الحديث: حماد تحاماه بعض أصحاب الصحاح ودس في كتبه ربيباه مناكير. ويعلى انفرد به عن وكيع بن عدس وهو مجهول الصفة، وقد انفرد عن أبي رزين، ولا شأن لمثل هذا الحديث في باب الاعتقاد. انتهى.

وقال الترمذي، قال يزيد بن هارون[4]: العماء: «أي ليس معه شيء»[5]. انتهى.

---

(١) في الجامع في كتاب القدر في تفسير سورة هود برقم (٣١١٩)، مع العارضة (١١/ ٢٧٢)، وأحمد في المسند (٤/ ١١، ١٢)، وابن ماجه في المقدمة (١٣).

(٢) يعلى بن عطاء العامري القرشي، نزيل واسط، مولى عبدالله بن عمرو بن العاص، مات بواسط سنة (١٢٠هـ). انظر: تهذيب الكمال (٢٢/ ٢٩٣)، وطبقات ابن سعد (٥/ ٥٢٠).

(٣) هو وكيع بن عُدُس، ويقال: ابن حُدُس أبو مصعب العقيلي الطائفي، ذكره ابن حجر في تقريب التهذيب، وقال: مقبول من الرابعة. انظر: تهذيب الكمال (٣٠/ ٤٨٤)، وميزان الاعتدال (٤/ ترجمة ٩٣٥٥).

(٤) يزيد بن هارون بن زاذي، ويقال ابن زاذان، ابن ثابت السلمي، أبو خالد الواسطي مولى لأم عاصم امرأة عتبة بن فرقد فأعتقته، قيل: إن أصله من بخارى، كان ثقة ثبتاً في الحديث، وكان متعبداً حسن الصلاة، توفي في خلافة المأمون أول سنة (٢٠٦هـ) وكانت ولادته سنة (١١٧هـ). انظر تهذيب الكمال (٢٢/ ٢٦١)، وطبقات ابن سعد (٧/ ٣١٤).

(٥) انظر العارضة (١١/ ٢٧٢).

وقال ابن الأثير[1]: لابد من مضاف محذوف: أي أين كان عرش ربنا، كما ذكر الإمام السبكي في «السيف الصقيل». وكذلك قال أبو عبيد الهروي[2] صاحب الغريبين، كما ذكر البيهقي والعما مقصوراً بمعنى العدم، لأنه مما يعمى على الخلق لكونه غير شيء، كما ذكر البيهقي.

والعماء ـ ممدوداً السحاب ـ الرقيق. وقال ابن العربي في شرح الترمذي: في عماء: أي حجاب معنوي يحول دون العلم به فيتفق الممدود والمقصور في المعنى. وهذا يوافق ما رواه الترمذي عن يزيد بن هارون وهو راوي الحديث: «في عماء» أي ليس معه شيء، وأما سؤال أبي رزين بلفظ «أين» فليس دليلاً على جواز استعمالها في حق الله تعالى، لأنه لا يعلم، وقد قال تعالى: ﴿فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون﴾ ولم يقره عليه النبي صلى الله عليه وسلم إذ أخبره أنه تعالى كان ولاشيء معه، فلا أينية، وقد تكون «أين» هنا سؤالاً عن المكانة لا المكان كما ذكره الكوثري.

وبعد فالخطب يسير، لأن الحديث ليس في درجة الاحتجاج. ولأن جميع الطوائف الإسلامية تنزهه تعالى عن أن يكون فوقه شيء من خلقه.

ومنها الحديث الذي رواه أبو داود أن رجلين أقبلا يلتمسان لأبيهما

---

(١) ابن الأثير: المبارك بن محمد بن عبدالكريم الشيباني الجزري، أبو السعادات مجد الدين، المحدث الأصولي ولد سنة (٥٤٤)، توفي سنة (٦٠٦هـ). انظر وفيات الأعيان (٤/ ١٤١)، وطبقات الشافعية (٨/ ٣٦٦).

(٢) هو القاسم بن سلام الهروي الأزدي، أبو عُبيد الخراساني البغدادي الفقيه المحدث الأديب، ولد في هراة سنة (١٥٧هـ)، فتوفي بمكة سنة (٢٢٤هـ). انظر: طبقات النحويين (ص: ٢١٧) وتهذيب التهذيب (٧/ ٣١٥).

الشفاء من البول، فانطلق بهما إلى أبي الدرداء رضي الله عنه فذكرا وجع أبيهما له فقال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم / يقول: «ربنا الذي [٣١٩] في السماء تقدس اسمك، أمرك في السماء والأرض، كما رحمتك في السماء، فاجعل رحمتك في الأرض واغفر لنا حوبتنا وخطايانا إنك رب الطيبين، فأنزل رحمة من رحمتك، وشفاء من شفائك على هذا الوجع فيبرأ إن شاء الله تعالى»[1].

يدور هذا اللفظ «ربنا الذي في السماء تقدس اسمك» بين أن يكون بمعنى أنه تقدس اسمه في السماء، أي أن أهل السماء كلهم ينزهونه تعالى عما لا يليق به، وأما أهل الأرض ففيهم المنزهون، وفيهم أهل الضلال والزيغ والكفر، فلذلك خص السماء بأنها محل تقديس اسمه تعالى، وبين أن يكون المعنى أنه تعالى في السماء، وذلك مَحال وقد تقدم أن جميع الطوائف الإسلامية مجمعة على تأويل ما يفهم ظاهره أنه تعالى في السماء، فتعين حمله على المعنى الأول. انظر تعليق الكوثري على «السيف الصقيل».

أما تأويل الحشوية في السماء بمعنى عليها وفوقها، ثمّ استدلالهم به بعد ذلك، فأمر بعيد كل البعد، ولا داعي له، على أن الحديث في سنده زيادة[2]

---

(١) أبو داود كتاب الطب باب كيف الرقى؟ برقم (٣٨٨٨) (٤/ ٣٣٣)، وأحمد في المسند (٦/ ٢١).

(٢) زيادة بن محمد الأنصاري، من بني عمرو بن عوف، روى عن محمد بن كعب القرظي، وروى عنه الليث بن سعد وعبدالله بن لهيعة. انظر: تهذيب الكمال (٩/ ٥٣٣). والمجروحين لابن حبان (١/ ٣٠٨).

ابن محمد وهو منكر الحديث، كما ذكر الكوثري.

ومنها حديث الأوعال الذي روي عن العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه أنه قال: مرت سحابه على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: هل تدرون ما هذا؟ فقلنا: السحاب، فقال: أو المزن؟ قلنا: أو المزن، قال أو العنان؟ قلنا: أو العنان؟ فقال: هل تدرون بعد ما بين السماء والأرض؟ قلنا: لا، قال: إحدى وسبعون أو اثنتان أو ثلاث وسبعون سنة، ثم السماء فوقها كذلك حتى عد سبع سموات على نحو ذلك، قال: ثم من فوق السابعة البحر أسفله من أعلاه / مثل ما بين سماء إلى سماء، [٢٢٠] ثم فوقه ثمانية أو عال ما بين أظلافهن وركبهن مثل ما بين سماء إلى سماء، ثم العرش فوق ذلك، بين أسفله وأعلاه مثل ما بين سماء إلى سماء، ثم إن الله تبارك وتعالى فوق ذلك[1]. رواه أبو داود والترمذي وغيرهما، ولكنه لم يصح، قال ابن العربي في العارضة إنه متلقف من الإسرائيليات. وقال ابن الجوزي: لا يصح، وذلك أنه تفرد به سماك بن حرب[2] عن عبدالله بن عميرة[3] عن الأحنف بن قيس، وسماك قال النسائي إنه إذا انفرد بأصل لم يكن حجة لأنه يلقى فيتلقى. وعبد الله بن عميرة قال

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) سماك بن حرب بن أوس بن خالد الذهلي البكري، أبو المغيرة الكوفي، من رجال الحديث أدرك ثمانين صحابياً، توفي سنة (١٢٣هـ). انظر: تهذيب الكمال (١٢/ ١١٥)، وطبقات ابن سعد (٦/ ٣٢٣).

(٣) عبدالله بن عميرة الكوفي. انظر تهذيب الكمال (١٥/ ٣٨٥)، وتهذيب التهذيب (٢/ ١٧١).

الذهبي: فيه جهالة، وقال البخاري: لا يعرف له سماع من الأحنف. انظر تعليق المحقق الكوثري.

ففي الحديث انقطاع وجهالة في الرواة، ومن لا يحتج به إذا انفرد، ومحاولة ابن تيمية الاحتجاج له بأن ابن خزيمة أورده، وأن الضياء[1] المقدسي خرجه غير مجدية وفيها عدم نزاهة، فتخريج ابن خزيمة والضياء لا يصحح الأحاديث الضعيفة.

ومنها حديث فضل يوم الجمعة قال المحقق الكوثري في «التكملة» (ص: ١٢٧): غير صالح للاحتجاج بالمرة. . . . وقد ألف الحافظ ابن عساكر فيه جزءاً سماه «القول في جملة الأسانيد الواردة في حديث يوم المزيد» بين وجوه الوهى فيها، وقال: إن لهذا الحديث عن أنس عدة طرق [٢٢١] في جميعها مقال. اهـ/.

ومنها حديث الأطيط. الذي روي عن جبير بن مطعم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «ويحك أتدري ما الله، إن شأنه أعظم من ذلك، إنه لا يستشفع به على أحد، إنه لفوق سمواته على عرشه، وإنه عليه لهكذا وأشار وهب[2] بيده مثل القبة، وأشار أبو الأزهر[3] بيده مثل القبة،

---

(١) هو محمد بن عبدالواحد بن أحمد بن عبدالرحمن السعدي، المقدسي الأصل، الصالحي الحنبلي، أبو عبدالله ضياء الدين المحدث المؤرخ العلامة، ولد في دمشق سنة (٥٦٩هـ) وتوفي فيها سنة (٦٤٣هـ). انظر فوات الوفيات (٣/ ٤٢٦).

(٢) وهب بن جرير بن حازم الأزدي، أبو العباس البصري، حافظ ثقة توفي سنة (٢٠٦هـ). انظر تهذيب الكمال (/ ١٢١)، وتهذيب التهذيب (١١/ ١٦١).

(٣) أبو الأزهر: صالح بن درهم الباهلي البصري، وثقه ابن معين من الرابعة. تقريب التهذيب (ص: ٢٧١).

وإنه ليئط به أطيط الرحل بالراكب». رواه أبو داود[1].

وقال البيهقي: «هذا حديث ينفرد به محمد بن إسحاق[2]، وصاحبا الصحيح لم يحتجا به. . . . وكان مالك لا يرضاه والقطان لا يروى عنه، وابن معين يقول: ليس هو بحجة، وأحمد بن حنبل يقول: تكتب عنه هذه الأحاديث - يعني المغازي ونحوها - فإذا جاء الحلال والحرام أردنا قوما هكذا - يريد أقوى منه - فإذا كان لا يحتج به في الحلال والحرام فأولى أن لا يحتج به في صفات اللّه تعالى، وإنما نقموا عليه روايته عن أهل الكتاب، ثم عن ضعفاء الناس وتدليسه أساميهم، فإذا روى عن ثقة وبين سماعه منه فجماعة من الأئمة لم يروا به بأساً، وهو في هذا الحديث لم يبين سماعه، وقد اختلف عليه في لفظه». إلخ كلام البيهقي.

وقال المحقق الكوثري وقد انفرد به عن محمد بن إسحاق جرير بن حازم[3] وقد اختلط، وعنعنة المدلس قادحة كانفراد المختلط. انتهى.

وقال الذهبي في «العلو» لفظ الأطيط لم يأت به نص ثابت، وكفى بشهادة الذهبي في هذا المضمار.

---

(١) كتاب السنة باب في الجهمية برقم (٤٦٩٣). (٥/ ٣٣٧-٣٣٨).

(٢) محمد بن إسحاق بن يسار المطلبي بالولاء، المدني، من أقدم مؤرخي العرب، توفي سنة (١٥١هـ). انظر: طبقات ابن سعد (٧/ ٣٢١)، تهذيب الكمال (٢٤/ ٤٠٥).

(٣) جرير بن حازم بن زيد بن عبدالله الأزدي ثم العتكي، أبو النضر البصري والد وهب ابن جرير بن حازم، توفي سنة (١٧٠هـ). انظر تهذيب الكمال (٤/ ٥٢٤)، والجرح والتعديل (١/ ٥٠٤).

وقد ألف فيه الحافظ الحجة ابن عساكر جزءاً سماه «بيان التخليط في حديث الأطيط» كما ذكر الكوثري.

ثم قال: فلا حاجة لتكلف التأويل بعد ثبوت بطلان تلك الروايات. ويستدلون بأحاديث كثيرة أخرى ضعيفة، وبعضها إلى ذلك يحتاجون إلى تأويله، لأنه مكذب لدعواهم فيصرفونه أولاً عن ظاهره، ثم يتخذون له معنى يوافق دعواهم ويحتجون به، وذلك مثل ما فيه إيهام كونه تعالى في السماء،/ فمن ذلك الحديث الذي روي عن عمران بن حصين رضي الله [٢٢٢] عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لأبيه حصين: «كم تعبد اليوم من إله؟ قال: سبعة، ستة في الأرض وواحداً في السماء. قال: فأيهم تعد لرهبتك ولرغبتك؟ قال الذي في السماء»[1]. وليس في الحديث دليل على إقراره صلى الله عليه وسلم له على أن الله في السماء، ولو كان ذلك صحيحاً لكان إقراراً أيضاً على الآلهة الستة الآخرين.

ولو كان صحيحاً لاحتاج إلى تأويل كونه في السماء أيضاً، على أن في رواته شبيب بن شيبة[2] ضعفه النسائي وغيره كما ذكر الكوثري فلا يحتج به.

---

(١) رواه الطبراني في المعجم الكبير (١٨/ ١٧٤) والترمذي برقم (٣٥٥٠) وقال حسن غريب والبخاري في التاريخ (٢/ ١/ ١) وكنز العمال برقم (٥٠٨٤)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٤٢٤).

(٢) شبيب بن شيبة بن عبدالله التميمي المنقري الأهتمي، أبو معمر، أديب الملوك وجليس الفقراء من أهل البصرة، توفي سنة (١٧٠هـ). انظر: تهذيب الكمال (١٢/ ٣٦٢)، وفيات الأعيان (٢/ ٤٥٨).

ومنها أبيات عبد الله بن رواحة لزوجته التي فيها:

وفوق العرش رب العالمينا

وليس لها سند متصل، ولم يتمكن الذهبي من وصلها وكفى به.

ومنها ما روي عنه صلى الله عليه وسلم من قوله لسعد رضي الله عنه في شأن بني قريظة: لقد حكمت فيهم بحكم الملك من فوق سبعة أرفعة. قال ابن العربي لم يصح. على أن فوق سبعة أرفعة قد تكون متعلقة بالحكم الذي في اللوح المحفوظ.

ومنها قول عمر رضي الله عنه: هذه عجوز سمع الله شكواها من فوق سبع سموات، وفي رواية جرير بن حازم مختلط، وفيهم أبو يزيد المدني لم يدرك عمر رضي الله عنه.

ومنها حديث صعود الروح عند الموت حتى تنتهي إلى السماء التي فيها الرب، رواه أحمد وابن خزيمة. قال المحقق الكوثري ليس السند إليهما مثل السند إلى الأصول الستة. وقد أعرض عن تخريجه أصحاب الأصول الستة. هـ./ [٢٢٣]

ولابد من تأويله على كل حال، كما سبق، عند جميع فرق المسلمين، وحديث المرأة التي تهجر زوجها في صحيح مسلم[1] «كان الذي في

---

(١) روى مسلم قبل هذا الحديث الذي استشهدوا به في نفس الباب ما يرجح احتمال كون الذي في السماء «الملائكة» فأخرج عن أبي هريرة رضي الله عنه: «إذا باتت المرأة هاجرة فراشها لعنتها الملائكة حتى تصبح». (رقم ١٢٠/ النكاح/ باب تحريم امتناعها من فراش زوجها).

السماء ساخطاً عليها». ولم يقل إن الذي في السماء هو اللّه تعالى، ولا شك أن الملائكة الذين في السماء يسخطون على من يعصي اللّه تعالى[1]. على أن هذا أيضاً إذا حمل على أن المقصود به المولى تعالى، فلابد من تأويل كونه في السماء كما تقدم مراراً.

ومن ذلك أبيات أمية بن أبي الصلت[2]، وغير ذلك من المنكرات والمنقطعات والوحدان، ورواية المجاهيل والضعفاء والوضاعين، يوردونها على أنها أحاديث مع أنها لا تدخل إطلاقاً في الاحتجاج في باب الاعتقاد، بل كثير منها لا يصلح للاحتجاج في العمل، ولا يعمل به في فضائل الأعمال، فكيف تذكرُ في إثبات صفات الباري جل وعلا. ولكن ما العمل مع قوم يستدلون برأي فرعون ويجعلونه أعلم باللّه من علماء السنة؟... لا حول ولا قوة إلا باللّه العلي العظيم. واللّه المستعان.

ويزيد الحشوية بدعتهم بنسبتها إلى بعض الأكابر من المسلمين مثل الإمام أبي حنيفة، ومحمد بن أبي زيد، وسلطان الأولياء سيدي عبد القادر الجيلاني رحمهم اللّه تعالى، أما نسبتها إلى الإمام أبي حنيفة فإن البيهقي روى بسند فيه أبو عصمة نوح بن أبي مريم[3] عن أبي حنيفة أنه

---

(١) كتاب النكاح باب تحريم امتناعها من بيت زوجها عن أبي هريرة رضي الله عنه برقم (١٢١) مع النووي (١٠/ ٢٤٩).

(٢) أمية بن عبدالله أبي الصلت الثقفي، شاعر جاهلي حكيم، من أهل الطائف، توفي سنة (٥هـ). انظر الأعلام (٢/ ٢٣).

(٣) نوح بن أبي مريم واسمه مانبة ويقال: مافنة، أبو عصمة القرشي، قاضي مرو ويعرف بنوح الجامع لجمعه علوماً كثيرة، وكان مرجئاً، مطعوناً في روايته للحديث، توفي سنة (٧٣هـ). انظر ترجمته في تهذيب الكمال (٣٠/ ٥٦)، وميزان الاعتدال (٤/ ترجمة ٩١٤٣).

وضع كتاباً للرد على جهم وقال فيه: إن الله تبارك وتعالى في السماء دون الأرض. قال البيهقي: إن صحت الحكاية عنه.

وقال المحقق الكوثري: الحكاية باطلة، ونوح هالك، وأهل المذهب أعلم بمذهب إمامهم. وقد ذكر الذهبي رواية البيهقي فوق وحذف فيها قوله: «إن صحت الحكاية عنه».

[٢٢٤] وأما نسبتها إلى محمد بن أبي زيد فلقوله:/ في رسالته: «إنه تعالى على العرش بذاته»، وهي كلمة استنكرها العلماء. وقيل إنها مدسوسة عليه. ويؤيد ذلك ما في رسالته التي في آخر كتاب «كذب المفترى» والتي يؤيد فيها أبا الحسن الأشعري ويدافع عنه. ومثل ذلك يوجد في كلام أبي عمر بن عبد البر رحمه الله تعالى ولا يوجد عند أي من الشيخين محمد بن أبي زيد وابن عبد البر لفظ الجهة ولا يصرحان بمعناها، وإنما ظاهر كلامها يوهم ذلك، وقد تأول كلامها العلماء على ما يليق، إن كان ذلك صحيحاً عنهما، والله تعالى أعلم. وقد تقدم تفسير قولهما من كلام الأبي في شرح الصحيح فراجعه.

وأما نسبتها إلى سيدي عبد القادر الجيلاني فقد قال المحققون من العلماء: إنها مكذوبة عليه. قال الشيخ النبهاني في «شواهد الحق في الاستغاثة بسيد الخلق» صلى الله عليه وسلم(ص: ٢١٦)، بعد أن ذكر براءة الإمام أحمد من القول بالجهة: «وكذلك سيدي عبد القادر الجيلاني قد نفاه عنه أئمة العلماء والصوفية، وعقيدته المذكورة في كتابه «الغنية» الموجود فيها ذكر الجهة، قد رأيت سيدي محيي الدين بن عربي ذكرها

بنفسها في عقيدته المسماة «عقيدة الخواص»، وليس فيها لفظ الجهة مع أن نسخة عقيدة الخواص هذه التي رأيتها هي بخط قديم عليه علامات الصحة. وهذا يؤيد ما ذكره الأئمة الأعلام نجم الدين الكردي، واليافعي[1] والشعراني، وابن حجر، من تنزيه سيدي الشيخ عبد القادر عن ذلك، وأن لفظ الجهة مدسوس في كتابه المذكور». انتهى.

وقال المحقق الكوثري: «قال ابن حجر المكي في فتاويه: «إن ذكر الجهة ونحوها مدسوس في كتب الشيخ عبد القادر». وذكر مثله اليافعي قبله في «نشر المحاسن» وكذلك النجم الأصفهاني قبل اليافعي. وهم لا يعتدون بروايات أمثال الذهبي / والناظم - يعني ابن القيم - وشيخه، [٢٢٥] وابن رجب عنه في هذا الصدد لأنهم أظناء عندهم فيما يتعلق بالجهة. ومن المقرر عند أهل السنة أن أهل البدع لا تقبل رواياتهم فيما يؤيدون به بدعهم». انتهى.

وقد تقدم طرف من عقيدة سيدي عبد القادر، وفيه ما يكفي من التنزيه به عن المكان والكيف، مما يدل على بطلان عزوها إليه رضي الله عنه ونفعنا ببركته.

واعلم أن دعاوي الحشوية في هذا الباب لا يمكن حصرها، وقد قال ابن تيمية إن حججهم على الجهة أكثر من مائتي ألف مما حمل ابن جهبل في

---

(١) عبدالله بن أسعد بن علي اليافعي، عفيف الدين، مؤرخ باحث متصوف، من شافعية اليمن، ولد في عدن سنة (٦٩٨هـ)، وتوفي في مكة سنة (٧٦٨هـ). انظر: الدرر الكامنة (٢/ ٣٥٢).

الرد عليه على القول: «ولا واحداً» وذلك أن الأدلة التي يستدلون بها إما أن تكون غير صحيحة مثل: الآثار التي فيها لفظ الفوق. قال العلامة المحقق زاهد الكوثري: «لم يرد في سنة مشهورة». وإما أن تكون محتملة لمعاني عديدة مما يجعلها غير نص في المسألة.

وقد حاول متأخرو الحشوية اليوم أن يدّعوا أن أبا الحسن الأشعري كان على معتقدهم الفاسد، وقال أحد كتابهم إن أغلبية المسلمين أشاعرة ولكنهم لا يعرفون مذهب إمامهم. وَتِلْكَ شَكَاةٌ ظَاهِرٌ عَنْكَ عَارُهَا.

فمذهب الإمام إذا لم يعرفه الإمام القشيري والحافظ البيهقي وابن عساكر والغزالي والباقلاني وابن فورك والأسفرائيني وإمام الحرمين الجويني والسنوسي[1] والمختار بن بونا وسيد عبد الله بن الأفضل ومحمد حبيب الله بن ما يابى، وآلاف العلماء الأعلام من أهل السنة الأشاعرة فمن يعرفه. وبالله تعالى التوفيق/. [٢٢٦]

* * *

(١) السنوسي: تقدم ذكره.

الفصل الخامس

موقف أهل السنة

ممن يقول بالجهة في جانب الله سبحانه وتعالى

اتفق علماء أهل السنة على أن القول بالجهة في جانب اللّه سبحانه وتعالى ضلال وزيغ وبدعة عظيمة، ثم اختلفوا في تكفير صاحبها فكفره بعضهم، ونفى الكفر عنه بعضهم، وفصل بعضهم، في ذلك، فمن كفرهم النووي، وابن أبي جمرة[1] وممن نفى عنهم الكفر عز الدين بن عبد السلام.

قال ابن حجر الهيتمي في الفتاوى الحديثة ناقلاً عن عز الدين بن عبد السلام «إن الأصح أن معتقد الجهة لا يكفر لأن علماء المسلمين لم يخرجوهم عن الإسلام بل حكموا لهم بالإرث من المسلمين، وبالدفن في مقابر المسلمين، وتحريم دمائهم وأموالهم، وإيجاب الصلاة عليهم، وكذا سائر أرباب البدع، لم يزل الناس يجرون عليهم أحكام الإسلام، ولا مبالاة بمن كفرهم لمراغمته لما عليه الناس». انتهى كلامه.

ثم ذكر في موضع آخر أن العلامة الشيخ الباجوري[2] قال: إن معتقد

---

(١) عبدالله بن سعد بن أبي جمرة الأزدي الأندلسي، أبو محمد، من العلماء بالحديث، مالكي المذهب أصله من الأندلس ووفاته بمصر سنة (٦٩٥هـ). انظر البداية والنهاية (١٣/ ٣٤٦)، وهامش الديباج (ص. ١٤).

(٢) إبراهيم بن محمد الباجوري شيخ الجامع الأزهر. من فقهاء الشافعية. ولد سنة (١١٩٨هـ)، وتوفي بالقاهرة سنة (١٢٧٧هـ). انظر: معجم المطبوعات (١/ ٥٠٧)، والأعلام للزركلي (١/ ٧١).

الجهة لا يكفر، كما قال العز بن عبد السلام، وقيده النووي بكونه من العامة. اهـ.

وأفتى الشيخ سليم البشري[1] في رسالة له بأن من اعتقد الجهة مع التنزيه فهو فاسد العقيدة ضال، أو مع التجسيم فكافر. والفتوى في «فرقان القرآن» و «الدين الخالص».

وقال الشيخ العلامة محمود السبكي في «الدين الخالص» (ص: ٢٤): «إن من اعتقد وصفه تعالى بشيء من الجسمية أو الاستقرار على العرش أو الجهة. . . . فهو كافر بإجماع السلف والخلف». انتهى. وعزا السبكي أيضاً في «الدين الخالص» (ص٣٠): للعلامة الكبير الشيخ زين الدين[2] الحنفي في كتابه البحر الرائق: أن إثبات المكان لله كفر، فإن قال: الله في [٢٢٧] السماء، فإن قصد حكاية ما جاء في/ ظاهر الأخبار لا يكفر، وإن أراد المكان كفر. ثم ذكر التكفير بوصفه تعالى بالفوق أو بالتحت. ثم عزا السبكي أيضاً (ص٣٣) للمحقق الجليل على القاري[3] في شرح المشكاة قال: فالجمع من السلف والخلف أن معتقد الجهة كافر، كما صرح به

---

(١) سليم بن أبي فراج بن سليم البشري، شيخ الجامع الأزهر، من فقهاء المالكية، ولد في محلة بشر (من أعمال شبرخيت ـ مصر) سنة (١٢٨٤هـ). وتوفي بالقاهرة سنة (١٣٣٥هـ). انظر: الأعلام الشرقية (٢/ ١١١) والكنز الثمين (١/ ١٠٦).

(٢) زين الدين بن إبراهيم، الشهير بابن نجيم، فقيه حنفي من العلماء، مصري. توفي سنة (٩٧٠هـ). انظر الأعلام (٣/ ٦٤).

(٣) علي بن محمد بن نور الدين الملا الهروي القاري، فقيه حنفي من صدور العلم في عصره، ولد في هراة وسكن مكة وتوفي بها سنة (١٠١٤هـ). انظر خلاصة الأثر (٣/ ١٨٥).

العراقي، وقال إنه قول لأبي حنيفة ومالك والشافعي والأشعري والباقلاني. اهـ.

وقال الإمام ابن الجوزي في «دفع شبه التشبيه» (ص: ٨١): «إن من ذكر تبعيض الذات كفر بالإجماع». انتهى، وقال القاضي عياض في شرح صحيح مسلم ـ كما عزا إليه النووي في شرح حديث الجارية ـ: «وهل بين التكييف والجهة فرق». انتهى.

نسأل الله تعالى أن يجيرنا من البدع، وأن يجعلنا هداة مهديين ويميتنا على سنة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

وقال القرطبي في «التذكار في أفضل الأذكار» (ص: ٢٠٧): «ثم متبعو المتشابه لا يخلو اتباعهم من أن يكون لاعتقاد ظواهر المتشابه كما فعلته المجسمة الذين جمعوا ما في الكتاب والسنة مما يوهم ظاهره الجسمية حتى اعتقدوا أن الباري تعالى جسم مجسم، وصورة مصورة ذات وجه، وغير ذلك من يد وعين وجنب وإصبع، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

والصحيح القول بتكفيرهم، إذ لا فرق بينهم وبين عُبَّاد الأصنام والصور، ويستتابون، فإن تابوا وإلا قتلوا، كما يفعل بالمرتد. انتهى كلام القرطبي. انظر تكملة الرد (ص: ١٠٣). / [٢٢٨]

* * *

الباب الثالث
في
قوله بقيام الحوادث بالله تعالى،
وقوله بقدم العالم وردّ ذلك

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: إثبات ذلك من كلامه

الفصل الثاني: في رد قوله بقدم العالم

الفصل الثالث: تنزيه الله تعالى عن قيام الحوادث به

الفصل الأول

في إثبات ذلك من كلامه

وأعني بقيام الحوادث بالذات العلية أن يوصف الله تعالى بصفة حادثة تَحْدُثُ وتَفْنَى ويقوم ضدها محلها، مثل الحركة والسكون، والصوت والسكوت، ونحو ذلك من أوصاف الحوادث، فإن ذلك مستحيل باتفاق أهل السنة، وسيأتي دليل منعه إن شاء الله تعالى.

وابن تيمية يقول بقول أهل بدعته من الحشوية، إذ يصفونه تعالى بالحوادث، مثل النقلة والصوت والحركة، وغير ذلك كما سترى، ولكنه زاد عليهم بالتزامه للمستحيلات التي تلزم على قولهم والدفاع عنها، وتضليل من لم يقل بها. فهو كما قال الإمام السبكي متجرد للدفاع عن مذهبه. وكما قال عنه تلميذه ابن عبد الهادي عازياً للحافظ الذهبي: جريء قال أشياء لم يجرؤ عليها أحد قبله.

ومن هذه الأشياء التي تلزم على بدعته والتزمها: القول بقدم العالم. وهو مصرح بقدم العالم، وبقيام الحوادث بذاته تعالى عن ذلك، وسنورد هنا نوعين من نصوصه:

أحدهما: يصرح فيه بقيام الحادثات كالحركة والتنقل.. إلخ. ثم نورد أقواله في قدم العالم: / [٢٢٩]

فمن تصريحه بقيام الحوادث به تعالى قوله في الجزء السادس

(ص٩٠): «إذا قدرنا موصوفين بهذه الصفات. أحدهما: يقدر على التصرف بنفسه، فيأتي ويجيء، وينزل ويصعد ونحو ذلك من الأفعال القائمة به، والآخر: يمتنع ذلك منه، فلا يمكن أن يصدر منه شيء من هذه الأفعال، كان هذا القادر على الأفعال التي تصدر منه أكمل ممن يمتنع صدورها عنه.

وإذا قيل: قيام هذه الأفعال يستلزم قيام الحوادث به، كان كما إذا قيل: قيام الصفات به يستلزم قيام الأعراض به.

ولفظ الأعراض والحوادث لفظان مجملان، فإن أريد بذلك ما يفعله أهل اللغة من أن الأعراض والحوادث هي الأمراض والآفات كما يقال: فلان قد عرض له مرض شديد، وفلان قد أحدث حدثاً عظيماً، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: «إياكم ومحدثات الأمور فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة»، وقال: «لعن الله من أحدث حدثاً أو آوى محدثاً»، وقال: «إذا أحدث أحدكم فلا يصل حتى يتوضأ»، ويقول الفقهاء: الطهارة نوعان: طهارة الحدث وطهارة الخبث، ويقال: فلان به عارض من الجن، وفلان حدث له مرض، فهذه النقائص التي ينزه الله عنها، وإن أريد بالأعراض والحوادث اصطلاح خاص، فإنما أحدث ذلك الاصطلاح من أحدثه من أهل الكلام، وليست هذه لغة العرب، ولا لغة أحد من الأمم./ [٢٣٠]

وبكل حال فمجرد هذا الاصطلاح، وتسمية هذه أعراضاً وحوادث، لا يخرجها من أنها من الكمال الذي يكون المتصف به أكمل ممن لا يمكنه

الاتصاف به أو يمكنه ذلك ولا يتصف به». انتهى. وهذا إثبات صريح لقيام الحوادث به تعالى عن ذلك.

وأما تبديعه لأهل هذا الاصطلاح الذين هم أهل السنة فأمر معروف عنه، وادعاؤه أن قيامها به كمال غير صحيح وإنما هو كمن يقول: من له زوجة وولد وشريك أكمل ممن يمتنع عليه ذلك كله، وذكره لطهارة الحدث والخبث تلاعب بعقول الناس، ولكنه لا يَغُرُّ أحداً، ومن نصوصه في ذلك قوله في الجزء السادس (ص: ١٤٧):

«ويقولون: يمتنع أن تحل الحوادث بذاته، كما يسميها قوم آخرون: فعل الذات بالذات، أو في الذات، ورأوا أن تجويز ذلك يستلزم حدوثه، لأن الدليل الذي دلهم على حدوث الأجسام: قيام الحوادث بها...».

ومن ذلك قوله في الجزء السادس (ص٣٢٤):

«لفظ الحوادث مجمل يراد به أنه لا يقوم به جنس له نوع لم يحصل منه شيء قبل ذلك، ويراد به أنه لا يقوم به لا نوع ولا فرد من أفراد الحوادث، فإذا أريد لثاني فالسلف وأئمة السنة والحديث وكثير من طوائف الكلام على خلافه...». اهـ.

ثم شرع يحتج لزعمه وهو يقصد به قيام حوادث لا أول لها به سبحانه وتعالى، وقال في (ص: ٣٢٦ من الجزء ٦):

«ما وجد من الحوادث في ذاته أو بائناً عنه كان وجوده وقت وجوده هو الكمال، وعدمه وقت عدمه هو الكمال...» إلخ./ [٢٣١]

ومثل هذه النصوص كثيرة في فتاويه.. انظر (ج٥ ص٢١٥) وما بعدها، و(ج: ٦) فإنه كرر مراراً أن العرض لفظ مجمل، وتحدث عن محدثات الأمور والأمراض، ونزه عنها الله تعالى، وأثبت اتصافه بالأوصاف الحادثة، واعلم أن ابن تيمية صريح في هذا المجال، فهو معترف بأن الله تعالى يوصف بالأوصاف الحادثة التي تزول وتأتي محلها أضدادها، ولكنه يرى أن ذلك غير مستلزم لحدوثه تعالى ولا لمشابهته لمخلوقاته، أما عدم استلزامه للحدوث فلأنه يقول بحوادث لا أول لها، كما سترى قريباً إن شاء الله تعالى، وأما عدم استلزامه لمشابهة المخلوقين، فلأن ابن تيمية يكفي عنده في نفي التشبيه، أن يقول لفظ «عدم التشبيه» ولو كان واصفاً للباري تعالى بأخص أوصاف الحوادث، وسترى رد ذلك كله في الفصل التالي إن شاء الله تعالى.

ومن نصوصه التي يصف فيها الله تعالى بقيام الحوادث به ما يأتي في الباب التالي في قوله بحدوث القرآن، ومنها في غير ذلك قوله في الجزء(٨ / ٢٠) بعد أن ذكر أقوال الناس في فعل الله تعالى:

«القول الثالث: إثبات الفعلين: اللازم والمتعدي كما دل عليه القرآن، . . إلى أن قال: وهو قول السلف وأئمة السنة. . . . . وهؤلاء يقولون إنه يأتي ويجيء، وينزل ويستوي، ونحو ذلك من الأفعال كما أخبر عن نفسه، وهذا هو الكمال.

وقد صرح أئمة هذا القول بأنه يتحرك، كما ذكر ذلك حرب

الكرماني[1] عن أهل السنة والجماعة وسمى منهم: أحمد بن حنبل، وسعيد بن منصور[2]، وإسحاق بن إبراهيم / وغيرهم، وذكره عثمان بن [٢٣٢] سعيد الدارمي[3] عن أهل السنة، وجعل نفي الحركة عن الله عز وجل من أقوال الجهمية التي أنكرها السلف، فقال: كل حي متحرك ومالا يتحرك فليس بحي»[4]. اهـ.

ثم شرع يدافع عن الحركة إلى أن قال (ص: ٢٢٣) في الرد على من ينزه المولى تعالى عن الحركة: «وهكذا يقال لهم في أنواع الفعل القائم به: كالإتيان والمجيء، والنزول، وجنس الحركة إما أن يقبل ذلك وإما أن لا يقبله، فإن لم يقبله كانت الأجسام التي تقبل الحركة ولم تتحرك أكمل منه، وإن قبل ذلك ولم يفعله كان ما يتحرك أكمل منه، فإن الحركة كمال للمتحرك..» اهـ.

وهذا كلام سمج غث، وابن تيمية يتحدث عن المولى تعالى كما

---

(١) حرب بن إسماعيل بن خلف الحنظلي الكرماني، صاحب الإمام أحمد ومن أئمة الحنابلة، توفي سنة (٢٨٠هـ). طبقات الحنابلة (١/ ١٤٥)، شذرات الذهب (٣/ ٣٣٠).

(٢ سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني الطائفي، ولد بجوزجان، ومات فيها سنة (٢٢٧هـ) من أهل الحديث الموصوفين بالفضل والصدق. انظر طبقات ابن سعد (٥/ ٥٠٢) وتهذيب الكمال (١١/ ٧٧).

(٣) عثمان بن سعيد بن خالد الدارمي السجستاني، أبو سعيد، محدث هراة ولد سنة (٢٠٠هـ)، وتوفي في هراة سنة (٢٨٠هـ). انظر شذرات الذهب (٣/ ٣٣٠)، تذكرة الحفاظ (٣/ ٦٢١).

(٤) انظر درء تعارض العقل والنقل (٢/ ٧).

يتحدث عن أي مخلوق عاجز عن قضاء حاجته إلا بالحركة، ولا ريب أن الجندي الذي يتحرك فيكر ويفر ويراوغ أكمل ممن لا يفعل ذلك، وكذلك رب العيال الذي يتحرك في معيشته أكمل من الذي لا يفعل. . . وهذا كله ركيك ذكره هنا، وقال في (ج٦ ص٨):

«ثم قرب الرب من عبده هل هو من لوازم هذا القرب، كما أن المتقرب إلى الشيء الساكن، كالبيت المحجوج والجدار والجبل، كلما قربت منه قرب منك؟ أو هو قرب آخر يفعله الرب، كما أنك إذا قربت من الشيء المتحرك إليك، تحرك أيضاً إليك فمنك فعل ومنه فعل آخر، هذا فيه قولان لأهل السنة. .». اهـ.

ثم قال (ص١١): «وأما إتيانه ونزوله، ومجيئه بحركة منه وانتقال: فهذا فيه القولان لأهل السنة من أصحابنا وغيرهم». انتهى.

وأية سنة هذه التي تصف الله تعالى بما يلزم منه شبه المخلوقين والحدوث؟ ما هذه إلاَّ بدعة وضلال.

وأما النصوص التي فيها قوله بقدم العالم فمنها قوله (ج١٢ ص٤٤):
[٢٣٣] / قالت هذه الطوائف. . : مالم يسبق الحوادث فهو حادث. ثم من هؤلاء من ظن أن هذه قضية ضرورية ولم يتفطن لإجمالها. ومنهم من تفطن للفرق بين مالم يسبق الحوادث المحصورة المحدودة، وما يسبق جنس الحوادث المتعاقبة شيئاً، بعد شيء أما الأول فهو حادث بالضرورة، لأن تلك الحوادث لها مبدأ معين، فما لم يسبقها يكون معها أو بعدها، وكلاهما حادث وأما جنس الحوادث شيئاً بعد شيء فهذا شيء تنازع الناس

فيه، فقيل: إن ذلك تمنع في الماضي والمستقبل، كقول الجهم وأبي الهذيل.. وقيل: بل هو جائز في المستقبل دون الماضي لأن الماضي دخل في الوجود دون المستقبل.. وقيل: بل هو جائز في الماضي، والمستقبل، وهذا قول أئمة أهل الملل وأئمة السنة كعبد الله بن المبارك وأحمد بن حنبل وغيرهما ممن يقول بأن الله لم يزل متكلماً إذا شاء. وهو أيضاً قول الفلاسفة».

وقال في نفس الجزء (ص١٩١): «فإن قلتم إن كل فرد من أفرادها محدث لم ينفعكم، وإن قلتم: بل النوع محدث لامتناع حوادث لا تتناهى. قيل لكم: هذا مما ينازعكم فيه جمهور أهل الحديث، مع جمهور الفلاسفة، وينازعكم فيه أئمة الملل وأئمة النحل، وينازعكم فيه الأئمة من أهل التوراة والإنجيل والقرآن، والأئمة من الصابئة والفلاسفة والمجوس وغيرهم، وإنما ابتدع هذا القول في الإسلام طائفة / من أهل الكلام الذين [٢٣٤] ذمهم أئمة الدين وأعلام المسلمين، وهذا القول ليس معلوماً بالكتاب والسنة والإجماع، ولا قاله أحد من السلف والأئمة، وإنما هو قول مبتدع، ومبتدعه يزعم أن العقل دل عليه. ويثبت به حدوث العالم، والعلم بإثبات الصانع، وهؤلاء يقولون له: العقل يدل على نقيضه، وإنه مناف مضاد لحدوث العالم، ولإثبات الصانع». انتهى.

وهكذا يصيح ابن تيمية ويغالط ويكابر ويستغيث بأئمة المجوس واليهود والصابئة ليثبت أن العالم قديم، وأن من ادعى غير ذلك فهو مبتدع.

وقال في الجزء (١٦ ص٣٨٦):

«التسلسل الممتنع هو وجود المتسلسلات في آن واحد. . . بخلاف ما إذا قيل: كان قبل هذا الكلام وقبل هذا الفعل فعل جاز عند أكثر العقلاء أئمة السنة وأئمة الفلاسفة وغيرهم».

وقال في الجزء (١٧ص ٢٤٧) في الحديث عن الإمام الرازي: «والقول الذي عليه السلف وجمهور العقلاء من أن الأجسام تنقلب من حال إلى حال، إنما يذكره عن الفلاسفة والأطباء وهذا القول - وهو القول في خلق الله للأجسام التي يشاهد حدوثها أنه يقلبها ويحيلها من جسم إلى جسم - هو الذي عليه السلف والفقهاء قاطبة والجمهور». اهـ.

وهكذا يفيدنا ابن تيمية بقدم المادة وأن ذلك هو قول الجمهور والسلف والفقهاء قاطبة فيالها من فائدة!

وقال في الجزء (١٨ ص٢٣٥):

«إنه سبحانه أخبر أنه خلق السموات والأرض في ستة أيام. . . وتلك الأيام مقدرة بحركة أجسام موجودة قبل خلق السموات والأرض، وقد أخبر سبحانه أنه خلق السموات والأرض/ في مدة ومن مادة، ولم يذكر القرآن خلق شيء من لا شيء، بل ذكر أنه خلق المخلوق بعد أن لم يكن شيئاً ﴿وقد خلقتك من قبل ولم تك شيئاً﴾[1] مع إخباره أنه خلقه من نطفة. [٢٣٥]

---

(١) سورة مريم، الآية: ٩.

ثم بحث في قوله تعالى: ﴿أم خلقوا من غير شيء[1]﴾ وذكر أن فيها تفسيرين أصحهما: خلقوا من غير خالق. وإنما ذكر تعالى ذلك لأن جهلهم بخالقهم كفرٌ، وأما جهلهم بأنهم خلقوا من مادة فلا يضرهم، وإنما هو دليل على جهلهم.

وقال في «نقد مراتب الإجماع» وهو مطبوع بذيل «مراتب الإجماع» لابن حزم (ص٢٢١) بعد أن انتقده في مسائل: «وأعجب من ذلك حكايته الإجماع على كفر من نازع في أنه سبحانه لم يزل وحده ولا شيء غيره معه ثم خلق الأشياء كما شاء. ومعلوم أن هذه العبارة ليست في كتاب الله ولا تنسب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم..». اهـ.

فانظر إلى جرأته كيف يقول إن هذه العبارة وهي «كان الله ولا شيء معه» لم تنسب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم مع أنها في حديث عمران بن حصين الذي في الصحيح[2].

ثم ذكر حديث عمران بن حصين رضي الله عنه وقال إن فيه ثلاث روايات: «كان الله ولا شيء قبله» و «كان الله ولا شيء معه» و «كان الله ولا شيء غيره» وكلها في صحيح البخاري، ثم ذكر أنها قصة واحدة وأن اللفظ المناسب هو «ولا شيء قبله» لموافقتها للحديث الآخر: «فليس قبلك شيء». هـ

---

(١) سورة الطور، الآية: ٣٥.

(٢) تقدم تخريجه.

وهذه محاولة خبيثة للقول بقدم العالم، وأنه كان مع الله تعالى في الأزل وإن لم يكن قبله، ثم قال: «وهذا الحديث لو كان نصاً فيما ذكر فليس متواتراً فكم من حديث/ صحيح ومعناه فيه نزاع كثير». انتهى. [٢٣٦

فهو هنا يشن الغارة على الحديث الشريف ويشترط التواتر فيه، وكم من ضلالة استدل لها بأحاديث واهية، ولكنه العمل بالرأي واتباع الهوى، ثم قال: «وليس في خبر الله: أنه خلق السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام، ما ينفي وجود مخلوق قبلهما، ولا ينفي أنه خلقهما من مادة كانت قبلهما، كما أنه أخبر أنه خلق الإنسان وخلق الجن، وإنما خلق الإنسان من مادة وهي الصلصال وخلق الجان من مارج من نار.

وكيف وقد ثبت أن الله لما خلق السموات والأرض كان عرشه على الماء، فكان العرش موجوداً قبل ذلك.. وقد ثبت في صحيح مسلم أن الله قدر مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة وكان عرشه على الماء.. وثبت عن غير واحد من الصحابة والتابعين أنه خلق السماء من بخار الماء، ونحو ذلك من النقول التي يصدقها ما يخبر به أهل الكتاب عن التوراة، وما عندهم من العلم الموروث عن الأنبياء، وشهادة أهل الكتاب الموافقة لما في القرآن أو السنة مقبولة كما في قوله تعالى: ﴿قل كفى بالله شهيداً بيني وبينكم ومن عنده علم الكتاب﴾[1]». اهـ.

---

(١) سورة الرعد، الآية: ٤٣.

فها هو بعد أن رد شهادة الحديث الصحيح لكونه ليس متواتراً يقبل شهادة أهل الكتاب. . ثم أخذ في شرح قوله، وأن الممتنع هو قدم أفراد الحوادث وأما قدم نوعها فليس ممتنعاً. وأن قوله يختلف عن قول الفلاسفة لأنهم قالوا بأن العالم قديم، لأنه معلوم لعلة هي خالقه. وأما هو فيقول إن العالم مخلوق لخالقه / ولكنه قديم مع ذلك. [٢٣٧]

ثم قال: «وإذا قيل هو موجب بالذات، فإن أريد بذلك أنه يوجب بمشيئته وقدرته ما شاءه، فهذا لا ينافي فعله بمشيئته وقدرته، وأن أريد بذلك ما يقوله دهرية الفلاسفة كابن سينا ونحوه من أن ذاتاً مجردة عن الصفات أوجبت العالم فهذا من أفسد الأقوال. . ». اهـ

ثم أخذ يحمّل الفلاسفة كل جرم ونقيصة، ولا يختلف قوله مع ذلك عن قولهم في النهاية والتحليل، فإنه مثلهم يقول بوجوب قدم العالم، ثم ما يدعيه بعد ذلك من أنه مخلوق لا يعقل معناه.

فنسأل الله تعالى عقلاً وفهماً يقودان إلى النجاة والفوز برضى الله تعالى، وقد سبق قول أحد أئمة الحنابلة إن قدم العالم لم يقل به إلاّ الملاحدة. وسمعت قول ابن حزم إن الإجماع منعقد على كفر من قال إن الله كان معه شيء غيره في الأزل. وقد كفر الإمام الغزالي الفلاسفة بقولهم بقدم العالم. وقال الحافظ ابن حجر في الفتح عند الحديث عن حديث عمران بن حصين رضي الله عنه في كتاب التوحيد: «وفي رواية أبي معاوية: «كان الله قبل كل شيء» وهي بمعنى «كان الله ولا شيء معه» وهي أصرح في الرد على من أثبت حوادث لا أول لها. . .، وهي من

مستشنع المسائل المنسوبة لابن تيمية. ووقفت في كلام له على هذا الحديث يرجح الرواية التي في هذا الباب على غيرها. مع أن قضية الجمع بين الروايتين تقتضي حمل هذه على التي في بدء الخلق لا العكس والجمعُ يقدم [٢٣٨] على الترجيح بالاتفاق»[1]. اهـ./

* * *

(١) فتح الباري (١٣/ ٤١٠).

الفصل الثاني

في رد قوله بقدم العالم

وهذا القول بديهي الفساد لجميع ذوي العقول. وقائله ساقطة مكالمته والأولى إهمال جوابه، ولكن ماذا نفعل مع رجل يدعي أن هذا القول بديهي موافق لحكم العقول الصحيحة، ولأقوال السلف، والفقهاء قاطبة، ولليهود والصابئة والفلاسفة وللعقل والنقل؟..

ثم يدعي قدم المادة، وأن هذا مذهب أهل الحق والسنة. ثم يجد على خريطة العالم الإسلامي من يدعوه «شيخ الإسلام»!

فنقول أولاً: إن ابن تيمية إنما التزم ما يلزم على مذهبه وهو مقر بذلك صريح فيه، فهو يقول بقيام الحوادث بذات الله تعالى بصراحة، ويقر بأن ما لزمته الحوادث فهو حادث، وذلك مبثوث في فتاويه بلا لبس ولا مواربة. فلم يجد بداً للخروج من الإقرار الصريح بحدوث الخالق جل وعلا إلاَّ بالقول بقدم العالم، أي بأن هذه الصفات الحادثة التي لازمت القديم، جل عن ذلك، سبقتها حوادث مثلها، إلى مالا نهاية له في الأزل، وكل مخلوق سبقه مخلوق، وأنه لم يُخْلَق شيء من لا شيء، ثم هو يدعى أن كل واحدة منها حادثة ولكن جنسها قديم، أي أن كل واحدة قبلها أخرى.....

وهذا هو نفس القول بقدم العالم الذي كان يدعيه قدماء الفلاسفة

وارتكبوا به الكفر بإنكار الخالق. وهو يقول إنه يوافقهم على قدم العالم، ولكنه يخالفهم في أمرٍ آخر فهم لا يقرون بأن هذه الأشياء القديمة
[٢٣٩] مخلوقة لله تعالى، وهو يقر بأنها مخلوقة، وكلامه متهافت فإنه / لا وجود للكلّي إلا ضمن الأفراد، فلا معنى لدعوى قدم النوع مع الاعتراف بحدوث أفراده فرداً فرداً. وهذا قول ابتدعه ابن تيمية في الإسلام بالرغم مما يصرح به من أنه قولُ السلف والفقهاء قاطبة.

قال الشيخ الإمام السبكي في «السيف الصقيل»:

«هذا هو القول الذي ابتدعه ابن تيمية والتزم به حوادث لا أول لها... والذي التزمه من قيام الحوادث بذات الله تعالى لا ينجيه بل يرديه». اهـ.

وقد رد العلماء القدماء والمحدثون على القوا، بقدم العالم بحجج قاطعة منها: أنه لو ثبت وجود حوادث لا أول لكان قد انقضى مالا نهاية له وانتهى، وهذا تناقض محال، أي أن يتناهى مالا يتناهى. ومنها أن نأخذ الحوادث منذ الأزل إلى نقطة معينة ولنجعلها طوفان نوح عليه السلام، ثم نأخذ الحوادث منذ الأزل إلى يومنا هذا فننظر أيهما أكثر عدداً. ومن البديهي أن الحوادث المنتهية إلى زمننا تكون أكثر من التي انتهت في الطوفان. ولكن ذلك محال، لأن مالا يتناهى لا يمكن أن يكون شيء أكثر منه ويستحيل أن يكونا متساويين أيضاً، لأن الشيء مع زيادة أكثر منه بدون تلك الزيادة ضرورةً. فبان بذلك بطلان وجود ما يؤدي إلى هذه الاستحالة. ومن أراد الزيادة من رد القول بقدم العالم فلينظر كتب التوحيد

مثل شروح كبرى السنوسي، وشروح المسايرة لابن الهمام وكتب الغزالي مثل التهافت والاقتصاد وغيرها. ويحتج ابن تيمية / بأن مالا نهاية له من [٢٤٠] الحوادث واقع في دوام وجود المخلوقات في الجنة مثلاً. ولكن هذا الاحتجاج مردود بأن خلود أهل الجنة والنار هو عبارة عن حوادث بعضها بعد بعض ولم يقع منها في الوجود ولن يقع شيء لامتناه.

وأما حوادث لا أول لها فتلزم عليها مستحيلات كثيرة تقدم بعضها، ومثال ذلك للتقريب للأذهان، أنني إن قلت لك: سأعطيك غداً درهماً، وأعطيك بعده درهماً، ثم لا أعطيك درهماً إلا أعطيتك بعده درهماً فهذا ممكن إذا قدرنا دوام المعطي ودوام غناه، وأما إذا قلت لك: لن أعطيك درهماً حتى أعطيك قبله درهماً ثم هكذا: لا أعطيك درهماً إلا إذا أعطيتك قبله درهماً، فإن إعطائي لك درهماً يصبح ممتنعاً عقلاً، ونعني بهذا المثال أنه لو كانت الحوادث لا مبدأ لها لامتنع وجود ما هو موجود منها الآن، إذ أن وجود الموجودات الآن مشروط بانتهاء ما قبلها من الحوادث، وتلك لا تنتهي بالحد، فامتنع وجود ما بعدها، لكن ما بعدها وجد فبان أنها قد انتهت، وبان بالتالي أنها متناهية أي لا أول.

ومن حجج ابن تيمية أن الله تعالى قديم وقدرته قديمة وإرادته قديمة، فمن المحال أن يوجد السبب وهو القدرة والإرادة ثم يتخلف المسبب، فلذلك هو يقول: إنه لم يزل خالقاً. وهذا شبيه بقول الفلاسفة القدماء القائلين بالعلة، وأنه تعالى إنما هو علة للعالم، والعلة لا يتخلف عنها معلولها. ولابن تيمية كلام كثير وهرج وضجيج لا طائل تحته في هذا

[٢٤١] المجال، وتمحل على أهل السنة ورميهم بما لم يقولوا وتضليلهم / .

والحق أن الله تبارك وتعالى قديم وصفاته قديمة، فقدرته قديمة وعلمه قديم وإرادته قديمة، ولكنه فاعل بالاختيار لا مُكْرَهَ له، فهو يفعل ما شاء متى شاء، وقد أجاد الشيخ الإمام السبكي في السيف الصقيل في رده على نونية ابن القيم إذ قال: «قوله تخلف التأثير بعد تمام موجبه محال» فيه اعترضان: -

أحدهما: أن المؤثر خلاف الفاعل بالاختيار، والله تعالى فاعل بالاختيار.

والثاني: قوله «بعد تمام موجبه» إن أراد الإيجاب الذاتي فهو قول الفلاسفة. والله فاعل بالاختيار، ومن ضرورة الفعل بالاختيار تأخر الفعل عن الاختيار والتأخر يقتضي الحدث فكيف يتخلص عن هذه اللكنة. انتهى كلامه.

ويعزو ابن تيمية قوله بقدم العالم إلى السلف والفقهاء قاطبة، ثم إذا عين لم يعين منهم سوى القليل فيعزو للبخاري وأحمد وهما براءٌ من ذلك، كما قال المحقق الكوثري، بل ذلك عليهما كذب صراح. وإنما يعتمد ابن تيمية في ذلك على أقوال لبعض العلماء مفادها أنه تعالى لم يزل متكلماً إن شاء. وقد فسرها قدماء الحنابلة مثل غلام[1] الخلال بما هو الموافق للسنة.

---

(١) عبدالعزيز بن جعفر بن يزداذ البغوي، أبو بكر، غلام الخلال، المفسر المحدث الثقة، من أعيان الحنابلة من أهل بغداد ولد سنة (٢٨٥هـ)، وتوفي سنة (٣٦٣هـ)، كان تلميذاً لأبي بكر الخلال فلقب به. انظر: طبقات الحنابلة (٢/ ١١٩). وتاريخ بغداد (١٠/ ٤٥٩).

والدليل على أن المسلمين لم يقل منهم أحد بقدم العالم قبل ابن تيمية، أن من رد منهم على هذا القول إنما رد على الفلاسفة والملاحدة، مثل قول أبي يعلى الحنبلي في المعتمد، وهو من أئمة ابن تيمية: «والحوادث لها أول ابتدأت منه خلافاً للملحدة». اهـ.

فهو هنا يرد على الملحدة فقط، لأن قول ابن تيمية لم يكن قد وقع بعد، وكثيراً ما يعتمد ابن تيمية على كتاب «الرد على الجهمية» المنسوب للإمام أحمد، / ونسبته إليه كاذبة كما ذكر المحقق الكوثري في تكملة الرد [٢٤٢] على نونية ابن القيم، وقال إن راويه الخضر بن المثنى مجهول وقد أنصف الذهبي حيث قال: وفي النفس شيء من صحة هذه النسبة. هـ.

وقد صرح العلماء بكفر من يقول بقدم العالم، فكفر الإمام الغزالي الفلاسفة بقولهم بقدم العالم، ونص الشيخ خليل[1] في مختصره على ردة من قال بقدم العالم، ونص عليه القاضي عياض كما سبق في الفصل قبله.

* * *

(١) انظر مختصر خليل (ص: ٢٨٣)، وجواهر الإكليل، وباقي شروحه.

الفصل الثالث

تنزيه الله تعالى عن قيام الحوادث به

أما من جهة النقل فقد تقدم ذكر بعض النصوص الواردة في تنزيهه تعالى عن مشابهة الحوادث.

فهو تعالى صمد غني لا كفء له ولا مثيل ولا ند، ليس كمثله شيء، وهو المصور وهو المتعالي... وهذا ينفي عنه أي شبه بالمخلوقين، وأما ما يقع من الاشتراك في الاسم من وصف الله تعالى بالعلم ووصف المخلوق به أو بالقدرة أو بالإرادة، فلا يضر وليس فيه تشبيه، وإنما هو اشتراك لفظي، لأن علم الله تعالى مخالف تمام المخالفة لعلم المخلوق، فعلم الله حضوري وعلم المخلوق حصولي، وكذلك قدرته تعالى مخالفة لقدرة المخلوق تمام المخالفة، لأن الله يخلق والمخلوق لا يخلق، بل هو وقدرته مخلوقان لله تعالى، وهكذا سائر صفاته العلية.

وأما من الناحية العقلية فإن القول باتصاف الباري جل وعلا بالحوادث يلزم منه حدوثه، وهو محال، فما يؤدي إليه محال.

وهذا أمر لا نزاع فيه بيننا وبين ابن تيمية، فإنه يقر بأن ما لزمته الحوادث فهو حادث بالضرورة، فلذلك لجأ إلى القول بقدم العالم ليخرج من هذه الورطة، وقد سبق في الفصل الذي قبل هذا استحالة وجود حوادث لا أول لها فليراجع هناك،/ ويكفي ابن تيمية من العار والزيغ أنه قال بهذا القول [٢٤٣]

الذي لم يقل به قبله أحد من المسلمين، ولم يكن معروفاً إلا عن قدماء الفلاسفة والملاحدة كما سبق بيانه.

ويعزو ابن تيمية بدعته هذه إلى السلف وخاصة إلى الإمام أحمد، وقد روى القاضي أبو يعلى، من أئمة الحنابلة وغيره، أن حنبلاً روى في كتاب «المحنة» أن الإمام أحمد لما احتجوا عليه يوم المحنة بقوله صلى الله عليه وسلم: «تجيء البقرة وآل عمران...»، قالوا والمجيء لا يكون إلا لمخلوق، فعارضهم أحمد بقوله: «وجاء ربك». أو يأتي ربك؟

وقال: المراد بقوله: «تجيء البقرة وآل عمران»: ثوابهما كما في قوله: ﴿وجاء ربك﴾ أمره وقدرته. انتهى، وهذا صريح في نفي اتصافه تعالى بالحوادث.

وقد حاول ابن تيمية أن يضعف هذه الرواية أو يؤولها فهو كما قال الإمام السبكي عنه في «شفاء السقام»: «كل دليل ورد عليه يصرفه إلى غير هذا الوجه، وكل شهبة عرضت له يستعين بها على ذلك». هذا وقد تقدم [٢٤٤] الرد على هذا في باب الرد على القول بالجهة فراجعه/.

* * *

الباب الرابع

في

قوله بحدوث القرآن العظيم، وأنه تعالى يتكلم بصوتٍ ورد ذلك

«سبحانه عما يقول الظالمون»

وفيه فصلان:

الفصل الأول: إثبات قوله بذلك من نصوصه

الفصل الثاني: ردّ قوله بحدوث القرآن العظيم، ووصف الباري جل وعلا بالصوت والسكوت.

الفصل الأول
إثبات قوله بذلك من نصوصه

قال في الجزء (٥/ ٥٣٢) ـ عازياً إلى السلف وأهل الحديث وغيرهم ـ:
«يقولون إنه يتكلم بمشيئته وقدرته، وكلامه هو حديث، وهو أحسن الحديث، وليس بمخلوق باتفاقهم ويسمى حديثاً وحادثاً. وهل يسمى مُحْدَثاً؟ على قولين لهم. ومن كان من عادته أنه لا يطلق لفظ المحدث إلا على المخلوق المنفصل ـ كما كان هذا الاصطلاح هو المشهور عند المتناظرين الذين تناظروا في القرآن في محنة الإمام أحمد رحمه الله، وكانوا لا يعرفون للمحدث معنى إلا المخلوق المنفصل ـ فعلى هذا الاصطلاح لا يجوز عند أهل السنة أن يقال القرآن مُحْدَث، بل من قال إنه محدث فقد قال إنه مخلوق.

ولهذا أنكر الإمام أحمد هذا الإطلاق على داود. . . . . وداود لم يكن هذا قصده، بل هو وأئمة أصحابه متفقون على أن كلام الله غير مخلوق، وإنما كان مقصوده أنه قائم بنفسه، وهو قول البخاري.

والنزاع بين أهل السنة لفظي، فإنهم متفقون على أنه ليس بمخلوق منفصل، ومتفقون على أن كلام الله قائم بذاته. . . ولم يقل أحد منهم إن القرآن قديم، وأول من شهر عنه ذلك هو ابن كلاب. .» ثم أخذ يزري بابن كلاب[1] والمحاسبي[2] وهما من أئمة أهل السنة رضي الله عنهم.

---

(١) ابن كُلاَّب: سبق ذكره.

(٢) الحارث بن أسد المحاسبي، أبو عبدالله، من أكابر الصوفية، ولد بالبصرة، ونشأ بها

وهذا كله تمهيد للخروج بكلام الأئمة أحمد والبخاري وغيرهما عن [٢٤٥] مجراه. . . / .

وقال في الجزء (١٦ / ٣٨٣):

«الكرامية[١] يسمون ما قام به حادثاً، ولا يسمونه مُحْدَثاً، كالكلام الذي يتكلم به. . وأما غير الكرامية من أئمة الحديث والسنة والكلام فيسمون ذلك مُحْدَثاً كما قال: ﴿وما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث﴾[٢]، وفي الصحيحين «أن الله يحدث من أمره ما يشاء، وأن مما أحدث أن لا تكلموا في الصلاة»، وقولهم: إن المحدث يفتقر إلى إحداث وهلم جرا، هذا يستلزم التسلسل في الآثار، مثل كونه متكلماً بكلام بعد كلام ـ وكلمات الله لا نهاية لها ـ. . . وهذا قول أئمة السنة وهو الحق الذي يدل عليه النقل والعقل» اهـ.

وقال في الجزء (١٦/ ٣٨٨):

«المتكلم من الناس إذا تكلم فوجود الكلام مسبوق بفعل آخر فلابد من

= وتوفي ببغداد سنة (٢٤٣ هـ). انظر ترجمته في وفيات الأعيان (٢/ ٥٧)، وتهذيب التهذيب (٢/ ١٣٤).

(١) الكرامية: فرقة من الصفاتية المجسمة: هم أصحاب أبي عبدالله بن محمد بن كرام السجستاني، وهي من فرق الابتداع الذين يقولون بأن الله تعالى مستقر على العرش، وأن الله محل للحوادث الحادثة فيه، وقد وصف ابن كرام الله عز وجل بالثقل متأولاً قوله تعالى: ﴿وإذا السماء انفطرت﴾ وفسرها أنها انفطرت من ثقل الرحمن عليها. وغير ذلك من الضلالات، انظر جامع الفرق والمذاهب (ص: ١٥٩).

(٢) سورة الأنبياء، الآية: ٢.

حركة تستعقب وجود الحروف التي هي الكلام، فتلك الحركة هي التي تجعل الكلام عربياً أو عجمياً، وهو فعل يقوم بالفاعل»، وذلك الفعل الحادث حَدَث بمؤثر تام قبله أيضاً.

وذات الرب هي المقتضية لذلك كله، فهي تقتضي الثاني بشرط انقضاء الأول، واقتضاؤها للثاني فعل يقوم بها بعد الأول، وهي مقتضية لهذا التأثير وهذا التأثير.

ثم هذا التأثير - وكل تأثير - هو مسبب عما قبله وشرط لما بعده وليس في ذلك شيء مخلوق، وإن كانت حادثة.

وإن قال قائل: أنا أسمي هذا «خلقاً» كان نزاعه لفظياً، وقيل له: الذين قالوا «القرآن مخلوق» لم يكن من مرادهم هذا، ولا رد السلف والأئمة هذا، وإنما ردوا قول من جعله مخلوقاً بائناً عن الله. .». إلخ كلامه.

فماذا بقي من كفاح الإمام أحمد عند هذا المبتدع المنتسب إلى مذهبه / [٢٤٦] بعد أن جوز أن يقال إن القرآن مخلوق، وإنه إذا لم يقل بمعناه مقصود وإن النزاع لفظي، ثم لم يكتف بذلك حتى جعل الإمام لم يفهم كلام داود ورده دون فهم، ومثل هذه النصوص في فتاويه أكثر من أن نورده.

وأما قوله بأن الله تعالى يتكلم بصوت، فهو أيضاً كثير في كتبه، فمنه قوله في الجزء(١٢): «كلامه قديم مع أنه يتكلم بمشيئته وقدرته، وإن قيل إنه ينادي ويتكلم بصوت ولا يلزم من ذلك قدر صوت معين. وإذا كان قد تكلم بالتوراة والقرآن والإنجيل بمشيئته وقدرته لم يمتنع أن يتكلم بالباء قبل

السين، وإن كان نوع الباء والسين قديماً لم يستلزم أن تكون الباء المعينة والسين المعينة قديمة. لما علم من الفرق بين النوع والعين. وهذا الفرق ثابت في الإرادة والكلام والسمع والبصر وغير ذلك من الصفات. . . ». اهـ.

وقال في الجزء (١٣ / ١٥٦):

«وثَمَّ طائفة كثيرة تقول: إنه تقوم به الحوادث وتزول، وإنه كلم موسى بصوت وذلك الصوت عُدِمَ، وهذا مذهب أئمة السنة والحديث من السلف وغيرهم». اهـ.

وقال في الجزء (٦/ ١٦٠) مؤولاً كلاماً نسبه للإمام أحمد: «فعلم أن قدمه عنده أنه لم يزل إذا شاء تكلم وإذا شاء سكت». اهـ.

وهذه كلمة كبيرة مبتدعة أول بها هذا المبتدع كلام الإمام أحمد وسنرى تأويلاته لكلام الإمام رضي الله عنه. ولا يمكننا تتبع نصوصه في كلام الله تعالى بالصوت وسكوته إلى غير ذلك من بدعه/. [٢٤٧

* * *

الفصل الثاني

رد قوله بحدوث القرآن العظيم،

ووصف الباري جل وعلا بالصوت والسكوت

اعلم أن كلام الله تعالى صفة من صفات ذاته قديمة قائمة بالذات العلية ليس بصوت ولا حرف، ولا تقديم فيه ولا تأخير ولا تبعيض، بل هو واحد كباقي صفاته تعالى، وهو به آمرٌ ناهٍ مخبرٌ واعد متوعد. عبر عنه بالعبرية فكان توراة وبالعربية فكان قرآناً. وهو يسمع من يشاء من عباده كلامه القديم القائم بذاته العلية من غير صوتٍ، كما يريهم ذاته العلية لا في جهة. وقد أسمع موسى عليه السلام كلامه، وسماه كليماً، وهو مع ذلك مقروء بألسنتنا، مكتوب في مصاحفنا محفوظ من التغيير والتبديل، ومن أهان شيئاً منه أو غيره عمداً باء بالكفر نعوذ بالله تعالى، لأن هذه الألفاظ التي في مصاحفنا دالة على معاني الصفة القديمة القائمة بالذات العلية وهذا معنى قولهم «ما تعلق بالقديم قديم وما تعلق بالحادث حادث»، وقد جاء العلامة المحقق ولي الله تعالى الشيخ محمد المام بن البخاري في تلخيص ذلك بقوله:

وجود قرانٍ بالبنان وباللمى ... وبالقلب أمر للثلاثة ينتمي

وفي ذات مولانا العلي فإنه ... همم الوجود الخارجين المسلم

فتلناه بعد اليبس فتل دلاله ... على كل حالٍ من سحيلٍ ومبرمِ

وهذا الخلاف بيننا فيه وبين ابن تيمية فإنه معترف بأن الأصوات التي تنطق بها في تلاوتنا للقرآن محدثة، وأن الخط في المصاحف محدث، وإنما الخلاف بيننا أنه يقول إن كلام الله تعالى بصوت وإنه مترتب كما يجب أن يكون في الأصوات ترتيب، فالباء من البسملة يقولها تعالى قبل السين.

[٢٤٨] وهكذا كما هو واضح من كلامه في الفصل السابق. ويلتزم / فيه حوادث لا أول لها، وهذا محال لأنه يؤدي إلى تشبيه الله تعالى بعباده أولاً، ويؤدي ثانياً إلى وجود حوادث لا أول لها، وقد تقدم البرهان على استحالته، وإنما كلامه تعالى صفة قائمة بذاته واحدة أزلية باقية مثل جميع صفاته، وأعلم أن الكلام لا يستلزم اللفظ حتى فيما بين المخلوقين، فقد قال عمر رضي الله عنه يوم سقيفة بني ساعدة كما في الصحيح: زورت في نفسي كلاماً[1] وقال الأخطل:

إن الكلامَ لفي الفؤاد وإنما جعل اللسان على الفؤادِ دليلاً

ونحن نقول: في نفس فلان كلام يريد أن يقوله. وقد أخبرنا الله جل وعلا عن كلامه للبشر فقال: ﴿وما كان بشرٍ أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء حجاب أو يرسل رسولاً﴾[2]. فجعل الوحي كلاماً - ولا صوت في الوحي.

ومما ينبغي التنبيه له أن تمثيل أهل السنة في كتبهم بالكلام النفسي لا

---

(١) صحيح البخاري، كتاب الحدود باب رجم الحبلى من الزنا إذا أحصنت برقم (٦٨٣٠) عن ابن عباس رضي الله عنه. مع الفتح (١٠/ ١٤٤).

(٢) الشورى، الآية: ٥١.

يعنون به تشبيه كلامه عز وجل بكلامنا النفسي في الكُنْه، فكلامنا النفسي أعراض حادثة فيها التقديم والتأخير وطرو البعض بعد انعدام البعض وغير ذلك من سمات الحدوث التي ينزه عنها كلام الله وصفاته كلها، وإنما مقصد أهل السنة الرد على المبتدعة من معتزلة وحشوية الذين حصروا الكلام في الحروف والأصوات فقيل لهم حصركم منتقض بكلامنا النفسي فإنه كلام حقيقة وليس بحرف ولا صوت، والدليل على أنه كلام حقيقة بيت الأخطل وكلام عمر رضي الله عنه، وإذْ صح ذلك فكلام المولى تعالى أيضاً كلام وليس بحرف ولا صوت، وإن كانت حقيقة مباينة لحقيقة كلامنا النفسي، ومما يطيلون فيه الاختلاف بين الماضي والمستقبل والحال وبين/ اللغات، وليس في [٢٤٩] ذلك حجة لهم فإن العبارات تختلف باختلاف الأزمنة واللغات والمعبر عنه واحد. فالله تعالى يقول: ﴿إنا أرسلنا نوحاً﴾ وهذا قاله في الأزل قبل إرسال نوح، والله تعالى يستحيل عليه الكذب.

والجواب أن إخبار الله تعالى لا يتصف أزلاً بالماضي ولا بالحال ولا بالمستقبل لعدم الزمان في الأزل، ولأن الله تعالى لا يحويه الزمان، وإنما يتصف الخطاب بذلك فيما لا يزال بحسب التعلقات، فيقال: قام بذات الله تعالى إخبار عن إرسال نوح مطلقاً، وذلك الإخبار موجود باق أزلاً وأبداً، فقبل الإرسال كانت العبارة الدالة عليه: ﴿إنا نرسل﴾ وبعد الإرسال: ﴿إنا أرسلنا﴾ فالتغيير في لفظ الخبر لا في الإخبار القائم بالذات. وهذا مثل قولنا في علمه تعالى: إنه قائم بذاته العلية بأن نوحاً مرسل، وهذا العلم باق أبداً فقبل وجوده علم أنه سيرسل وبعد وجوده وإرساله، علم أنه أرسل، والتغير في المعلوم لا في العلم ومثل ذلك إرادته وقدرته.

وكذلك في اللغات فقد أنزل تعالى كتاباً بالعبرية هو التوراة وكتاباً بالعربية هو القرآن، والمعبر عنه واحد، وهو كلام الله تعالى الذي هو صفة، ولا يعني ذلك أن تكون التوراة والقرآن واحداً باتحاد معانيهما، لأن القرآن نفسه عبارة عن ما شاء الله من مدلولات هذه الصفة، وليست سوره ولا آياته لها معنى واحد، وموضوع واحد، فإن صفة الله تعالى لا تتناهى ولا تتناهى مدلولاتها، ولو عبر عنها بكل لسان، كما أن مقدوراته تعالى لا تتناهى ومعلوماته لا تتناهى. وبهذا يظهر لك تلاعب ابن تيمية بفهوم القارئين حين يقول: «إن هذا لو كان صحيحاً لكان معاني القرآن هو نفس [٢٥٠] المعاني التي في التوراة»، / ومن أراد المزيد من الأدلة والإيضاح فعليه بكتب الكلام مثل كبرى السنوسي وشروحها، والمسايرة لابن الهمام، وشروحها والاقتصاد للغزالي وشروح الإضاءة والوسيلة وغيرها.

وأمر آخر يكثر منه ابن تيمية يجب أن نتعرض له، وهو: أنه تعالى يتكلم إن شاء، وأنه يتكلم بقدرته ومشيئته، ويعزو ذلك إلى الأئمة، فاعلم أن هذا الذي يدعيه هنا ويزخرفه هو من المحال بالمعنى الذي يقصده هو. وذلك أن الكلام صفة ذاتية لله تعالى قديمة واجبة له تعالى، وما هو واجب عقلي لا تتعلق به القدرة ولا الإرادة، لأن تعلقهما به يعني أنه قد ينعدم، وذلك محال عقلي... وليس في عدم تعلقهما بالواجب عجز ولا نقص، لأن تعلقهما به إذا حللناه يعود إلى معنى غير معقول، ولا يمكن للإنسان أن يتصوره، ومثال ذلك أن تقول: هل يصح أن يكون الواحد نصف الثلاثة؟ أو هل يصح أن يخلق الخالق شريكاً ثم يبقى مع ذلك واحداً

لا شريك له؟ وهذا هو المحال العقلي الذي لا تتعلق به القدرة ولا الإرادة، لأنه في نهاية أمره متناقض يكذب آخره أوله، ولكنه عادة لا يصاغ تلك الصياغة بل يقدم في صورة قضية إيجابية يقبلها العقل وتتكون في الذهن أثرها شبهة، ولو غاص على حقيقة أمرها لعلم تهافتها. فمن يقول مثلاً: «هل يستطيع الخالق أن يخلق إلهاً مثله؟» فإنه عادة يجد أناساً ينخدعون بشبهته. وعلى واضع هذا السؤال أن يعرف أنه لم يتكلم بكلام معقول فإن قوله/ يخلق إلهاً يكذب آخره أوله، لأن المخلوق لا يكون إلهاً، فبمجرد أنه [٢٥١] وقع عليه الخلق انتفت عنه الألوهية. فهذا الكلام يتهافت بمجرد تحليله وينعدم ويصبح قائله كأن لم يقل شيئاً، وهكذا المستحيل كله.

وهذا أيضاً مثل أن يقول هل الإله قادر على أن يعلم أو أن يتكلم أو أن يقدر أو أن يكون قديماً، لأن معنى قدرته على ذلك أنه قادر على نقيضه، وذلك كله محال. وبذلك يكون القول إنه يتكلم بمشيئته وقدرته قول في غير محله ولا معنى له.

وأما إذا أردنا بتلك القدرة وتلك المشيئة أنه ينزل ما شاء من كلامه على عباده أو يسمع من شاء منهم ما شاء من كلامه فذلك صحيح. وأما هو فكلامه قديم أزلي لا يعتريه سكوت ولا نهاية له. ولنتعرض الآن لما ورد في هذا الشأن من الأحاديث وإلى ما بلغنا من كلام السلف الصالح فيه.

اعلم أن السلف الصالح كانوا كلمة واحدة على أن القرآن كلام الله غير مخلوق ولا محدث، ولم يقل إنه مخلوق سوى المعتزلة، أنكروا كلام الله تعالى صفة له، وقالوا: إنه يخلق كلاماً في بعض مخلوقاته

الأخرى، فقام الأئمة بجهادهم وأثبتوا أنه غير مخلوق، وأوضحوا وجه الآيات التي يتوهم منها حدوثه.

قال القاضي عياض في الشفاء (٢/ ٢٧٤): «قال مالك فيمن قال القرآن مخلوق، كافر فاقتلوه. وقال أيضاً في رواية ابن نافع[١] يجلد ويوجع ضرباً ويحبس حتى يتوب. وفي رواية بشر[٢] بن بكر التنيسي عنه: يقتل ولا تقبل توبته». اهـ.

وروى البيهقي في الأسماء والصفات عن وكيع قال: «من زعم أن القرآن مخلوق فقد زعم أن القرآن محدث، ومن زعم أن القرآن محدث فقد كفر».

وروى البيهقي أيضاً عن مالك وحماد بن زيد وسفيان بن عيينة والفضيل ابن عياض وشريك بن عبد الله ويحيى بن سليم[٣]، ومسلم بن خالد[٤]

---

(١) عبدالله بن نافع أبو محمد المعروف بالصائغ مولى بني مخزوم صاحب الإمام مالك ومفتي المدينة بعده، وبها توفي سنة (٢٨٦هـ). انظر ميزان الاعتدال (٢/ ٥١٢)، تهذيب التهذيب (٦/ ٥١)، والديباج (١/ ٤٠٩ وما بعدها).

(٢) بشر بن بكر أبو عبدالله البجلي، ثم الدمشقي، ثم التنيسي، الإمام الحجة حدث عن الأوزاعي وغيره وروى عنه الشافعي وجماعة ولد سنة (١٢٤هـ) ومات سنة (٢٠٥هـ). انظر تهذيب الكمال (٣/ ٥٩). وسير أعلام النبلاء (٨/ ٣٢٧-٣٢٨).

(٣) يحيى بن سليم أبو زكريا القرشي الطائفي، نزيل مكة، شيخ مسن محدث، قال الشافعي: كان رجلاً فاضلاً كنا نعده من الأبدال. مات سنة (١٩٥هـ). انظر سير أعلام النبلاء (٨/ ١٩٦)، تذكرة الحفاظ (١/ ٣٢٦)، العبر (١/ ٣٢٠).

(٤) مسلم بن خالد أبو خالد المخزومي الزنجي، الإمام، فقيه مكة ولد سنة (١٠٠هـ)، ومات سنة (١٨٠هـ). انظر سير أعلام النبلاء (٧/ ٤٦٤)، تهذيب الكمال (١٨/ ٧٤).

وهشام بن سليمان المخزومي وجرير بن عبد الحميد[1] وعلي بن مسهر[2] وعبد الله / بن إدريس[3] وحفص بن غياث[4] ومحمد [٢٥٢] ابن فضيل[5] وعبد الرحيم بن سليمان[6] وعبد العزيز[7] بن أبي حازم

---

(١) جرير بن عبدالحميد بن يزيد، أبو عبدالله، الضبي، الكوفي، الإمام الحافظ القاضي الثقة، توفي سنة(١٨٨هـ)، . انظر سير أعلام النبلاء (٧/ ٧١٥)، تذكرة الحفاظ (١/ ٢٧١).

(٢) علي بن مسهر أبو الحسن القرشي الكوفي، العلامة الحافظ قاضي الموصل ولد في حدود (١٢٠هـ) وتوفي (١٨٩هـ). انظر الكاشف (٢/ ٢٥٧)، تذكرة الحفاظ (١/ ٢٩٠)، سير أعلام النبلاء (٧/ ٦٧٢).

(٣) عبدالله بن إدريس بن يزيد بن عبدالرحمن، أبو محمد الأودي الكوفي الإمام الحافظ المقرئ، ولد سنة (١٢٠هـ)، كان يسلك في كثير من فتياه مسالك أهل المدينة، يخالف الكوفيين توفي سنة (١٩٢هـ). انظر تذكرة الحفاظ (١/ ٢٨٣)، وتهذيب الكمال (١٠/ ٦٤)، وسير أعلام النبلاء (٨/ ١٨ وما بعدها).

(٤) حفص بن غياث بن طلق بن معاوية بن مالك بن الحارث بن ثعلبة أبو عمر النخعي الكوفي الإمام الحافظ العلامة القاضي ولد سنة (١١٧هـ)، وتوفي سنة (١٩٤هـ). انظر سير أعلام النبلاء (٨/ ٣)، تذكرة الحفاظ (١/ ٢٩٧)، ميزان الاعتدال (١/ ٥٦٧).

(٥) محمد بن فضيل بن غزوان، أبو عبدالرحمن الضبي مولاهم، الكوفي، الإمام الصدوق الحافظ، مصنف كتاب الدعاء وكتاب الزهد وكتاب الصيام، وثقه ابن معين وقال أحمد: حسن الحديث شيعي. مات عام (١٩٥هـ)، وقيل: سنة أربع. انظر الكاشف (٣/ ٧٩)، وميزان الاعتدال (٤/ ١٠)، وسير أعلام النبلاء (٨/ ١٠٨ وما بعدها).

(٦) عبدالرحيم بن سليمان أبو علي الرازي، نزيل الكوفة، الإمام الحافظ المصنف، قال أبو حاتم: صالح الحديث صنف الكتب، توفي آخر سنة (١٨٧هـ). انظر تهذيب الكمال (١١/ ٤٣٨)، وسير أعلام النبلاء (٧/ ٥٨٧).

(٧) عبدالعزيز بن أبي حازم سلمة بن دينار، أبو تمام المدني الإمام الفقيه، كان من أئمة العلم بالمدينة، ولد سنة (١٠٧هـ)، وتوفي (١٨٤هـ). انظر تذكرة الحفاظ (١/ ٢٤٧)، سير أعلام النبلاء (٧/ ٥٩٢) وميزان الاعتدال (٢/ ٦٢٦).

وإسماعيل[1] بن جعفر وحاتم[2] بن إسماعيل وعبد الله[3] بن يزيد أنهم قالوا: القرآن كلام الله وصفه ذاته غير مخلوق، ومن قال إنه مخلوق فهو كافر بالله العظيم. اهـ.

وروى البيهقي أيضاً مثل ذلك عن الأئمة أبي حنيفة والشافعي رضي الله عنهما.

وقال الشافعي: ما لقيت أحداً منهم - يعني من أشياخه - إلا قال: من قال في القرآن إنه مخلوق فهو كافر. اهـ.

وروى البيهقي أيضاً عن البخاري أنه قال: القرآن كلام الله تعالى ليس بمخلوق، عليه أدركنا علماء الحجاز أهل مكة والمدينة، وأهل الكوفة والبصرة وأهل الشام ومصر وعلماء أهل خراسان. هـ.

وروى البيهقي عن الإمام أحمد أنه رد على المعتزلة لما احتجوا

---

(١) اسماعيل بن جعفر بن زبي كثير أبو إسحاق الأنصاري مولاهم الإمام الحافظ الثقة ولد سنة بضع ومائة وتوفي سنة ١٨٠هـ. انظر سير أعلام النبلاء (٧/ ٤٩٩-٥٠٠)، وتهذيب الكمال (٢/ ١٤٩).

(٢) حاتم بن إسماعيل أبو إسماعيل مولى بني عبدالمدان الكوفي ثم المدني المحدث الحافظ توفي في تاسع جمادى الأولى سنة ١٨٧هـ. انظر الكاشف (١١١٣٥)، وسير أعلام النبلاء (٧/ ٦٩٦).

(٣) عبدالله بن يزيد بن عبدالرحمن أبو عبدالرحمن مولى آل عمر بن الخطاب الأهوازي الأصل البصري ثم المكي شيخ الحرم الإمام العالم الحافظ المقرئ المحدث الحجة مولده في حدود سنة ١٢٠هـ، ووفاته بمكة عام ١١٢هـ أو ١١٣هـ. انظر سير أعلام النبلاء (٨/ ٤٦٤)، تهذيب الكمال (١٦/ ٣٢٠).

بقول الله تعالى: ﴿ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث﴾ على حدوث القرآن، أنه يحتمل أن يكون تنزيلهُ إلينا هو المحدث، لا الذكر نفسه هو المحدث».

وقال البخاري في كتاب خلق أفعال العباد (ص: ١٣٦):

«وأما تحريفهم ﴿من ذكر من ربهم محدث﴾ فإنما حدث عند النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه».

ويحتج ابن تيمية لكلامه بالبخاري وأحمد ولكن ألفاظهما مجملة، فهو أوَّلَهَا على ما يشتهي وليس تأويله لكلامهما بصحيح. أما البخاري فقد سمعت كلامه. وأما أحمد فقد أورد هو بحثاً طويلاً كعادته في فتاويه. وذكر أن بعض أئمة / الحنابلة من هم على مذهبه أولوا كلام الإمام تأويلاً غير ما [٢٥٣] يريد هو وقد أقر هو نفسه بشذوذه عن جميع المسلمين حيث قال في الجزء (٦/ ٢٥٨) من فتاويه بعد أن تحدث عن «قيام الحوادث بالله تعالى» ومنها الكلام: «ولكن هذه المسألة ومسألة الزيارة وغيرهما حدث من المتأخرين فيها شبه. وأنا وغيري كنا على مذهب الآباء في ذلك، نقول في الأصلين بقول أهل البدع، فلما تبين لنا ما جاء به الرسول دار الأمرُ بين أن نتبع ما أنزل الله، أو نتبع ما وجدنا عليه آباءنا، فكان الواجب هو اتباع الرسول». اهـ كلامه.

وهذا يعني أن الأمة المحمدية بكاملها قد ضلت قبل مولد ابن تيمية بقرون حتى جاء هو فهداها إلى قول رسولها صلى الله عليه وسلم. «قَدْ

جُرْتَ معتسفاً يا هادي الطرق»[1]. لقد غر المسكين شيطانه، واتخذ الجهة هواه، فبئس ما صنع، نعوذ بالله من الغرور.

وقد صرح ابن تيمية بحدوث القرآن، وجوز أن يقال إنه مخلوق، وهل يعقل حادث غير مخلوق، وقد تقدم تكفير أئمة الأمة بأجمعهم لمن قال إن القرآن محدث أو مخلوق، نسأل الله تعالى العافية والسلامة.

ويكثر ابن تيمية من عزو مذهبه في القرآن إلى الإمام أحمد حتى إنه يستشهد بكلامه في القول بقدم العالم. ويورد له كلاماً كثيراً يعزوه إلى كتاب «الرد على الجهمية» يقول فيه: «و شبهتموه بالأصنام التي تعبد من دون الله، لأن الأصنام لا تتكلم ولا تتحرك ولا تزول من مكان إلى مكان». اهـ.

ولن نطيل الوقوف عند هذا الكلام المبتدع المشبه الذي فيه ذكر الحركة والانتقال، لأن نسبة هذا الكتاب إلى الإمام أحمد غير ثابتة، وفي سندها إليه مجهول، وقد قال الحافظ الذهبي: «وفي النفس من نسبة هذا الكتاب إلى الإمام أحمد شيء» / وكفى بالذهبي معرفة بهذا المجال، ثم إنه من [٢٥٤] مشايعي ابن تيمية وأنصاره وأنصار مذهبه.

---

(١) صدر مطلع قصيدة للشاعر الشنقيطي المأمون بن محمد الصوفي يتصر فيها للمجيدري ويخاطب ابن بونة، وتمامه:

قد جُرْتَ معتسفاً يا هادي الطُّرُقِ وإنه البحر لا يقتلك بالغَرَقِ

انظر: الوسيط (٢١٧).

وقد قطع العلامة المحقق الكوثري في «تكملة الرد» ببطلان نسبة الكتاب إلى أحمد رضي الله عنه. وكيف يقول الإمام عن الله تعالى ألفاظاً مثل «يتحرك ويزول من مكان إلى مكان» وهو المعروف بتمسكه بالسنة، وعدم القول بما لم يرد في ألفاظها، وهو الذي كان يقول لجلاديه وهو تحت السياط وهم يقولون له: قل لنا كلمة واحدة وندعك: «كيف أقول مالم يقل»؟.. يعني مالم يقله الشارع في شأن القرآن العظيم.

ويورد ابن تيمية كلاماً آخر للإمام أورده حنبل في كتاب «المحنة»: (٦/ ١٥٧) وهو أنه لما سأله عبد الرحمن بن إسحاق قاضي المعتصم[1] «فقال: ما تقول في القرآن؟ قال: فقلت: ما تقول في العلم؟.. القرآن من علم الله، ومن زعم أن علم الله مخلوق فقد كفر بالله. وقال لي عبد الرحمن: كان الله ولا قرآن. فقلت: كان الله ولا علم؟ فامسك، ولو زعم أن الله كان ولا علم لكفر بالله. ثم قال أبو عبد الله، لم يزل الله عالماً متكلماً، يُعْبَدُ الله بصفاته غير محدودة ولا معلومة إلا بما وصف به نفسه، ونرد القرآن إلى عالمه، إلى الله فهو أعلم به، منه بدأ وإليه يعود، وقال في موضع آخر: سمعت أبا عبد الله يقول: لم يزل الله متكلماً، والقرآن كلام الله غير مخلوق، وعلى كل جهة، ولا يوصف الله بشيء أكثر مما وصف به نفسه». انتهى كلام ابن تيمية.

---

(١) هو محمد بن هارون الرشيد بن المهدي بن المنصور، أبو إسحاق، المعتصم بالله الخليفة العباسي فاتح عمورية، وباني سامراء ولد عام (١٧٩هـ)، وتوفي (٢٢٧هـ). انظر الطبري (١١/ ٦)، ومروج الذهب (٢/ ٢٦٩).

وقال ابن تيمية أيضاً في الجزء (٦/ ١٦٣) عازياً إلى ابن حامد في أصوله:

«ولا خلاف عن أبي عبد الله أن الله كان متكلماً بالقرآن قبل أن يخلق
[٢٥٥] الخلق/ وقبل كل الكائنات موجوداً، وأن الله فيما لم يزل متكلماً كيف شاء وكما شاء وإذا شاء أنزل كلامه، وإذا شاء لم ينزله». انتهى. وأبو عبد الله المذكور هو الإمام أحمد.

وعزا ابن تيمية للقاضي أبي يعلى من أئمة مذهبه أنه قال: «إن معنى قول الإمام أحمد لم يزل متكلماً إذا شاء، معناه إذا شاء أن يسمعه. قلت: وطريقة القاضي هذه هي طريقة أصحابه وأصحابهم، وغيرهم كابن عقيل وابن الزاغوني». اهـ والقائل هو ابن تيمية.

وذكر قبل ذلك أن القول الآخر في فهم «الكلام إذا شاء» قال القاضي أبو يعلى يفضي إلى القول بحدوث القرآن، وقدم العالم. اهـ. انظر (٦/ ١٥٨، ١٥٩).

والكلام السابق المنسوب إلى الإمام، والذي قال ابن حامد إنه ثابت عنه، لا يدع مجالاً للشك في أن الإمام يعني بقوله «إذا شاء» إنما هو إسماع كلامه لمن شاء أن يسمعه إياه، وبذلك أوَّلَ القاضي أبو يعلى وغيره من أئمة الحنابلة. ويستدل ابن تيمية بأحاديث لا تصلح دليلاً لمزاعمه. منها الأحاديث التي فيها لفظ الصوت، وقد قال العلماء إنها لم تثبت.

قال البيهقي في الأسماء والصفات (ص: ٢٧٣) بعد أن روى حديث القاسم بن عبد الواحد عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن جابر عن عبدالله

ابن أنيس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم: «يحشر الله العباد، أو قال الناس، عراة غرلا بُهْمَاً. ثم يناديهم بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب: أنا الملك أنا الديان» وقال البيهقي هذا حديث تفرد به القاسم بن عبد الواحد عن ابن عقيل ولم يحتج بهما الشيخان البخاري ومسلم: ولم يخرجا هذا الحديث في الصحيح بإسناده، وإنما أشار البخاري إليه، واختلف الحفاظ في الاحتجاج بروايات ابن عقيل لسوء/ [٢٥٦] حفظه، ولم يثبت صفة لصوت في كلام الله عز وجل، أو في حديث صحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم غير حديثه، وليس بنا ضرورة إلى إثباته، وقد يجوز أن يكون الصوت فيه، إن كان ثابتاً، راجعاً إلى غيره، كما روينا عن ابن مسعود موقوفاً ومرفوعاً: «إذا تكلم الله بالوحي سمع أهل السماء صلصلة كجرّ السلسلة على الصفا»، وفي حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم: «إذا قضى الله الأمر في السماء ضربت الملائكة بأجنحتها خضعاناً لقوله كأنه سلسلة على صفوان» ففي هذين الحديثين الصحيحين دلالة على أنهم يسمعون عند الوحي صوتاً لكن للسماء، ولأجنحة الملائكة، تعالى الله عن شبه المخلوقين. انتهى كلام البيهقي، وقد أورد الحافظ ابن حجر والقسطلاني كلام البيهقي هذا ولم يتعقباه بل قال الحافظ ابن حجر إن البخاري أورد الحديث بصيغة التمريض، ثم ذكر البيهقي حديثاً عن حفص بن غياث عن الأعمش مرفوعاً: «يقول الله يا آدم، فيقول: لبيك وسعديك. فينادي بصوت أن الله تبارك وتعالى يأمرك أن تخرج من ذريتك بعثاً إلى النار». ثم قال: هذا اللفظ تفرد به حفص، وخالفه وكيع وجرير وغيرهما من أصحاب

الأعمش، فلم يذكروا فيه لفظ الصوت، وقد سئل أحمد بن حنبل عن حفص فقال: كان يخلط في حديثه. ثم إن كان حفظه ففيه ما دل على أن هذا القول لآدم يكون على لسان ملك يناديه بصوت «أن الله تعالى يأمرك» وهذا ظاهر في الخبر. اهـ. كلامه.

ثم ذكر عدة أحاديث ضعاف وبين ضعفها.

وقال العلامة المحقق الكوثري في تعليقه على الأسماء والصفات (ص٧٨) في الحديث السابق الذي رواه القاسم عن ابن عقيل: إن القاسم قال عنه أبو حاتم إنه لا يحتج به/ وقال عن ابن عقيل إنه تحاماه مالك وابن [٢٥٧] القطان وابن عيينة وابن معين، ولينه أبو حاتم وابن المديني، وقال ابن حبان: كان رديء الحفظ يحدث بالتوهم، فيجيء بالحديث على غير سننه، فوجب مجانبته وذكر الكوثري أن الدارقطني روى حديثاً عن أبي موسى: «يبعث الله يوم القيامة منادياً بصوت يسمعه أولهم وآخرهم..». اهـ.

وهذا يعين أن الإسناد مجازي على تقدير ثبوت الحديثين كما يقال: كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم كتاباً إلى المقوقس أي أمر بكتابته.

وقال ابن العربي في العارضة: «لا يحل لمسلم أن يعتقد أن كلام الله صوت وحرف، لا من طريق العقل ولا من طريق الشرع، فأما من طريق العقل فلأن الصوت والحرف مخلوقان محصوران، وكلام الله يجل عن ذلك كله، وأما من طريق الشرع فإنه لم يرد في كلام الله «صوت وحرف» من طرق صحيحة، ولهذا لم نجد طرقاً صحيحة لحديث ابن أنيس وابن مسعود». انتهى، وكفى بابن العربي استبحاراً في الحديث.

وللحافظ أبي الحسن المقدسي جزء في تضعيف أحاديث الصوت. وأما الحديث الذي فيه أن القرآن خرج منه. فقال البيهقي: يريد أنه وجد منه بأن تكلم به وأنزله على نبيه، وأفهمه عباده، فإنه تعالى صمد لا جوف له، تعالى الله عن شبه المخلوقين علواً كبيراً. وليس ذلك الخروج ككلامنا، وإنما كلامه صفة أزلية له، موجودة بذاته لم يزل موصوفاً به، ولا يزال موصوفاً به... انتهى كلامه.

على أن هذا الحديث مطعون في صحته، وفي الحديث الآخر الذي فيه «منه بدأ وإليه يعود». فمن أراد النظر في عللهما فلينظر الأسماء والصفات وتعليق الكوثري عليه (ص: ٢٣٦) وما بعدها/ ولينظر تعليق الكوثري على [٢٥٨
السيف الصقيل (ص: ٤٨) والأولى الإعراض عن تأويل الأحاديث التي لم تصح، مثل أحاديث الصوت ونحو ذلك.

وأما ما ورد من إضافة أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري رحمه الله تعالى الصوت إلى الله تعالى في كتابه «خلق أفعال العباد» فلا محيد عن إيضاحه لمن انبهم عليه أمره، فلعل البخاري رأى أن أحاديثه صحيحة، فجعله من المتشابه الذي نقبله جميعاً ونؤمن به على مراد الله تعالى، من غير تشبيه ولا تكييف، فيكون في ذلك مثل الحافظ ابن حجر الذي ارتأى في الفتح أن يجعل الصوت من المتشابه، ولكنا نقول: لا يمكن جعل الصوت من المتشابه لأنه لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولو ثبت لما كان أشد علينا من بقية المتشابه، بل كان علينا أن نؤمن به على مراد الله تعالى، ونفوض أمره إلى الله، ونعرف أن الظاهر المتبادر الذي يُشَبِّهُ الله بخلقه غير مقصود وغير واقع.

ولكن إثبات صفات الله تعالى لا يكون بالأحاديث المشكوك في صحتها، بل لابد فيها من الأحاديث المتواترة، على قول الأكثرين، أو الأحاديث التي لا مطعن فيها، والتي تحتف من القرائن بما يرفعها إلى صف اليقين على قول بعض العلماء. وقد تقدم النقل عن البيهقي وابن العربي والمقدسي أنه لا يصح في الصوت حديث واحد، وقد يكون مقصود البخاري بالصوت ما مشى عليه بعض أئمة أهل السنة، مثل الماتريدي والإسفرائيني. وهو أن كلام الله تعالى صفة قائمة بالذات، وأنه إذا أراد أن يسمعه لأحد من عباده أسمعه صوتاً دالاً على ما أراد إسماعه له من تلك الصفة العلية. وقد قال علماء الماتريدية: إن الخلاف هنا بينهم وبين الأشاعرة لفظي، وإن الصحيح هو ما عليه أبو الحسن الأشعري رضي الله عنه من أن كلام الله تعالى يَسْمَعُهُ من أراد الله أن يُسْمِعَهُ له، وأن موسى عليه السلام سمعه مباشرة بلا صوت على سبيل خرق العادة. انظر شروح المسايرة لابن الهمام.

على أن للعلامة المحقق زاهد الكوثري كلاماً يفهم منه الشك في نسبة [٢٥٩] هذا الكلام إلى الإمام البخاري فانظره في تعليقه. / وهذه المسألة وهي اعتقاد الصوت في كلام الله تعالى بدعة خطيرة جداً في الإسلام، وكان الحشوية يعتقدونها قبل مجيء ابن تيمية، وقد قام علماء السنة في ردها قبله وتعرضوا في ذلك لمحن فرجها الله تعالى عنهم.

وقد ابتلى الإمام عز الدين بن عبد السلام بالمبتدعة الصوتية فألّبوا عليه السلطان في ذلك العهد، فوقف شامخاً ودافع عن دين الله حتى انجلت

المحنة، وأيد الله تعالى دينه وأظهر نوره. وقد تقدمت قصته وعقيدته في فصل عقيدة أهل السنة من هذا الكتاب. وقد ذكر تلك القصة مفصلة التاج السبكي في طبقاته ناقلاً من خط الشيخ محمد عبد اللطيف ابن الإمام عز الدين بن عبد السلام. وذكرها أيضاً مفصلة أبو بكر بن علي الحسيني السيوطي في مطلب الأديب. / والتقى التميمي في طبقاته. [٢٦٠]

وهذه فتاوى الأئمة عز الدين بن عبد السلام وجمال الدين أبي عمرو عثمان بن الحاجب المالكي وعلم الدين أبي الحسن علي بن محمد السخاوي مؤلف «جمال القراء وكمال الإقراء» حينما استفتوا في هذه المسألة، ومكانتهم السامية في العلم معروفة، ونص السؤال والأجوبة كما هي مدونة في «نجم المهتدي ورجم المعتدي» للفخر بن المعلم القرشي، كما يلي:

السؤال: -

ما يقول السادة الفقهاء رضي الله عنهم في كلام الله تعالى القديم القائم بذاته، هل يجوز أن يقال إنه عين صوت القارئ، وحروفه المقطعة وعين الأشكال التي يصورها الكاتب في المصحف؟ وهل يجوز أن يقال إن كلام الله القديم القائم بذاته حروف وأصوات على المعنى الظاهر فيهما؟ وإنه عين ما جعله الله معجزة لرسوله؟ وما الذي يجب على من اعتقد جميع ذلك وأذاعه وغَرَّبه ضعفاء المسلمين؟ وهل يحل للعلماء المعتبرين إذا علموا أن ذلك قد شاع أن يسكتوا عن بيان الحق في ذلك وإظهاره والرد على من أظهر ذلك واعتقده؟ أفتونا مأجورين.

صورة جواب الإمام عز الدين بن عبد السلام رحمه الله تعالى:

القرآن كلام الله صفة من صفاته، قديمة بقدمه، ليس بحروف ولا أصوات، ومن زعم أن الوصف القديم هو عين أصوات القارئين، وكتابة الكاتبين فقد ألحد في الدين، وخالف إجماع المسلمين، بل إجماع العقلاء من غير أهل الدين، ولا يحل للعلماء كتمان الحق، ولا ترك البدع سارية في المسلمين، ويجب على / ولاة الأمر أعانة العلماء المنزهين الموحدين، [٢٦١] وقمع المبتدعة المشبهين المجسمين. ومن زعم أن المعجزة قديمة، فقد جهل حقيقتها، ولا يحل لولاة الأمر تمكين أمثال هؤلاء من إفساد عقائد المسلمين ويجب عليهم أن يلزموهم بتصحيح عقائدهم، بمباحثة العلماء المعتبرين، فإن لم يفعلوا ألجئوا إلى ذلك بالحبس والضرب والتعزير والله أعلم... كتبه عز الدين بن عبد السلام.

وصورة جواب الإمام جمال الدين أبي عمرو عثمان بن الحاجب المالكي:-

من زعم أن أصوات القارئ وحروفه المتقطعة والأشكال التي يصورها الكاتب في المصحف هي نفس كلام الله تعالى القديم، فقد ارتكب بدعة عظيمة، وخالف الضرورة، وسقطت مكالمته في المناظرة فيه، ولا يستقيم أن يقال إن كلام الله تعالى القديم القائم بذاته هو الذي جعله الله معجزة لرسوله، فإن ذلك يعلم بأدنى نظر. وإذا شاع ذلك أو سئل عنه العلماء وجب عليهم بيان الحق في ذلك، وإظهاره ويجب على من له الأمر، وفقه الله، أخذ من يعتقد ذلك، ويغر به ضعفاء المسلمين وزجره وتأديبه،

وحبسه عن مخالطة من يخاف منه إضلاله، إلى أن يظهر توبته من اعتقاد مثل هذه الخرافات التي تأباها العقول السليمة. والله أعلم... كتبه عثمان ابن أبي بكر الحاجب.

وصورة جواب الإمام علم الدين أبي الحسن علي السخاوي: -

كلام الله عز وجل قديم، صفة من صفاته ليس بمخلوق، وأصوات القراء وحروف المصاحف أمر خارج عن ذلك، ولهذا يقال: صوت قبيح، وقراءة غير حسنة، وخط قبيح غير جيد، ولو كان ذلك كله كلام الله لم يجز ذمه / على ما ذكر، لأن أصوات القراء به تختلف باختلاف [٢٦٢] مخارجها، والله تعالى منزه عن ذلك. والقرآن عندنا مكتوب في المصاحف، متلو في المحاريب، محفوظ في الصدور، غير حالٍ في شيء من ذلك. والمصحف عندنا معظم محترم، لا يجوز للمحدث مسه، ومن استخف به أو ازدراه فهو كافر مباح الدم، والصفة القديمة القائمة بذاته سبحانه وتعالى ليست المعجزة، لأن المعجزة ما تحدّى به الرسول صلى الله عليه وسلم وطالب بالإتيان بمثله، ومعلوم أنه لم يتحدهم بصفة الباري القديمة، ولا طالبهم بالإتيان بمثلها، ومن اعتقد ذلك وصرح به أو دعا إليه فهو ضال مبتدع، بل خارج عما عليه العقلاء إلى تخليط المجانين، والواجب على علماء المسلمين إذا ظهرت هذه البدعة إخمادها وتبيين الحق. والله أعلم... علي السخاوي. انظر تكملة الرد للمحقق الكوثري (ص: ٤٢).

وكان الإمام العلامة المشهود له بالتقدم وبلوغ مرتبة الاجتهاد تقي

الدين بن دقيق العيد شديداً على المبتدعة الصوتية والحشوية المشبهة، قائماً في شأنهم، لا تبدو لهم بدعة إلا قام في ردها وَجَدَّ في ذلك حتى يقتلعها من أصلها. وانظر ردود عدة من أئمة آخرين عليهم في «تكملة الرد» وفي «تبيين كذب المفتري» للحافظ ابن عساكر.

واعلم أن ابن تيمية أذكى من أن يتبع قدماء أهل بدعته في القول بأن صوت القارئ قديم، وورق المصحف قديم، وإن كان وافقهم على أن كلام الله تعالى القائم بذاته هو بحرف وصوت وتعاقب أصوات بعضها بعد بعض، وقد قال قدماء الحشوية إن كل ما يتعلق بالقرآن، من صوت قارئ ومصحف قديمٌ مبالغة منهم في إثبات قدم القرآن وتنزيهه عن الحدوث/ أما [٢٦٣] ابن تيمية فإنه أتى بالبدعة من مأتى آخر فقال: إن القرآن القائم بالذات العلية حادث، وإن بعضه قد قاله الله تعالى وانتهى وانعدم، وجاء بعده بعض آخر، وجوز أن يقال إن القرآن مخلوق، وحمل كلام الإمام أحمد وغيره من السلف من قولهم إن القرآن غير مخلوق على محمل آخر.

ثم إنه نظر بفكره الثاقب فالتزم ما يلزم ضرورة على هذا القول. فقال بقيام الحوادث بالذات العلية، وبقدم العالم. وهذا المسلك أذكى من مسلك سلفه، لأن دعواهم بادية العورة للناظر. وأما دعواه هو بقدم العالم، فإنها قد قال بها قبله الفلاسفة، فليس مدعيها معرضاً للسخرية بالبديهة، وردها يحتاج إلى نظر واستدلال، فهي أوسع في مجال البحث وأكثر غموضاً من سابقتها. ولم يأت ابن تيمية هنا بخير، ولكنه زاد الشر شراً والظلام ظلمة، وسلفه خير منه في هذه المسألة، على ماهم عليه من

فساد العقيدة ومن تبديع الأئمة لهم في فتاويهم السابقة وذلك أنهم إنما حملهم على ذلك - في زعمهم - إثبات تنزيه كلامه تعالى عن الحدوث. وأما ابن تيمية فإنه هدم الحوزة وفتك بالحرمة، وصرح بحدوث القرآن وبجواز إطلاق الخلق عليه. والتزم بقيام الحوادث بالله تعالى، وقال بقدم العالم ليدافع عن نحلته، فنسأل الله تعالى أن يجيرنا ويجير الأمة الإسلامية من شروره وشرور أتباعه الوهابيين الذين جعلوا كتبه ديناً وأرادوا حمل الأمة عليه، فالله تعالى يكبت مساعيهم ويبطل دعاويهم. ويحفظ الدين والسنة إنه سميع مجيب.

وقد وردت أحاديث فيها سكوت المولى تعالى عن أشياء أي أنه لم يحرمها ولم يبحها ولم يوجبها، مثل قول النبي صلى الله عليه وسلم في حديث سلمان رضي الله عنه الذي رواه أبو داود: «الحلال ما أحل الله في كتابه، والحرام ما حرم الله في كتابه، وما سكت عنه فهو مما عفا عنه[1]».

ومثل قوله صلى الله عليه وسلم: «وسكت عن / أشياء رحمة لكم من غير [٢٦٤] نسيان فلا تسألوا» ومعنى ذلك كما هو واضح أن الله تعالى لم ينزل فيه شيئاً، وبهذا المعنى يستعمله العلماء فيقولون: ما سكت عنه الشارع، يعنون مالم يرد فيه حكم.

ويورد ابن تيمية هذا في الجزء (٦/ ١٧٨) ثم يقول: إن للسكوت

---

(١) أخرجه الترمذي في كتاب اللباس باب ما جاء في لبس الفراء برقم (١٧٢٦) وابن ماجه برقم (٣٣٦٧) والحاكم في المستدرك (٤/ ١١٥)، قال الذهبي في الكلام عليه: ضعفه جماعة.

معنى آخر وهو عدم إظهار الكلام وإعلامه ويستشهد بما ورد من سؤال الصحابة للنبي صلى الله عليه وسلم عن سكوته بين التكبير والقراءة ماذا يقول؟ فقد أخبروا أنه ساكت ثم سألوه ماذا يقول. ثم قال: إن هذين المعنيين المعروفين في السكوت لا يصح أي منهما على قول من يقول: إن الله تعالى متكلم كما هو عالم. وذكر أن نسبة السكوت إلى الله تعالى ثبت بذلك بالسنة والإجماع، وهذا تَقَوُّلٌ على الإجماع والسنة.

ولزيادة الإيضاح، فاعلم أن السكوت عن شيء، لا تعطي اللغة أنه بمعنى الإمساك عن الكلام في لحظة معينة، لأنك إذا سكت مثلاً عن أمر فليس معنى ذلك أنك سكت عن الكلام مطلقاً، بل أنتَ إذا سكتَ عن عتاب غلامكَ مثلاً فلم تعاتبه، فإنك غير ملزم لغة ولا واقعاً بأن تسكت عن الكلام فقد تسكت عن عتابه وتستبدل به القرآن مثلاً أو الحديث مع غيره من الناس.

وكذلك النبي صلى الله عليه وسلم إذا سكت عن ذكر حكم مسألة معينة، فليس معنى ذلك أنه بالضرورة سكت عن مجرد النطق، فقد يسكت عن حكمها، ويكون في نفس الوقت مشتغلاً بتلاوة القرآن العظيم، أو ببيان حكم مسائل أخرى، وقد يكون ساكتاً أيضاً عن الكلام، وكذلك القرآن العظيم أخبرنا عن قصة أصحاب السبت فذكر أنهم انقسموا إلى ثلاث طوائف، طائفة ارتكبت المنكر، وطائفة نهت عن المنكر، وطائفة قالت لهؤلاء ﴿لم تعظون قوماً الله مهلكهم أو معذبهم عذاباً شديداً﴾[1] ثم

(١) سورة الأعراف، الآية: ١٦٤.

أخبرنا بمصيرهم فقال: ﴿أنجينا الذين ينهون عن السوء وأخذنا الذين ظلموا بعذابٍ بئسٍ[1] بما كانوا يفسقون فلما عتوا عما نهوا عنه / قلنا لهم كونوا [٢٦٥] قردةً خاسئين﴾[2] ثم لم يخبرنا عن مصير الفئة الثالثة ورويت في ذلك إخبار عن ابن عباس رضي الله عنه إذ خاف من أن يكون الساكت عن النهى عن المنكر داخلاً مع أهل المنكر في شمول العذاب لهم، وعبر المفسرون بأن القرآن سكت عن مصير هؤلاء، وليس معنى سكوته هنا أنه وقع سكوت عند نهاية هذه الآية قبل أن تتصل بها الآية التي بعدها، بل هو ساكت عنها بمجرد عدم ذكره لها، ولو لم يقع السكوت، وقد عبر القرآن مرة أخرى بالسكوت عن الترك حيث قال: ﴿ولما سكت عن موسى الغضب﴾، وقال ابن كثير: ﴿سكت﴾ أي سكن، وقال أبو جعفر محمد ابن جرير الطبري ﴿سكت عن موسى الغضب﴾ أي كف عن موسى الغضب، وكذلك كل كافٍّ عن شيء ساكت عنه، وإنما قيل للساكت عن الكلام ساكت لكفه عنه، وقد ذكر يونس الجرمي أنه قال: يقال سكت عنه الحزن، وكل شيء فيما زعم، ومنه قول أبي النجم:

وهمَّت الأفعى بأن تُسَبِّحَا وسكت المُكَّاء أن يضبحا

وبهذا يظهر لك أن الأصل في السكوت هو الكف، وأن إطلاقه على السكوت عن الكلام إنما هو فرع مأخوذ من ذلك ويتضح لك أن سكوت

---

(١) قراءة نافع المدني، وأما قراءة حفص عن عاصم في بئيس.

(٢) سورة الأعراف، الآية: ١٦٦.

الشارع عن حكم شيء ليس معناه انعدام الكلام بالكلية، بل معناه عدم ذكر ذلك الشيء.

ومن حكم بأنه تعالى يسكت كسكوت المتكلمين من البشر بعدم الكلام مطلقاً، فقد وصف صفاته تعالى بالحدوث والفناء والحصر، وقد نزل إلى درك الحضيض من التشبيه وظلمات الجهل المركب. نسأل الله تعالى أن يعصمنا من الزلل وأن يثبتنا على السنة المحمدية الغراء ويميتنا عليها. ولله الحمد وعليه الثناء. / [٢٦٦]

وقد أحسن الحافظ القطب القسطلاني القول في هذا المجال حيث قال: «العجب ممن ينتمي إلى أهل السنة ويتعرض للاقتداء بالسلف الصالح منهم، ويعتمد على ما ورد في الكتاب والسنة، كيف يخالف قوله قولهم، وينتهي إلى ما لم يرد عن السادة المقتدى بهم، من الخوض في كيفية الكلام فيزيد فيه «بحرف وصوت» ولم يرد ذلك في كتاب ولا سنة، ويستدل على إثبات المقطوع به بالمظنون من الأحاديث المتضادة المتون». اهـ.

وقد نقل كلامه اليافعي في «مرهم العلل المعضلة»، انظر تعليق الكوثري على الأسماء والصفات للبيهقي (ص: ٢٠٢).

والذي حمل ابن تيمية وأشياعه على التمسك بالأحاديث الضعيفة والاستدلال بها في مجال صفات الله تعالى هو اعتقادهم السَّيء بتشبيه صفات الله تعالى بصفات المخلوقين، وقد خالفوا بذلك إجماع العلماء، فإن المحققين والأكثرين على أن اليقين الذي يدخل في باب العقائد لا يحصل إلا بالنصوص المتواترة الصريحة، لابد من حصول هذين

الشرطين، فإذا كان التواتر حاصلاً ولكن المعنى محتملاً لمختلف الاحتمالات، لم يحصل اعتقاد، وإذا كان النص واضحاً، ولكن التواتر مفقود لم يحصل اعتقاد. وقال بعض العلماء إن الأحاديث الصحيحة يحصل بها العلم إذا احتفت بالقرائن التي تعضد معناها، وقد سبق رد الإمام النووي على ذلك.

ثم إن الأحاديث الصحاح إذا تعارضت ولم يمكن التوفيق سقطت من الاحتجاج، هذا في الفقهيات الظنية فكيف بصفات الباري جل جلاله./ [٢٦٧] ولكن حمل ابن تيمية للمتشابه على ظاهره جعله يأخذ كل حديث فيه تشبيه على أنه لازم لذلك الظاهر المشبه، فالأصابع مثلاً لازمة لليد، واليد ثابت لفظها، والحرف والصوت لازمان للكلام، والكلام ثابت، والجلوس لازم للاستواء والاستواء ثابت. والجهة لازمة للفوقية، بل إن ابن تيمية يسير أبعد من ذلك، فيصف الله تعالى بما لم يرد به خبر صحيح ولا سقيم، مثل الحركة والنقلة، لأنهما عنده لازمان للنزول الثابت لفظه.

وقد تقدم في حديث الجر أن الحافظ ابن حجر قال: إن الأصابع لم يرد فيها شيء قطعي، وإن الصوت لم يثبت فيه شيء، وإن حديث الجلوس ضعيف، وإن ما يدل على المكان والجهة لم يثبت منه شيء يمكن الأخذ به، وهذا المسلك لا يمكن أن يسير عليه إلا رجل يعتقد في الصفات الإلهية أنها مثل صفات المخلوقين، بحيث يكملها من عند نفسه بما يعرف من صفات المخلوقين فيصف الله تعالى بما لم يصف به نفسه ، وبما هو منزه عنه. وهذا منتهى الضلال.

قال الدكتور حمودة غرابة في كتابه«أبي الحسن الأشعري»(ص١٩٦):

«إذا كان ابن تيمية يثبت هذه الصفات كما جاء في اللغة وكما تُطْلَقُ علينا، كما يرجح ذلك من نصوصه، فإن المذهب بذلك يكون ساقطاً عن درجة الاعتبار، مستحقاً للإهمال بل للمحاربة». ا هـ. من «فتح المبين المبين» للشيخ أحمد بن فتى الحسني (ص: ٤٧١).

وإذا كان ابن تيمية هنا يبني على فهم خاطئ لنص صحيح، فإنا رأيناه في سوى هذا الموضوع يبني أصولاً تهدم الدين والشريعة على أخبار منقطعة واهية، وعلى فهوم شاذة غريبة، مثل قوله بفناء النار محتجاً بخبر موقوف منقطع السند، ليس فيه مع ذلك أي دليل لما ادعى، ومثل تحريمه للسفر لزيارة النبي صلى الله عليه وسلم بانياً على فهم لم يسبق إليه لحديث المساجد الثلاثة.

وما ذلك كله إلا التعالم، وحب الظهور والغرور بالنفس نسأل الله تعالى السلامة والعافية، وأن يقينا شرور أنفسنا. والله الموفق/. [٢٦٨]

الباب الخامس

في

قوله بعدم عصمة الأنبياء

عليهم الصلاة والسلام

قوله بعدم عصمة الأنبياء
عليهم الصلاة والسلام

وهذا القول هو مذهب الحشوية وابن تيمية على آثارهم يجادل عن بدعهم.

قال الإمام الآمدي في «الإحكام في أصول الأحكام» (١/ ٢٤٣): «اتفقت الأمة - سوى الحشوية، ومن جوز الكفر على الأنبياء - على عصمتهم عن تعمد الكبائر». انتهى.

وعزا إليهم ذلك من القول بعدم عصمة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام غير الآمدي، وابن تيمية يشدد النكير على من يقول بعصمتهم عليهم السلام. يقول في الجزء العاشر (ص: ٢٩٢).

«وأما العصمة في غير ما يتعلق في تبليغ الرسالة فللناس فيه نزاع... في العصمة من الكبائر والصغائر أو من بعضها، أم هل العصمة إنما هي في الإقرار عليها لا في فعلها؟ أم لا يجب القول بالعصمة إلا في التبليغ فقط؟ وهل تجب العصمة من الكفر والذنوب قبل المبعث أم لا؟...

والقول الذي عليه جمهور الناس، وهو الموافق للآثار المنقولة عن السلف إثبات العصمة من الإقرار على الذنوب مطلقاً... وحجج القائلين بالعصمة إذا حررت إنما تدل على هذا القول...». اهـ.

ثم ذكر أن القائلين بالعصمة احتجوا بأن الذنوب تنافي الكمال، وإنها

ممن عظمت عليه النعمة أقبح، وإنها توجب التنفير، ورد ذلك كله بأن التائب قد يصل إلى درجة أعلى من درجته قبل الذنب، وذكر أن أعظم حجج القائلين بالعصمة من الذنوب مطلقاً ما اعتمده القاضي عياض وغيره حيث قالوا: نحن مأمورون بالتأسي بهم في الأفعال، وتجويز ذلك يقدح في التأسي،/ فأجيبوا بأن التأسي إنما هو فيما أقروا عليه. انتهى. [٢٦٩]

وهذا كله من قول ابن تيمية مردود، وفي أقواله هو نفسه من الاضطراب والاختلاف ما يكفي لرده، فإنه قد ذكر في موضع آخر أنه ليس كل من كان كافراً أو مذنباً ثم تاب يكون أفضل من غيره. وأما في الإقرار على الذنب فإنه ذكر في الجزء العاشر (ص ٣٠٩) في الحديث عن يونس عليه السلام:

«والأنبياء صلوات الله عليهم كانوا لا يؤخرون التوبة، بل يسارعون إليها ويسابقون إليها، لا يؤخرون ولا يصرون على ذنب، بل هم معصومون من ذلك، ومن أخر ذلك زمناً قليلاً كفر الله ذلك بما يبتليه به كما فعل بذي النون صلى الله عليه وسلم...». انتهى كلامه.

فهل فهم القارئ شيئاً من هذا الكلام! هم معصومون من الإصرار والتأخير.

ثم من فعل ذلك منهم! كيف يفعله وهو معصوم منه؟ وما دخل تكفير الله عنه في هذا المجال؟ هو عبده إن شاء غفر له وإن شاء عذبه، وإن كفر عنه ثم غفر له.

هذا كله خلبطة وتضليل للعوام، وتستر على قبح المعتقد، نسأل الله

السلامة والعافية. ثم إن التأسي مأمور به على كل حال وفي كل حين. والخطاب به متوجه قبل كل أحد إلى أصحاب الرسل عليهم السلام، فإذا فعل الرسل الفعل فقد باح لأصحابهم على الأقل الإئتساء بهم، دون انتظار معرفة ما إذا كانوا سيقرون عليه أم لا،/ ثم إذا كانوا يقرون عليه، [٢٧٠] ولو زمناً قليلاً، كما قال ابن تيمية فقد التبس الحق بالباطل. وكان الواجب على الصحابة عليهم الرضوان انتظار تدوين الحديث ومعرفة ناسخه من منسوخه ومقدمه ومؤخره ليعرفوا هل أقر الرسل عليهم السلام على معصية أم لا؟ ولو رجع ابن تيمية إلى الحق لعرف أن الصحابة كانوا يكتفون بأن يروا النبي صلى الله عليه وسلم فعل فعلاً مرة ليقتدوا به فيه. . .

ثم إن ابن تيمية يقول في الجزء العاشر (ص: ٢٩٠):

«والعصمة فيما يبلغونه عن الله ثابتة، فلا يستقر في ذلك خطأ باتفاق المسلمين، ولكن هل يصدر من ذلك ما يستدركه الله، فينسخ ما يلقى الشيطان ويحكم الله آياته؟ فيه قولان. والمأثور عن السلف يوافق القرآن بذلك، والذين منعوا ذلك من المتأخرين طعنوا فيما يُنْقَل من الزيادة في سورة النجم، ثم أورد«الغرانيق العلى». ثم قال: وأما الذين قرروا ما نقل عن السلف فقالوا: هذا منقول نقلاً ثابتاً لا يمكن القدح فيه، والقرآن يدل عليه. . . والآثار في تفسير هذه الآية معروفة ثابتة». اهـ.

وكرر نفس المقالة في الجزء الخامس عشر (ص: ١٩١):

ثم قال: «ولا ريب أنه معصوم في تبليغ الرسالة أن يُقر على خطأ كما قال: «فإذا حدثتكم عن الله فخذوا به فإني لن أكذب على الله». والذين

فروا من أن يقع الإلقاء في تبليغه فروا من هذا وقصدوا خيراً وأحسنوا في
[٢٧١] ذلك. . / ثم شرع يرد عليهم بعد أن تظاهر بالاعتذار عنهم، فالرسل غير معصومين من الذنوب عنده، وحتى التبليغ غير معصومين فيه، ولكنهم لا يقرون على خطأ فيه. . . مع أن روايات القصة المختلفة فيها ما يدل على أن الناس انفصلت من ذلك المجلس دون بيان الخطأ. . .».

وهذا كله ضلال وفتح لأبواب الشك في الدين. والعجب منه ماذا يبتغي من وراء تصحيح هذه المقالة المزعومة التي لمْ تَرِدْ بسندٍ صحيح، والتي تخالف القرآن العظيم، وتهدم الدين من أساسه؟

قال أبو حيان في البحر المحيط:

«قال الإمام الحافظ أبو بكر أحمد بن حسين البيهقي: هذه القصة غير ثابتة من جهة النقل ورواتها مطعون عليهم. . .». اهـ.

وقال الحافظ ابن كثير في تفسيره بعد الحديث عن روايات هذه القصة، «وكلها مرسلات ومنقطعات». انتهى.

ولا شأن للمنقطعات والمراسيل في العقائد لاسيما ما يعارض القرآن، فقد قال تعالى: ﴿والنجم إذا هوى. ما ضل صاحبكم وما غوى. وما ينطقُ عن الهوى. إن هو إلا وحيٌ يوحى﴾[1].

فكيف يكون هذا صحيحاً إن صحت القصة، ولكنها كذب ولله الحمد. . وقال جل من قائل آمراً نبيه صلى الله عليه وسلم، ﴿قل ما يكون

---

(١) من سورة النجم، الآيات: ١، ٢، ٣، ٤.

لي أن أبدله من تلقاء نفسي إن أتبع إلا ما يوحى إلى﴾[1] وقال تعالى: ﴿ولو تقول علينا بعض الأقاويل لأخذنا منه باليمين ثم لقطعنا منه الوتين﴾[2] وقال تعالى: ﴿سنقرئك فلا تنسى﴾[3]. / وهذه نصوص [٢٧٢] تشهد بالعصمة وتنفي الريبة والتحريف، وأما الجواب بأن الله ينسخ ما يلقي الشيطان فغير كافٍ، لأنه إذا تطرق الاحتمال والريب إلى الكلام الأول، فإن ناسخه الذي هو محكم يتطرق إليه الريب أيضاً، فمن يدرينا أنه ليس من الشيطان، والقصة قد كفانا الحفاظ مثل القاضي عياض وغيره مؤنة هدمها، وقد غفل بعض العلماء عن كون هذه القصة يتعلق بها الدين من أساسه فقال إنها وردت بها مراسيل يحتج بها من يحتج بالمراسيل، ويحتج بها أيضاً من لا يحتج بالمراسيل لاعتضاد بعضها ببعض وأنه يتعين تأويل القصة... وهذا سهو شديد، وقد ذهبت بصاحبه صناعة علم الحديث فاقتصر نظره على حال السند، وغفل عن كون أصل الدين لا يستدل فيه بالمراسيل وأمثالها ولا بالصحيح الآحادي، ولو كانت الآيات المعارضة لهذه القصة مجرد أحاديث آحادية صحاحٍ لَعُدَّتْ هذه القصة منكرة شاذة، ولردها المحدثون، فكيف وهي تعارض القرآن وتهدم أساس الدين، ومثل هذه القصة في الضعف لا ينبغي الاشتغال بتأويله، بل يضرب به عرض الحائط على ما قال العلماء.

---

(١) سورة يونس، الآية: ١٥.

(٢) سورة الحاقة، الآية: ٤٣-٤٥.

(٣) سورة الأعلى، الآية: ٦.

وأما قول ابن تيمية إن السلف متفقون على أن التمني في الآية بمعنى القراءة فغير صحيح، ومن شاء فلينظر تفسير الطبري وابن كثير والقرطبي، ليعلم أن كثيراً منهم، ومنهم ابن عباس رضي الله عنهما قالوا إن التمني بمعنى حديث النفس.

وكذلك قول ابن تيمية إن الآثار ثابتة والقصة ثابتة، غير صحيح، بل هي باطلة مزعومة مروية بأسانيد لا يصح بها شيء. ومعنى الآية أن النبي صلى الله عليه وسلم، يتمنى الهدى لأمته وتحدثه نفسه بذلك، ولكن الشيطان يزين للأمة الضلال، ويشككهم في صدق الرسول صلى الله عليه وسلم ثم يزيل الله تعالى وسوسة الشيطان من قلوب عباده الذين أراد هدايتهم ويحكم آياته والله تعالى أعلم وأحكم وأكرم/ . وهكذا يحاول ابن تيمية أن يؤول ما فيه مس من [٢٧٣] عصمة الأنبياء عليهم السلام بالتأويل الذي ينافي عصمتهم. ومن هذا المضمار حمله لقول الله تعالى: ﴿قال الملأ الذين استكبروا من قومه لنخرجنك يا شعيب والذين آمنوا معك من قريتنا أو لتعودن في ملتنا﴾[1] . على أن شعيباً كان على دين قومه قبل الرسالة. قال في الجزء (١٥/ ٣٠) في تفسيرها:

«التحقيق أن الله تعالى إنما يصطفي لرسالته من كان من خيار قومه حتى في النسب. . . . ومن نشأ بين قوم مشركين جهال لم يكن عليه نقص إذا كان على مثل دينهم. . .

وقد اتفقوا على جواز بعثة رسول لا يعرف ما جاءت به الرسل قبله من النبوة والشرائع. . .». إلخ كلامه!

---

(١) سورة الأعراف، الآية: ٨٨.

ويلجأ ابن تيمية إلى ذكر الإجماع تزييناً لكلامه ومناورة لإيهام القارئ أن هذا الإجماع له علاقة بالموضوع دون أن يصرح بذلك، وكون الرسول لا يعرف رسالات من قبله لا يعني أنه يكون مشركاً، فقد ألهم الله تعالى أناساً الإيمان دون أن يكونوا أنبياء مثل: زيد بن عمرو بن نفيل[1] ومثل ورقة بن نوفل[2] وغيرهما.

وقوله تعالى: ﴿لتعودن﴾ قال القرطبي: «أي لتصيرن»، وقال[3] الزجاج: «يجوز أن يكون العود بمعنى الابتداء، يقال عاد إليَّ من فلان مكروه، أي صار، وإن لم يكن سبقه مكروه قبل ذلك أي لحقني منه». انتهى. وذكر السيوطي في الإتقان (٣/ ١٢٢): «أدخل شعيب في ﴿لتعودن﴾ بحكم التغليب إذ لم يكن في ملتهم أصلاً حتى يعود فيها، وكذا قوله: ﴿إنا عدنا في ملتكم﴾». انتهى.

ونسبة الفعل إلى شيئين وهو لأحدهما فقط شائع كثير في القرآن، ومنه قوله تعالى عن سيدنا موسى عليه السلام وفتاه ﴿نسيا حوتهما﴾[4] مع أن

---

(١) زيد بن عمرو بن نفيل بن عبدالعزى القرشي العدوي، المتحنف في الجاهلية، قال عنه صلى الله عليه وسلم: «يبعث يوم القيامة أمة وحده» توفي قبل بعثته صلى الله عليه وسلم بخمس سنين. انظر الأغاني (٣/ ١٥)، الأعلام (٦/ ٦٠).

(٢) ورقة بن نوفل بن أسد بن عبدالعزى القرشي، حكيم جاهلي، اعتزل عبادة الأوثان في الجاهلية، توفي بعد البعثة بقليل. انظر الروض الأنف (١/ ١٢٤ ـ ١٢٧)، تاريخ الإسلام (١/ ١١٨).

(٣) ابراهيم بن محمد بن السري، أبو إسحاق الزجاج البغدادي، الإمام، نحوي زمانه مصنف كتاب: «معاني القرآن» وغيره مات في تاسع عشر جمادى الآخرة (٣٢١هـ). انظر العبر (٢/ ١٤٨) ـ سير أعلام النبلاء (١١/ ٣٥٤).

(٤) سورة الكهف، الآية: ٦١.

[٢٧٤] الناسي هو الفتى وحده، بدليل قوله: ﴿فإني نسيتُ الحوت﴾[١]. / ومن حمل ابن تيمية لما ورد في الأنبياء عليهم السلام على المحمل الذي فيه عدم عصمتهم ما فعل في الآية ﴿حتى إذا استيأس الرسل وظنوا أنهم قد كُذِّبُوا﴾[٢] وفي الآية قراءات بـ ﴿كُذِّبُوا﴾ بضم الكاف وتشديد الذال، وفيها ﴿كَذَبُوا﴾ بفتحهما، وفيها ﴿كُذِبُوا﴾ بضم الكاف وتخفيف الذال.

وقد حملها ابن تيمية على أن الرسل ظنوا أنهم قد كُذِبُوا أي أنهم شكوا فيما أتاهم من ربهم، وعزا ذلك لابن عباس، وقال إن ظاهر الكلام معه، ثم أفاض كعادته في الكلام والاستنجاد بما قرب وما بعد لغرضه، ثم ذكر قضية تأبير النخل وغيرها مما يوهم أنهم يخطئون عليهم السلام، وهو يكسو ذلك كله بثوب من التظاهر بتعظيمهم والاعتذار عنهم. . . . . ونسبة هذا التفسير إلى ابن عباس قال القرطبي عنها قيل: إنها غير صحيحة. وحمل القرطبي المعنى على أن الضمير في «ظنوا» عائد إلى الأمم التي أتاها المرسلون، وذلك هو اختيار الطبري أيضاً في تفسيره، فالمعنى على ذلك: ظن أمم الرسل أن الرسل قد كُذِبُوا فيما أتاهم به الوعد من عند الله تعالى، هذا ويصعب تتبعَ كلامه في هذا المجال فلنكتف منه بهذا.

وأما عقيدة أهل السنة فقد لخصها عليش في شرحه لكبرى السنوسي [٢٧٥] حيث قال: / لوْ صدَرَ عن نبي ذنب لكان فاسقاً، ولو كان فاسقاً لَوَجَبَ رد شهادته في أحقر الأشياء، فردها في بيان الدين الباقي إلى قيام الساعة

---

(١) سورة الكهف، الآية: ٦٣.

(٢) سورة يوسف، الآية: ١١٠.

أحرى. وهذا باطل، فما أدى إليه فهو باطل. ولو جب زجرهم، للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهو مناف لوجوب توقيرهم وتعظيمهم، وفيه أذاهُمْ، وقد قال تعالى: ﴿إن الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والآخرة وأعد لهم عذاباً مهيناً﴾[1] ومنه أنه تعالى أخبر عن إبليس أنه قال: ﴿فبعزتك لأغوينهم أجمعين إلا عبادك منهم المخلصين﴾[2] وقد نص تعالى على أنهم الأنبياء بقوله: ﴿إنا أخلصناهم بخالصة ذكرى الدار وإنهم عندنا لمن المصطفين الأخيار﴾[3] وقال: ﴿ولقد سبق عليهم إبليس ظنه فاتبعوه إلا فريقاً من المؤمنين﴾[4] فالفريق إما الأنبياء وإما غيرهم فيكون حال غيرهم أصلح من حالهم وهو خلاف الإجماع... وقد دل السمع بعْد ورود الشرع إلى أنهم عصموا قبل إرسالهم، وقد انعقد الإجماع على عصمتهم من تعمد الكذب فيما أتوا به عنه سبحانه.... وأما الكذب فيه نسياناً أو سهواً أو غلطاً، فقال القاضي عياض: لا خلاف في امتناعه عند الأستاذ بدليل المعجزة وعند القاضي بدليل الشرع، وأما عصمتهم من معاصي القول غير الكذب فيما بلغوه عن الله تعالى، ومن معاصي الفعل فقد أجمعوا عليها من تعمد الكبائر وصغائر الخسة./ وأما فعلها نسياناً أو [٢٧٦] غلطاً فنقل الآمدي الاتفاق على جوازه، وليس بصحيح، بل اتفقوا على امتناعه. لكن قال القاضي والمحققون: بدليل السمْع، والأستاذ

---

(١) سورة الأحزاب، الآية: ٥٧.

(٢) سورة ص، الآية: ٨٣.

(٣) سورة ص، الآية: ٤٦.

(٤) سورة سبأ، الآية: ٢٠

والكثيرون: بدليل العقل.

وأما من الصغائر التي لا خسة فيها فجوزها عمداً وسهواً الأكثرون. وأحالها طائفة من المحققين من الفقهاء والمتكلمين عمداً وسهواً لاختلاف الناس في الصغائر وقول بعضهم: كل معصيةٍ كبيرة.

ولأن الله سبحانه أمرنا باتباعهم، فيجب الاقتداء بهم في أفعالهم عند أكثر المالكية، وبعض الشافعية والحنفية. فلو وقعت المعصية منهم لكنا مأمورين باتباعهم فيها لكن التالي باطل. . . . انتهى كلامه.

وقال القرطبي في تفسيره عند ذكر الأكل من الشجرة بعْد أن ذكر اختلاف الناس في الصغائر، وأن الرافضة قالوا بالعصمة منها وخالفهم الطبري وغيره.

وقال جمهور من الفقهاء أصحاب مالك وأبي حنيفة والشافعي: إنهم معْصومون من الصغائر كلها كعصمتهم من الكبائر أجمعها، لأنا أمرنا باتباعهم في أفعالهم وآثارهم وسيرهم أمراً مطلقاً من غير التزام قرينة، فلو جوزنا عليهم الصغائر لم يمكن الاقتداء بهم إذ ليْس كل فعْل من أفعالهم يتميز مقصده من القربة والإباحة والحظر والمعصية، ولا يصح أن يؤمر المرْء بامتثال أمْر لعله معصية. . . / [٢٧٧]

وقال الأسْتاذ أبو إسحاق الإسْفرائيني: اختلفوا في الصغائر، والذي عليه الأكثر أن ذلك غيْر جائز عليهِم. . وصار بعضهم إلى تجويزها، ولا أصْل لهذه المقالة. انتهى كلام القرطبي.

وقال الإمام فخر الدين الرازي في تفسيره: في قول الله تعالى مخاطباً إبليس ﴿إن عبادي ليس لك عليهم سلطان. إلا من اتبعك من الغاوين﴾[1] وقوله تعالى على لسان إبليس: ﴿فبعزتك لأغوينهم أجمعين إلا عبادك منهم المخلصين﴾[2]!

فمن كان مؤمناً فليقبل شهادة رب العزة جل وعلا، ومن كان من جند إبْليس فليقبل شهادته على براءة المخلصين اللهم إلا إذا كان مثل الخوارزمي الذي قال:

وكنتُ امْرءاً من جُنْدِ إبْليسَ فارْتقَى ... بِيَ الحالُ حتى صار إبْليْس من جُنْدي

فلو مات قبلي كنت أُحْس بعْدهُ ... طرائِقَ فِسْقٍ ليْس يُحْسِنها بعْدي

انتهى كلام الرازي.

ولا يخلف ابن تيمية الميعاد لتهجمه على خصومه من أهل السنة فيصفهم في مسألة العصمة بكل قبيح: وأنهم يقعون في الكفر ويشبهون الرافضة ويتأولون تأويلات الجهمية والقدرية والدهرية والقرامطة الباطنية (١٠/ ٢٩٥). وليس الباب معقوداً لبحث عصمة الأنبياء عليْهم السَّلام، وفي الميدان كتب كثيرة فلتراجع، ونود أن نورد هنا كلام أحد كبار العارفين بالله تعالى وهو / سيدي عبد العزيز الدباغ، لنرى مدى [٢٧٨ الاختلاف بين موقفي الرجلين تجاه عباد الله المصطفين الأخيار.

---

(١) سورة الحجر، الآية: ٤٢.

(٢) سورة ص، الآية: ٨٣.

قال في قوله تعالى على لسان شعيب عليه السلام: ﴿وما يكون لنا أن نعود فيها إلا أن يشاء الله ربنا﴾[1] هذا الاستثناء محض رجوع إلى الله تعالى، وذلك هو محْض الإيمان، لأن أهل الفتح ولا سيما الرسل عليهم الصلاة والسلام يشاهدون فعل الله تعالى فيهم، وأنه لا حول لهم ولا قوة، وأن الفعل الذي يظهر على ذواتهم إنما هو من الله تعالى، فإذا استثنى صاحب هذه الحالة فقد غرق في بحر العرفان، وأتى بأعلى درجات الإيمان. اهـ.

وقال في قوله تعالى في شأن يوسف عليه السلام: ﴿وهم بها لولا أن رأى برهان ربه﴾[2] وقد سأله السائل عما يقوله بعض المفسرين في تفسيرها فأنكره غاية الإنكار وقال: أين العصمة؟ والولي إذا وقع له الفتح نزع الله منه اثنين وسبعين عرقاً من عروق الظلام فبعضها ينشأ عنه الكبر، وبعضها ينشأ عنه الرياء، وبعضها ينشأ عنه حب الدنيا، وبعضها تنشأ عنه الشهوة ومحبة الزنا، وهذا في الولي فكيف بالنبي الذي فطر على العصمة ونشأت ذاته عليها. . . . وفسّر ﴿هم بها﴾ بهم بضرْبها.

وقال: ذات النبي لما أمدها الله تعالى في أصل نشأتها بنور النبوة زال منها الظلام ورق الحجاب، فصار صاحبها بمثابة ضجيج الحق دائماً قريب من الله قريب من الحق، لا يتحرك إلا في الحق ولا يسكن إلا فيه، إذا سكت سكت على الحق، وإذا تكلم تكلم بالحق أمْرهُ/ كله حق، حتى إنه [٢٧٩]

---

(١) سورة الأعراف، الآية: ٨٩.

(٢) سورة يوسف، الآية: ٢٤.

لو فرض أنه خلق بين قوم نشأوا على الضلال لكان منابذاً لهم ومناقضاً إياهم في جميع حركاتهم وسكناتهم لمجرد الحق الذي في حشو ذاته، وإن لم يسمع شرعاً ولا أمراً ولا نهياً فهذه حالة كل نبي في أصل نشأته وبدايته وقبل أن يفتح عليه، فأما إذا وقع الفتح وزال الحجاب بين الروح والذات بالكلية وصار في حضرة الشهود دائماً، فلا تسأل عن زاخر بحوره التي لا ساحل لها. انتهى كلامه.

فأين هذا ممن يجوز عليهم كل معصية، ويجوز عليهم الكفر قبل النبوة؟ انظر باب تفسيره للآيات التي سئل عنها من كتاب الإبريز للعلامة المحقق سيدي أحمد بن المبارك السجلماسي.

وقال سيدي أبو العباس أحمد التجاني في الجزء الأول من «جواهر المعاني» (ص: ٢٠٦): اعلم أن الذنوب في حق الأنبياء التي هي اقتحام المنهي عنه شرعاً مستحيلة في حقهم لا تتصور منهم لثبات العصمة لهم مما دق أو جل منها، والذي وقعت فيه المغفرة منه في حقهم عليهم الصلاة والسلام هي التي تصدر من الأنبياء بلسان الإباحة الشرعية، لكن يتناولها طلب الترك من وجه إجمالي لا تصريحي، وطلب الترك ههنا ليس المحرم شرعاً، وإنما يطلب ترك ذلك الأمر، وإن كان في نفسه مباحاً تنزيهاً لعلو مقامهم عن ملابسة المباح الذي تناوله وجه طلب الترك من وجه آخر. فإن المباحات في حق الأنبياء منقسمة إلى قسمين:

قسم يتمحض فيه حكم الإباحة من كل وجه لا يعارضه/ طلب الترك [٢٨٠] في وجه من الوجوه فهذا لا عتاب عليه.

وقسم من المباح يتناوله حكم الإباحة من وجه، ويتناوله طلب الترك من وجه، فهذا إن تفطنوا له وعلموه تركوه ولم يقتحموه، وإن غفلوا عن وجه طلب الترك فيه واقتحموه لأجل ما فيه من الإباحة وقع العتاب لهم، وهذا هو الذنب المعهود في حقهم . . . وأطْلق عليْه اسْم الذنب مجازاً، وإن كان مباحاً لغيرهم وطلب منهم تركه لعلو مقامهم، فهو كما قيل: «حسنات الأبرار سيئات المقربين» فهذا الذنب مباح شرعاً في نفسه. . . . . إلخ كلامه.

فجزى الله تعالى هذين الإمامين أحسن الجزاء فلقد بينا الحقيقة وأحسنا الأدب، وأوضحا ما كان مشكلاً في هذا المقام.

مبحث:

ينبغي التنبه لأمور خمسة في مجال الحديث عن عصمة الأنبياء عليهم السلام:

أولها: أن شأن الألوهية عظيم وخطرها جسيم، وأن كمالات المولى جل جلاله لا تنحصر ولا نهاية لها، ومحامده لا تنقضي، ولن يبلغ العباد ولو كانوا جميعاً على أتقى قلب رجل واحد، وأعْرَفه بالله تعالى وأشده اجتهاداً في الوفاء بحق عبادة الله تعالى، من تعظيم الله تعالى وتقديره حق قدره والوفاء بحق عبادته أدنى مقام يستحق الذكْر، فالله تعالى أجل من ذلك وأعْلى وأكْمل.

وقد دلت الأحاديث على ذلك بكثرة فقد أخبر النبي صلى الله عليه

وسلم الناس أن أحداً لن يدخل الجنة بعمله، فقيل له صلى الله عليه وسلم: / ولا أنتَ يا رسول؟ فقال: «ولا أنا إلا أن يتغمدني الله برحمته». [٨١
وورد أن عبداً صالحاً عبد الله تعالى ستمائة سنة، فإذا كان يومُ القيامة قال الله تعالى للملائكة: أدْخلوا عبدي الجنة بفضلي، فيقول: بل بعملي يا رب. فيُنَاقَشُ الحسَابَ، فلا تفي عبادته الطويلة بشكر نعمة من نعم الله عليه، فيستحق النار، ثم يمنّ الله تعالى عليْه فيدخله الجنة.

وورد أن الملائكة يقولون: «ما عبدناك حق عبادتك»، إلى غير ذلك من الآثار.

فالعباد مقصرون دائماً في حق ربهم عز وجل، ولكن هذا التقصير مغفور لهم، لأنهم لا يستطيعون، ولن يستطيعوا أبداً الوفاء بحق عبادته تعالى، والتقصير هنا له اعتباران: فإذا نظرناه من جهة العبد الصالح المجتهد غاية الاجتهاد في عبادة ربه وتعظيمه كالأنبياء والملائكة عليهم السلام، يمكن أن نقول: لا تقصير لأنهم بلغوا وسعهم، وملأوا طاقتهم، وذلك هو ما كلفهم به ربهم الذي خلقهم. وإذا نظرنا إليه من جهة المعبود الجليل الذي لا يبلغ تعظيم العباد له وثناؤهم عليه شيئاً مما ينبغي له قلنا: التقصير واقع لا محالة.

وإذا كان الأمر هكذا فإن خطاب الله تعالى لأنبيائه بأنه غفر لهم، وعفا عنهم، هو أمر واقع صحيح ليس فيه تأويل ولا غضاضة فيه على الأنبياء، ولا دليل فيه على أنهم خالفوا ما أمرهم الله تعالى به، بل هو

إخبار وامتنان منه تعالى على عباده المصطفين الأخيار بأجل نعمه عليهم، وتنبيه لهم إلى أنهم لم يبلغوا كمال العبادة التي تليق بجلاله تعالى. / وهذا [٢٨٢] الخطاب يأتي أحياناً في صورة العتاب، وأحياناً في صورة الامتنان، وهو في كليهما إنما هو تأديب منه تعالى لعباده المصطفين، وارتفاع بهم عن الحالة التي هم فيها إلى حالات أرقى منها دائماً، وليْس في هذا الخطاب عقوبة على أمْر مباح، لأنه ليس فيه عقوبة على الإطلاق، بل هو أخْذٌ بأيدي الأنبياء إلى الأمام، ورفع مستمر لحالهم، وزيادة في معرفتهم بربهم جل وعلا. وهذا العفو الذي امتن الله به تعالى على الأنبياء شامل في الحقيقة لجميع العباد، ولكن ذكره للأنبياء خاصة لزيادة شرفهم، وقربهم من الله عز وجل، ولما تقدم من الترقي بهم في درجات الكمال.

الأمر الثاني: أن الله تعالى جلت عظمته يخاطب عباده بما شاء من أنواع التأديب لما رأينا أنهم متصرون، مهما اجتهدوا في العبادة والتبتل، فهو تعالى يخاطبهم ويؤدبهم خطاب المالك العزيز لعبْده.

وليْس ذلك لنا، فليس لنا أن نخاطب الأنبياء بما خاطبهم به ربهم تعالى، كما أن الله تعالى يقسم بما شاء من مخلوقاته وليس لنا أن نقسم بها. وقد علمنا الله تعالى كيف نخاطب أصفياءه فقال: ﴿لا تجعلوا دعاء الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضاً﴾[1]. وقال: ﴿يا أيها الذين آمنوا لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي ولا تجهروا له بالقول كجهر بعضكم لبعض﴾[2].

---

(١) سورة النور، الآية: ٦٣.

(٢) سورة الحجرات، الآية: ٢

وهذا يشمل جميع الأنبياء، وإن كان إنما ورد في شأن نبينا محمد صلى الله عليه وسلم/ لأن الوجه الذي منه تعظيمه صلى الله عليه وسلم هو الوجه [٢٨٣] الذي شاركوه فيه عليهم السلام ولذلك قال صلى الله عليه وسلم: «لا تفضلوني على يونس بن متى»، ولذلك نص العلماء على حرمة قول: ﴿عصى آدم ربه﴾ إلا في حال التلاوة كما في تفسير القرطبي وابن العربي وفي «محارم اللسان» لمحمد مولود بن أحمد فال اليعقوبي[1].

ووجه امتناع ذلك واضح، ذلك أنا مأمورون بتعظيم الأنبياء وتوقيرهم، فليس لنا أن نذكر عن آدم عليه السلام هذا اللفظ الذي أدبه به ربه تعالى، وأيضاً فإن آدم عليه السلام أبونا، وقد أمرنا الله تعالى ببرور الآباء والرفق بهم، وخطابهم بالقول الكريم، فحق علينا أن لا نصف أبا البشر المحققة أبوته لكل أحد إلا بأوصافه الكريمة.

ثم إن الله تعالى نص في كتابه العزيز على أن سيدنا آدم عليه السلام نسي، ولفظ «عصى» يطلق على المخالفة سواء كانت عمداً أو نسياناً، كما في الشفاء للقاضي عياض.

الأمر الثالث: - أن نحذر من الإسرائيليات فإن اليهود قوم بُهت قد رموا أنبياء الله تعالى بكل قبيح ودونوه في كتبهم. وقد عمت البلوى بما حكوه عن بعض الأنبياء عليهم السلام، مثل ما رووا في شأن داود عليه السلام في تفسير قوله تعالى: ﴿وهل أتاك نبأ الخصم إذ تسوروا المحراب﴾[2]. فلو

---

(١) محمد مولود بن أحمد فال الموسوي اليعقوبي، عالم موريتاني جليل، له تآليف عديدة توفي عام (١٣٢٣هـ).

(٢) سورة ص، الآية: ٢١.

قلت للناس إن الخصم هنا قد لا يكونون ملائكة، وإن النعجة هنا ليست امرأة لما صدقوك مع أن المحققين من / العلماء قالوا إن ذلك كله [٢٨٤] إسرائيليات.

قال القاضي عياض في الشفاء (٢/ ١٦٤): قال الداودي: ليس في قصة أود وأوريا خبر يثبت. اهـ.

وقال الحافظ ابن كثير في تفسيره: قد ذكر المفسرون هنا قصة أكثرها إسرائيليات، ولم يثبت فيها عن المعصوم حديث يجب اتباعه، ولكن روى ابن أبي حاتم لنا حديثاً لا يصح سنده. . . . فالأولى أن يقتصر على مجرد تلاوة هذه القصة وأن يُرَدَّ علمُها إلى الله عز وجل فإن القرآن حق، وما تضمن فهو حق أيضاً[١]. هـ.

وقال الإمام الفخر الرازي في تفسيره[٢]: قيل كانا إنسانين دخلا عليه للشر والقتل ظنا أنهما يجدانه خالياً، فلما رأيا عنده جماعة من الخدم اختلقا الكذب لدفع الشر، وقيل كانا ملكين: وفي كونهما ملكين إيهام لما يشبه الكذب، وهو محال على الملائكة، والأولى ترك اللفظ على ظاهره إلا لموجب، وقد يكون ضرب مثل ولكن القرينة الصارفة عن الظاهر غير موجودة. وشيء آخر: هو أن الظن في قوله: ﴿ظن داود﴾ سيصير بمعنى «علم» إذا كانا ملكين، أما إذا كانا بشرين فيكون الظن على حقيقته ذلك أنه

---

(١) تفسير ابن كثير (٦/ ٥٣).

(٢) التفسير الكبير، «مفاتيح الغيب» (١٣/ ١٩٦).

كان سلطاناً شديد الملك فخافا منه، ثم عفا عنهما فخاف عليه السلام أن يكون داخله عجب فاستغفر ربه وخر راكعاً. . . . .

أو لعله هَمَّ بإيذائهم، ثم قال إنه لم يدل دليل على قصدهم/ للشر فعفا [٢٨٥] عنهما، ثم استغفر من ذلك الهم، أو لعلهما تابا وطلبا منه أن يستغفر لهما ففعل، فكل هذه الوجوه محتملة، والقرآن مملوء من أمثال هذه الوجوه، وإذا احتمل اللفظ ما ذكرناه ولم يقم دليل قطعي ولا ظني على التزام المنكرات التي يذكر منها فما الذي يحملنا على القول بها. . إلخ كلامه.

وقال الإمام عضد الدين الأيجي في المواقف في باب عصمة الأنبياء عليهم السلام: وأما قصة داود عليه السلام فمختلقة للحشوية إذ لا يليق إدخال الذم الشنيع في أثناء المدائح العظام، بل تسور قصره قوم ليوقعوا به، فلما رأوه مستيقظاً اخترع أحدهم الخصومة، ونسبة الكذب إلى اللصوص أولى من نسبته إلى الملائكة. اهـ كلامه.

وفي القصة نفسها ما ينفي تلك الإسرائيليات عن سيدنا داود عليه السلام وذلك في قوله تعالى على لسان نبيه داود عليه السلام: ﴿لقد ظلمك بسؤال نعجتك إلى نعاجه وإن كثيراً من الخلطاء ليبغي بعضهم على بعض إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وقليلٌ ماهم﴾[1] فقد أخبر نبي الله وهو الصادق المصدوق أن سؤال الخليط نعجة خليطه الوحيدة ليكمل بها نعاجه مائة ظلم. ثم أخرج الذين آمنوا وعملوا الصالحات ممن يفعلون ذلك، وقوله عليه السلام صدق وحق. . .

(١) سورة ص، الآية: ٢٤.

والذين آمنوا وعملوا الصالحات إن كانوا ممن دون الأنبياء رتبةً فلا يمكن أن يكونوا أفضل حالاً، ولا أشد خشية لله تعالى، ولا أكرم أخلاقاً من
[٢٨٦] الأنبياء المرسلين، / وإن كانوا هم الأنبياء، فداود نبي مرسل أثنى عليه تعالى في كتابه الثناء الجميل، فبان بذلك أنه ليس هو الذي ارتكب ذلك الظلم المذكور في الآية، وإنما أخذنا قصة هذا النبي الكريم مثالاً، فقس عليها ما في بعض الكتب عن ساداتنا سليمان ويوسف وأيوب وغيرهم عليهم السلام.

الأمر الرابع: أن الأنبياء هم صفوة الله من خلقه، ولا يبلغ المؤمنون غير الأنبياء درجتهم ولا يقاربونها في الزهد والورع والمعرفة فكان الواجب أن لا ينسب إلى الأنبياء مالا تمكن نسبته إلى المؤمنين الصالحين غير الأنبياء ولنأخذ مثالاً من قوله تعالى في شأن سيدنا يونس عليه السلام: ﴿وذا النون إذ ذهب مغاضباً فظن أن لن نقدر عليه﴾[1] فهل نستطيع أن نفكر في أن عمر بن الخطاب أو أبا ذر رضي الله عنهما غاضبا ربهما، أو أنهما ظنا أن الله تعالى لا يقدر عليهما؟ كلا والله، ما نستطيع التفكير في ذلك ولا يتصور أن عوام المؤمنين يظنون أن الله تعالى غير قادر عليهم فكيف برسول الله عليه السلام الذي اصطفاه لرسالته، وهو تعالى أعلم حيث يجعل رسالته، ومن تأمل القراءات الواردة في هذه الآية فهمها على وجهها، لأن القراءات يفسر بعضها بعضا. فقد قرأ أبو شرف «مُغْضَباً» بصيغة اسم المفعول، أي أن قومه أو ملكهم أغضبوه فخرج مغاضباً لهم

(١) سورة الأنبياء، الآية: ٨٧.

لأجل دينه وربه تعالى. / وقرأ علي كرم الله وجهه واليماني، «يُقَدَّرَ [٢٨٧] عليْه»، بضم الياء وفتح القاف والدال مشددة وقرأ الزهري نُقَدِّرَ بضم النون وفتح القاف وكسر الدال مشددة، وهذا يدل على أن المعنى هو: لن نقدر عليه أي نضيق عليه، وهذا المعْنى صالح لقراءة التخفيف والتشديد قال تعالى ﴿فقدر عليه رزقه﴾(١). أو أن المعنى نقدر عليه الابتلاء أي نصيبه به، وهذا المعنى أيضاً صالح لقراءة التخفيف، ومنه حديث الاسْتِخَارَة: «واقْدُرلي الخير حيث كان»(٢).

بقي بعد ذلك تأديب الله تعالى لعبده الصالح يونس بن متى عليه السلام على فعلٍ لو فعله أحد الصديقين الأفذاذ لكان منه طاعة وعملاً من عمل البر والحكمة، لكن الله تعالى أدب نبيه عليه السلام ليرفعه عن ذلك المستوى إلى مستوىً لا يطمع الصديقون في نيْله. . . . .

الأمر الخامس: أن ما يقع من أفعال البشر سهواً أو نسياناً معفو عنه غير مؤاخذ به سواء في ذلك الأنبياء وغيرهم.

قال القاضي عياض في الشفا (٢/ ١٤٩): «أما ما يكون بغير قصد وتعمد كالسهو والنسيان في الوظائف الشرعية. . . فأحوال الأنبياء في ترك المؤاخذة به وكونه ليس بمعصية لهم مع أممهم سواءٌ». انتهى.

---

(١) سورة الفجر، الآية: ١٦.

(٢) أخرجه البخاري عن جابر بن عبدالله السلمي رضي الله عنه في كتاب التهجد باب ما جاء في صلاة الليل مثنى مثنى برقم (١١٦٢) وفي كتاب الدعوات باب الدعاء عند الاستخارة برقم (٦٣٨٢) وفي كتاب التوحيد باب قول الله تعالى ﴿قل هو القادر﴾ برقم (٧٣٩٠).

فإذا علم ذلك فإنه لا غضاضة على نبي في فعل سهو أو نسيان، ولا
[٢٨٨] معصية ولا مؤاخذة تلحقه في ذلك،/ وإنما منع وقوع ذلك منهم من منعه من أهل السنة لما يلحق الشريعة من ذلك من الاحتمالات الموهمة ولما يفتح من الشك فيها، ومن تتبع أقوال الصحابة والسلف والعلماء في هذا المجال ورأى استدلالهم بأقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله دون توقف عندها ولا سؤال عن حاله صلى الله عليه وسلم التي كان عليها حين نعل الفعل، وهل كان ساهياً أو ناسياً أو قاصداً ودون بحثهم عن ذلك الفعل أو القول هل يخالف الشريعة أو يوافقها، علم أنهم متفقون على تنزيهه صلى الله عليه وسلم عن الوقوع في المعصية أو الخطأ في القول أوفعل المكروه، سواء في حال رضاه أو سخطه، وجده ومزحه، وصحته ومرضه. فقد احتج ابن أبي الحقيق اليهودي على عمر رضي الله عنه لما أراد إجلاءهم من خيبر بإقرار رسول الله صلى الله عليه وسلم لهم، فاحتج عليه عمر بقول النبي صلى الله عليه وسلم له: «كيف بك إذا أخرجت من خيبر؟ فقال اليهودي: كانت هُزَيلةً من أبي القاسم. فقال له عمر: كذبت يا عدو الله»[1].

وقد نبذ الصحابة خواتمهم لما نبذ خاتمه[2] وخلعوا نعالهم حين

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الشروط باب إذا اشترط في المزارعة إذا شئت أخرجتك برقم (٢٧٣٠) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه البخاري من حديث ابن عمر رضي الله عنهما في كتاب الأيمان باب من حلف على الشيء وإن لم يحلف برقم (٦٦٥١)، والاعتصام باب الاقتداء بأفعال النبي صلى الله عليه وسلم برقم (٧٢٩٨).

خلع نعليه[1] صلى الله عليه وسلم، واحتجوا برؤية ابن عمر إياه جالساً لقضاء حاجته مستقبلاً بيت المقدس[2]، وحسر أبو بكر وعمر رضي الله عنهما عن ركبتيهما في قصة جلوسهم على البئر كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم، وكاد الصحابة يقتل بعضهم بعضاً من شدة الازدحام على الحلاق عندما رأوه صلى الله عليه وسلم يحلق رأسه في عمرة الحديبية/ . [٢٨٩]

وقال عمر رضي الله عنه للحجر الأسود: «لقد عملت أنك حجر لا تنفع ولا تضر، ولولا أني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبلك ما قبلتك»[3].

وقال ابن عمر[4] رضي الله عنهما لمن سأله عن صبغه بالصفرة ولبسه النعال السبتية، وكونه لا يحرم إذا أهل هلال ذي الحجة، وكونه إنما يلمس

---

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة باب الصلاة في النعل برقم (٦٥٠، ١/ ١٧٥)، والنسائي في القبلة باب أين يضع الإمام نعليه إذا صلى بالناس وأحمد (٣/ ٤١١)، والدارمي في الصلاة باب الصلاة في النعلين برقم (١٣٧٧) (١/ ٣٧٠).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الوضوء باب التبرز في البيوت برقم (١٤٨)، وفي كتاب الخمس باب ما جاء في بيوت أزواج النبي صلى الله عليه وسلم برقم (٣١٠٢)، ومسلم في كتاب الطهارة باب الاستطابة برقم (٦٢)، كلاهما عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما.

(٣) أخرجه البخاري كتاب الحج باب الرمل في الحج والعمرة برقم (١٦٠٥) وباب تقبيل الحجر برقم (١٦١٠) ومسلم في كتاب الحج باب استحباب تقبيل الحجر الأسود في الطواف برقم (٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١).

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الوضوء باب غسل الرجلين في النعلين ولا يمسح النعلين برقم (١٦٦).

الركنين اليمانيين، أنه استند في ذلك لفعله صلى الله عليه وسلم. وكانوا يبحثون عن هيئة جلوسه ونومه وكيفية أكله وغير ذلك ليقتدوا به، واختلفوا بعد وفاته صلى الله عليه وسلم في الغسل من التقاء الختانين فقالت عائشة رضي الله عنها: «فعلته أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم فاغتسلنا»[1]، فرجعوا إلى ذلك.

وقال صلى الله عليه وسلم في جواب من سأل أم سلمة عن قبلة الصائم: «ألا أخبرتيه أني أُقبل وأنا صائم»[2]. وغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم على الذي أخبر بمثل هذا عنه فقال: «يُحل الله لرسوله ما يشاء». وقال: «إني لأخشاكم لله وأعلمكم بحدوده»[3].

وهذا باب أوسع من أن نحيط به، وهو يدل على أن الخلاف في هذا المعنى من احتمال وقوع الخطأ والمعصية من الأنبياء إنما هو خلاف إمكان ذلك عقلاً لا في وقوعه، لأنه لو كان وقوعه محتملاً شرعاً لما أمكن الاقتداء به صلى الله عليه وسلم في كل أمر دون تردد ولا بحث، كما فعل [٢٩٠] الصحابة والمسلمون أجمعون / ولكان يجب البحث عن كل فعل وقول

---

(١) أخرجه الترمذي في الجامع كتاب الطهارة باب ما جاء إذا التقى الختانان وجب الغسل برقم (١٠٨). وابن ماجه كتاب الطهارة باب ما جاء في وجوب الغسل إذا التقى الختانان برقم (٦٠٨) (١/ ١٩٩).

(٢) أحمد في المسند (٢/ ١٢٠، ١٨٥).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب النكاح باب الترغيب في النكاح برقم (٥٠٦٢) عن أنس بن مالك رضي الله عنه، ومسلم في كتاب الصيام باب صحة صوم من طلع عليه الفجر وهو جنب برقم (٧٤، و٧٩).

ليعرف هل يخالفان الشرع أم لا، وهل أقر عليهما أم لا، وهل كانا في حال نسيان أو سهو أم لا، إلى غير ذلك مما رأينا أنهم عليهم رضوان الله لم يلتفتوا إليه قط بل كانوا يكتفون بأن يقال لهم: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعله.

بقي بعد ذلك ما ورد من نسيان بعض الرسل وسهوهم، والجواب عن ذلك هو في الحديث الذي رواه مالك في الموطأ بلاغاً: «إني لأنسى أو أنسى لأسن»[1] وفي رواية: «إني لا أنسى ولكن أنسى لأسن» فهم عليهم الصلاة والسلام في قبضته جل وعلا يصرفهم كيف يشاء، وكما يبلغون عنه بأقوالهم وأفعالهم، يبلغون عنه تعالى بجريان صورة النسيان عليهم، فيسألون ويجيبون ويتم التبليغ بذلك، وهذا الحديث من بلاغات موطأ الإمام مالك رضي الله عنه التي قال ابن عبد البر إنه لم يجد لها سنداً، ولكن غيره من العلماء وجد لها شواهد تؤيدها، وبعضهم وصلها. وقد قال الإمام سفيان بن عيينة: إذا قال مالك بلغني فهو صحيح. وقال الإمام الشافعي رضي الله عنه: الموطأ هو أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى.

وقد أورد القاضي عياض حديث «إني لأنسى. . . .» هذا بالعبارة التالية: قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح «إني لأنسى أو أنسى لأسن»، مما يدل على أن القاضي عياضاً يرى أن الحديث صحيح/ [٢٩١]

---

(١) في كتاب السهو (ص: ٦٠) وقد وصله ابن الصلاح ووصله في رسالته المشهورة المنثورة بآخر كتاب توجيه النظر إلى أصول الأثر (٢/ ٩١٣)، مكتب المنشورات الإسلامية بحلب بتحقيق الشيخ عبدالفتاح أبي غدة رحمه الله تعالى.

وليس في هذا الحديث معارضة للحديث الصحيح «إنما أنا بشر أنسى كما تنسون فإذا نسيت فذكروني» بل هو موافق له ومعضد لمعْناه. لأن حديث الموطأ أيضاً فيه أنه صلى الله عليه وسلم ينسى، ولكن الإشارة فيه تدل على ان هذا النسيان هو حالة من حالات التبليغ وإرادة من الله تعالى لتمام البيان والبلاغ، وإن كان ظاهرها غير ذلك. وفي قوله صلى الله عليه وسلم في حديث الصحيح «فإذا نسيت فذكروني» دليل على أنه صلى الله عليه وسلم يريد بذلك تبليغ الرسالة، لأنهم إذا ذكروه علمهم. والله تعالى أعلم.

ومثل ذلك ما يقوله بعض الأنبياء لإقناع خصومهم مما ظاهره غير مراد مثل قول سيدنا نوح عليه السلام: ﴿فأجمعوا أمركم وشركاءكم ثم لا يكن أمركم عليكم غمة ثم اقضوا إليّ ولا تنظرون﴾[1] ومثل قول سيدنا هود ﴿فكيدوني جميعاً ثم لا تنظرون﴾[2] ولم يكونا عليهما السلام ليأمرا بكيد الأنبياء وقتالهم. ومثل قول سيدنا إبراهيم عليه السلام ﴿فعله كبيرهم هذا﴾[3] فهو صلى الله عليه وسلم أبعْد الناس من قصد ظاهر ذلك، وإنما هذا حجاج بليغ، وقد وصل به إلى مقصوده، إذ أقر خصومه بواقع الأمر واعترفوا بعجز آلهتهم. فهذه كلها حالات بلاغ، وكذلك وقوع النسيان من الأنبياء عليهم السلام حالة بلاغ.

وقد ذكر القاضي عياض أن الإمام أبا المظفر الإسفرائيني في طائفة من العلماء قالوا إنه صلى الله عليه وسلم يقصد السهو عمداً ليبلغ. ولم يرتض

(١) سورة يونس، الآية: ٧١.

(٢) سورة هود، الآية: ٥٥.

(٣) سورة الأنبياء، الآية: ٦٣.

القاضي ذلك، ولعل الصواب أن نسيانه صلى الله عليه وسلم إنما كان حالة بلاغ،/ ومقتضى ذلك أنه لا يقع إلا في وقته المناسب، وأنه يقع بعده [٢٩٢] مباشرة الخوض في الحديث عنه، ويقع إثره البيان، كما وقع في سهوه صلى الله عليه وسلم في الصلاة، وفي هذا المعنى قال الإمام كمال الدين ابن الهمام في كتاب «المسايرة في العقائد المنجبة في الآخرة» (ص٢٣٤):

وظاهر قوله صلى الله عليه وسلم: «إنما أنسى لأسن..»، أنه يورد عليه النسيان فيتصف به إلا أنه لا يقر عليه فيما هو أمر ديني، لكن ينبه، والله تعالى أعْلم.

ومن أراد زيادة اطلاع على حال حديث الموطأ المذكور وعلى عدم تعارضه مع حديث النسيان الصحيح، وعلى صحة أحاديث الموطأ جملة فليطالع كتاب «فضل الموطأ» للعلامة المجاهد في سبيل الله تعالى الشريف الحسني محمد بن علوي بن عباس المالكي مد الله حياته/. [٢٩٣]

* * *

الباب السادس

في

قوله إن السفر لزيارة قبره ﷺ معصية

و

إن التوسل به شرك أو وسيلة إلى الشرك

قوله إن السفر لزيارة قبر النبي ﷺ معصية وإن التوسل به شرك أو وسيلة إلى الشرك

وكلامه في المسألتين أشهر وأكثر من أن نحتاج إلى إيراده، فهما دعامتان من دعائم بدعه وبدع متبعيه من الوهابيين، وقد كفروا جميع الأمة الإسلامية منذ قرون كثيرة ونسبوها إلى الشرك.

وقد كان القول بهاتين المسألتين وبالأ على ابن تيمية فكَفَّرَه بهما من كفَّره من العلماء، وردوا عليه في حياته وبعد مماته.

قال شهاب الدين الخفاجي في شرح الشفاء عند ورود الحديث: «لعن الله قوماً اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»: «واعلم أن هذا الحديث هو الذي دعا ابن تيمية ومن معه كابن القيم إلى مقالته الشنيعة التي كفروه بها... وهي منعه من زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم وشد الرحال إليه». اهـ.

وقال ملا علي القاري الحنفي في شرح الشفاء: «وقد فرط ابن تيمية حيث حرم السفر لزيارة النبي صلى الله عليه وسلم كما أفرط غيره حيث قال: كون الزيارة قربة معلوم من الدين ضرورة، وجاحده محكوم عليه بالكفر. ولعل الثاني أقرب إلى الصواب، لأن تحريم ما أجمع العلماء فيه بالاستحباب يكون كفراً، لأنه فوق تحريم المباح المتفق عليه في هذا الباب». انتهى كلامه. انظر «شواهد الحق في الاستغاثة بسيد الخلق صلى الله عليه وسلم» (ص: ١٨٤).

والشبهة التي تعلق بها ابن تيمية في منع شد الرحال إلى زيارة رسول الله صلى الله عليه وسلم هي فهمه الخاطئ لحديث النهي عن شد
[٢٩٤] الرحال إلا إلى المساجد الثلاثة،/ وهذا خطأ في الفهم تكذبه اللغة والشرع؛ فإن الاستثناء هنا مفرغ، أي أن المستثنى منه لم يذكر ولا يمكن أن يؤخذ إلا من مساق الكلام، والكلام هنا عن المساجد التي تبتغي فيها الصلاة، فينبغي أن يكون المستثنى منه: «إلى مسجد تُبْتَغَى فيه الصلاة»، وقد ورد بذلك حديث حسنه الحافظ ابن حجر في الفتح، ثم لو كان ما قاله ابن تيمية صحيحاً لكان النهي شاملاً لكل موضع عبادة يسافر إليه، مثل عرفه، ومثل السفر للجهاد في سبيل الله تعالى، وطلب العلم وصلة الرحم، ولكان شاملاً لغير ذلك مثل السفر للتجارة وغيرها من الأمور الواجبة والمندوبة والمباحة لأن النهي إما أن يكون عاماً، وإما أن يقدَّرَ بما يعطيه سياق الكلام.

ثم إن الزيارة أجمع المسلمون قبل ابن تيمية على أنها سنة، ووردت فيها أحاديث كثيرة وصل بعضها إلى درجة الحسن أو الصحة، ولما أخرج ابن تيمية فتواه في الزيارة أصدر البرهان بن الفركاح فتوى بتكفيره، وكذلك ابن جهبل، وكتب قضاة المذاهب الأربعة ومن بينهم البدر ابن جماعة بتشديد النكير عليه، ورد عليه الإمام السبكي معاصره بكتابه: «شفاء السقام في زيارة خير الأنام صلى الله عليه وسلم»، ورد عليه غيره بعده بردود كثيرة، ورد عليه الشيخ يوسف النبهاني بشواهد الحق في الاستغاثة بسيد الخلق صلى الله عليه وسلم، وأوردت طرفاً من الرد عليه في كتاب

وأما منع ابن تيمية للتوسل برسول الله صلى الله عليه وسلم فإن الشواهد من الكتاب والسنة تدحضه، فلنتحاكم نحن وهو إلى ما ثبت من السنة النبوية الشريفة، فإن الرسول صلى الله عليه وسلم أتى مبيناً للقرآن، وقال الله تعالى: ﴿فإن تنازعتم في شيء فردُوهُ إلى الله والرسول﴾(١)، وقد اختلفنا في ظواهر آيات ومضاربها، فلنرجع بها إلى السنة المطهرة المبينة، فالأحاديث الشريفة الواردة في توسل الصحابة بالنبي صلى الله عليه وسلم والتبرك بآثاره وجسده وريقه الشريف بلغت مبلغ التواتر ولم تقبل التأويل، فعلينا إن كنا مؤمنين أن نعرف أن فهمنا للآيات التي أخذنا منها أن التوسل بالصالحين شرك فهم خاطئ، وأن نُحكِّمَ سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في معناها، والعجب من ابن تيمية كيف يصحح حديث الأعمى، ويصحح توسل الصحابة والتابعين بالنبي صلى الله عليه وسلم في ذلك الحديث بعد وفاته صلى الله عليه وسلم، ويصحح أن الإمام أحمد بن حنبل كان له دعاء فيه توسل بالنبي صلى الله عليه وسلم، ولغيره من الأئمة، ثم بعد ذلك كله يصر على أن التوسل شرك أو وسيلة إلى الشرك نعوذ بالله من أن نكون ممن جعل إلهه هواه.

ومن زيغ ابن تيمية وسوء معتقده وتخبطه في دجى الضلال أنه يدعي أنه منع التوسل بالنبي صلى الله عليه وسلم هرباً من الشرك، وينبز هو وشيعته أهل السنة بأنهم مشركون وقبوريون... ثم يقع هو نفسه في نوع

---

(١) سورة النساء، الآية: ٥٩.

[٢٩٦] من الشرك يصر عليه ويخالف/ فيه أهل السنة، وذلك أنه يقول إن الأسباب مثل النار فاعلة بطبعها، وإن الإنسان فاعل بقدرته، ويسخر من أهل السنة الذين يقولون «عندها لا بها» أي أن الآثار تقع عند مباشرة أسبابها، لكنها إنما تقع بقدرة الله وخلقه المباشر، لا بواسطة تلك الأسباب الظاهرة ولا بتأثيرها، وكذلك فعل العبد يقع بقدرة الله تعالى وخلقه، أما أهل السنة فإنهم يرون أن فعل النبي صلى الله عليه وسلم المتوسل به، وفعل غيره من المخلوقات، وأن تأثير الأسباب كل ذلك فهو من فعل الله تعالى بلا واسطة، فمن يرميهم بالشرك فهو أبعد الناس عن فهم عقيدتهم.

ثم: أي شرك ينهى عنه ابن تيمية بعد أن يشرك هو مع الله تعالى غيره في أفعاله، نعوذ بالله تعالى من الخذلان، ومن أراد اليقين من زيف آراء ابن تيمية وأشياعه في هذا المجال فليطالع الكتب المؤلفة فيه مثل كتاب «فتح المبين المبين» للعلامة الحسني الشيخ أحمد بن فتى، ومثل «شواهد الحق في الاستغاثة بسيد الخلق صلى الله عليه وسلم»، ومثل كتاب «التبرك والتوسل
[٢٦٧] برسول الله صلى الله عليه وسلم» لكاتب هذه السطور. /

والله ولي التوفيق.

* * *

الباب السابع

في

قوله بفناء النار

وفي رأيه في البعث

قوله بفناء النار
وفي رأيه في البعث

أما فناء النار فقد نسبه إليه أكثر من عالم، وقد ألف فيه معاصره الإمام السبكي تأليفاً في الرد عليه سماه «الاعتبار ببقاء الجنة والنار» وهو مطبوع، وفي كتب أتباعه ما يفهم منه ذلك مثل ما ذكر الدكتور الهراس في شرح العقيدة الواسطية في تفسير الخلود بأنه قيل: «إنه عبارة عن طول المدة».

ومثل ذلك في كتب ابن القيم كما سبق في الباب الأول من هذا الكتاب، وفي الفتاوى إذا تأملت تجد ابن تيمية يذكر في مواضع كثيرة خلود أهل الجنة فيها دون أن يذكر خلود أهل النار.

وقد نص العلماء على أن القول بفناء النار كفر، ونسبه الحافظ ابن حجر للزنادقة، وقال العلامة القضاعي في «فرقان القرآن» إنه قول جهم، وابن تيمية أخذه منه (ص: ١٣٥).

وقال الشعراني والصاوي على الجلالين: إن نسبة هذا القول إلى ابن عربي رضي الله عنه كذب. قال الشعراني وقد طالعت كتبه فوجدتها مليئة بذكر ما ينفي ذلك القول.

وقال ابن حزم في مراتب الإجماع (ص: ١٩٣): باب من الإجماع في الاعتقادات يكفر من خالفه بإجماع: «اتفقوا أن الله عز وجل وحده لا شريك له خالق الأشياء كما شاء... وأن النار حق، وأنها دار عذاب أبداً

لا تفنى، ولا يفنى أهلها أبداً بلا نهاية». اهـ.

وكتاب مراتب الإجماع هذا قال فيه العلامة أحمد بن المبارك السجلماسي في كتابه «إزالة اللبس» إنه كتاب جليل معتمد عليه عند الأكابر، حتى قال بعض الأئمة الكبار إنه أصح ما ألف في الإجماع/ . [٢٩٨]

وقال الحافظ ابن حجر في الفتح في باب صفة الجنة والنار عند حديث: «يا أهل الجنة خلود ولا موت، ويا أهل النار خلود ولا موت»، قال القرطبي: في هذه الأحاديث التصريح بأن خلود أهل النار فيها لا إلى غاية، وإقامتهم فيها على الدوام... كما قال تعالى: ﴿ولا يقضى عليهم فيموتوا، ولا يخفف عنهم من عذابها﴾[1]، وقال تعالى: ﴿كلما أرادوا أن يخرجوا منها من غم أُعيدوا فيها﴾[2]، قال: فمن زعم أنهم يخرجون منها، وأنها تبقى خالية، أو أنها تفنى، فقد خرج عما جاء به الرسول وأجمع عليه أهل السنة.

قال الحافظ: «وقد مال بعض المتأخرين إلى هذا القول، يعني أنها يزول عذابها ويخرج أهلها منها، ونصره بعدة أوجه من جهة النظر، وهو مذهب رديء مردود على قائله، وقد أطنب السبكي الكبير في بيان وهائه فأجاد». اهـ.

وذكر العلامة السجلماسي أن الإمامين الإسفرائيني والباقلاني كفرا

---

(١) سورة فاطر، الآية: ٣٦.

(٢) سورة الحج، الآية: ٢٢.

القائل بفناء النار، وذكر أن ذلك قول جميع الأمة، وأطال في ذلك، وبين أن هذا القول مخالف لما علم من الدين ضرورة، ومكذب لما تواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم وللقرآن العظيم، وأن قائله كافر بالإجماع وأن من شك في كفره فهو كافر، نسأل الله السلامة والعافية.

وقد تحير العلامة السجلماسي في هذا المتأخر الذي ذكره ابن حجر ولعله لم يكن على علم بقول ابن تيمية بفناء النار، ولعله هو الذي يعنيه الحافظ ابن حجر، لأنه هو الذي رد عليه السبكي كما تقدم. / [٢٩٩]

وقد أورد تلميذ ابن تيمية وناشر علمه ابن القيم فصلاً طويلاً في كتابه «حادي الأرواح» احتج فيه لفناء النار، وأورد في ذلك خمسة وعشرين وجهاً من جهة النظر، فيها كثير من السفسطة والتحايل والتهويل والخروج عن السنة.

والعجب ممن يدعي اتباع السنة والتمسك بالكتاب، واتباع السلف، ويملأ الدنيا صراخاً وعياطاً[1] إذا نزه أهل السنة الرب تعالى عن مشابهة الخلائق، وأخذوا بما أخبر به عن نفسه على مراده تعالى، فيسميهم هو مبتدعة وجهمية وملحدة ومعطلة، ثم يركب رأسه وينكر خلود النار، وقد ورد خلودها في نحو أربعين موضعاً من القرآن فسماها الله تعالى عذاب الخلد، ودار الخلد، وأورد الخلود فيها أبداً مرات عديدة، وقال إن أهلها: ﴿لا يقضى عليهم فيموتوا، ولا يخفف عنهم من عذابها﴾[2]. وقال:

---

(١) لعله تعيطاً، أي صراخاً، كما في القاموس . العيط (٢/ ٥٥٣).

(٢) سورة فاطر، الآية: ٣٦.

﴿كلما أرادوا أن يخرجوا منها من غم أعيدوا فيها﴾ وأجمع على ذلك المسلمون، فأنكر هو الإجماع، وأوَّل الآيات، وأوَّل قوله تعالى: ﴿ولو ردوا لعادوا لما نهوا عنه﴾ ليقول إن الكفار بعد أن طال مكثهم في النار تهذبت نفوسهم، ولم يعودوا مستحقين لها، وهذا قول هراء ليس له عليه أي دليل، وهو مخالف للآية فوق، وقد استعان بحديث ضعيف تفرد به ابن مردويه يقول: «إن شاء الله أن يخرج أناساً من الذين شقوا من النار فيدخلهم الجنة فعل»[1].

وهذا الكلام بقطع النظر عن ضعف إسناده صحيح المعنى، فإن الله يفعل ما يشاء، ولو شاء أن لا يخلق الكون لم يخلقه، ولو شاء أن لا يدخل
[٣٠٠] أحداً الجنة فعل، وإن شاء ذلك فعله / ولكنه أخبر على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم وفي كتابه أنه لا يُدخل كافراً الجنة أبداً، فهو لن يشاء ذلك، ثم إن مثل هذا الحديث لا يدخل في الاحتجاج لضعفه، لو كان فيه دليل، فكيف وهو كما قد بينت لك من عدم دلالته على فناء النار.

واحتج بمرسل آخر للحسن عن عُمر ليس فيه فناء النار، ولا تصريح بشيء، وإن صح فلا يمكن أن يحمل إلاَّ على عصاة المؤمنين، وقد حمله علماء أهل السنة من المفسرين وغيرهم على ذلك، ولست بصدد الرد عليه هنا، فهذه مسألة مما علم من الدين ضرورة، وإنما أريد أن أبين حالة هذا المبتدع الذي يقتفي آثار شيخه الذي يسميه شيخ الإسلام، ويدافع عن

(١) انظر الدر المنثور (٣/ ٣٥٠).

بدعه، ويرد في سبيل ذلك صريح القرآن والحديث، بمثل قوله: ليس لله سبحانه غرض في تعذيب عباده بغير موجب. . .

والكفر والخبث ليس ذاتياً، بل قد يزول، ويستنجد بما وجد من الأقوال الضعيفة ثم يبني على هذه التخرصات نتائج طويلة وعريضة ليهدم بها أسس الدين، ثم لا يمنعه ذلك من إقامة النكير على ابن عربي الحاتمي الشيخ الأكبر رضي الله عنه ورميه بكل زور ومنكر، ولا غرابة فقد عودنا هو وشيخه على هذه الأساليب، على المخادعة والتضليل ووصف علماء السنة بكل مكر وقبيح، ومن أراد أن يطلع على تشبه لهم فليطالع نونيته.

واعلم أن ابن تيمية في نقده لمراتب الإجماع لابن حزم قد استشاط غضباً من قول ابن حزم إن المسلمين أجمعوا على أن الله تعالى كان ولا شيء / معه وأطال في رد ذلك في محاولة منه للقول بحوادث لا أول لها، [٣٠١] أي، بقدم العالم وأن الله كان ومعه مخلوقات في الأزل، ومن يخرق الإجماع ويكابر في سبق الله تعالى لخلقه، وأنه كان قبل خلقه، فلا يستغرب منه قول على الإطلاق، مهما بلغ شذوذه وزيغه.

وأما قوله في البعث فهو قول غامض ينبئ عن خلفية متوخَّاة لم أعثر على خبيئتها، إذ يظهر منه أنه يخالف القولين الذي افترق إليهما متكلمو أهل السنة في إعادة الأبدان يوم الحشر، من أنها تُعاد من عدم محض أو أن إعادتها عبارة عن تجميع أجزائها بعد تفرقها، ويقول إن البدن المعاد هو البدن القديم، وهو مثله ولكنه ليس مثله في كل شيء، فهو يحمحم ويراوغ ولا يصرح. شنشنة[1] أعرفها من أخزم. (انظر الجزء: ١٧). / [٣٠٢]

(١) انظر المستقصى في أمثال العرب (٢/ ١٣٤).

الباب الثامن
في
لهجه بسبِّ عباد الله الصالحين

لَهَجه بسبِّ عباد الله الصالحين

مثل الشيخ الأكبر محيي الدين بن العربي، ومثل سيدي أبي الحسن الشاذلي، وابن الفارض ـ رضي الله عنهم ـ وغيرهم، فهو لا يترك فرصة إلا وينتهزها ليصفهم بكل قبيح، فهم طواغيت، وهم شر من فرعون وجهم وحزبهما. وأحياناً يتحدث عن المشايخ دون أن يعين أحداً فينسب إليهم كل سوء وقبيح، ولنا هنا ثلاثة أمور إجمالية في الجواب عنهم رضي الله عنهم.

أولها: أنا عرفنا عدم أمانة ابن تيمية في النقل عن خصومه فيما نعرفه من آرائهم، ورأيناه يحرف معاني كلام السلف مثل الإمام مالك والإمام أحمد، ورأيناه يعبر عن آراء الأشاعرة بعبارات لم يقولوا بها، ولا يرضاها مسلم، ليصورهم في أبشع صورة، مثل قوله: إنهم يقولون: إن الله لم يكن قادراً في الأزل ثم صار قادراً بعد ذلك، يريد بذلك أنهم نفوا قدم العالم، وقالوا: إن الله لم يكن معه شيء في الأزل، وقال: إنهم يقولون إن الله يعذب المطيع ويثيب العاصي دون حكمة، يعني بذلك أنهم قالوا:

إنه تعالى لا يجب عليه شيء، لا ثواب ولا عقاب، ولكنه وعد بعدم تعذيب المطيع، فلن يعذبه، لأنه تعالى لا يخلف الميعاد. ووعد بثوابه فسيثيبه بمحض مشيئته لا بوجوب ذلك عليه/. [٣٠٣]

وأما العاصي ففي مشيئة الله تعالى إلى غير ذلك من تحريفاته كما سبق في الباب الأول، فنحن لذلك نشك كل الشك فيما يعزوه للمشايخ ويقوله على ألسنتهم، ويقتضي منا الدين الحنيف أن نثبت في قوله عنهم، ولا نحكم عليهم به.

والأمر الثاني: إنا نظرنا إلى ابن تيمية وإلى هؤلاء الناس الذين يشن عليهم الغارة في كل وقت وحين، فرأيناه هو منبوذاً عند عامة الأمة الإسلامية منذ بروزه إلى الوجود، وإلى اليوم، سوى شرذمته القليلة، ووجدنا العلماء إما مكفر له وإما مبدع، وإما معتذر عنه بأن ما نسب إليه لم يثبت أو بغير ذلك من المعاذير، ووجدنا ابن العربي والشاذلي مجمعاً على ولايتهما وعلى التبرك بهما، وأنهما بلغا الولاية العظمى، فنحن لا جرم، لا نقبل قول المجروح الشاذ في الأئمة الكبار، ولا نلتفت إليه، فإن جرحه لهم إنما هو جرحه لنفسه...

والأمر الثالث: أن أئمة الصوفية مجمعون على أن سلوك الشريعة أمر واجب، لا يغني عنه الترقي في مقامات العرفان، وعلى أن الشريعة قد اكتملت بوفاة النبي صلى الله عليه وسلم، ولهم - أي الصوفية - بعد ذلك عبارات يطلقونها ليعبروا عن معاني حصلت عندهم قد لا يفهمها كثير من الناس، فمن كان من أهلها انتفع بها، ومن لم يكن من أهلها فواجبه أن لا يتعرض لها، فإنه إن تعرض لها، فهمها على غير معناها، فضل بها أو ضلل قوماً صالحين، وبهذه الأمور الثلاثة ندرك أن مرتبة الغوثين، ابن

العربي والشاذلي رضي الله عنها ونفعنا ببركتهما، لا ينقص منها طنين الذباب، ولا إزراء المجروحين/ . [٣٠٤]

ولابن تيمية حذلقة كبيرة في هذا الباب وتناقض وتظاهر بالدفاع عن الصالحين أحياناً ثم لا يلبث أن ينقلب عليهم، ويقر أحياناً بالكشوفات والخوارق والفناء وغير ذلك، ثم ينقلب مع ذلك على المشايخ ويقول إن ما رأوه أو رآه أتباعهم إنما هم الشياطين، وإن ادعوا رؤية الخضر، فإنما رأوا شيطاناً، وقد سارت أتباعه المعاصرين على أثره بكثير من الغطرسة والجهل بمَعْنَيَيْه، فذموا التصوف على العموم ونفوا الولاية، وأنكروا كشوفات الصالحين. . .

ثم لم يكتفوا بذلك حتى ذموا الصالحين بأعيانهم وأسمائهم، مثل الشيخ أبي العباس التجاني، والشيخ ماء العينين وغيرهما، وصار الإنكار على الأولياء دعامة من دعائم بدعتهم نسأل الله تعالى السلامة والعافية، وقد ألف العلماء التآليف في الدفاع عن ابن العربي وابن الفارض وغيرهما من أولياء الأمة الذين تعرض ابن تيمية لهم بالذم، والتبديع والتكفير، نسأل الله تعالى السلامة من مثل صنيعه.

قال الشيخ العلامة ابن حجر الهيتمي في الفتاوى الحديثية (ص: ١٥٠):

وكفاك حجة على ولايتهما ـ يعني ابن العربي وابن الفارض ـ تصريح كثيرين من الأكابر بها، وبأنهما من الأخيار المقربين، كالشيخ العارف الإمام الفقيه المحدث المتقي عبدالله اليافعي، نزيل مكة المشرفة وعالمها. . .

وكالشيخ المجمع على جلالته وعلمه بمذهب مالك وغيره، ومعرفته التاج ابن عطاء الله، وناهيك بحكمه وتنويره دليلاً على ذلك. وكالشيخ العلامة المحقق الشافعي الأصولي التاج السبكي، وكشيخنا خاتمة المتأخرين، وواسطة جمع المحققين زكريا الأنصاري، وكالشيخ العلامة البرهان بن أبي شريف، وناهيك أيضاً بهذين العالمين... إلخ كلامه [٣٠٥]

وكفاك في جانب سيدي أبي الحسن الشاذلي رضي الله عنه ونفعنا ببركته اعتراف العلماء الأئمة الذين عاصروه أو عاصروا تلاميذه، أو تلاميذهم، له بالفضل والولاية، مثل سلطان العلماء عز الدين بن عبدالسلام، والإمام تقي الدين بن دقيق العيد، والإمام تقي الدين السبكي، وابنه العلامة التاج السبكي وعز الدين بن جماعة، ثم من بعدهم بلا انقطاع إلى الآن.

وأما الحلاج فقد شرح الإمام الغزالي كلامه ودافع عنه، وقد ألف السيد محمود الغراب كتاباً جيداً محققاً أظهر فيه تحريف ابن تيمية لكلام ابن عربي رضي الله عنه وتحامله عليه، قال محمود الغراب: إنه رجع إلى نسخة من الفتوحات المكية، للشيخ الأكبر بخط يده وإلى نسخة من الفصوص له صحيحة، وبان بمقابلة ما يعزوه له ابن تيمية مع ما فيهما أنه يحرف كلامه.

ثم ذكر أنه أحياناً يذكر تأويلات لكلام بعض الأولياء كلامهم مثل كلام الحلاج، وأحياناً يضللهم بذلك الكلام. ويقول عنهم: إن لهذا اللفظ معنى

مقبولاً ثم يحكم عليهم بأنهم لا يريدون ذلك المعنى وإنما يريدون المعنى المرفوض، وقال عنه إن ميزان العدل غير مستقيم بيده، وهذا الكتاب مهم جداً لفهم كلام الشيخ الأكبر وغيره من أهل التصوف فليراجع.

ومن تأمل كلام ابن تيمية المثبوت في فتاويه علم حقاً أن ميزان العدل بيده غير مستقيم، فهو يقر بالمكاشفات، واطلاع بعض الأولياء على الغيب، ويقر بالكرامات ويقر بانكشاف الحجاب عن الإنسان حتى يسمع تسبيح الحصا، وحتى يرى الحجب النورانية، ويقول في الجزء (٢/ ٣٩٦): «قد يقع بعض من غلب عليه الحال في نوع من الحلول والاتحاد . . لما ورد عليه ما غيب عقله أو أفناه عما سوى محبوبه، ولم يكن ذلك بذنب منه كان معذوراً غير معاقب عليه ما دام غير عاقل. . . وهذا كما يحكى: أن رجلين كان أحدهما يحب الآخر فوقع المحبوب في اليم، فألقى الآخر نفسه خلفه فقال: أنا وقعت، فما الذي أوقعك؟/ فقال غبت بك عني، فظننت أنك أني. [٣٠٦

فهذه الحال تعتري كثيراً من أهل المحبة والإرادة في جانب الحق، وفي غير جانبه . . . فإنه يغيب بمحبوبه عن حبه وعن نفسه، وبمذكوره عن ذكره. . . فلا يشعر حينئذ بالتميز ولا بوجوده، فقد يقول في هذه الحال: أنا الحق أو سبحاني أو ما في الجبة إلا الله نحو ذلك. . . وأما أهل الحلول: فمنهم من يغلب عليه شهود القلب وتجليه، حتى يتوهم أنه رأى الله بعيني رأسه. ولهذا ذكر ذلك طائفة من العباد الأصحاء، غلطاً منهم. .» إلخ كلامه.

فكيف بعد هذا يحكم بإلحاد الحلاج وكفره، وابن العربي وابن سبعين وغيرهم من الأولياء الكرام الذين لم يرو عنهم مثل هذا الكلام سوى ما روي عن الحلاج. . . رضي الله عنهم جميعاً ونفعنا ببركتهم، فكأن لابن تيمية دخلاً على الأخيار المصطفين وثأراً عند عباد الله الصالحين من أنبياء وأولياء نسأل الله تعالى السلامة والعافية.

وماذا نبتغي من الذب عن الأولياء الكرام، بعد أن تناول ابن تيمية الخلفاء الراشدين بما تناولهم به، كما سترى بعضه في باب خرقه للإجماع. وقال عن علي كرم الله وجهه ما قال من التنقيص والذم الصريح على لسان الناصبي، ولم يسجله الناصبي ولم يخلده في بطون الكتب بل الذي خلده ابن تيمية، ثم الله أعلم من هو الناصبي الذي قاله.

وقال في الجزء الخامس عشر (ص: ٢٢٩) في الحديث عن علي كرم الله وجهه لما طرقه رسول الله صلى الله عليه وسلم هو وفاطمة وهما نائمان فقال: ألا تصليان؟ فقال علي: يا رسول الله إنما أنفسنا بيد الله، إن شاء أن يمسكها وإن شاء أن يرسلها، فولّى النبي صلى الله عليه وسلم وهو يضرب فخذه ويقول: ﴿وكان الإنسان أكثر شيء جدلاً﴾[1] قال ابن تيمية الحديث نص في ذم من عارض الأمر بالقدر. . . وهي في نفسها كلمة حق

---

(١) أخرجه البخاري في تفسير سورة الكهف، باب« وكان الإنسان أكثر شيء جدلاً» برقم (٤٧٢٤) وفي كتاب التهجد باب تحريض النبي صلى الله عليه وسلم على قيام الليل والنوافل من غير إيجاب برقم (١١٢٧)، كلاهما عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

ولكن لا تصلح لمعارضة الأمر بل معارضة الأمر بها من باب الجدل المذموم. . . وهؤلاء أحد أقسام القدرية، وقد صنفتهم في غير هذا الموضع. انتهى،

ليس هذا بعُشِّك فادرجي[1] ولا كرامة.

* فشركما لخيركما الفداء[2] *

/ وقد فهم العلماء وتأدبوا بما ينبغي من الأدب. قال القسطلاني: «قال [٣٠٧] ابن بطال: ليس للإمام أن يشدد في النوافل، فإنه صلى الله عليه وسلم قنع بقوله: أنفسنا بيد الله، فهو عذر في النافلة لا في الفريضة». اهـ.

وقال النووي: «المختار في معناه أنه تعجب من سرعة جوابه، وعدم موافقته له على الاعتذار بهذا، وقيل: قاله تسليماً لعذرهما، وأنه لا عتب عليهم». اهـ. / [٣٠٨]

* * *

(١) أي ليس الأمر الذي لك فيه حق فدعيه، مثل يضرب لمن يرفع نفسه فوق قدره. انظر المستقصى في أمثال العرب (٢/ ٣٠٥).

(٢) شطر بيت من قصيدة لحسان بن ثابت رضي الله عنه والتي مطلعها:

عفت ذات الأصابع فالجواء إلى عذراء منزلها خلاء

إلى أن قال:

أتهجوه ولست له بكفء فشركما لخيركما الفداء

انظر ديوان حسان بن ثابت بشرح البرقوقي (ص٥٤ ـ ٦٣).

الباب التاسع

في

قوله بأقوال الفلاسفة

وتأثره بهم وبغيرهم من أهل الزيغ

قوله بأقوال الفلاسفة،
وتأثره بهم وبغيرهم من أهل الزيغ

ابن تيمية رجل طُلَعَةٌ يجب أن يعرف كل شيء، ويتبجح بمعرفة كل شيء، يدعي أنه يعرف مذاهب خصومه أكثر منهم، ويتظاهر بمعرفة ما خفي على الأئمة من العلم، وبأنه يتطلب لهم الأعذار فيما زلوا فيه حسب دعواه، وقد نص زميله الحافظ الذهبي في رسالته إليه التي تقدم نصها في المقدمة على أنه، أي ابن تيمية، مغرم بنبش الفلسفات القديمة للرد عليها، فهل أدى به كثرة الاطلاع على الفلسفات المختلفة، ودراسته لعلم الهيئة إلى تبني بعض آرائهم بلا شعور منه، بأنه تبنى ما هو خارج عن منهج السنة التي يدعيها، أم أنه تبنى تلك الأفكار لأسباب أخرى، فوافق فيها الفلاسفة لاتفاق الهدف المؤقت بينه وبينهم؟

أما كونه يوافقهم في اعتقاد أمور لم يسبق أن قال بها أحد من المسلمين قبله فهذا ليس محل شك، مثل قوله بقدم العالم، وقد تقدم ذكر بعض قليل من نصوصه فيه ورد العلماء عليه، وقد تقدم أن العلماء قبله كانوا يردون في هذه النقطة على الدهرية، والفلاسفة، ولم يذكر أحد منهم أنه يرد على أية طائفة من الطوائف الإسلامية، وتقدم قول أبي يعلى أحد أئمة الحنابلة وأحد أشياخ ابن تيمية في طريقته بأن الحوادث لها أول خلافاً للملاحدة، والغزالي إنما رد على الفلاسفة في التهافت. . . وكفرهم بقولهم بقدم

العالم، وتقدم قول الإمام السبكي أن ابن تيمية خرج عن الفرق الثلاث والسبعين بقوله ذلك، والذي ألجأ ابن تيمية إلى هذا القول، وإلى ما روي عنه من أن الله تعالى لم يزل منذ الأزل يخلق عرشاً ويعدم عرشاً أي أن الأشياء الحادثة قديمة بنوعها حادثة بأعيانها، هو أنه يقول بأن الحوادث تقوم بذات الله تعالى، وهذا ادعاء يلزمه به القول بحدوث الباري، أو بقدم الحوادث، فاختار القول الثاني، ووافق الفلاسفة على دعواهم، ونجده وافقهم ضمنياً على مسألة أخرى من هذا الباب، وإن كان خالفهم فيها لفظياً / وهي أن الفلاسفة يقولون بأن الموجد الأول هو علة الموجودات، [٣٠٩] ولا يمكن تخلف المعلول عن علته إذا تمت الشروط وانتفت الموانع، فكأنه على زعمهم، أن انبثق الوجود من مصدره وعلته القديمة الأزلية انبثاقاً قديماً أزلياً.

أما ابن تيمية فقال: إن قدرة الله تعالى وإرادته القائمتين بالذات العلية منذ الأزل، لا يمكن عقلاً في زعمه أن يتخلف عنهما المخلوق الذي تعلقتا به، مع استكمال الشروط وانتفاء الموانع، فخلق تعالى منذ الأزل المخلوقات... فلذلك لا يصح عند ابن تيمية اللفظ الذي يقول: إن الله كان ولا شيء معه، وهذا في نهاية الأمر إنما هو تعبير آخر عن رأي الفلاسفة القائلين بالعلية، وقد تقدم قول الإمام السبكي في هذا المعنى في الفصل المخصص له وراجع الباب المخصص لرد قوله بذلك.

ويقول ابن تيمية بأقوال أخرى ترفُدُ هذا المجرى وتعضده ونجدها عند

الفلاسفة القدماء، مثل قوله إن كل حادث مادي مخلوق من مادة قبله، ومتولد منها، وإن الله لم يقل إنه خلق شيئاً من لا شيء، ويقول إن الله في خلقه للأجسام إنما يقلبها ويحيلها من جسم إلى جسم، وإن البعث إنما هو من ذلك القبيل، وليس تجميع أجزاء من البدن المتفرقة ولا خلْقه من العَدم، ولا ينسى ابن تيمية بحكم عادته أن يقول إن ذلك كله هو قول السلف والجمهور، وإن القرآن يدل عليه، وإن من خالفه فقد خالف النقل الصحيح وخالف كافة العقلاء. انظر الجزء ١٨ من الفتاوى (ص: ٢٣٤) وما بعدها، والجزء ١٧ من الفتاوى (ص٢٤٧) وما بعدها.

وتثور ثائرة ابن تيمية حين يعزو العلماء المسلمون مثل الفخر الرازي هذا القول - أي إن الأجسام إنما تتقلب من حال إلى حال - إلى الفلاسفة والأطباء، ويقول: إن هذا القول هو الذي عليه السلف وجمهور العقلاء. ولسنا هنا في الحديث عن ادعاءاته للإجماع، والسلفية، واتباع الأنبياء عليهم السلام، كلما أعوزه الدليل، فقد تقدم طرف من ذلك/ وإنما نحن [٣١٠] الآن في ذكر اعتناقه لآراء الفلاسفة ومحاولة العثور على مصدر تأثره بهم، ومن الآراء التي وافقهم فيها ووافق فيها المعتزلة قوله بأن أسباب فاعلة بطبيعتها، فالنار محرقة بطبعها، مؤثرة عند استكمال الشروط، وانتفاء الموانع، ومرة يقول إنها محرقة بقوة فيها، ويسخر من أهل السنة الذين يقولون: عندها لا بها. انظر (٨/ ١٣٣) وما بعدها، و(ص٤٨٥) وغير ذلك من فتاويه.

وأهل السنة إنما قالوا ما نص عليه القرآن من أن الله خالق كل شيء، وأنه خلقنا وما نعمل، وأنه وحده له الخلق والأمر، وما دل عليه العقل من وجوب وحدة الفاعل.

وقد فصل أهل السنة بين من يقول إن الأسباب فاعلة بطبيعتها، وبين من يقول إنها فاعلة بقدرة أودعها الله تعالى فيها، كما بينه العلامة عبدالقادر بن محمد بن محمد سالم[1] في الواضح المبين بقوله:

ومن يقل لسبب تأثير ... بطبعه قطعاً له التكفير

ومن يقل بقوة أودعها ... خالقه فيه وإن نزعها

منه فذا يمنع من تأثيره ... فعنهم الخلاف في تكفيره

وقال الإمام السنوسي في شرح عقيدته «أم البراهين» في ذكر أقاويل الفلاسفة والمبتدعة: منهم من يعتقد أن تلك الأمور تؤثر في تلك الأشياء التي تقارنها بطبعها، قال ابن دهاق: ولا خلاف في كفر من يعتقد هذا، ومنهم من يعتقد أن تلك الأمور لا يؤثر بطبعها بل بقوة أودعها الله تعالى فيها، ولو نزعها منها لم تؤثر قال ابن دهاق... ولا خلاف في بدعة من يعتقد هذا، وقد اختلف في كفره، والمؤمن المحقّق الإيمان من لم يُسند لها تأثير البتة لا بطبعها، ولا بقوة وضعت فيها، وإنما يعتقد أن مولانا جل وعلا قد أجرى العادة بمحض اختياره أن يخلق تلك الأشياء عندها لا بها،

---

(١) عالم ومصنف موريتاني مشهور.

ولا فيها. . إلخ كلامه. ولتقرير أدلة هذا الباب موضع آخر.

ونجده يتبنى آراء الفلاسفة أيضاً في الهيئة، فيقول: إن الأرض كروية، وإن الأفلاك كروية، ويدعي الإجماع والكتاب والسنة على ذلك، وإن السموات محيطة بالأرض، وقد يكون العرش محيطاً بالجميع، وكل هذه الادعاءات وإنما أخذها من أهل الهيئة، وإن كان يدعي أنها من صميم الكتاب والسنة/ ، ويتبنى قول المعتزلة بالحسن والقبح العقليين، قال في [٣١١] (١٦/ ٤٩٨):

«الذين قالوا إن حكمته أو حكمه أو مشيئته توجب ذلك يقولون: إن ذلك قد يعرف بالعقل، فيقولون: إنه يعرف بالعقل أنه لابد من إرسال الرسل، وأن ذلك واجب في حكمه وحكمته، وهذا قول كثير من الطوائف أو أكثرهم.

ومنهم من يقول: لا يعلم شيء من ذلك إلا بالخبر، وهذا قول الجهمية والأشعرية. . . وجمهور الفقهاء من السلف يثبتون الحكمة والتعليل، وإنما ينفي ذلك منهم من وافق الجهمية المجبرة كالأشعري ومن وافقه.

وكذلك جمهورهم يثبتون للأفعال صفات بها كانت حسنة أو سيئة قبيحة، لا يجعلون حسنها وقبحها ترجيحاً لأحد الأمرين بلا مرجح، بل لمحض المشيئة كما تقوله الجهمية ومن وافقهم. .» إلخ كلامه.

ولا تسأل عن التعبير عن آراء خصومه أهل السنة بما يوهم أنهم كفار

مارقون أو ضالون مبتدعون، وإن كلامه هو هو الذي يوافق الإسلام الصحيح والسنة والسلف. . . وما ذلك كله منه إلا ادعاء وهراء.

وقد قال الإمام القدوة السنوسي في شرح عقيدته «أم البراهين» عند الحديث عن معنى لا إله إلا الله، محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم:

«أكثر ما اغتر به المبتدعة العوائد التي أجراها جل وعلا وظواهر من الكتاب والسنة لم يحيطوا بعلمها، والحاصل أن عمدتهم العظمى التقليد لما لا يصح تقليده، ولا الاقتداء به من عوائد وغيرها. . . ولهذا قيل إن أصول الكفر ستة: الإيجاب الذاتي، والتحسين العقلي، والتقليد الرديء، والربط العادي، والجهل المركب، والتمسك في العقائد بمجرد ظواهر الكتاب والسنة، من غير عرضها على البراهين العقلية والقواطع الشرعية للجهل بأدلة العقول، وعدم الارتباط بأساليب العرب». انتهى كلامه.

ويتبنى قول جهم وأبي الهذيل العلاف من المعتزلة بفناء عذاب أهل النار، وهذا باب لست بصدد التعمق فيه لمعرفة أسباب تأثر ابن تيمية بالفلاسفة والمعتزلة وغيرهم من الشذاذ وأهل الزيغ وقد ينتدب له من يوضحه، وهذا التأثر على كل حال غريب من إنسان ينتمي إلى طائفة تقول إنها تأخذ بالنص ولا تتعداه، ولا تقبل الخوض في الأبحاث العقلية [٣١٢] وتذمها./

* * *

الباب العاشر

في

بعض المسائل التي خرق فيها الإجماع

بعض المسائل التي خرق فيها الإجماع

وهي كثيرة، وقد سجل عليه بعضها في حياته، ورد عليه فيها العلماء، مثل الإمام السبكي، ولحقتها من أجلها المحن، وقد عد تلميذه ابن عبدالهادي بعضاً منها في العقود الدرية (ص: ٣٢٢) وما بعدها. وذكر بعضها الحافظ صلاح الدين العلائي كما عزا إليه الحافظ ابن طولون في «ذخائر القصر في تراجم نبلاء العصر».

قال الحافظ العلائي: «ذكر المسائل التي خالف فيها ابن تيمية الناس في الأصول والفروع: فمنها ما خالف فيها الإجماع، ومنها ما خالف فيها الراجح من المذاهب، فمن ذلك يمين الطلاق، قال بأنه لا يقع عند وقوع المحلوف عليه، بل عليه فيها كفارة يمين، ولم يقل قبله بالكفارة فيها واحد من فقهاء المسلمين البتة، ودام إفتاؤه بذلك زماناً طويلاً، وعظم الخطب، ووقع في تقليده جم غفير من العوام، وعم البلاء وأن طلاق الحائض لا يقع، وكذلك الطلاق في طهر جامع فيه زوجته، وأن الطلاق الثلاث يرد إلى واحدة، وكان قبل ذلك قد نقل إجماع المسلمين في هذه المسئلة على خلاف ذلك، وأن من خالفه فقد كفر، ثم إنه أفتى بخلافه، وأوقع خلقاً كثيراً من الناس فيه، وأن الصلاة إذا تركت عمداً لا يشرع قضاؤها، وأن الحائض تطوف بالبيت من غير كفارة، وهذا مباح لها، وأن المكوس حلال لمن أقطعها، وإذا أخذت من التجار أجزأتهم عن الزكاة وإن لم يكن باسم / [٣١٣]

الزكاة، ولا على رسمها، وأن المائعات لا تنجس بموت الفأرة ونحوها فيها، وأن الجنب يصلي تطوعه بالليل بالتيمم، ولا يؤخره إلى أن يغتسل عند الفجر، وإن كان بالبلد، وقد رأيت من يفعل ذلك ممن قلده فمنعته منه، وسمعته حين سئل عن رجل قدم فراشاً لأمير فيجنب بالليل في السفر، ويخاف إن اغتسل عند الفجر أن يتهمه أستاذه، فأفتاه بصلاة الصبح بالتيمم، وهو قادر على الغسل، وسُئل عن شرط الواقف فقال: غير معتبر بالكلية، بل الوقف على الشافعية يصرف إلى الحنفية، وعلى الفقهاء إلى الصوفية، وبالعكس، وكان يفعل هذا في مدرسته فيعطي منها الجند والعوام، ولا يحضر درساً على اصطلاح الفقهاء وشرط الواقف، بل يحضر فيها ميعاداً يوم الثلاثاء ويحضره العوام، ويستغني بذلك عن الدرس.

وسُئل عن جواز بيع أمهات الأولاد، فرجحه وأفتى به، ومن المسائل المنفرد فيها في الأصول مسألة الحسن والقبح التي يقول بها المعتزلة، فقال بها ونصرها، وصنف فيها، وجعلها دين الله، بل التزم كل ما يبنى عليها كالموازنة في الأعمال، وأما مقالته في أصول الدين فمنها أنه سبحانه محل للحوادث، تعالى الله عما يقول علواً كبيراً، وأنه مركب مفتقر إلى اليد والعين والوجه والساق ونحوها، افتقار الكل إلى الجزء، وأن القرآن محدث في ذاته تعالى، وأن العالم قديم بالنوع، ولم يزل مع الله مخلوق دائماً فجعله موجباً بالذات لا فاعلاً بالاختيار، سبحانه ما أحلمه، وفيها

قوله بالجسمية/ والجهة والانتقال، وهو منزه عن ذلك، وصرح في بعض [٣١٤]
تصانيفه بأن الله بقدر العرش لا أكبر ولا أصغر، تعالى الله عن ذلك.
وصنف جزءاً في أن علم الله لا يتعلق بما لا يتناهى، كنعيم أهل الجنة، وأنه لا يحيط بغير المتناهي. . . ومنها أن الأنبياء غير معصومين، وأن نبينا عليه وعليهم الصلاة والسلام ليس له جاه يتوسل به أحد إلا وأن يكون مخطئاً، وصنف في ذلك عدة أوراق، وأنَّ إنشاء السفر لزيارة نبينا صلى الله عليه وسلم لا تقصر فيه الصلاة، وبالغ في ذلك، ولم يقل به أحد من المسلمين قبله، وأن عذاب أهل النار ينقطع ولا يتأبد.

ومن أفراده أيضاً أن التوراة والإنجيل لم تبدل ألفاظها، بل هي باقية على ما أنزلت، وإنما وقع التحريف في تأويلها، وله فيه مصنف. .». انتهى كلام الحافظ العلائي. انظر تكلمة الرد على نونية ابن القيم (ص١٤١) وما بعدها، وقوله بفناء عذاب النار رد عليه السبكي بجزء مطبوع.

ومما خالف فيه ابن تيمية الناس أيضاً زيادة على ما تقدم كما ذكر عنه تلميذه ابن عبدالهادي: القول بجواز المسابقة بلا محلل، والقول باستبراء المختلعة بحيضة، وكذلك الموطوأة بشبهة، والمطلقة آخر ثلاث تطليقات، والقول بإباحة وطأ الوثنيات بملك اليمين، والقول بجواز عقد الرداء في الإحرام، ولا فدية في ذلك، والقول بجواز بيع الأصل بالعصير كالزيتون بالزيت، والقول بجواز الوضوء بكل ما يسمى ماء مطلقاً كان أو مقيداً/ [٣١٥]
والقول بجواز بيع ما يتخذ من الفضة للتحلي وغيره كالخاتم ونحوه، بالفضة

متفاضلاً، وجعل الزائد من الثمن في مقابلة الصنعة، والقول بأن المائع لا ينجس بوقوع النجاسة فيه إلا أن يتغير، قليلاً كان أو كثيراً، والقول بجواز التيمم لمن خاف فوات العيد والجمعة باستعمال الماء. . .

وكان يميل أخيراً لتوريث المسلم من الكافر الذمي، وله في ذلك مصنف وبحث طويل، ثم ذكر قوله بالتكفير في الحلف بالطلاق، وأن الطلاق المحرم لا يقع، وأن الثلاث تقع واحدة، وذكر ما ألفه ابن تيمية في هذه المسائل من التآليف، وذكر العلامة المحقق زاهد الكوثري في تكملة الرد على نونية ابن القيم (ص: ١٤٣) مسائل أخرى زادها ابن رجب في مفردات ابن تيمية منها: ارتفاع الحدث بماء الورد ونحوه من المياه المعتصرة، وقد تقدم بإجمال في كلام ابن عبدالهادي، ومنها جواز المسح على كل ما يحتاج في نزعه من الرجل إلى معالجة باليد أو بالرجل الأخرى. . . ومنها أنه لا حد لأقل الحيض ولا لأكثره ولا لسن الإياس. . .

وقال العلامة المحدث الفقيه الشيخ سلامة العزامي القضاعي في «فرقان القرآن» (ص: ١٣٥):

«من عجيب أمر هذا الرجل أنه إذا ابتدع شيئاً حكى عليه إجماع الأولين والآخرين كذباً وزوراً، وربما تجد تناقضه في الصفحة الواحدة، فتجده في منهاجه مثلاً يدعي أنه ما من حادث إلا وقبله حادث إلى ما لا نهاية له في جانب الماضي ثم يقول، وعلى ذلك أجمع الصحابة والتابعون، وبعد قليل يحكي اختلاف الصحابة في أول مخلوق ما هو؟

أهو القلم أم الماء؟ وبينما تراه يتكلم بلسان أهل الحق المنزهين / إذا بك تراه [١٦
انقلب جهوياً، وسمى كل من لا يقول بذلك معطلاً زنديقاً كافراً. . .
وبينما تراه يسب جهماً والجهمية إذا بك تراه يأخذ بقوله في أن النار تفنى
وأن أهلها ليسوا خالدين فيها أبداً. . . وفتح أبواب استباحة الفروج، فنقل
الثقات من خطه القول بأن الطلاق الثلاث إذا جمع في لفظة واحدة لا يقع
أصلاً، والمشهور عنه القول بأنه يقع واحدة، ويحكي على ذلك الإجماع
وقد علم أهل العلم أن الإجماع من عهد عمر إلى زمانه منعقد على
خلافه.

قال الحافظ ابن حجر في الفتح ـ بعد ما ذكر أجوبة العلماء عن الحديث
الذي تمسك بظاهره هذا المبتدع، وبعد ما حكى خلافاً عن بعض الناس
قال في آخر البحث ـ: وبالجملة فالذي وقع في هذه المسألة نظير ما وقع في
مسألة المتعة سواء، أعني قول جابر: إنها كانت تفعل في عهد النبي
صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وصدر من خلافة عمر، قال: ثم نهانا عمر
عنها فانتهينا، فالراجح في الموضعين تحريم المتعة وإيقاع الثلاث، للإجماع
الذي انعقد في عهد عمر على ذلك، ولا يحفظ أن أحداً في عهد عمر
خالفه في واحدة منها، وقد دل إجماعهم على وجود ناسخ، وإن كان
خفي عن بعضهم قبل ذلك حتى ظهر لجميعهم في عهد عمر، فالمخالف
بعد هذا الإجماع منابذ له، والجمهور على عدم اعتبار من أحدث
الاختلاف بعد الاتفاق. اهـ بحروفه.

ولم يكتف أعني ابن تيمية في باب الطلاق بهذا القدر، بل قال: إن الطلاق المعلق على وجه اليمين ولو ثلاثاً، كإن دخلت الدار فأنت طالق لا يقع، وحكى عن الصحابة أنهم لم يتكلموا في المسألة فضلاً عن أنها وقعت منهم، ولا يخجل من أن البخاري ذكر في صحيحه تعليقاً بصيغة الجزم عن
[٣١٧] ابن عمر أن سُئل عن رجل / قال لامرأته أنت طالق البتة إن خرجت، فقال: إن خرجت فقد بانت منه، وإن لم تخرج فليس بشيء، وصح عن ابن مسعود أنه سئل عمن قال لامرأته: إن فعلت كذا وكذا فأنت طالق، ففعلته، قال هي واحدة، وهو أحق بها، وكذلك رويت آثار صحاح عن علي في القول بوقوع الطلاق المعلق، عند وقوع المعلق عليه، وكذلك صح عن أبي ذر علقه تعليقاً، ومن العجيب أنه بعد ما حكى عن الصحابة أنهم لم يتكلموا في هذه المسألة يحكى عنهم أنهم قائلون بقوله، ويعمد إلى آيات يتأولها على غير وجهها، يضل بها العامة والقريبين من درجتهم من أهل العلم، ويحكى الخلاف في وقوع الطلاق المعلق على وجه اليمين كذباً وزوراً، وقد حكى الإجماع على وقوع الطلاق المعلق مطلقاً الإمام الشافعي والإمام أبو عبيد القاسم بن سلام والإمامان أبو بكر بن المنذر وأبو جعفر الطبري والإمام محمد بن نصر المروزي، والحافظ ابن عبدالبر في كتابيه التمهيد والاستذكار، في آخر من يطول ذكرهم... إلخ كلام
[٣١٨] العلامة العزامي / .

* * *

الخاتمة

نسأل الله تعالى حسنها

لقد تبين مما تقدم أن ابن تيمية ارتكب في كتبه كثيراً من أنواع البدع والضلالات التي قال كثير من العلماء في أمثالها إنها كفر، ورأينا عدم أمانته في نقل كلام الخصوم، وفي تفسير كلام الأئمة، وكثرة ادعائه الإجماع بغير حق، ورأينا تعصبه لأقواله واستدلاله لها بالرطب واليابس والجعد والسبط، ورأينا تحامله على علماء الأمة الإسلامية وأئمتها وأكابر أوليائها، وبعد هذا كله، فلا يحل - فيما أرى - لعالم أن يتوقف في شأن ابن تيمية ولا أن يلقبه بشيخ الإسلام، ولا أن يدع كتبه تذاع بين جماهير المسلمين، إذا كان باستطاعته أن يمنع ذلك، فإن في إذاعتها فيهم تحريفاً لعقائدهم عن عقائد أهل السنة، فليتصور العلماء أن عوام المسلمين سيصبحون معتقدين أن النار فانية، وأن الله تعالى في جهة، وأنه يشبه الحوادث، وأن القرآن حادث، وأن العالم قديم، وأن الرسل غير معصومين، وأن جميع أولياء الأمة المشهورين وعلمائها الكبار على ضلال مبين، فهل يسمح عالم بانتشار هذا بين العوام؟

وأما تلقيبه بشيخ الإسلام ففيه ترويج لهذه البدع عند العامة، فهو بذلك يجر إلى مفسدة عظمى، وفيه كذب بحت، فإنه ليس شيخاً للإسلام، وإنما هو آفة ومحنة كبرى وقعت على الإسلام، منذ بروزه إلى الآن.

قال العالم العلامة المحقق المجاهد في سبيل الله تعالى ناصر السنة في هذا العصر محمد زاهد الكوثري في تكلمة الرد (ص: ١٠٥) عن ابن تيمية: يوجد من يلقبه بشيخ الإسلام، وللمبتدعة افتنان بهذا اللقب لزعمائهم إيهاماً للضعفاء في العلم أن ما يدعو إليه هذا الزائغ هو الإسلام الصحيح، ويخاف على من يستمر في تلقيبه بعد أن عرف مخالفاته لشرع
[٣١٩] الإسلام/ ومن ذكره بهذا اللقب من أهل السنة إنما ذكره قبل أن يجاهر ذلك المبتدع ببدعه المعروفة، وأما من استمر على اللقب من المتأخرين فإنما استمر جهلاً ببدعه التي نقلناها من أوثق المصادر أو ظناً منه أنه تاب وأناب وحافظ على عهوده. انتهى كلامه.

قلت: وحتى لو قدرنا أن الرجل تاب وأناب ومات على حسن الخاتمة، فإن ذلك لا يغير من الواقع الذي أمامنا في كتبه شيئاً، وإنما توبته - إن كانت - تنجيه من عذاب الله تعالى في الآخرة، ولا عذر لأحد في اقتفاء البدع المدونة في تأليفه بأي حال من الأحوال، ولا عذر لعالم بعد الاطلاع عليها في تلقيبه بشيخ الإسلام.

نسأل الله تعالى أن يجيرنا من فتنته، ويخلصنا من محنته، وأن يثبتنا ويثبت المسلمين في هذا العهد المضطرب بالقول الثابت، وأن يثبتنا به في الآخرة، إنه سميع مجيب.

وقد صرح العلماء بأن قيام العلماء في رد البدع وحماية عقائد العامة من الزيغ أمر واجب عليهم، فيجب على علماء هذا العصر أن يقوموا في بيان

ضلال ابن تيمية، وفتنه الوهابية وأتباعه مثل ابن القيم وغيره، وأن يحذروا الناس من تآليف لم تثبت عن الأئمة مثل كتاب «الرد على الجهمية» المنسوب إلى الإمام أحمد، ويحذروهم من كتب ألفها بعض الأئمة فارتكبوا فيها الأخطاء في العقائد، مثل كتاب التوحيد لابن خزيمة، وأن يحذروهم من بعض المؤلفين الذين يوجد عندهم ما يخالف السنة مثل عثمان بن سعيد الدارمي، وغيره من الحشوية، (والدارمي هذا ليس هو الدارمي صاحب المسند)، ويجب عليهم أن يقولوا للمسلمين بلا مداهنة ولا مواربة:

إن أتباعه فرقة ضالة جمعت أنواعاً عديدة من أنواع الضلال والبدع، فهم خوارج يكفرون عموم المسلمين في عصرهم وقبل عصرهم، ومجسمة يقولون بالجهة في حق الله تعالى، ويشبهونه بخلقه، وهم تيميون يُزْرُون بمنصب النبوأة ويهونون شأنها إلى غير ذلك من بدعهم، وإنما استقوا ضلالهم هذا كله من إمامهم ابن تيمية.

نسأل الله تعالى أن ينصر دينه، ويعزز ملة نبيه صلى الله عليه وسلم، وأن يميتنا على ملته ويحشرنا في أمته، ويسكننا الجنة بجواره صلى الله عليه وسلم، وأن يجعل هذا الكتاب مقبولاً عنده تعالى وعند رسوله صلى الله عليه وسلم، وعند المسلمين أجمعين، وأن يحيى به ما اندثر/ من السنة [٣٢٠] المشرفة ويقيم به ما اعوج من عقائد المسلمين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين آمين.

الفهرس

الموضوع

الصفحة

المقدمة ١

التمهيد وفيه ثلاثة فصول ١٣

الفصل الأول: أقوال العلماء في ابن تيمية ١٥

الفصل الثاني: الحشوية وهم طائفة ابن تيمية ٣٩

الفصل الثالث: عقيدة أهل السنة والجماعة ٥٣

كتاب قواعد العقائد للإمام الغزالي ٦٩

العقيدة الثانية لعز بن عبدالسلام ٧٧

الباب الأول: في السمات البارزة للفتاوى ١٠٧

الفصل الأول: شيوع التشبيه والتجسيم في الفتاوى ١١٠

الفصل الثاني: تحامل ابن تيمية على خصومه وتحريفه لكلامهم ١٢٣

الفصل الثالث: أسلوب ابن تيمية في المراوغة ١٣٩

الفصل الرابع: أمانة ابن تيمية العلمية ١٦٧

الفصل الخامس: منهاج ابن تيمية ١٨٥

الباب الثاني: في قوله بالجهة وردّ ذلك ٢١٧

الفصل الأول: قول ابن تيمية في الجهة ٢١٩

الفصل الثاني: رد القول بالجهة بالكتاب والسنة ٢٢٥

الفصل الثالث: رد القول بالجهة من طريق النظر العقلي ٢٥٣

المبحث الأول ٢٥٣

الموضوع	الصفحة
المبحث الثاني: إنكار ابن تيمية لمصطلحات علم الكلام وذمه لها	٢٥٧
الفصل الرابع: مناقشة أدلة القائلين بالجهة ورد استدلالهم بها	٢٧٩
الفصل الخامس: موقف أهل السنة ممن يقول بالجهة في جانب الله سبحانه وتعالى	٣٥٣
الباب الثالث: قوله بقيام الحوادث بالله تعالى، وقوله بقدم العالم وردّ ذلك	٣٥٧
الفصل الأول: إثبات ذلك من كلامه	٣٥٩
الفصل الثاني: ردّ قوله بقدم العالم	٣٧١
الفصل الثالث: تنزيه الله تعالى عن قيام الحوادث به	٣٧٧
الباب الرابع: قوله بحدوث القرآن العظيم، وأنه تعالى يتكلم بصوت وردّ ذلك	٣٧٩
الفصل الأول: إثبات قوله بذلك من نصوصه	٣٨١
الفصل الثاني: في ردّ قوله بحدوث القرآن العظيم، ووصف الباري جل وعلا بالصوت والسكوت	٣٨٥
الباب الخامس: قوله بعدم عصمة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام	٤١١
الباب السادس: في قوله إن السفر لزيارة قبره ﷺ معصية وإن التوسل به شرك أو وسيلة إلى الشرك	٤٤١

الموضوع

الصفحة

الباب السابع: قوله بفناء النار، وفي رأيه في البعث ٤٤٧

الباب الثامن: في لَهَجه بسبِّ عباد الله الصالحين . ٤٥٥

الباب التاسع: في قوله بأقوال الفلاسفة وتأثره بهم وبغيرهم من أهل الزيغ ٤٦٥

الباب العاشر: في بعض المسائل التي خرق فيها الإجماع ٤٧٣

الخاتمة ٤٨١

الفهرس ٤٨٥
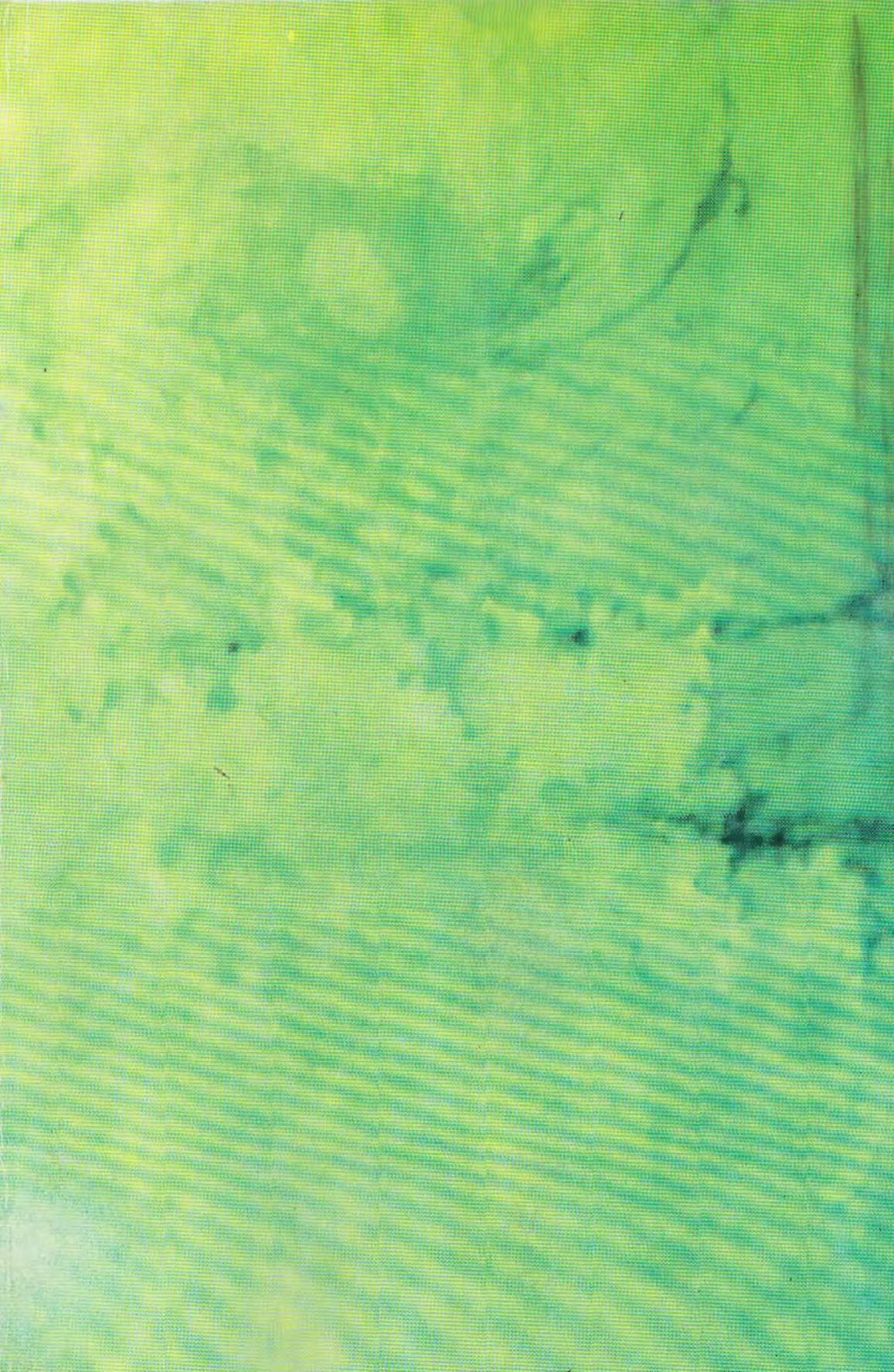
* * *